AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00836 4923

FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

01-B6728

28-11-01

الاحتلال الإنجليزي لمصر

وموقف الدول الكبرى إزاءه

DT
107.3
S3
1952

للدكتور محمد مصطفى صفوت

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة فاروق الأول

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

مطبعة الاعتماد بمصر

٩٦٢,٨
ص م ٩٠

40263

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقد حاولت أن أبين فى هذا الكتاب الظروف التى تم فيها احتلال الانجليز لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، وموقف الدول الأوربية المختلفة وموقف المصريين من ذلك الاحتلال إلى سنة ١٩١٤ .

وحاولت قدر المستطاع أن أعرض المرضوع من الناحية التاريخية العلمية .

واعتمدت فى كثير من الحقائق المذكورة فى هذا الكتاب على الوثائق السياسية للحكومات ، فقرأت كثيراً من وثائق وزارة الخارجية الانجليزية فى دار المحفوظات البريطانية بلندن ، والوثائق الانجليزية المنشورة فى مجموعات الكتب الزرق .

والوثائق الفرنسية السياسية المنشورة فى مجموعات الكتب الصفر والوثائق الفرنسية السياسية من سنة ١٨٧٠ — ١٩١٤ التى نشرتها الحكومة الفرنسية عقب انتهاء الحرب الكبرى الأولى .

والوثائق الألمانية السياسية من سنة ١٨٧٠ — ١٩١٤ التى نشرتها الحكومة الالمانية عقب الحرب الكبرى الأولى .

وهناك مصادر ومراجع وكتب رجعت إليها ذكرتها خلال ذلك البحث .

وأعتذر للقارىء الكريم عن الكثير من الأخطاء التى وقعت أثناء الطبع .

محمد مصطفى صفوت

أستاذ التاريخ الحديث بجامعه فاروق

الاسكندرية مارس ١٩٥٢

موضوعات الكتاب

صفحة

مقدمة ١

١ — القسم الأول

ظروف مصر الداخلية ٣

الثورة العرابية ١٧

٢ — القسم الثانى

التدخل الأوربى الفرنسى والانجليزى ٢٨

٣ — القسم الثالث

مؤتمر الآستانة والاحتلال الانجليزى ٤٨

٤ — القسم الرابع

موقف فرنسا إزاء الاحتلال البريطانى ٧٤

٥ — القسم الخامس

موقف المانيا إزاء الاحتلال البريطانى ١٢٠

٦ — القسم السادس

موقف إيطاليا ١٥٤

موقف النمسا والمجر وروسيا ١٧١

٧ — القسم السابع

بريطانيا والجلاء ١٧٦

موقف تركيا إزاء الاحتلال ١٨٩

٨ — القسم الثامن

سياسة الاحتلال فى مصر وموقف لندن ٢١٥

سياسة الاحتلال فى السودان والثورة المهدية ٤٤٩

٩ — القسم التاسع

القومية المصرية وموقف المصريين ٢٦٦

القسم الأول

١ — ظروف مصر الداخلية

فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ (٦ رجب سنة ١٢٩٦) يتولى الخديو توفيق حكم مصر ، ولم يكن حاكم مصر الجديد شخصية فى قوة محمد على أو همة اسماعيل وإن كان لايقل عنهما حبا لمصر ورغبة فى إصلاح شئونها . كان توفيق قد تدرب إلى حد فى الإدارة ، وخبر أمور الحكم ودرس أحوال البلاد عن قرب فى أواخر عهد أبيه العظيم الخديو اسماعيل ، فلقد تولى لمدة لم تطل وزارة مصرية مسئولة ، وذلك حين احتدمت الأزمة المالية ، وتوغل النفوذ الأجنبى فى البلاد توغلا كاد يقضى على حياتها الاستقلالية ، وأظهر توفيق فى هذه الوزارة ميلا للديموقراطية وتعضيداً للحكم النيابى وتأييـــداً لأمانى مصر ، وهذه فرصة لم تسنح لسابقيه العظيمين ، ولذا كان منتظراً أن يناله التوفيق فى حكم البـلاد ، وأن يكون على يديه خلاص وادى النيل مما ألم به من نكبات سياسية ومالية كادت تودى بنهضته وتقضى على ما ظفر به بعد عناء من استقلال ذاتى وتقدم .

ولكن توفيقا تدرب فى أمور الحكم فى ظروف شاذة عصيبة طغى فيها التدخل الأوربى فعمت الفوضى الإدارة والجيش ، فأصبح خديو مصر الجديد شـديد التخوف من الأجانب كبير الحذر من الساسـة الأوربيين ، يرقب بعين القلق السياسة الدولية المتغلبة المتسلطة الطموحة المعقدة ولم يكن يدرى غير الله منتهاها .

ولم يكن يكفى فى هذه الظروف العصيبة القاسيـة عدم الإسراف أو النزاهة والاستقامة الشخصية ، ولم يكن يكـفى فيها الأناة وسعة الصدر والصبر ، ولا تكـفى فيها سلامة الطباع والإخلاص ، وهذه طباع تحلى بهـا توفيق ، إذا لم تصحبها الإرادة الماضية وهدوء الأعصاب وعدم الاكتراث للنوائب وقوة الدم والحديد .

وكان الخديو الجديد على علم بالمصاعب الجسيمة المحيطة به من كل جانب ؛ « بمقدار صعوبتها وجسامة المطالب المتراكمة . . مع الارتباك والأزمة المالية التى انزعجت منها الخواطر »[١] . وجد الخديو توفيق نفسه حين تولى الحكم أمام تيارين جارفين يتجاذبانه بشدة . فأمامه تيار القومية المصرية الذى ظهر ونما فى أواخر عهد اسماعيل ، ذلك التيار يطالب بالحياة النيابية وتقوية الجيش وتدعيم صرح الحكومة[٢] . وهناك التيار الأوربى الأجنبى القومى الذى ازداد طغيانه إثر الاستدانة المالية وإثر نمو التسيطرية (الأمبريالزم Imperialism) الأوربية السياسية والاقتصادية التى أخذت تسيطر بعنف على عقول ساسة أوربا وكثير من مفكريها السياسيين عقب مؤتمر برلين المنعقد فى صيف سنة ١٨٧٨ .

فالظروف السياسية التى تبوأ فيها الخديو الجديد حكم مصر لم تكن ظروفا سعيدة ، فقد كانت أسوأ بكثير من ظروف محمد على وإسماعيل ، كانت أكثر تعقداً وأشد خطورة ، فالحالة السياسية فى مصر عقب خروج الحملة الفرنسية وانتهاء الاحتلال الانجليزى الأول كانت بلا ريب ممهدة لظهور شخصية قوية ممتازة ، وإسماعيل تولى الحكم فى جو هادىء ملائم لا يعكره التدخل الأوروبى ، ولم تعصف به بعد الأطماع الأوربية الجامحة . أما فى أواخر عهد إسماعيل فكانت حالة مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى قلق واضطراب دائمين ، فلم تكن تساعد توفيقا على الاستقرار فى حكم البلاد أو تنفيذ أى مشروع للأصلاح أو اتباع السياسة التى يرتضيها لنفسه أو تحقيق أمانيه .

---

(١) كما يقول هو فى خطاب له بتاريخ ٣ يوليو ١٨٧٩ .

(٢) ولقد عبر البارودى عن هذه المطالب فى قصيدته التى قالها يمدح فيها توفيقا حين تولى منصب الخديوية : فيقول ينصح بالشورى .

هى عصمة الدين التى أوحى بها ... رب العباد إلى النبى محمد
فمن استعان بها تأيد ملكه ... ومن استهان بأمرها لم يرشد
جمع يكون الأمر فيما بينهم ... شورى وجند للعدو بمرصد
هيهات يحيى الملك دون مشورة ... ويعز ركن المجد ما لم يعمد
فاعكف على الشورى تجد فى طيها ... من بينات الحكم ما لم يوجد

لقد كان مركز مصر الدولى غريبا ، فهى من الناحية الدولية جزء من أملاك الدولة العثمانية ، هذه الأمبراطورية العتيدة لا ينفصل عنها ، حتى لو أرادت حكومة الباب العالى أو شاء المصريون . وتعترف الدول الأوربية الكبرى انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا والمجر بهذه التبعية وفقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . فخديو مصر من سلالة محمد على الكبير لا يتمتع باستقلال تام فى إدارة شئون بلاده الداخلية والخارجية . بل إن توليته وبقاءه فى الحكم متوقف تماما على هوى الباب العالى ورهن مشيئة الدول الكبرى .

وبجانب هذه التبعية السياسية كانت الدولتان البريطانية والفرنسية قد فرضتا على مصر عقب استفحال الأزمة المالية شبه حماية مشتركة ، فنظام الكوندمنيوم أو الرقابة الثنائية من شأنه بسط إشراف الدولتين على الأمور المالية والداخلية وحرمان الحكومة المصرية إلى حد كبير من استقلالها فى الإدارة المالية والحكم ، ثم حل محل ذلك نظام إدخال وزيرين أوربيين فى الوزارة المصرية ، فالنظام الثنائى لا زال قائما . وكانت بريطانيا العظمى وفرنسا تعتقدان فى ذلك الوقت اعتقادا لا يشوبه شك فى أن لهما مصالح حيوية سياسية واقتصادية واستراتيجية ومالية وثقافية فى مصر تخول لهما حق التحكم فى مصير مصر من الناحية السياسية والتدخل المتواصل فى الشئون الداخلية والمالية .

وبجانب ذلك التدخل غير المشروع وجد نظام القضاء المختلط وهو نظام دولى نشأ فى عهد إسماعيل ، وهو وإن كانت له بعض الفوائد العاجلة المؤقتة إلا أنه يحد من سيادة الدولة المصرية فى التشريع والقضاء ويزيد فى حقوق الأجانب ويجر المصريين على الخضوع لتشريع وقضاء أجنبيين عنهم فى حقيقتهما ومظهرهما ولغتهما ، وهو نظام يثبت دعائم الامتيازات التى عمت أضرارها ومفاسدها ، ويعطى الدول الأوربية ذريعة جديدة للتدخل فى النواحى المالية والتشريعية ويعمل على تغلغل النفوذ الأجنبى فى أرجاء البلاد ، فهو كما يقول عبد الرحمن الرافعى بك نقلا عن نملن « أداة للسيطرة الأوربية والاستغلال فى مصر » فهو يقضى بوجود « محاكم أجنبية فى مصر تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا أجنبيا ، ونفعها

للبلاد ضئيل ، وأما ضررها فكبير على الشعب المصرى ولا سيما الفلاحين» ، « واعتدت على سلطة الحكومة المصرية والخديو » ، « وأصبحت هذه المحاكم الأجنبية سلطة أقوى من الحكومة المصرية » (١) ، ولم يكن حكمها فى عهودها الأولى فى كثير من الأحيان فوق الاعتبارات السياسية والشخصية مما زاد فى بلواها وحطم كثيراً من الآمال التى بنيت عليها .

وبجانب المحاكم المختلطة كان نظام الامتيازات ذلك النظام العتيق الذى إن مثل شيئا فى تاريخ مصر الحديث فهو يمثل استبداد الغرب بالشرق واستبداد القوى بالضعيف (٢) .

فخلع اسماعيل وفتح تونس والتدخل الأوربى المالى والسياسى فى الشرق الأدنى قد ترك أثرا عميقا فى نفوس الشرقيين ، فتفشى بينهم روح اليأس ، وقوى مركز الأجانب . وحل محل احتقار الشرقى للأوربى الخوف منه والحقد عليه ، وشعر هؤلاء الأجانب بتفوقهم ، واحتقروا السكان الأصليين حولهم ، فلا عجب إذا أخذوا فى تجديد الامتيازات القديمة ولكن على أساس جديد : وهو أن هؤلاء الأجانب لا يستطيعون الخضوع لقوانين بلاد متأخرة فى نظرهم لا تقدر ثقافتهم ونظمهم ولا تخضع لعوائدهم وتقاليدهم .

ولذا أعطوا لمعاهداتهم واتفاقياتهم مع مصر قدسية ابتدعوها لم تكن لها ، وإذا كان لهذه الاتفاقيات أن تعدل أو تغير فلا تعدل إلا لصالح الأوربيين وحدهم ، ووصفوا حكام الشرق والشرقيين بألفاظ بعيدة عن المجاملة والأدب . كان على الشرق أن يبر بكل ما وعد ، ولكن الغرب لم يعد يتقيد بشىء ، وأما المعاهدات فلا يمكن إلا أن يكون لها تفسير واحد ، هو مصلحة الغرب ومصلحة التوسع الغربى والرعايا الأوربيين ، ونصب الغربيون أنفسهم حكاما ، وحكموا على الشرق بالتأخر والانحطاط ، وعومل الساسة الشرقيون بكل احتقار ،

---

(١) الحركة القومية ، اسماعيل ، جزء ٢ ، صفحات ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) Milner: England in Egypt . أنظر فيه الفصل الخاص بالامتيازات .

ووجهت إليهم ألفاظ وعبارات ينبو عنها الذوق السليم ، وكان الغرض من هذا كله إذلالهم وامتهان كرامتهم .

إذن فهمت أوربا الامتيازات على أساس جديد. كان الغرض من الامتيازات فى أول الأمر تنظيم الأحوال التى يستطيع فيها الأوربيون ممارسة تجارتهم(١) ، فأصبح الغرض منها فى القرن التاسع عشر فى نظر الأوربيين حمايتهم من نظم الشرق الفاسدة ومن هوى حكامه وسوء إدارة موظفيه ، فأصبح الأجانب لا يخضعون لا للتشريع المحلى ولا لمحاكم البلاد ، وإنما هم يتبعون قناصلهم ، وكلما زاد ضعف السلطات المحلية ازداد تعقد الامتيازات واتسع نطاقها واعتدت على سلطة الدولة وكما يقول جبريل شارم Gabriel charmes « متى بدأ عمل القنصل انتهى عمل البوليس والإدارة والعدالة والقانون » وأصبح معنى الامتيازات الاعفاء التام من الضرائب ومن التشريع والقضاء المحليين وكل الالتزامات الداخلية وأصبح معناها استغلال ضعف مصر من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

وما كان يمكن أن تستفيد مصر من أمثال هؤلاء الأجانب (٢) ، فهم طائفة أثرت فى مصر وتمتعت بحرية لا يمكن أن تتمتع بمثلها فى بلادها الأصلية ، ومع

---

(١) أنظر تقرير سير هنرى درمندولف عن الامتيازات فى مصر — إلى لورد روزبرى وزير الخارجية الانجليزية فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٦ يقول :

The capitulalions were. . . granted as favours in compassion and probably in contempt. The language of all the documents bears out this view. In the English capitulations the British Sovereign is represented as earnestly imploring these privileges. In another, the ambassadors of France and England were stated to have presented memorials to our Imperial Stirrup", In a third, the privileges are conceded as in return for presents.

وثائق الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book سنة ١٨٨٧

(٢) أحصى عدد الأجانب فى مصر سنة ١٨٨٦ فكان كما يأتى الأغريق : ٣٧,٣٠١ ، الايطاليون ١٨,٦٦٥ ، الفرنسيون ١٥,٧١٦ ، النمساويون ٨,٠٢٢ ، البريطانيون ٦,١١٨ ، الألمان : ٩٤٨ ، الأمريكيون ٢٢١ ، الأسيويون من فرس وغيرهم ١,١٥٣ ، أما المصريون فكانوا ٦,٧١٥,٤٩٥ . وثائق الكتاب الأزرق Blue Book لسنة ١٨٨٧ .

ذلك كانت طائفة الأجانب دائمة الشكوى كثيرة الاحتجاج محبة للعدوان، وقاومت حركات الاصلاح بكل ما أوتيت من قوة ، وكانت تعرقل تقدم مصر وتخشى عواقبه ، وكان من بين الأغراض التى من أجلها نشأ نظام القضاء المختلط إصلاح الحالة نسبيا ، ولكن ذلك الاصلاح لم يكن ناجعا بل عمل على زيادة البلوى .

ولم تكن أوروبا تقدر حقيقة مدى مساوىء الامتيازات وعيوبها حتى احتل الفرنسيون تونس والانجليز مصر ، فأصبحت الامتيازات عقبة كأداء فى سبيل ما يرغبون القيام به من أعمال ، ولذا نعتوها بأسوأ الصفات وعددوا مساوئها وتمنوا لو استطاعوا الغاءها (١) ، فكما يقول ملنر « إن الامتيازات لم تتسع دائرة سيئاتها فى أى مكان من ممتلكات الدولة العثمانية مثلما اتسعت فى مصر » (٢).

وكانت حالة مصر الداخلية أبعد شىء عن الاستقرار : لتعقد مركز مصر الدولى من ناحية ، وللصراع العنيف الذى سنشهد آثاره فى هذه الديار بين مبدأين سياسيين أساسيين ، مبدأ الحكم المطلق الذى كان توفيق يميل اليه ، ومبدأ الحكم النيابى الدستورى الذى ظهر فى مصر فى أواخر عهد اسماعيل كأثر هام لتقدم الشعور القومى .

وأما سوء الحالة المالية فلقد وصل إلى حد تزعزعت فيه الثقة الدولية بمصر ، إذ ظهرت الوزارات التى توالت بسرعة فى أواخر عهد اسماعيل بمظهر

---

(١) Milner England in Egypt صفحات ١٥ ، ١٦ ، ٣١ وما بعدها .

(٢) وكما يقول سير هنرى درمندولف معتمد انجلترا فى مصر فى سنة ١٨٨٦ :

In Egypt the inconvenience entailed by this order of things made itself more apparent than elsewhere . . . The working of the capitulations . . . has become a burden and an injury not only to the people, of Egypt, but to foreigners they were intended to protect. But theevil effect of the capitulations is not only apparent in the towns. It unfortunately extends equally to the country districts, and the immunities conferred on Europeans induces them at times to put forward unwarrantable pretensions. The capitulations are 'also an impeditment to the general cause of civilisation.

نفس المصدر السابق .

العجز عن القيام بتعهدات الحكومة للدائنين وعدم استطاعتها دفع مرتبات موظفيها بانتظام ، وتبع سوء الحالة المالية إهمال مرافق البلاد الحيوية ، فأمور الزراعة والرى التى وجدت من محمد على وإسماعيل كل عناية واهتمام أصبحت غير معتنى بها ، وعم الخلل الصناعة والكساد والتجارة وأغلقت المصانع التى أنشئت فى عهد والي مصر الكبيرين ، وأما التعليم الذى ازدهر ، وأما الجيش الذى كان مفخرة من مفاخر مصر والشرق ، فقد تطرق اليهما الفساد والاهمال ، وأما الفلاح فكان يئن تحت عبء الضرائب الفادحة ويعيش عيشة ضنكا ويحشر فى السخرة لا لخدمة مصالحه الخاصة ولا لخدمة وطنه ، لقد كان السخط على البلاد عاما على ضعف الحكومة المتزايد وتدخل الأجانب الذى ما كان يعرف شفقة ولا رحمة ولا حدوداً .

هذه حالة مصر التى ورث حكمها توفيق ، وكانت تجارب الماضى المؤلمة ماثلة أمام عينيه تملؤه حيرة وقلقا وفزعا . ألم تنجح الدول الكبرى فى خلع أبيه اسماعيل وإرغامه على مغادرة وطنه ؟ وما كان تدخل الدول الأوربية فى شئون مصر بالأمر الذى يستطيع أو يستطاع دفعه ، وما كان سهلا تطبيق آراء توفيق فى الحكم المطلق ، وكان عسيراً وقف تقدم الرغبة فى الحكم النيابى أو التخلص من نفوذ الأجانب السياسى والاقتصادى ! هذه المصاعب الهائلة التى تنوء أمامها همم عظماء الرجال جعلت الخديو متردداً حائراً يندفع وفق رغباته تارة ويميل مع الرأى العام المصرى مرة أخرى ، وأخيراً يلتجىء إلى حمى الأجانب ليتقى شرهم ويبعد خطرهم عن بلاده وأسرته ، هذه الحيرة وذلك التردد مضافا اليها سوء ظروف مصر أديا فى آخر الأمر إلى ضياع ما للحكومة من سلطة وهيبة وإلى تدخل بريطانيا الحربى ثم الاحتلال .

كان الخديو الجديد يعرف المصاعب المحدقة به ، ويجد أنه لم يرث إرثا هينا ، وإنما هو محوط بالمشاكل من كل جانب ، ولكنه بالرغم من كل ذلك لم يفقد من بداية الأمر الأمل فى الإصلاح ، ولم يكن ذهنه خلوا من كل برنامج فكانت

للخديو مبادؤه فى الإصلاح ، وكان يرى أن مهمته الأولى هى « العمل على إخراج مصر من حالتها السيئة » « وذلك بتقرير الحق القانونى فى نفقات الحكومة ورعاية الأمانة والاستقامة فى الخدم العمومية وإصلاح شئون الهيئة القضائية والإدارية ... وتوسيع موارد الدولة والوفاء بعهودها »[١] . « ورفع المشكلات المالية التى هى مصدر المتاعب كلها . . . وتعميم التربية العمومية . . . والاهتمام بالأشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة . . . والتجارة »[٢] فالخديو إذن برنامج عام لمعالجة أدواء مصر يرى أن تتوخاه حكومته ، وهو برنامج إصلاح مالى وقضائى وإدارى لم يهمل الاهتمام بمرافق البلاد والتعليم ، وكانت وسائله لتنفيذ ذلك البرنامج تقرير الحق والأمانة والاستقامة فى الإدارة الحكومية ، وهذه وسائل كانت تنقص الحكومة حين تدخل الأجانب فى أواخر عهد اسماعيل فعمت الفوضى وانتشر الفساد فى الإدارة ، ولا عجب أن تكون النزاهة والاستقامة أساس حكم توفيق ، فلقد عرف هو بالنزاهة والاستقامة والاقتصاد فى حياته الخاصة ، فيخطىء إذن من يظن أنه لم يكن للخديو الجديد رغبة فى إنهاض البلاد وإصلاح مرافقها والوفاء بتعهداتها والتزاماتها . فلقد عمل الخديو على وضع ميزانية للبلاد وأظهر رغبته فى الاقتصاد بأن بدأ بنفسه فحدد المخصصات الخديوية بنحو ٢٤٥ ألف جنيه من ميزانية إيرادات تبلغ الثمانية مليون ونصف من الجنيهات ، كما جعل قصور اسماعيل ملكا للحكومة ، وعمل على إلغاء السخرة وإبطال الضرب بالكرباج فى تحصيل الضرائب ، كما عمل على تخفيض الضرائب ، وألغى فعلا الكثير منها حتى لا يرهق كاهل الفلاح البائس الذى ازدحمت عليه الكوارث من كل جانب .

* * *

على أن أول مشكلة حقيقية واجهها الخديو كانت مسألة تثبيته فى الحكم

---

(١) خطابه المؤرخ ٢٢ يوليو ١٨٧٩ .

(٢) خطابه إلى شريف باشا . الوقائع المصرية ٥ يوليو .

وتدعيم مركزه فى البلاد ، فبالرغم من مركز الخديو الخاص ، وبالرغم من أنه يحتل مركز صدر أعظم للسلطان ومشيره فى المسائل المصرية وممثله فى مصر فقد لبث مدة ينتظر صدور فرمان من السلطان مؤكداً حقوق الخديو فى الولاية . وكان السلطان عبد الحميد قد حاول استغلال عزل اسماعيل لزيادة نفوذ الدولة العثمانية فى مصر والانتقاص من حقوق البلاد السياسية ، وهى الحقوق التى حددها وسجلها فرمان ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ الشامل ، ولم يكن هذا الموقف بالشىء الغريب بالنسبة للدولة العثمانية ، فحكومة الباب العالى لا تستقر على حال من القلق ، والسلطان يعتقد أن هذه حقوق منحها هو والى مصر . ويصح له أن يسحبها فى أى وقت يشاء ، ثم بعد ذلك هذه حقوق منحها لاسماعيل فلا داعى فى نظره لأن يتمتع بها خلف له لا يروق السلطان شخصه ، لا سيما وأن السلطان يعتقد أو على الأقل قد أعلن أن إسماعيل لم يحسن استغلال الامتيازات التى منحت له . وكانت هناك مسألة أخرى تقلق الخديو أشد القلق وهى محاولة الأمير عبد الحليم خلع الخديو وتولى حكم مصر محله .

ولولا أن انجلترا وفرنسا تدخلتا فى الوقت المناسب وهددتا السلطان بأنهما لا تسمحان بتغيير جوهرى فى مركز مصر السياسى لخسرت مصر كثيراً من الامتيازات التى اكتسبتها بمشقة وعناء كبيرين فى عهد إسماعيل . وكانت السياسة التقليدية لكل من انجلترا وفرنسا لا تزال ترمى إلى المحافظة على الحقوق السياسية التى اكتسبتها مصر وفقا لمعاهدة سنة ١٨٤٠ وفرمانات سنة ١٨٤١ ، ١٨٧٣ ، كما أنها كانت تعمل على معارضة الباب العالى إذا حاول رجع سلطانه المباشر إلى مصر أو التدخل فى شئونها الداخلية ، والدوافع لهما إلى اتباع مثل هذه السياسة هو ما تعتقدان من صيانة مصالحهما الخاصة السياسية والتجارية والمالية فى وادى النيل :

ويلاحظ فى الفرمان الجديد الذى صدر فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ مسألة تستوقف النظر ، فلقد رأت الحكومة العثمانية أن تثبت وجهة نظرها فى أن مصر

لم تحسن الانتفاع بالامتيازات التى نالتها فى الفرمانات السابقة ، ولذا أعلن الباب العالى أنه لا يجوز للخديو الجديد أن يتنازل عن أى جزء من الأراضى المصرية دون موافقة الحكومة العثمانية . ولما كان لا يزال يخشى خطر مصر الحربى حدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندى ، كما نص على أن تدفع مصر جزية سنوية ، وألا تعقد مصر قروضا جديدة إلا إذا كان الغرض منها إصلاح المالية المصرية ، وإلا إذا وافق على ذلك دائنو مصر ، فثبت بذلك الحقوق التى اكتسبها الأجانب فى البلاد ، ذلك الفرمان الجديد إن دل على شىء فهو يدل على أن السلطان حاول فيه بقدر الامكان التوفيق بين مصالح الدولة العثمانية ومصالح الدول الأوربية الكبرى دون رعاية حقيقية لمصالح الخديو أو لمصالح مصر والمصريين — على أن ما كان بهم توفيقا قيل كل شىء إنما هو تثبيته فى خديوية مصر وملحقاتها ومصوع وسواكن وحقه فى سن القوانين والنظم الخاصة بالأمور الداخلية وعقد المعاهدات التجارية .

* * *

والمسألة الثانية التى كان لابد للحكومة المصرية أن توجه لها إهتماما خاصا فهى المسألة المالية ، مسألة الديون والنظام الثنائى . أسس نظام المراقبة الثنائية فى عهد الخديو اسماعيل ، وهو نظام يقضى بتعيين مراقبين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى للاشراف على الشئون المالية . ولقد وجد الخديو توفيق أن يعيد هذا النظام لاحرصا منه على صيانة نفوذ الأجانب أو حقوقهم وإنما ليجعل الوزارة مصرية صميمة بعد أن كان يشترك فيها عضوان أجنبيان أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى ، أعاد الخديو ذلك النظام لا رغبة منه فى المحافظة على سلطة الدولتين ، ولكن لأنه كان يرى أنه لا يستطيع الاستغناء عن نظام المراقبة فى الحكومة المصرية دون أن يستهدف لغضب الدولتين الكبيرتين وتدخلهما وانتقامهما وضياع ملكه فى اخر الأمر . وفى الواقع أن وزارة ديزرلى Disraeli الانجليزية ووزارة وادنجبون Waddington الفرنسية هما اللتان قررتا إعادة ذلك النظام الثنائى ،

وأفهمتا الخديو أكثر من ذلك فليس من حقه عزل المراقبين دون الحصول على موافقة الدولتين ، فكان هذا إجبارا لمصر على الخضوع لأشراف الدولتين التام على أمورها المالية ، فلم تكن هذه الخطوة من جانب الدولتين إذن عملا على إعادة نظام المراقبة الثنائية القديم فحسب . حقيقة أن المراقب الفرنسى كانت تعينه الحكومة الفرنسية فهو ممثل لها . ولكن المراقب الانجليزى قبل عهد توفيق لم يكن ممثلا للحكومة الانجليزية بأى حال بل لقد أعلنت الحكومة الانجليزية فى عهد إسماعيل أن المراقب المالى لا يمثلها مطلقا وإنما يمثل مصالح الدائنين ، وقد حدث أن بينت حكومة ويزريلى أن سير ريفرز ويلسون Rivers Wilson لا يمثلها هى (١)

وعلى أى حال وافقت إنجلترا على تعيين سير افلن بيرنج Evelyn Baring ثم سير أوكلند كلفلن Sir Auckland Colvin ، ووافقت فرنسا على تعيين دى بلنيير de Bilignières ، وتقرر إنشاء نظام المراقبة الثنائية بمرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، كما تقرر أن يسمح لهذين الممثلين بحضور جلسات مجلس الوزراء على أن يكون رأيهما استشاريا ، ولكن يلاحظ من الناحية العملية أنه قد أصبح لهذين المراقبين نفوذ كبير فى الحكومة بحيث لا يصدر أمر له علاقة بالأمور المالية دون موافقتهما ، ولقد تركت وزارة رياض لممثلى انجلترا وفرنسا السياسيين حق تحديد سلطة المراقبين فصار نفوذهما أعظم من نفوذ الوزراء .

ولقد تمكنت الحكومة المصرية متعاونة مع هذين الرقيبين العتيدين من إقرار الحالة المالية بعض الشىء ، وكان إقرار الحالة المالية يستلزم سياسة الاقتصاد الشديد ، ويقتضى إعادة النظر فى نظام الضرائب ، فألغى كثير من الضرائب الصغيرة وخفضت بعض الضرائب الأخرى ، وألغى قانون المقابلة ، كما زيد فى بعض الضرائب مثل ضريبة الأراضى العشورية .

وكان تنظيم المالية المصرية يستدعى قبل كل شىء تسوية مسألة الدين وطريقة

---

(١) Monypenniy: Life of Disraeli جزء ٢ ص ١٣١٤ .

سداده ودفع فوائده وأقساطه ، ووضع نظام ثابت يحدد العلاقة بين الحكومة المصرية والدائنين . ولقد تكونت لجنة لذلك الغرض فى ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ من مندوبى الدول الكبرى وهى: بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا ، ومن مندوب للحكومة المصرية، وأسندت رياستها لأحد مندوبى انجلترا وهو سير ريفرز ولسن ، وروعى فى تكوين تلك اللجنة أن تتفوق المصالح الفرنسية والبريطانية على المصالح المالية للدول الأخرى ، وتعهد الخديو بإصدار قانون بقرارات اللجنة ، كما تعهدت الدول الكبرى بقبول هـذه القرارات والموافقة عليها .

وكان على الرقيبين الماليين معاونة اللجنة فيما تحتاج اليه والإشراف عليها والتخيف من غلوائها . وكان على اللجنة أن تراعى إلى حد الحالة الاقتصادية للبلاد وقدرة الخزينة على دفع الديون وفوائدها . كما كان عليها ، وكما فعلت ، أن تضع مصالح الدائنين فى المكان الأول ، فتضمن لهم دينا ثابتا ، وتضمن لهم استمرار الحكومة المصرية فى دفع فوائد ذلك الدين بانتظام ، وكان من الطبيعى ألا يكون لقرارات هذه اللجنة قيمة إلا بعد موافقة الدول الكبرى عليها ، ولقد اهتمت هذه اللجنة بمصالح الدائنين الأوربيين بصفة عامة ، أما ديون الأهالى من المصريين كقرض المقابلة والروزنامة فلم يحسب لها حساب كبير .

وتسمى القرارات التى أصدرتها اللجنة قانون التصفية ، ولقد صدر هذا القانون فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ ، وأصبح أساسا لنظام مصر المالى لسنوات عدة ، وأهم قرارات هذه اللجنة تحديد الدين فبلغ مجموعه ٩٨,٧٤٨,٩٣٠ جنيها وتحديد الفائدة . وقسم الدين إلى موحد وهو يزيد على نصف مجموع الديون قليلا فبلغ ٥٨,٠٤٠,٣٢٦ جنيها ، وإلى ممتاز ٢٢,٦٨٩,٨٠٠ جنيها ، وإلى دين الدائرة السنية ودين قرض روتشيلد Rothschild ، وكما حددت الفائدة حددت كذلك أبواب الايرادات التى تضمن فوائد هذه الديون ، وكان على صندوق الدين القيام على خدمة الدين الموحد والممتاز . ولقد قررت اللجنة ألا تقوم الحكومة بعقد

اى قرض دون موافقة صندوق الدين كما قررت إلغاء دين المقابلة ، وعينت مبلغا يدفع على أقساط سنوية لمدة معينة من السنين . وقد ألغى فعلا قانون المقابلة فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ فكان ذلك إجحافا بالغا بحقوق المصريين .

وأهمية قرارات هذه اللجنة غير مقصورة على أصحاب الديون وحدهم ، ففائدتها العامة لمصر غير منكورة ، فهى وإن كانت قد خصصت جزءاً كبيراً من دخل الدولة لخدمة الدين والأجانب ، فقد أبقت النصف للحكومة المصرية يصرف على مرافق البلاد العامة ، وبذا سويت المسألة المالية إلى حين ، أما المصريون فلم يقابلوا تكوين اللجنة أو سلطة الرقيبين أو قرارات اللجنة بشىء من الارتياح . فلقد وجدوا فى هذا كله تفضيلا ظاهراً للأجانب ، وغبنا كبيراً لمصالح الوطنيين وتكليفهم بما لا يطيقون حمله إلا بكل مشقة ، فتخصيص نصف دخل الدولة لمصلحة الأجانب فيه إهانة بالغة لمصر وفيه استغلال غير مشروع لثروتها ، وجد المصريون أن معظم ما استطاعوا جمعه لم يكن إلا لمصلحة أوربا ومصلحة شرذمة من الأجانب لم يكن يرضيها شىء اللهم إلا السيطرة التامة على موارد البلاد وإلا استنزاف دمها إلى آخر قطرة منه . وكان هذا الشعور من العوامل الخطيرة التى أثارت الروح القومى ضد التدخل الأوربى ، فلم يعد مرمى التدخل الأوربى فى نظر المصريين مجرد نشر رسالة للحضارة وانما هو الغنم والكسب الحرام واستغلال أمة ضعيفة لا تقوى وحدها على مناهضة الدول الاستعمارية الكبرى .

* * *

وإذا كانت الحكومة المصرية قد وفقت بعض التوفيق فى تسوية الحالة المالية إلى حين ، فإن الظروف السيئة التى أحاطت بشئون مصر الداخلية والخارجية لم تجعل الحكومة تظفر بنجاح فى مسألة تحديد نظم الحكم فى مصر . كان توفيق فى صميم نفسه ميالا إلى نظم الحكم المطلق ، فهو يرى أنه لاصلاح لأمور مصر إلا إذا ركزت فى يد واحدة . ولذا فالتجربة الأولى فى أمور الحكم لم تكن فى الواقع معبرة عن آرائه الحقيقية ، وإنما لجأ اليها حتى تستقر الأمور بعض الشىء ويطمئن

على مركزه ، فهو يخشى السلطان عبد الحميد ، وهو محتاج إلى أعوان يوالونه وإلى تأييد الرأى العام الحر الذى نشأ فى مصر فى أواخر عهد إسماعيل .

ولذا فهو لا يكاد يتولى الحكم حتى يقرر أمام الجميع ضرورة وجود وزارة مسئولة ، ويرى توسيع اختصاص مجلس شورى النواب ، ولكن لم يكن لديه الاستعداد أو الرغبة فى الذهاب إلى أبعد من ذلك . فما كان ليوافق راضيا على أن يحكم مصر دستور ينظم العلاقة بين الحاكم والشعب ، وما كان ذلك مستطاعا فى ذلك الوقت الذى ترزح فيه البلاد تحت أعباء النفوذ الأجنبى الذى لا يرحم ، ثم إن الخديو كان يفهم جيدا ومن أول الأمر أن الدولتين الأوربيتين الديموقراطيتين لا تحبذان لمصر حكما نيابيا شعبيا . ويرى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك أنه لو كانت نية الخديو جادة فى المسألة المصرية لانتظمت الأحوال واستقر هذا النظام (١) ، والحق أن الدول الأوربية الكبرى ما كانت تقر الخديو على نظام ديموقراطى فى ذلك الوقت الذى ترى فى مثل هذا النظام خطرا كبيراً على مصالحها كما سنرى فيما بعد .

سقطت وزارة شريف باشا وهى أولى وزارات توفيق حين قدمت له مشروع دستور وطلبت إليه تشكيل مجلس النواب ، ولم تكن قد لبثت بعد فى الحكم شهرين . وهيأ سقوط هذه الوزارة المستنيرة للخديوى القيام بتجربة الحكم المطلق فألف وزارة يرأسها هو وألغى مجلس النظار ، ومضى فى ذلك شهرا إضطر بعده أن يلتجىء إلى رياض لتأليف وزارة جديدة كان من أهم أعمالها الاهتمام بالتعليم ومناهجه وإنشاء مدرسة عليا للمعلمين كما تقرر إنشاء مجلس أعلى للتعليم .

لقد وجد الخديو فى رياض خير عون له ، فرياض وإن كان إداريا نشيطا ونزيها إلا أنه ما كان يؤمن بفكرة القومية المصرية وإن كان يميل إلى العطف على حركة الجامعة الاسلامية ، ولم يكن رياض كبير الاعتقاد فى المبادىء النيابية والنظم الدستورية ، ويميل الى الاستبداد فى الحكم ، فليس من الغريب أن تجد توليته

---

(١) الحركة القومية اسماعيل جزء ٢ ص ٢٤ .

الوزارة هوى فى نفوس الدول الكبرى الديمقراطية التى رأت فى رياض عاملا من عوامل الاستقرار . ولكن ذلك الحل لم يكن ليرضى الرأى المصرى الذى أخذ فى النضوج ولا ليرضى الجيش فتقوم ثورة عسكرية فى مظهرها الأول ثم تصطبغ بالطابع القومى هى الثورة العرابية .

٢ — الثورة العرابية :

للثورة العرابية أسباب عامة تتصل بالعالم الإسلامى فى الشرقين الأدنى والأوسط ، واسباب خاصة تتعلق بمصر وحدها ، فأهم الأسباب العامة نمو حركة الجامعة الاسلامية .

هذه الحركة ظهرت فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه حركة الجامعة الصقلبية وحركة الجامعة الجرمانية فى أوربا . ولكن حركة الجامعة الاسلامية تتميز عن الحركتين الأخريين فى أسباب ظهورها وفى الفكرة الموجهة لها وفى مظاهرها وفى الأغراض التى ترمى إليها ، فالفكرة الموجهة لحركة الجامعة الاسلامية لم تكن فكرة الجنس أو اللغة كما لم يكن مرماها التفوق السياسى أو السيطرة على العالم (١) عملت الجامعة الصقلبية على ضم كل صقالبة أوربا مهما اختلفت حضاراتهم ومذاهبهم الدينية ، وذلك للتخلص أولا من النفوذ الألمانى والسيطرة التركية ثم تكوين كتلة حضارية سياسية فى شرقى أوربا ووسطها تقوى على مناهضة غرب

(١) وليس صحيحا رأى لورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ إلى وزارة الخارجية الانجليزية من أن حركة الجامعة الاسلامية حركة ترمى الى تحدى الدول المسيحية ، وليس صحيحا كذلك رأيه فى أن هذه الحركة قائمة على أساس البغضاء والتشاحن الجنسى والدينى ، وليس صحيحا أيضا ما ادعاه من أن هذه الحركة كما يقول « احياء المبادىء التى وضعت منذ أكثر من الف عام لارشاد وتوجيه مجتمع بدائى ، المبادىء التى تنطوى على الاعتراف بالاسترقاق ، المبادىء التى تنظم العلاقات بين الجنسين والتى لم تعد ملائمة للوقت الحاضر ولا لأفكاره وتركيز القانون المدنى والجنائى والدينى فى قالب واحد مما أدى إلى وقف التقدم فى كل البلاد التى اعتنق أهلها الدين الاسلامى » . ويظهر فى رأى كرومر هذا تعصبه الدينى وضيق أفقه وعدم فهمه لما يجرى فى العالم الإسلامى حقيقه وتأصل مبادىء الاستعمار فى عقله » .

أوربا وتسعى لتحقيق آمال روسيا فى التفوق ودأبت الجامعة الجرمانية على تكوين وحدة سياسية من العناصر الجرمانية تعمل أولا للسيطرة على وسط أوربا ثم بقية أجزائها . وتقف حاجزا منيعاً أمام فرنسا من جانب وأمام الصقالبة من الجانب الآخر ، وتفرض رغباتها على الاثنين فى وقت معاً . أما الجامعة الاسلامية فكان غرضها المباشر والهدف الذى ترمى إلى الوصول إليه هو تخليص أمم الشرق الاسلامى من قيود التسلط الغربى الأوربى ، كانت حركة الجامعة الاسلامية عاطفة تتأجج فى نفوس بعض من زعماء الاسلام ، كانت عاطفة أكثر منها عقيدة ، وهى وإن اختلفت أساليب قادتها إلا أن الدافع لها كان واحدا وهو مايعانيه الاسلام من ضنك مالى وكروب سياسية ومن تدخل الأجنبى .

وكان روح هذه الحركة جمال الدين الأفغانى ، نشأ فى بلاد يتنازعها النفوذ الانجليزى والروسى فخبر منازع السياسية الدولية عن كثب. وعانى الآلام من الجهل المنتشر واستغلال الغرب الذى لايعرف غير مصلحته . ورث جمال الدين المجد عن آباء صدق ، وعنى بتعليمه وتربيته ، فنشأ ذا ثقافة ممتازة وذا مكانة سامية ، نشأ مخلصا لبلاده عظيم الثقة بايمانه قليل الغرور بنفسه سامى الهمة جليل القدرة جمال الدين الأفغانى مصلح دينى وفيلسوف معروف وصحفى ماهر ومن المشتغلين بالسياسة البارزين ، ولم تكن أفغانستان وحدها ، هذه البقعة المنعزلة فى أواسط آسيا ، ميدانا لنشاطه ، بل عرفته فارس والهند ، وخبرته مصر وتركيا وأفادتا من نضوجه السياسى ومن علمه وأفكاره . لقد لبث الأفغانى العظيم فى مصر متصلا بطلاب العلم من كل أرجاء العالم الإسلامى ، ثم نقل دعايته إلى أوربا، فاشترك فى إنشاء صحيفة العروة الوثقى ، ولقد أصبحت الجامعة الأزهرية فى عهد ذلك المصلح الكبير ميداناً لنشاط علمى وسياسى لم تعهد له من قبل مثيلا فى العصور الحديثه . نادى جمال الدين بالإصلاح الدينى كما نادى بحرية الفكر . وكان محبذاً لنظم الحكم الدستورى ، معضدا للحكم النيابى ويرى فيه مدرسة للتعليم السياسى ومباءة للنهوض بالشرق وعاملا على منع الاستبداد والظلم الذى عانى الشرق منه ماعانى . كما يعتقد فيه

حاجزاً معينا يحول دون سيطرة الغرب السياسية والاقتصادية . وتلميذ الأفغانى الشيخ محمد عبده أخذ على عاتقه تخليص الدين الاسلامى من كثير من الشوائب التى علقت به . لقد كان للأستاذ الامام أفكاره السياسية الحرة الناضجة وتمسكه المتين بالقومية المصرية . ولقد آزر الحركة العرابية بقلبه وقلمه ولسانه .

أما القوة الدافعة لحركة الجامعة الاسلامية الموجهة لها فهى السلطان عبد الحميد الثانى سلطان تركيا . وجدت هذه الفكرة هوى فى نفسه بل سيطرت على عقله فهى تتفق وطموحه ورغبته فى المجد ، وتلائم مصالح الدولة العثمانية التى أحاطتها الأخطار من كل جانب فى سنة ١٨٧٧ ، فهى فى خطر قاتل من ناحية الروسيا التى ظلت سياستها عاملة على هدم ملك آل عثمان ، وهى مهددة بنظرية جلادستون رئيس الأحرار فى انجلترا الذى كان ينادى بتقسيم أملاك الدولة فى أوروبا ويعمل لتأييد القوميات المسيحية فى البلقان وفى آسيا . فرأى السلطان عبد الحميد أن يفيد من قوى الشعوب الاسلامية المختلفة لوقف إعتداء الغرب المسيحى على الدولة الإسلامية . ووجدت معظم الشعوب الإسلامية فى نفس الوقت أن مصلحتها تقضى بالانضواء تحت جناح أقوى دولة إسلامية ، ولما كان نظام الخلافة هو أمتن رابطة بين الشعوب الإسلامية وأعرقها فقد اهتم السلطان عبد الحميد بإحياء ذلك النظام اهتماما كبيراً ، وبعث برسله إلى كافة أقطار العالم الإسلامى مبشرين ومنذرين بدعوته .

ولم تلق فكرة الجامعة الاسلامية نجاحا مثل ما وجدته فى شمالى أفريقية ومصر والسودان ، فهى مهبط الطوائف والطرق الإسلامية المختلفة ، وكان لبعض هذه الطرق برامج سياسية حقيقية تنطوى على الرغبة فى التخلص من النفوذ الأوربى المسيحى . ولقد ظهر نشاط بعض هذه الطرق بأشكال مختلفة . فظهر مرة فى القضاء على البعثات الأوربية المختلفة التى كانت تتوغل فى الصحراء الكبرى عاملة على بث النفوذ الأوربى السياسى والدينى مثل بعثة فلاترز Flatters الفرنسية كما ظهر واضحا فى الحركة العربية وفى ثورة المهدى فى السودان بعد ذلك .

وكان فتح الفرنسيين لتونس فى صيف سنة ١٨٨١ إنذاراً لكل البلاد الإسلامية الواقعة على البحر المتوسط ، فكل من مراكش وطرابلس ومصر عرف تماما أن مصيره معلق برغائب الدول الأوربية ، فتوقعت هذه الأمم فى قلق خائفة ذلك اليوم الذى تطأ فيه الجنود الأوربية أرضها وتعتدى على حرياتها وما كان ذلك اليوم ببعيد (١) .

* * *

وأما الأسباب الخاصة للثورة العرابية فهى تغلغل النفوذ الأوربى فى مصر ونمو الرأى العام الوطنى . أما العامل الأول فلقد اتخذ شكلين أحدهما سياسى والآخر اقتصادى ، فقد ساء المصريين أن يروا مصير بلادهم متوقفا على مشيئة الغرب الذى لا يعرف هوادة فى مصلحته ، وأن أول إنذار للمصريين هو تدخل بعض الدول الأوربية الكبرى ونجاحها فى عزل إسماعيل ، كما أن إشراف الانجليز والفرنسيين وغيرهم من الأوربيين على المالية المصرية ، وتخصيص موارد البلاد المهمة لخدمة الأجانب من الدائنين كان مثيراً لآلام المصريين واستيائهم . ثم إن نظام الامتيازات أو فوضى الامتيازات بعبارة أصح وما فيها من مساوىء ظاهرة أصبحت معرقلة لأى إصلاح مالى أو قضائى أو إدارى فى وادى النيل (٢) .

ذلك التغلغل السياسى والاقتصادى مضافا اليه انتشار الحضارة الغربية فى أواخر عهد إسماعيل ، وظهور حركة الجامعة الإسلامية واستنارة عقول الناس

---

(١) ويشير عرابى باشا دائما إلى ذلك الخطر فى مذكراته فيقول « وخشينا من مطامع انجلترا التى كانت ترمى إلى التهام وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا بتونس حتى يتم التوازن الذى تدعيه فى أوربا » .

(٢) ولقد كان لورد كرومر منصفا إلى حد فى تقريره عن سنة ١٩٠٤ حين تكلم عن أسباب الثورة العرابية فقال « مما يجب الاعتراف به أنه إلى سنة ١٨٨٢ لم يعط المصريون فرصة ليروا غير أسوأ جانب للتدخل الأوربى » ... وكان وجود صندوق الدين ونظام المراقبة الثنائية مرتبطا بمصالح الدائنين ، ولم يكن للموظفين الأوربيين الذين تستخدمهم الحكومة من عمل سوى مراعاة مصالح الأجانب والدائنين دون أى اعتبار لمصالح المصريين .

ووجود طبقة متعلمة مثقفه وتقدم الصحافة ومناقشة الأمور العامة ، كل هذه كانت عاملة على تكوين رأى عام حر يعتد اعتداداً تاما بقوميته ويحافظ على كرامته وينفر من الأجانب ، وساعد على تحرج الموقف فى مصر سياسة رياض وعدم مرونته واضطهاده لمن يعارضون سياسته وعمله على تقييد حرية الفكر مما دعا إلى ارتفاع الشكوى وتأسيس الحزب الوطنى الذى وضع برنامجا خاصا يرمى إلى وقف التدخل الأجنبى .

* * *

على أن السبب المباشر للثورة العرابية هو تذمر الجيش . لقد اضطرت الحكومة المصرية فى أواخر عهد اسماعيل إلى إهمال الجيش ، وذلك حين تفاقمت الضائقة المالية ، فتضعضع الروح المعنوى بين الجنود والضباط لعدم استطاعة الحكومة دفع رواتبهم بانتظام ، فانتشر التمرد والتذمر بين صفوفهم ، وزال احترام الحكومة من نفوسهم ، وزاد الطين بلة اعتقاد الضباط المصريين بأنهم لا يعاملون على قدم المساواة مع زملائهم من الأتراك والجراكسة . وكان لهم الحق فى ذلك الاعتقاد ، فلقد جرت العادة فى ذلك الوقت على أن تكون الوظائف الكبرى فى الجيش مقصورة على العنصر التركى والجركسى (١) .

ولو قوبل استياء الجيش من جانب الحكومة بشيء من العطف والحيطة وبعد النظر لما تطورت المسألة ، ولكن وزير الحربية عثمان رفقى أخذته العزة بالاثم واستبدل سياسة التعصب والجهل بسياسة الاعتدال والحذر ، فأصدر قرارات ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠ التى وجد فيها الجنود المصريون اضطهاداً ظاهرا لهم واستبدادا مجحفا بحقوقهم وتعدياً على كرامتهم ، ومن ذلك الوقت انقسم الجيش إلى جزئين متناوئين لا يخفى أحدهما عداءه للآخر ، الحزب الجركسى التركى ، وهو أقلية الجيش ، والحزب المصرى . وكان للفريق الأخير التفوق إذ

(١) ويرى سير أوكلند كلفن وكان معاصرا فى مصر لهذه الحوادث إن الحركة فى أصلها حركة مصرية ضد حكم الأتراك المتعسف ، تقرير كرومر سنة ١٩٠٤ بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٠٥ .

كل الجنود مصريين لحما ودما ، ولقد أخذ كل حزب بعقد الاجتماعات السرية ويضع الخطط للنيل من خصمه والتغلب عليه .

ومن الوقت الذى ظهر فيه الحزب العسكرى المصرى ظهر الزعماء فأصبح أحمد عرابى وعلى الديب . . . زعماء الحركة العسكرية المصرية ، ولسوء حظ الحركة لم يكن بين زعمائها من يعرف حقيقة فن السياسة ، ولم يكن بينهم من له الثقافة الكافية أو الدراية أو الدربة التى تؤهله لزعامة حركة قومية قوية قد تصطدم بالحكومة القائمة وبالدولتين الانجليزية والفرنسية ، فعرابى زعيم الحركة الأول جعلته الظروف من المتذمرين الساخطين على النظم العسكرية الموجودة ، فلقد فصل من الجيش فى عهد إسماعيل ، وهو لا يمتاز بسوى شخصية جذابة وفصاحة فى ذلك العصر وبين رجال الجيش خلابة ، وجرأة منقطعة النظير وإيمان بضرورة التخلص من استبداد العنصر التركى ، واعتقاد بالله وبقضائه وقدره . وهو الذى عمل على توحيد صفوف الضباط المصريين للمطالبة بحقوقهم والدفاع عن أنفسهم . ولكنه لم يكن بعيد النظر ، ولم يكن ممتازاً فى التعليم الحربى فهو فى تلك الناحية كبقية زملائه ، ولم تكن لديه التجارب السياسة الكافية فلم يكن يحسن مداورة الأمور ، ولم يكن يفرق جيداً بين ما يستطاع ومالا يستطاع ، وسرعان ما سيطرت على عقله فكرة الزعامة ، فتحدى الخديو وانتهى به الأمر إلى تحدى الدول الأوربيـــة الكبرى فباءت الحركة بالخسران وجرت من العواقب كل ما كان يخشاه المصريون .

اتفق الضباط المصريون فى أول الأمر على مناهضة عثمان رفقى الذى أثار بسوء تصرفاته أحقادهم ، فقانون القرعة الذى وضعه يحرم المصريين حق الترقى فى الجيش ويقصر الترقيات والتعيينات على الأتراك ، وليته وقف عند ذلك الحد بل نال الضباط المصريين بسوء المعاملة والاضطهاد ، ولذا أصروا على المطالبة بعزله ، وجعلوا المتكلم عنهم عرابى ، وجهروا بشكواهم للحكومة ، وزادوا استمساكا بمطالبهم فخشى الخديو عواقب ذلك وهاله الأمر ، فقد خاف أن تزداد

جرأة الجنود ، ولم يحسن رياض باشا رئيس الوزارة تدبير الأمور ، وهو رجل متمسك بالنظام قبل كل شيء ، ولكن لاحول له ولا قوة فى تنفيذ رغباته .

قرر رياض فى أواخر يناير سنة ١٨٨١ محاكمة الضباط المصريين الذين جرؤا على تقديم الشكوى ، ولكن الجند تمسكوا بمطالبهم . وتدخلوا بالقوة ، وهاجموا قصر النيل ، وأنقذوا عرابى وزميلين له كانا قد سجنا هناك ، وحينئذ تطورت المسألة ، وأخذت مظهرا خطيراً ، فأصبحت ثورة بعد أن كانت حركة أصبحت ثورة لا ترمى إلى إنصاف العنصر المصرى فى الجيش فحسب ، بل إلى عزل الجركسى المتعصب عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى الذى ترضى عنه الثورة محله ، وهنا دخلت فى الحركة شخصية جديدة ربما كان يظن أنها قادرة على إكمال النقص الواضح فى الزعماء . ولكن البارودى لم يكن بالرجل الذى يستطيع تزعم الحركة أو إرشادها أو تحسين علاقاتها بالحكومة أو الدفاع عنها أمام الأجانب .

ازدهى رجال الجيش بذلك الانتصار الكبير ، وتضاءلت هيبة الحكومة ، إذ ظهر للمصريين والأجانب على السواء ضعفها ووهنها وترددها وقلة حيلتها ، ولذا ماكان من المنتظر أن تنتهى المسألة عن هذا الحد . فبدأت الدول الأوربية الكبرى تجزع على مصالحها أو تدعى الجزع ، وتفكر فيما يجب عمله لحماية أرواح رعاياها ومصالحهم إذا تفاقمت الحالة وانهارت سلطة الحكومة . والواقع أن أوربا كانت ترى فى كل حركة تقوم فى مصر أو الشرق حركة ثورية متعصبة جاهلة يخشى منها على أرواح الرعايا الأجانب وممتلكاتهم ، فتقوم الصحافة الأوربية بنشر الإشاعات وترويج الأباطيل ، ويعم القناصل القلق فيتطوعون بالتقارير المليئة بالتشاؤم والمذكرات التى تعج بالتحذير والوعيد والانذار .

أما الحكومة المصرية ذاتها فلم تنتبه إلى الخطأ الذى وقعت فيه ولم تقدر عواقب ترددها ، وربما كان يمكنها بشيء من الحكمة والصبر استرجاع ماكان لها من هيبة واحترام ، ولكن تشتت المصالح واختلفت الآراء وتغلبت الشيع ،

ولم يكن ثمة تعاون حقيقى بين الحكومة والخديو أو بين رجال الحكومة أنفسهم . وفى الوقت الذى كانت تنحل فيه الروابط بين رجال الحكومة ويشتد تخاذلهم كان الضباط يوثقون الصلات فيما بينهم ، ويتصلون بأفراد الشعب الذى راعه نجاح رجال الجيش، وهالته جرأتهم فازداد إعجاباً بهم وتعلقا بمبادئهم .

ولم تعد مطالب رجال الجيش مقصورة على الأمور التى تتصل بالجيش وشئون الحرب ، بل تعدت ذلك إلى طلب «الاصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والأخاء والمساواة ، وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلا » . بهذه العبارة نادى عرابى بك فى خطبة ألقاها فى حفلة أقامها وزير «الجهادية » فى ابريل سنة ١٨٨١ . وذلك بعد أن أجاب الخديو طلبات الجيش ، فكان ذلك النداء تطوراً جديداً للثورة إذ كادت تكون الثورة العسكرية الطبقية ثورة لها صيغة قومية وطنية لها أسس ومبادىء ترتكز عليها ، وهى المبادىء التى نادت بها الثورة الفرنسية من قبل والتى أصبحت إنجيلا لكل ثورة جاءت بعدها . ثم كان للثورة المصرية هدفها المباشر ، وهو إنشاء مجلس للنواب يمثل رغبات الشعب ويعمل على احترامها ويدافع عن حقوقه التى نال منها الاعتداء الأجنبى .

واعتبر ذلك العمل فى الأوساط الأوربية السياسية عملا جريئا لا يستقيم والعادات المصرية كما يفهمها الأجانب ، ولا تتمشى مع نمو المصالح الأوربية فى وادى النيل ، وأما الخديو فلم تكن تروقه مثل هذه الخطوة ورأى فيها اعتداء بينا على سلطته وحقوقه ، فليس للجيش أن يتدخل فى السياسية أو فى الأمور الإدارية والدستورية ، فمهمة الجيش فى نظره الحرب وحفظ النظام إذا كلف به ولذا لم يكن متوقعاً أن تصفو العلاقات بينه وبين زعماء الحركة الذين تخطوا فى نظره حقوقهم إلى حقوق الغير ، وتدخلوا فى مسائل لا تمسهم بصلة ، بل افتأتوا على سلطة الخديو تلك السلطة التى يستمدها من السلطان مباشرة ومن الفرمانات التى أصدرها الباب العالى .

وأما رجال الجيش فكانوا قد أحسوا تماما بجسيم ماجاؤا ، فتوجسوا خيفة من

الخديو ، بل خشوا على وظائفهم وحياتهم بالرغم من تأكيد الخديو لهم «أنه قد نسى كل شيء عن الماضى وعفا عنهم» (١) ، ولكنهم لم يتقهقروا ولم يندموا على ما صدر منهم ، فلقد كانوا واثقين من أنفسهم معتقدين فى عدالة مطالبهم ، وأصروا على المطالبة بتحسين حالة الجيش وزيادة رواتبه وإصلاح النظم العسكرية وأجيبوا إلى مطالبهم . ولكن مخاوفهم لم تنته ، وتربصوا بالخديو ، ثم امتنعوا عن إجابة أوامر الحكومة ، فحدث ما كانوا يتوقعون من إقالة البارودى وتضييق الرقابة عليهم ، بل وإيقاف الاصلاحات التى طلبوا تحقيقها . وعند ذلك انتشرت الاشاعات وكثرت ، واستغلها دعاة السوء ، وازداد الجيش فى غلوائه فأقدم على إعلان العصيان ، واتصل زعماؤه برجال الحزب الوطنى ، فتزداد صبغة الحركة قومية ، ويقوى مركز عرابى فى البلاد ، ويتكلم باسم الأمة المصرية (٢) ، ويلقى التأييد من جانب كبير من الرأى العام المصرى بعد أن أصبح الجيش منقادا لأوامره انقيادا تاما . ويعلن عرابى الخديو بأن الجيش سيحتشد فى مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين لعرض مطالب الأمة ، وهى إقالة الوزارة وتأليف مجلس نيابى وزيادة عدد الجيش ، وأسر إلى قناصل الدول الكبرى باهتمامه وعمله على احترام أرواح الأجانب وممتلكاتهم . فظن عرابى أنه بذلك قد فصل ما بين الخديو والدول الأوربية (٣) .

---

(١) خطبة الخديو فى الضباط فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) وينفى بعض الكتاب السياسيين الانجليز من أمثال ملنر الصبغة القومية فى حركة عرابى ، ويدلل على ذلك باتصالاته بتركيا ، ويظهر أن ملنر قد تجاهل أن عرابى لم يعلن فى يوم من الأيام انفصال مصر عن تركيا ، كما تجاهل ملنر الصلات الدينية الوثيقة التى كانت تربط مصرا بدار الخلافة فى ذلك الوقت .

أنظر كتابه England in Egypt ص ١٧٠

(٣) وخاصة قنصلى انجلترا وفرنسا لاسيما الأخير منهما لأنه كان معروفا بعطفه على مطالب الضباط وبمقاومته للنفوذ الانجليزى ومنابذته لحكومة الخديو مما دعا الخديو إلى شكواه إلى حكومته فنقل من منصبه فى مصر .

وكان من الطبيعى أن يذهل الخديو لهذا الأمر ، وحاول منع هذه المظاهرة بل وحاول إقناع الضباط بنفسه ، ولكنه لم ينجح واجتمع الجيش فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر ، وأسرع سير أوكلند كلفن المراقب الانجليزى إلى الخديو بإسداء النصح ، ووجد فى هذه الظروف كما يقول فرصة لتقدير القوى المختلفة فى مصر ومدى استطاعة انجلترا الاستفادة منها — وتقابل الخديو وعرابى فى ميدان القصر وجها لوجه .

وعرض على الخديو رغبة الأمة التى لا تقبل جدلا فى إقالة وزارة رياض ، وعقد مجلس النواب وزيادة عدد الجيش ، وينتهى الخديو ونصحائه إلا ضرورة إجابة مطالب عرابى ، ويصبح زعيم الجيش من ذلك الحين زعيما وطنيا ، ويقبل شريف تأليف وزارة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ بعد تردد كبير لأنه كان يخشى تدخل الجيش فى أمور الحكم . وتألفت الوزارة الجديدة يؤيدها رجال الجيش وكبار الأعيان ونواب البلاد .

وكان شريف يقدر الظروف الحرجة التى تولى فيها الحكم ، ويرى الوزارة فى ذلك الوقت كما يقول هو نفسه فى كتابه إلى الخديو «مسئولية جسيمة الاحتمال أن يحدث من الأحوال الحاضرة أمور خطيرة ومكررة» ولم يكن فى برنامجه جديد يختلف أو يزيد على ما جاء فى برامج الوزارات السابقة ، ولقد ابتهجت الأمة المصرية بتأليف هذه الوزارة ، وربما اعتقد بعض معاصرى هذه الحوادث بأن الأزمة الداخلية قد انتهت . وكما ينقل مؤرخ الحركة القومية عبد الرحمن الرافعى بك عن مستر بلنت Blunt الذى كان معاصرا لهذه الحوادث وشاهد عيان «تصاعدت من أنحاء مصر صيحة سرور لم يسمع بمثلها على ضفاف النيل منذ مئات من السنين . وقد سرت عدوى السرور إلى كل الطبقات فالمسلمون ، والمسيحيون ، واليهود قد سروا جميعا . . . وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم » .

كان شريف شخصية قوية مهيبة لدى المصريين محترمة من الأجانب فوجه عنايته إلى الأصلاح الداخلى ، فاهتم بالتعليم والأصلاح القضائى بوضع نظام المحاكم

الأهلية كما اهتم بتحسين حالة الجيش والارتفاع بسمعة مصر فى الخارج ، كما عنى بتنظيم أحوال الموظفين . وكان شريف يعتقد اعتقادا تاما بأنه لاصلاحية لأمور مصر إذا لم تكن للوزارة سياسة مستقلة وخطة معتدلة . فهو يرى ضرورة التخلص من سيطرة الجيش بإبعاده عن القاهرة حتى يعود للحكومة سلطانها وهيبتها وحتى تصبح الحكومة حرة تستطيع العمل على تحقيق أمانى البلاد بإنشاء الحكم الدستورى ، ولاقى شريف فى أول الأمر بعض النجاح ، فقد غادر زعماء الحركة العسكرية القاهرة .

وتقدم أعيان البلاد بمذكرة يطلبون فيها تأسيس مجلس النواب على أساس « العدل والحرية » ذلك الأساس الذى لا يقوم إلا « بإيجاد حكومة شورية عادلة » ، وأن يكون لمجلس النواب « ما لمجلس الأمم الأوربية من الحقوق الشرعية » فقبل شريف ذلك الرأى ، واستطاع أن يقنع الخديو به ، وبدأ فى صنع قانون لانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد ، وحاول جعل الانتخاب حرا بقدر المستطاع ، وفعلا افتتح مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وقدم إليه مشروع دستور عصرى لمناقشته ، ويتضمن ذلك الدستور كما يقول شريف باشا نفسه للنواب فى يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ « حق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة . . . ونصرح لكم بنظر الموازين العمومية . . . . وعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق منكم . . . . وكذلك تعهدت بأن نجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر ، إلا فى الأمور المالية التى تتعلق بديون أوربا »

ولكن مجهود شريف باشا لم يكلل بالنجاح ، فما كان الخديو يستطيع معاونته تماما فى سياسة الحكم النيابى بالرغم من أنه كان قد أعلن فى افتتاح مجلس النواب « مسروريته من اجتماعهم (أى النواب) لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع » . وما كان زعماء رجال الجيش يستطيعون التنازل عما اكتسبوه من نفوذ ، وازداد غرورهم بقوتهم فراح عرابى يتصل بالدول الأوربية مباشرة يؤكد لها حرصه على المحافظة على الأمن وعلى حماية مصالح رعاياها ، وأما العامل الأخير فى القضاء على مشروع شريف هو التدخل الأوربى ، هو التدخل الفرنسى الانجليزى .

القسم الثانى

التدخل الأوربى : الفرنسى الانجليزى

كانت مسألة مصر مسألة دولية عالمية جنى على مصر غناها وموقعها الجغرافى الممتاز بين الشرق والغرب فى ملتقى الطرق العالمية . وجنت عليها الامتيازات وفتح قناة السويس وتبعيتها للدولة العثمانية، هذه الدولة التى كانت على وشك الانهيار .

وكانت الدول التى تهتم بمصير مصر السياسى اهتماما حقيقيا هى الدولة العثمانية وانجلترا وفرنسا وإيطاليا . أما الدولة العثمانية فكانت ترى فى مصر جزءاً مهما من ممتلكاتها ، جزءاً ضروريا لحياتها وتفوقها فى العالم الإسلامى . وكانت العلاقات بين مصر وتركيا تحددها فرمانات سنتى ١٨٤٠ ، ١٨٤١ ، ١٨٧٣ ، وأصبح أهمها فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الذى أصدره الباب العالى بموافقة الدول الأوربية الكبرى ، وهذا الفرمان بالرغم مما اشتمل عليه من قيود جديدة احتفظ لمصر بمركزها الممتاز فى الامبراطورية العثمانية ، ولقد ازدادت أهمية مصر فى نظر السلطان بعد مؤتمر برلين ، فالمصريون أمة إسلامية فى نظره لها ثقافتها الشرقية الممتازة ، بل هو موطن الثقافة الشرقية الإسلامية ومركزها ، وتحرص الدولة العثمانية على ضم مصر إلى الجامعة الإسلامية التى تتزعمها وتعمل على حمايتها كلما مست الحاجة ومتى استطاعت إلى ذلك سبيلا . ثم مصر هى المركز المناسب المتوسط الذى يستطيع الباب العالى منه نشر دعايته الواسعة للجامعة الاسلامية ، فمصر متصلة بالصحراء الكبرى التى تمس تونس والجزائر ومراكش وأواسط إفريقية ، وفى الصحراء الكبرى يستطيع دعاة الباب العالى نشر الدعاية مطمئنين ، ويستطيعون الاتصال بالقبائل العربية والبربرية والسودانية . وفوق ذلك كان

السلطان عبد الحميد الثانى ينتهز كل فرصة تهيء له التدخل فى شئون مصر لاظهار سلطته و تعزيز مركزه .

ولكن السلطان لم يكن بعيد النظر فى كثير من الأحيان ، ولم يكن مستقراً على سياسة واحدة ، فللسلطان سياسة الخاصة التى قد تختلف عن سياسة الوزارة العثمانية ، ثم إن سياسة السلطان نفسها متقلبة متغيرة تتبع مزاجه المتقلب وأهواء الساعة فالسلطان تارة حائر متردد ، وتارة متهور ، ولم يكن يحسن تخير الظروف والأوقات المناسبة للتدخل ، فكان فى بعض الأحيان يرتطم بالشعور القومى المصرى ، وتارة يصطدم بالدول الأوربية الكبرى التى ما كان يروقها تدخله فى بلاد ترى لنفسها فيها مصالح كبيرة .

على أن الدولة العثمانية ، وإن كانت أقوى دولة بين الدول الاسلامية ، فهى ضعيفة لاتقوى على مناهضة أى دولة أوربية كبرى ، ومن ثم فهى أضعف مايكون فى الدفاع عن مصر وعن حقوقها فى مصر إذا قصدت دول كبرى الاعتداء عليها .

ولذا ربما كان من الخير لمصر أن يتركها الباب العالى وشأنها . ولعل السلطان كان يعتمد على مابين الدول الكبرى من تنافس وتنازع شديد فى مصر ، وربما كان يعتقد أن كلا من انجلترا وفرنسا سيقف لصاحبه بالمرصاد فلايسمح له باحتلال مصر أو الحصول على نفوذ متفوق فيها . وربما كان يتعقد أن المانيا ومن وراءها النمسا والمجر ستؤيدان مطالبه وتعززان مركزه . والباعث له على مثل ذلك التفكير هو التقارب السياسى الذى تم بين المانيا وتركيا عقب مؤتمر برلين ١٨٧٨ ولكن آمال الباب العالى لم تظفر بتحقيق ، ولم تنل تعضيدا كبيرا أو صغيرا من هاتين الدولتين فى ذلك الوقت .

وجد الباب العالى فى الثورة العرابية فرصة سانحة للتدخل ، لاسيما وأنه لم يكن بكبير العطف على آمال توفيق فقرر إرسال وفد برياسة على نظامى باشا إلى مصر لبحث شئونها عقب مقابلة عابدين المشهورة . فربما كان يخشى حركة عرابى ويرى

فيها حركة قومية حرة ربما رمت إلى الانفصال عن تركيا ، وربما أراد الاستفادة من العناصر المتطاحنة فى مصر لتثبيت قواعد الحكم العثمانى . ووصل الوفد العثمانى فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ دون أن تستشار مصر أو تخاطب حكومة الخديو فى هذا الشأن ، وأخذ الوفد العثمانى فى زياراته وحضور الولائم التى أقيمت له ، ولم يكن هناك مبرراً لقدومه ، كما لم يكن هناك نافعة لزيارته ، ولكن قدوم ذلك الوفد سيثير ثائرة انجلترا وفرنسا على مصر وتركيا معا .

* * *

وكانت سياسة وزارة جلادستون البريطانية نحو مصر متأثرة بعاملين : سياستها العامة نحو الدولة العثمانية وسياستها الخاصة تجاه مصر . أما سياستها العامة نحو الدولة العثمانية ، فما كان عضو واحد من أعضاء هذه الوزارة يعطف على الدولة العثمانية أو يحترم حقوقها أو يعتقد فى قدرتها على البقاء ، فرئيس الوزارة مستر جلادستون Gladstone ، ووزير الخارجية إيرل جرانفل Earlof Granville كانا أكثر السياسة الأوربيين نقمة على العثمانيين وعلى طرقهم فى الحكم . وكان جلادستون نفسه قبل أن يتولى الحكم ينتهز كل فرصة للسخرية بالأتراك ، ويعمل على إذلالهم ، ولقد جهر بأمنيته فى تقويض ملكهم وزوال إمبراطوريتهم ، وأعتبرهم « نقمة على الحضارة والانسانية ونعتهم بمشكلة المسيحية » « والكارثة التاريخية » (١) .

كان جلادستون يوما من الأيام يعتقد فى نظرية لورد بامستن Palmerstan التى تقول وتعمل على المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وسلامها ، ولكن آراءه تغيرت حين خرج من حزب المحافظين ، فشعوره المسيحى العميق جعله يرجو انحلال هذه الدولة ، وجعله يقف بجانب شعوب البلقان وجعله يعتقد بأن مهمة انجلترا مناصرة الحرية والقومية — جعله يؤيد الحركات الانفصالية عن الدولة

---

(١) انظر Safwat. Junis and The Great Powers, الفصل الثالث.

العثمانية ، ولذا عملت المذابح البلغارية فى سنة ١٨٧٦ على إثارة هياجه وحميته ، فقام يطالب بمعاقبة الأتراك على ماقترفت أيديهم من اضطهاد شعوب المسيحية والتنكيل بها ، ونادى بطردهم من أوربا شر طردة هم وما ملكت أيديهم bag and baggage حتى لايستطيعوا العودة الى أعمال الوحشية والهمجية مرة أخرى . ولما جاء إلى الوزارة فى سنة ١٨٨٠ كان لم يزل غاضبا منهم ناقما عليهم ولذا لم يتوان فى تنفيذ سياسته فما كان يحسن الظن بما يدور فى خلدهم ، وغالى هو وممثلوه السياسيون فى إلقاء المحاضرات عليهم والإشارة إلى قلة حيلهم وقصر نظرهم وفساد سياستهم ، وقعد لهم كل مرصد فى البلاد التى للأنجليز مصالح حيوية فيها . ولم تكن سياسة وزارة الأحرار تختلف عن موقف الرأى العام الانجليزى أو تتعارض كثيرا مع الموقف الذى اتخذه حزب المحافظين بعد موت ديزريلى فما كان يعطف على الأتراك فى انجلترا إلا نفر يسير لاقيمة لرأيهم ولا غناء فيه .

أما سياسة انجلترا الخاصة نحو مصر ، فقد كانت منذ معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعمل على بقاء وادى النيل تحت السيادة العثمانية طبقا للفرمانات المتتالية التى وافقت حكومة الباب العالى على إصدارها وإن كانت غير كبيرة الاعتقاد فى ولاة مصر أو الثقة فى مقدرتهم على الحكم . وظلت الحكومات الانجليزية المتعاقبة متبعة هذه السياسة إلى أن تلاشى إيمانها بصلاحية الدولة التركية وقدرتها على البقاء ، وذلك من بعد سنة ١٨٧٠ ، فبدأت انجلترا ترى ضرورة الأشراف على مصر ذاتها ، وخاصة بعد أن تم فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ . ولقد اعتنقت الحكومات الانجليزية هذا الرأى الأخير نهائيا بعد شرائها لأسهم الخديو فى القناة إذ أصبح لبريطانيا العظمى كما أعتقد ساستها مصالح سياسية وحيوية فى مصر فوق المصالح المالية والتجارية فيقول لورد د. ارنى Derby وزير الخارجية الانجليزية لجافارد Gavard ممثل فرنسا فى لندن إن انجلترا أصبحت الآن أكبر دولة لها مصلحة فى القناة وأن مسألة القناة ومسألة حمايتها أصبحت الآن بالنسبة لانجلترا

مسألة حيوية عظيمة الشأن(١) ، وأن انجلترا لن تستطيع بعد الآن أن تترك فى أيد أجنبية احتكار مشروع يهمها أكثر من غيرها ، وتيقنت دول أوربا خطر الصفقة التى أجرتها الحكومة الانجليزية ، وعبست فرنسا وروسيا وإيطاليا وأسرعت ألمانيا بتقديم تهانيها(٢) .

ولكن انجلترا لم تفكر جديا فى غزو مصر أو احتلالها فى السنوات التى سبقت مؤتمر برلين المنعقد فى سنة ١٨٧٨ ، فقد كانت فى أوربا منكمشة فى عزلة سياسية موحشة أمام اتحاد القياصرة الثلاثة Drei kaiser bund (الألمانى والنمسوى المجرى والروسى) وكانت فى حاجة ماسة إلى ولاء فرنسا وصداقتها . فليس من العجيب إذن إذا اتبعت مع فرنسا سياسة التعاون الوثيق على أساس تساوى نفوذ الدولتين ، وليس من العجيب إذا كررت لفرنسا بأنها لا تفكر فى احتلال مصر ولا تنوى الاستيلاء عليها ، كررت ذلك عند ما اشترت أسهم الخديو فى القناة ، وعند ما استفحلت الأزمة الروسية التركية وهددت الدولة العثمانية بالانهيار فى أواخر سنة ١٨٧٧(٣) .

وليس من العجيب إذا لم تقبل انجلترا نصيحة روسيا وألمانيا باحتلال(٤) مصر وكانت الدولتان قد صارحتا انجلترا مرارا بدرجة لا تدعو الشك فى أمرهما بأنهما لن تعارضا إذا احتلت انجلترا وادى النيل ، ولكن انجلترا حرصت مع ذلك فى نفس الوقت . وهى مسوقة كما ترى بدافع حماية مصالحها السياسية والاقتصادية على منع أية دولة كبرى أو صغرى من تثبيت أقدامها أو تفوق نفوذها فى مصر . ولقد أدى احتلال الانجليز لقبرص فى صيف سنه ١٨٧٨ رغم أنف الدولة العثمانية

---

(١) iere Série Documents Diplomatiques Français ، جـزء ٢ رقم ١٣ . جافارد إلى دكاز Decazes وزير الخارجية الفرنسية ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ .

(٢) نفس المصدر أرقام ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .

(٣) نفس المصدر رقم ٢٢١ من دار كورت d'Hareourt سفير فرنسا فى لندن إلى وادنجتون وزير الخارجية الفرنسية ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٧ .

(٤) قبيل الحرب الروسية التركية فى سنة ١٨٧٧ .

إلى زيادة اهتمامهم بشئون مصر ومصيرها ، وإن كانوا قد رفضوا اقتراح المستشار الألمانى بزمرك فى نفس هذه باحتلال هذه البلاد ، وبالرغم من أن الحكومة الانجليزية كانت تعلم جد العلم أن ثلاثة أرباع الحركة فى قناة السويس فى أيد انجليزية ، وبالرغم من أسف الانجليز المستمر على أن معظم الأسهم فى هذه القناة فى أيدى مساهمين غير انجليز أعلن لورد داربى وزير الخارجية الانجليزية إلا شيء أبعد عن ذهنه من وضع الانجليز لأقدامهم فى مصر ، وأن كل ما تبغيه حكومه جلالة الملكة البريطانية هو ممر حر لها ولبقية دول العالم(١) .

على أن التدخل الانجليزى كان مستمرا وآخذا فى الزيادة ، ولعل اول خطوة فى سبيل التدخل الحقيقى فى شئون مصر كانت حين أرسلت بعثه كيف Stephen Cave لبحث أمور مصر المالية ، وتدرجت انجلترا بعد ذلك إلى المراقبة الثنائية ، على أن انجلترا بعد ذلك وقفت عند حد ، فقد كان ديزريلى رئيس الحكومة الانجليزية هووسولسبرى Salisbury وزير الخارجية مهتمين قبل كل شيء بالتعاون مع فرنسا فى وادى النيل ، ووقفا أمام كل الجهود التى بذلت لحرمان فرنسا من نصيبها فى قناة السويس . ولكن عند ما رفض الخديو فى سنة ١٨٧٩ تضييق الدولتين على سلطته وأيدته ثورة الضباط والرأى العام المصرى الذى احتج بشدة على التدخل الأوربى الصريح رأى ديزريلى ضرورة التدخل متعاونا مع فرنسا ، وقررت الدولتان فرض رأيهما وقراراتهما على الخديو ، وخاصة منعه من التدخل فى أعمال الوزارة ، وإرغامه على قبول وزارة على رأسها ابنه توفيق ، وأن يكون للوزيرين الأوربيين فى الوزارة المصرية حق رفض أى قرار ، ولكن ديزريلى رفض اقتراحات وادنجتون Wadington رئيس الحكومة الفرنسية التى قدمها أول مرة والتى كان يرمى من ورائها إلى تهديد الخديو ، إذ رأى ديزريلى ضرورة التمهيد للأمور فى الآستانة ، وأن تظهر الحكومة البريطانية للسلطان عدم استعدادها لتقديم أى معونة له إذ لم يعمل على تسوية الأمور فى مصر كما ترغب الدولتان .

---

(١) Monypenny and Buchle : Life of Disraeli جزء ٢ ص ٧٩٢

وقررت حكومة ديزريلى الاحتجاج قبل القيام بعمل حاسم فقالت رسالة سولسبرى إلى الخديو اسماعيل بأنه موقفه إزاء الوزراء الأوربيين ليس نهائيا ، وأنه إذا ثابر على موقفه العدائى إزاء فرنسا وانجلترا ستحتفظ هاتان الدولتان لنفسهما بحرية العمل ، ولما أصر الخديو على موقفه واحتجت ألمانيا وجدت انجلترا وفرنسا فى التأييد الألمانى نصيراً قوياً ، ولذا وقفت حكومة ديزريلى موقفا قويا ورأت استعمال « السرية والقوة » ولم تهتم بموقف إيطاليا وروسيا ، فإيطاليا كانت الدولة الوحيدة التى لم توافق على عزل الخديو ، وحاولت ضم ألمانيا إلى جانبها وفشلت ، وأما روسيا فكانت تريد تعقيد الأمور لفرنسا وانجلترا فى الآستانة ، ولكن بزمرك ناصر الدولتين الغربيتين وأعلن عدم ثقته فى إيطاليا إذ « ليست لها سياسة خارجية محترمة » .

وجدت انجلترا فى موقف اسماعيل فى سنة ١٨٧٩ موقفا مشابها لموقف محمد على من قبل فى سنة ١٨٤٠ إلا أن محمد على كانت تؤيده فرنسا ، ولذا كما واجه بامستن محمد على باتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ رأى سولسبرى أن يواجه اسماعيل باتفاقية مشابهة لاتتركه يتحدى انجلترا وفرنسا ، ولذا فى ١٩ يونيو سنة ١٨٧٩ طلبت حكومة لندن وحكومة باريس من الخديو التنازل عن العرش فأجاب رغبة الدولتين مضطرا (١) . فقوى نفوذ انجلترا فى مصر ولكن نفوذ فرنسا قوى إلى جانب ذلك فأخذ الانجليز يفكرون جديا فى احتلال مصر والاستئثار بها وحدهم حين احتل الفرنسيون تونس فى بدأ صيف سنة ١٨٨١ ، وتظهر بوادر ذلك التفكير واضحة فى خطابات الملكة فكتوريا وخطابات لورد جرانفل الخاصة المودعة الآن فى دار الوثائق الحكومية البريطانية Public Record Office ، وليس من الخطأ القول بأن مستقبل مصر السياسى بل ومصيرها قد قرر فى نفس السنة التى فرض فيها الفرنسيون على تونس معاهدة باردو أو قصر السعيد فى (١٢ مايو ١٨٨١) ولذا تنتهز الحكومة البريطانية أول فرصة للتدخل

(١) نفس المصدر صفحات ١٣١٣ إلى ١٣١٨ .

فى شئون مصر واحتلالها ، لاسيما وأنها كانت على يقين أن معظم الدول الأوربية الكبرى لن تقيم سلاحا فى وجهها ولن تثير معارضة خطيرة (١) . ففرنسا لن تستطيع وحدها أن تعارض ماتقوم به انجلترا فى مصر ، بعد أن رفعت هى العلم المثلث الألوان فى تونس . وأما ايطاليا فإن حزنها لن يحس به أحد ، وغضبها لن يضر أحداً . وأما الماثيا ومن ورائها النمسا ، والمجر فهى لاتهتم مباشرة بمصر ، ولا بمستقبلها . وأما روسيا فلا مانع عندها من أن يحقق الانجليز ما يرغبون فى وادى النيل طالما تركوا لها الحرية المطلقة فى البلقان (٢) .

* * *

وأما سياسة فرنسا نحو مصر فكانت قائمة على ذكريات ومصالح ، فمصر هى الميدان الذى قام فيه نابليون بونابرت بأعماله المجيدة ، ومصر هى الميدان الذى أنشأت فيه فرنسا أعظم مشروع عرفه العالم وهو قناة السويس . فكانت سياسة فرنسا تعمل بصفة عامة على أن يكون أساس العلاقات المصرية التركية فرمانات سنى ١٨٤١ ، ١٨٧٣ ، ١٨٧٩ ، فكانت تحرص دائما على ألا يكون للباب العالى سلطان حقيقى فى مصر ، وربما كانت فرنسا تود لو استقلت مصر ، على شرط أن يكون النفوذ الفرنسى هو المتفوق فيها ، وكانت مصالح فرنسا السياسية المتزايدة فى البحر الأبيض المتوسط ومصالحها المالية والثقافية تحتم عليها إتباع مثل هذه السياسة كما كانت تحتم عليها ألا ترى بعض الرضا نمو نفوذ انجلترا فى وادى النيل ، ولقد اهتزت الحكومة الفرنسية اهتزازا عنيفا حين وجدت الحكومة الانجليزية ،

---

(١) وليس صحيحا ما ذكره جون مورلى John Morley فى كتابه حياة جلاد ستون Life of Gladstone الجزء الثانى صفحات ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، من أن حكومة جلاد ستون كانت تكره التدخل وحدها فى مصر أو مع الغير . ولاتعبر من الرسالة من جرانفل إلى ليونز Lyons سفير انجلترا فى باريس فى أواخر يناير سنة ١٨٨١ عن وجهة النظر الحقيقية لوزارة الخارجية الانجليزية .

(٢) أنظر الأقسام الخاصة بموقف الدول ازاء الاحتلال الانجليزى فيما بعد .

حكومة المحافظين مصممة على شراء أسهم الخديو إسماعيل فى قناة السويس ، واحتجت فعلا لدى صديقتها الروسيا حين علمت بأتمام هذه الصفقة، وطلبت منها التوسط حتى لا يتزعزع مركز الفرنسيين فى مصر. ولكن حكومة القيصر الروسى رفضت ذلك التوسط بحجة أنه ليس للدولة الروسية مصالح حيوية فى مصر تدعوها إلى إثارة شئآن انجلترا .

ولقد بذلت فرنسا كل جهودها، وخاصة بعد أن استقرت أقدامها فى تونس وزادت مصالحها فى شمال افريقية ، على ألا يكون لدولة أوربية كبرى مركز خاص فى مصر، أو نفوذ ممتاز ، أو مشاريع مهمة قد تؤثر على مصالح الفرنسيين . على أن فرنسا نجحت فى أن يكون لها مركز مساو لانجلترا منذ أواخر سنة ١٨٧٥ ، فتعاون الدولتين فى أمر مصر كان كبيراً وإن كانت تشوبه منغصات لكل منهما ، ولكنهما اتفقتا أخيرا على اقتسام النفوذ واقتسام الوزارات، وكما يقول وادنجتون وزير الخارجية الفرنسية فى سنة ١٨٧٨ إن تعاون الدولتين يجب أن يكون مبعثه أفكار واحدة مشتركة وأن يكون مظهره الصراحة على أساس :

le partage l'gal des influencs suffasament justifié par l'égalité des intérêts. (١)

وكانت فرنسا قبل ذلك قد تضاءل نفوذها . وضعف مركزها بعد انهزامها أمام ألمانيا فى سنة ١٨٧١ . ولذا ففرنسا تحاول دائما وجهد المستطاع ألا يتغير مركز مصر السياسى ، بل يظل كما هو تشرف عليه انجلترا وفرنسا إشرافا تاما وحدهما، بحيث رفضت فرنسا رفضا قاطعا إشتراك دولة ثالثة معهما ، وأنه إذا حدث ، وتغير مركز مصر فيجب أن يتفوق النفوذ الفرنسى .

لقد كان الموضوع الذى يشغل بال وزارة الخارجية الفرنسية بعد إقرار

---

(١) 1 ière Serie ، Documernts Diplomatques Français. الجزء الثانى
وادنجتون الى دار كورت السفير الفرنسى فى لندن ١٤ اكتوبر ١٨٧٨

مركز فرنسا فى أورباهو موضوع مصر . وزاد ذلك الاهتمام حين جاء الجمهوريون إلى الحكم فى أواخر سنة ١٨٧٧ ، فكان وادنجتون مهتما قبل كل شىء بالمحافظة على مالفرنسا من مركز فى مصر ، ومنع احتلال انجلترا لهذه البلاد ، ولم يقبل مركزه كوزير للخارجية إلا بعد أن عين موقفه تماما فى هذه المسائل بالذات ، وكان الرأى العام الفرنسى باستثناء فريق من الماليين الفرنسيين يؤيده (١) . كان وادنجتون كثير التفكير فى مسألة مصر ، ولذا حين تدعى فرنسا إلى الاشتراك فى مؤتمر برلين فى ربيع سنة ١٨٧٨ إذا به يصر على أن يخرج مسألة مصر من مناقشات المؤتمر .

أما إيطاليا فقد ظلت تراقب بعين الخوف والحسد ما تفعله الدولتان انجلترا وفرنسا فى مصر . وتدور بخلدها ذكريات غامضة لأيام مجيدة للدولة الرومانية القديمة كانت تسيطر فيها على شواطىء البحر المتوسط ، وأخذت تعلل النفس بآمال ما كانت تستطيع تحقيقها فى ذلك الوقت ، وبذلت جهود المستميت لتنال مركزاً إن لم يكن مماثلا لنفوذ انجلترا وفرنسا فثالثا لهما أو قريباً منهما ، ولكن مطالبها الضعيفة باءت بالرفض والفشل . إذ لم يكن لها من القوة المالية أو النفوذ السياسى أو المجد الحربى ما يجعل اقتراحاتها محترمة ومطالبها مقبولة .

وأما ألمانيا فما كانت لها مصالح مهمة حيوية تدفعها إلى التدخل فى شئون مصر ، أو الاهتمام بمصائرها ، فمصالحها إلى ذلك الوقت أى إلى سنة ١٨٨٠ كانت أوروبية قبل كل شىء . وأما فى المسائل غير الأوروبية فالمانيا راضية بما تقوم به الدولتان الغربيتان انجلترا وفرنسا .

ولذا أقتصر الاحتجاج على الحكومتين الأنجليزيه والفرنسية ، واحتجتا على ماعدتاه تدخلا غير مشروع من الباب العالى فى شئون مصر الداخلية لا يتفق فى نظرهما والارتبطات الدولية التى أرتبطت بها تركيا ، ولذا ظهر سخطهما لوجود وفد تركى فى مصر ، وطلبنا بقوة من الباب العالى ألا يلبث الوفد التركى فى مصر

---

(١) الوثائق الألمانية Grosse Poliltik - هوهنلوه Hohenlohe السفير الألمانى فى بارس إلى المستشار الألمانى بر ، مرك ١٥ مارس سنة ١٨٧٨

مدة طويلة . وألا يقوم بعمل يحرج به مركز الدولتين الكبيرتين . ولكنها لم تقتصرا على ذلك ، ولم تتركا أمورها تحت رحمة وعود يعطيها الباب العالى ، فلكى يمنعا الحكومة العثمانية من أن تستغل وجود نظامى باشا فى مصر قررتا إرهاب الباب العالى وإرهاب المصريين معا ، فاتفقتا على أن ترسل كل واحده منهما بارجة إلى مياه الأسكندرية لأظهار قوتهما أمام المصريين والاتراك على السواء ولتبينا أنهما غيرها زلتين . ولم تغادر البارجتان مياه الأسكندرية إلا بعد مبارحة الوفد العثمانى للديار المصرية وزوال الخطر التركى وفشل بعثة نظامى باشا .

وكانت الدولتان ترميان من أول قيام الثورة إلى استقرار الحالة السياسية فى مصر ، على النحو الذى ترضيانه ، على أساس اشرافهما المشترك على شئون البلاد ، إلى المحافظة على سلطة الخديو وتأييدها ، والقضاء على كل المحاولات التى ترمى إلى الانتقاص منها ، فهى فى نظرهما دعامة الاستقرار فى وادى النيل ، وفيها حماية لمصالح الدولتين السياسية والمالية . فهما لذلك لاتسمحان بأى تغيير فى نظم الحكم السياسية ، بأى تغيير قد يؤثر على مصالح رعاياهما (١) وكان المستشار الألمانى بزمرك على قدم الاستعداد لتأييد الدولتين فى البحر الأبيض المتوسط (٢) وكانت الوزارات الفرنسية وزارة وادنجتون وفريسته Freycinet وجمبتا Gambetta تحاول دائما أن تعمل متفقة مع وزارات ديزريلى Disraeli البريطانية المحافظة وجلادستون الحرة للوصول إلى ذلك الهدف .

على أن السياسى الذى لعب فى ذلك الوقت دورا ظاهرا خطيراً فى المسألة المصرية هو جمبتا Gambetta رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية فى أواخر سنة ١٨٨١ وأوائل سنة ١٨٨٢ .

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية المنشورة فى مجموعة Documets Diplomatiqués Franaçis lière Série رقم ٢٩٣ . ٢٥ فبراير ١٨٨١ مذكرة وزارة الخارجية الفرنسية الى السفارة البريطانية فى باريس .

(٢) نفس المصدر رقم ٢٩٥ سان فلير St. vallier السفير الفرنسى فى برلين إلى سانت هيلير St, Hilaire وزير الخارجية الفرنسية ٢٣ ابريل سنة ١٨٨١

كان ذلك السياسى الكبير وزعيم الجمهوريين الفرنسيين، يؤمن بضرورة التعاون مع انجلترا فى كل مسائل السياسية الخارجية ، وخاصة فى أمور مصر . وكان تواقا إلى اتباع خطة نشيطة فى حل مشاكل فرنسا الخارجيه . فهو يؤمن بالقوة ، ويؤمن بمستقبل فرنسا الكبير ، ويرى أن فرنسا لن تستطيع استرجاع مركزها المحترم فى أوربا والعالم ، دون أن تثبت قوتها وتقوى ثقتها فى نفسها ، وذلك باتباع سياسة خارجية حازمة لايتطرق إليها الوهن أو التردد .

وجمبتا هو الذى أقر مسألة تونس نهائيا ، فأسكت المعارضة التى كانت تطالب بانسحاب جنود فرنسا من هذه البلاد . فأيد وزارة جيل فرى Jules Ferry فى خططها الحربية والاستعمارية ، وأخذ على عاتقه الدفاع عنها فى البرلمان الفرنسى ، وكان يود لو أحرز مثل ذلك النجاح فى المسألة المصرية كان جمبتا حريصاً على ألا يترك للحكومة الانجليزية فرصة واحدة للتدخل وحدها فى أمور مصر . فهو يرى أن خير طريقة لمنع أزدياد النفوذ الانجليزى فى مصر ، هو الاشتراك مع الحكومة الانجليزية فى الخطوات التى تتخذها إزاء المصريين . وإذا كان رجل يؤمن بقيمة النظم الديمقراطية وصلاحيتها فجمبتا ذلك الرجل ، ولكنه كان ينظر إلى المسألة المصرية بمنظار المصالح الفرنسية قبل كل شىء ، ولذا رآى أن المصريين لم يصلوا بعد إلى درجة من النضج السياسى تؤهلهم للحكم النيابى الديمقراطى، أو على الأقل كان يرى أن تعضيد ذلك النوع من الحكم فى مصر أو السكوت عليه يتعارض مع مصالح فرنسا الأمبريالية ، فجمبتا فرنسى قبل كل شىء لا يهمه فى خارج حدود فرنسا سوى تحقيق الأمانى القومية الفرنسية والمصالح الاستعمارية ، تتساوى فى نظره النظم الديمقراطية أو الاستبدادية إذا تعارضت مع مصالح بلاده .

وجمبتا من رجال السياسة الاوربيين الذى يريدون أن يحدثوا فى العالم دويا باعمالهم ، ولكن تفوق بزمرك Bismarck فى أوربا كان كافيا لمنع أى سياسى فرنسى مهما كانت قوته من أن يخطو خطوة جدية تثير مخاوف المانيا أوربيها ،

فيمكن للساسة الفرنسيين من ذوى الطموح أن يستفيدوا من نشاط فرنسا الكامن ومن قوتها الحربية فى خارج حدود أوربا ، فى البحر الأبيض المتوسط ، فى تونس وفى مصر ، ولذا فجمبتا ينتهز فرصة هذه الأحداث السياسية فى مصر ليقوم بعمل حاسم يرفع من مركزه فى فرنسا ومن مركز فرنسا فى العالم ، وكان يرى فى صيانة مركز الخديو فى مصر صيانة لنفوذ المراقبين الفرنسى والانجليزى بصفة خاصة وصيانة للنفوذ الأوربى . ولذا فهو يقنع الحكومة البريطانية التى كانت مترددة فى ذلك الوقت تتضارب فيها آراء جلادستون مع آراء جرانفل — يقنع جمبتا الحكومة البريطانية بأن التعاون مع الحكومة الفرنسية سيؤدى إلى نتائج حسنة ، فلقد كانت وزارة جلادستون تخشى دائما الاصطدام مع فرنسا فى إحدى مراحل ذلك التعاون ، وكانت التقارير التى تأتى اليها من قنصلها فى مصر ممتلئة بالتشاؤم وبالحملات العنيفة على الحركة العرابية والنيابية ، ففى رأى مالت malet أصبحت سلطة الجيش غاشمة وأنها ليست مشروعه ، وأنها تتخذ ستارا لذلك تأييد مبادىء العدل والحرية : وعلى هذا ينجح جمبتا أخيراً فى الاشتراك مع الحكومة الانجليزية فى إرسال مذكرة مشتركة إلى مصر ، وتقدم قنصلا فرنسا وانجلترا بهذه المذكرة للخديو (١) .

وفى هذه المذكرة المؤرخة ٨ يناير سنة ١٨٨٢ تتعهد الحكومة الفرنسية والانجليزية بمساعدة الخديو وشد أزر حكومته إزاء مايقوم أمامها من عقبات مختلفة . ولذا تجد هاتان الحكومتان فى بقاء الخديو فى الحكم ... خير ضمان لاستقرار النظام القائم فى مصر » . ويرى جون مورلى الذى كان من زعماء حزب الاحرار والذى كتب حياة جلادستون إن حكومة جلادستون كان غرضها الوحيد من إرسال مذكرة يناير هو تقوية مركز الحكومة المصرية ، فلقد كانت حكومة جلادستون

---

(١) الوثائق الألمانية Ghrosse Politik هربرت بزمرك إلى بزمرك ٧ يناير ١٨٨٢

تعترض على احتلال مصر ، كما كانت ترى أن التدخل المشترك قد يثير كثيرا من الصعوبات وإن كان قد يخفف من البعض (١) .

وصلت هذه المذكرة مصر ، فأعادت إلى الخديو ثقته بنفسه ، وإن كانت قد أدت من ناحية أخرى إلى اضعاف مركزه أمام الشعب ، ولكنها كانت إنذارا خطيرا لرجال الجيش وللنواب الذين يعضدونهم ، فثار ثائرهم لهذا التدخل الصريح فى شئون البلاد ، وعملت هذه المذكره دون ريب على توثيق الصلة بين الجيش والنواب ، ولم ترض الوزارة بأى حال قبول المذكرة ، فقد قرر شريف باشا إبلاغ المذكرة للباب العالى ، وبين وجهة نظر الحكومة المصرية فى عدم قبولها . ولقد عملت هذه المذكرة على تقوية الروابط بين مصر وتركيا ، وأصبح فريق من المصريين ينظر إلى السلطان كعضد له أمام التدخل الانجليزى الفرنسى ، وقويت فى مصر فكرة الجامعة الإسلامية .

عملت هذه المذكرة قبل كل شىء على ضياع الثقة بانجلترا التى كان ينظر إليها فريق من الرأى العام المصرى كصديقة للبلاد . ولكن الخلاف قام هائجا بين الوزارة ومجلس النواب ، وقوى عزم الجيش على المضى فى سياسته المتطرفة ، وثارت مشكلة الميزانية ، ووجد شريف باشا تبعا للظروف الخطرة الجديدة — وكان يخشى تدخل الدولتين الحربى ، وجد أن يكون حق مجلس النواب مقصورا على مجرد ابداء رغباته بشأنها ، وأراد أن يرجىء هذه المسألة إلى حين ، وأما النواب فأصروا على مناقشتها والبت فيها .

أمام هذه الحالة المملوءة بالنذر كان ينتظر تدخل انجلترا وفرنسا الحربى ، وكان جمبتا رئيس الوزارة الفرنسية راغبا فى أن يتبع مذكرته وانذاره باستخدام القوة ، ولكن وزير الخارجية الانجليزية جرنفل ، وهو رجل من طراز آخر ميال إلى الحذر والتريث ، ثبط من عزم الوزير الفرنسى ، وبذا لم يؤد موقف الدولتين المتردد الا إلى اثارة الهياج والاضطراب وإضعاف سلطة الخديو أمام الرأى العام

(١) Life of Gladstone جزء ٢ صفحات ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

المصرى، وظن النواب والعسكريون أنهم يستطيعون الانتفاع من اختلا وجهة نظر الدولتين ، فازدادوا تطرفا ، ورأوا أن شريف باشا لم يقو على الدفاع عن مصالح البلاد، وألا مناص من الاعتماد على أنفسهم، وتأليف وزارة يرأسها رجل منهم ، وفعلا أفلحوا فى فرض وزارة محمود سامى البارودى باشا . وتألفت هذه الوزارة فى ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وكانت أبرز شخصية فى هذه الوزارة هى شخصية وزير الحربية أحمد عرابى . أما رئيس الوزراء نفسه فلم يكن معروفا باعتداله أو بمقدرته السياسية ، وإنما كان معروفا بالطموح، شاعرا ممتازاً ، تقلب فى كثير من مناصب الدولة ، فكان أكثر العربيين دراية بأعمال الحكومة ، ولكنه لم يكن ذا خبرة بأمور الدبلوماسية أو ملما بالسياسة الدوليه ، فطغت شخصية عرابى على الوزارة الجديدة ، فأصبح كل شىء فيها ، ولذا فروح الاعتدال الذى حاولت الوزارة أن تظهره فى أول الأمر لم يدم طويلا ، وضاعت هيبة الحكومة نهائيا ، ولم يعرف الجيش الوقوف عند حد، فنكل بالضباط الشراكسه وتحدى الخديو علنا ، وأثار غضب سلطان تركيا ، وأهاج حنق الدول الأوربية الكبرى ، وتحرجت الحال ، وتعقدت الأمور ، ووجدت دول أوربا ضرورة التدخل لحل المشكلة المصرية حلا حاسما .

وكان جمبتا كما رأينا يريد تدخلا حاسما ، ولكن الظروف السياسيه فى فرنسا لم تمهله حتى ينفذ فكرته فقد سقطت وزارته لأمر غير مهم ، ثم مات بعد أشهر قليلة ولم يحزن عليه المصريون، ثم جاءت وزارة فريسنيه Freycinet أكثر اعتدالا وأكثر ترددا وأقل استقرا فى الحكم، وإذا كان موقف فرنسا حائرا مترددا فقد كان موقف المانيا قوياً ثابتاً .

فسياسة بزمرك العامة فى ذلك الوقت حريصة على إيجاد تعاون بين فرنسا وانجلترا فى مصر حتى لا تلتجىء فرنسا إلى تحالف مع روسيا ، وبزمرك يرمى من وراء ذلك إلى سلام أوربا ، ولا سلام فى نظره إلا إذا رويت مطامع انجلترا

وفرنسا خارج حدود أوربا . ولقد لجأ المستشار الألمانى إلى اتباع مثل هذه السياسة، لأن العلاقات بين روسيا وألمانيا عقب مؤتمر برلين مباشرة كانت على غير مايرام ، لأن الرأى العام الروسى، بل والقيصرية الروسية نفسها ظنت أن ألمانيا لم تقدم لروسيا فى حربها ضد تركيا، ولا فى مؤتمر برلين المعونة الكافية، فاعتقدت أن بزمرك لم يرد جميلها العظيم فى موقف الحياد الذى وقفته فى الحرب البروسية النمسوية فى سنة ١٨٦٦ والحرب الفرنسية الألمانية فى سنة ١٨٧٠ . ولكن تغير الموقف السياسى فى أوربا بعد انتشار الحركه الفوضوية فى أوائل ١٨٨٢ وتهديد حياة القيصر ومستقبل حكومة القياصرة، كل ذلك جعل الحكومة القيصرية الروسية ترتمى فى أحضان ألمانيا جزعا من الفوضوية الينهلستية . تجدد إذن اتحاد القياصرة الثلاثة بين ألمانيا والروسيا والنمسا والمجر . فقل اهتمام بزمرك بالتعاون الانجليزى الفرنسى فى مصر ، وصمم على تأييد وجهة النظر الانجليزية ، فبدا لبزمرك وجرانفل أن اتخاذ الدولتين الفرنسية والانجليزية خطة حاسمة فى المسألة المصرية قد يكون خطراً على السلم الأوربى ، قد يكون جبهه غربية ديموقراطية ضد الملكياب فى وسط أوربا وشرقها ، وكان جرانفل ، فى أول الأمر يهتم بصداقة ألمانيا وتأييد هاله، أكثر من اهتمامه بالاشتراك مع فرنسا وكان من رأى بزمرك أن تطلب الحكومة الانجليزية من الباب العالى إقرار الأمور فى مصر ، ولكن وزير الخارجية الانجليزية جرانفل لم يوافق على هذا الرأى، لأن، فيه خلافا صريحا لسياسة دولته ، وكان يؤيده فى هذه الفكرة بالذات فريسنه الوزير الفرنسى الجديد .

وكانت التقارير التى تصل إلى وزارتى الخارجية الانجليزية والفرنسية مفعمة بالتشاؤم، تبالغ فى وصف سوء الحالة فى مصر، فمثلا مالت قنصل انجلترا الجنرال فى مصر والمعروف فى بعض الأوساط باتزانة وخبرته ، وفى بعض الأوساط الأخرى بتعصبه واستعماريته ، كان كثير التحدث عن الفوضى التى ضربت أطنابها فى البلاد، فى نظره ، ويصف سيطرة الجيش على كل الأمور مما ينذر بالخطر

الشديد على المصالح الأوربية بصفة عامة، والمصالح الانجليزية بصفة خاصة . وكان يحض حكومته على انتهاز فرصة هذه الفوضى لحل المشكلة المصرية حلا نهائيا حاسما . هـــذه الصورة القاتمة التى رسمها مالت كانت ذات أثر كبير فى توجيه السياسة الخارجية الانجليزية . ولم يكن موقف المراقبين الانجليزى والفرنسى بمختلف جداً ، فكلاهما مستمسك بمبادىء الأمير يالزم والاستعمارية ، فكانا يريان فى نمو الرأى العام المصرى والمطالبة بالنظم النيابية خطراً كبيراً على المصالح الأوربية يهددها من أساسها .

ولذا لما أعلنت وزارة محمود سامى البارودى دستور ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ أشفقت انجلترا وفرنسا على مصالحهما ، وثارت ثائرتهما ، كيف يكون لمصر التى لم تزل بعد فى المهد دستور أوحكم نيابى قد يناقش الديون وفوائدها، ويعمل على الرقى بجمهور الشعب المصرى !

وذعر رجال الثورة لذلك، ولما علموه من موقف مالت كلفن Colvin المراقب الانجليزى إزاء الثورة وتشويهها لدى الحكومة البريطانية ولدى الرأى العام البريطانى، ورأوا ألا سبيل إلى تفاهم حقيقى مع انجلترا طالما ظل هذا الرجلان فى مصر، ويرى هذا الرأى بلنت Blunt فى كتابه المشهور. هال رجال الثورة تصميم انجلترا وفرنسا على تدخل جديد قد يقضى على ماتبقى لمصر من استقلال، وما استجد لهم من نفوذ وقوة ، فصمموا على خلع الخديو. وعند ذلك يقترح وزير فرنسا الأول فريتية إرسال الدولتين لأسطوليهما إلى مياه الإسكندرية . وكان غرض فريسية إرهاب الوزارة المصرية، ووضع مآربها عند حدلاتتعداه ، وقبلت الحكومة الانجليزية المقترح الفرنسى ، وأبحر أسطول انجليزى وأسطول فرنسى إلى مياه مصر ، ويؤكد قائد الأسطول الانجليزى سيمور Seymour بأنه لم تكن عنده ولاعند القائد الفرنسى البحرى أية فكرة فى ذلك الوقت عن إنزال جنود إلى مصر أو القيام بأعمال عسكرية (١) .

(١) وثائق الكتاب الأزرق الانجليزى blue book ١٨٨٢ جزء ٢ ، ١٢ يونيو ،

وأوعزت الحكومتان إلى قنصليهما بألا يعترفا بغير سلطة الخديو، وان يعملا على تعزيزها، وأن ينصحاه بإقالة هذه الوزارة الجريئة. ولكن الخديو الذى خشى على استقلال مصر، وكان يخشى الرأى العام أيضا لم يجرؤ على الأقدام على هذه الخطوة، فيصر ممثلا الدولتين على التدخل وتنفيذ رغبة الدولتين فى استقالة الوزارة، فلا تجد الوزارة بدا من تقديم استقالتها (١). ولكن الجيش ظل متمسكا بموقفه، فحياه مصر السياسية ومستقبلها فى خطر جسيم، ولذا فهو يصر على ضرورة بقاء عرابى فيبقى.

وأمام هذا وجدت الدولتان ضرورة التدخل بالقوة، إذا أرادتا المحافظة على نفوذهما السياسى ومركزهما الاقتصادى، وبلغت الأزمة السياسية شأوها بسفر الخديو فجأة إلى الاسكندرية، فظلمت الظنون وبلغت القلوب الحناجر، وتألفت وزارة راغب باشا فى ٢٠ يونيو، ولم يكن فى استطاعتها أو استطاعة وزارة أخرى انقاذ البلاد من الأزمة التى تعانيها أو منع التدخل الأوربى، فقد قررت الدول الكبرى عقد مؤتمر دولى فى الآستانة ينظر فى أمر مصر دون أن تستشار مصر، ودون أن تأبه الدول لمشيئة الباب العالى.

وكانت الدولة العثمانية فى ذلك الوقت مستعدة لأن تأخذ على عاتقها مسألة حفظ النظام وتهدئة الخواطر، فمصر فى نظرها لا زالت ولاية عثمانية، وإن كانت تتمتع بمركز ممتاز، وهى تريد أن تستفيد من تعقد المسائل فى مصر لصالح الدولة الخاص،

---

(١) ويصف البارودى رئيس الوزارة الحالة بعد استقالة وزارته فى قصيدته التى يقول فيها

من خالف الحزم خانته معاذرة ... ومن أطاع هواه قل ناصره
تنكرت مصر بعد العرف واضطربت ... قواعد الملك حتى ريع طائره
فاهل الأرض جر الظلم حارثها ... واسترجع المال خوف العدم تاجره
واستحكم الهول حتى ما يبيت فتى ... فى جوشن الليل إلا وهو ساهره
انى أرى أنفسا ضاقت بما حملت ... وسوف يشهر حد السيف شاهره
شهران أو بعد شهران هى احتدمت ... وفى الجديدين ما تقنى فيـــاقره

وربما كان الانجليز فى أول الأمر يميلون بعض الميل إلى تعضيدها ، فلقد كان الموقف السياسى فى وادى النيل كما رأينا معقداً تعقيداً شديداً ، ولكن فريسنيه ناهض هذه الفكرة معتقداً أن الرأى العام الفرنسى يعضده . على أن فريسنيه لم يكن له سياسة محدودة فى حل المسألة المصريه ، فقد كان فى أول الأمر يخشى أن يعمل تدخل الدولتين على تفوق النفوذ الانجليزى ، وخاصه أنه كان يرى فى الأفق الدولى الأوربى أن المانيا سوف لاتعارض فى احتلال الانجليز لمصر بعد احتلال الفرنسيين لتونس . وإذا كان فريسنيه مصرا على شىء فهو عدم السماح للحكومة العثمانية بارسال جنود إلى مصر . وكذلك كان ممثلوا فرنسا فى الخارج وخاصه السفير الفرنسى فى برلين دى كورسيل de Courcel الذى كان يرى فى التدخل العثمانى خطراً كبيراً على مصالح فرنسا ، كما يرى فيه خطرا على مصالح المصريين ، وانه يعطى الدول الأخرى لاسيما النمسا والروسيا وألمانيا فى الوقت نفسه فرصة للتدخل فى شئون مصر . ولم يكن فريسنيه يدرى إذا كان من الخير الوقوف عند حد إرسال الأسطول الفرنسى أو الاستمرار فى التعاون مع انجلترا وهو لا يعرف شيئا كثيراً عما تنوى عمله إذا كانت عزمت على شىء .

على أن فريسنيه اقترح لحل الموقف والتخلص من هذه المشكلة ، مناقشة مسألة مصير مصر فى مؤتمر دولى ، وفى ذلك المؤتمر الدولى تستطيع فرنسا كبح جماح انجلترا وتركيا معا ، واقترح أن ينعقد ذلك المؤتمر فى الاستانه ، ولكن هذا الاقتراح لم يرق لدى السلطان الذى لحظ الخطر فى جعل مسألة مصر مسألة دولية ، فهذا فيه القضاء على السيادة العثمانيه ، وخشى فى نفس الوقت تقدم الشعور بالحرية فى مصر ، فأسرع بارسال بعثة درويش باشا إلى مصر للتحقيق فى أمورها ، ورفض الاشتراك فى المؤتمر .

---

(١) w. Iaffs : Dreikais erbund in Egypt . 1006 . no 187 . 0 . 64 . 7 رسل إلى جرانفل عن ص ٣١٠ أنظر كتابه (An Ambassador to Bismarck)

ولم يكن مجيء الأسطولين باعثا على انتشار السكينة فى البلاد أو اطمئنان الأهالى ، إذ كان من الطبيعى أن تقوم نتيجة لذلك مظاهرات عديدة وسخط عام على الأجانب ، واستدعى الموقف أن يصبح عرابى دكتاتورا ، وأن يعمل على الاتصال بتركيا لكى تنجده فى ذلك الكرب السياسى المخيف ، وأخذ يستعد لتحصين البلاد وإعدادها للدفاع عن حياتها ، وانتشرت الأراجيف من كل جانب ، وشاعت الأشاعه التى تقول بأن السفن الأجنبية المرابطة فى مياه الاسكندرية تنوى القيام بأعمال حربية تهدد استقلال البلاد ، وأخذ الفزع من الأجانب كل مأخذ ، فبدؤا يهاجرون من مصر ، وازداد اللائجون إلى السفن الانجليزية ، وبالغت التقارير الانجليزية فى ذلك كل مبالغة .

ولم يكد يستقر المقام بالوفد العثمانى فى مصر حتى حدثت مذبحة الأسكندرية عانى فيها سكانها على السواء ، وكثر القتلى من المصريين والأجانب ، وتعزو الوثائق الألمانية السياسية التى نشرتها الحكومة الألمانية عقب الحرب الكبرى الأولى — تعزو سبب المذبحة المباشر إلى وجود الأساطيل الفرنسية والانجليزية فى ميناء الاسكندرية ؛ الأمر الذى عمل على هياج الشعور واستقرار الأحقاد وإلهاب العواطف ، وانتهت الحادثة المروعة أخيرا بتدخل الجيش المصرى وإرجاع النظام .

القسم الثالث

مؤتمر الآستانة

والاحتلال الانجليزى

فى ٢٣ يونيو انعقد مؤتمر الدول الكبرى فى الاستانة من سفراء هذه الدول لدى الباب العالى ورأسه الكونت كورتى Corti سفير إيطاليا ، وأقدم السفراء فى هذه المدينة . فى ذلك المؤتمر تقلبت الأهواء ، وكثرت الشيع ، ونقضت الدول اليوم ما كانت أقرته بالأمس ، ثم عادت فأقرت ما نقضت ، وظهرت السياسة الأوربية مغطاة بأغطية رقيقة ، ثم عادت أخيراً مكشوفة لا تتلمس سوى المصلحة الذاتية الفردية . بعد أن نادت بالمحافظة على حقوق الباب العالى ومصالح أوربا جمعاء دون تمييز .

بدأ المؤتمر أعماله باظهار استياء الدول الأوربية الكبرى جميعا من تفاقم المسألة المصرية ، ورأى ضرورة أخذ الثورة ومن أشعلها بالشدة ، على أن تقوم الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر بارسال قوة تستطيع استعادة أمن مصر وسلامها ، وقرر ذلك بأن أعلن إعلانا صريحا لامواربة فيه ولا غموض ، بأن مصر تابعة للدولة العثمانية ، وأنه من الضرورى احترام الفرامانات المتعددة التى منحت لمصر والتى وافقت عليها الدول الكبرى ، وأن أوربا ترغب رغبة أكيدة فى ألا تنتزع لنفسها حقوقا أو امتيازات جديدة فى وادى النيل ، كما أنه لا يجوز لأية دولة أن تستأثر لنفسها أو لرعاياها بحقوق جديدة لا تكون للدول الأخرى (١)

---

(١) وثائق الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book جزء ٢ سنة ١٨٨٢ وبروتوكول انكار الذات Self denying Protocol ووقع هذا البروتوكول فى تراپيا فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ ونصه :

The governments represented by the Undersigned engage themselves in any arrangement which may be made in consequence of their concerted action for the regulation of the affairs of Egypt not to seek any territorial advantage for their subjects other than those which any other nation can equally obtain. signed : Dufferin Herschfeldt. Calice, noailles, Corti Onou.

وأكدت انجلترا فى نفس اليوم الذى صدر فيه برتوكول انكار الذات (٢٥ يونيو) كما يدعون — أكدت تأكيدا بأنها لاتسعى إلى تفوق نفوذ دولة واحدة فى مصر

فكأن المؤتمر قد بدأ مناقشاته بحفظ الحقوق لذويها، حقوق الدولة العثمانية فى مصر وحقوق مصر التى نالتها ، كما أكد احترام الدول الكبرى لهذه الحقوق ، وسجل فى نفس الوقت أن مسألة مصر مسألة دولية ، لايحق لدولة أن تنفرد بحلها دون سواها من الدول الكبرى .

وفى أول الأمر أصرت تركيا على عدم الاشتراك فى ذلك المؤتمر ، فهى لاتريد أن تسمح للدول الكبرى بأن تجعل مسألة مصر مسألة دولية أوربية ، ففى نظر حكومة الباب العالى مسألة مصر مسألة عثمانية قبل كل شىء ، ومسأله عثمانية فحسب ، ولذا عملت جهودها على أن يبوء ذلك المؤتمر بالخذلان ، وينفض دون نتيجة ، فاعلنت للدول أن مسألة مصر مسالة تركيه ، وأنها ليست بالخطيرة ألى الحد الذى تتصوره أوربا ، ولا نستدعى كل هذا الاهتمام من جانب الدول ، فلقد أعلن الجيش المصرى من تلقاء نفسه ولاءه للسلطان واخلاصه للخديو ، وأن وجود المارشال درويش باشا فى مصر كفيل بالقضاء على سلطة عرابى ذلك الرجل الذى تخشاه أوربا بلا مبرر حقيقى .

واتصل السلطان بالحكومة البريطانية ، والتمس منها كما التمس من حكومات الدول العظمى الأخرى أن تتركه وحده يعمل فى هدوء ، على تسوية المسألة المصرية بطريقته الخاصة تسوية ترضى فى نتيجتها الدول جميعا ليس فى ذلك ريب (١) .

فنبذت الحكومة الانجليزية هذا الطلب على أساس أنه لايسعها إلا أن تتعاون مع الدول الأوربية الكبرى فى حل المشكلة المصرية ، وكما رفضت الحكومة الانجليزية رفضت الحكومة الايطالية أن تصغى لطلب السلطان بعدم جدوى المؤتمر ، وأجابت كما أجابت حكومة لندن بأن من واجبات أوربا التى

---

(١) نفس المصدر السابق دفرن إلى جرانفل ٢٤ ، ٢٥ يونيو ١٨٨٢ .

لاتستطيع التنحى عن أدائها أبدا حماية مصالحها الكثيرة فى مصر بالقضاء على سيطرة الجيش (١) . وأضافت الحكومة الانجليزية قائلة بأن درويش باشا بالرغم من كثرة حركاته واتصالاته ومناوراته لم يستطع فى خلال شهر أن ينجز عملا ذا نتيجة ملموسه ولن يستطيع . وأن الفوضى والاضطراب قد أدى إلى هجرة عدد كبير من الأوربيين من البلاد، وأنه لم يعد من الممكن إقناع الدول الكبرى بالانتظار ، وأنه لامناص للسلطان من أن يتعاون مع الدول فى المؤتمر ، وإلافإن الدول ستلجأ أخيراً وبطريقة حاسمة إلى حماية مصالحها باحتلال مصر (٢) .

ولقد بعث وزير الخارجيه الانجليزيه لورد جرنفل ممثله فى المؤتمر لورد دفرن Dufferin يؤيده فى هذه التصريحات الصريحة التى واجه بها الباب العالى صراحة ، ويبين له أن الحكومة الانجليزيه ترى فى الوقت الحاضر أن يرسل السلطان من لدنه جيشا تكون مهمته أن يعيـــد ما للخديو من هيبة واحترام فى مصر ، وأن يعيد الحالة السياسية إلى ما كانت عليه قبل الثورة العرابية .

كان هذا موقف الحكومة الانجليزيه فى أول الأمر ، وكانت على يقين يكاد يكون تاما بان الحكومة الفرنسيه سترفض رفضا تاما تدخل الباب العالى الفعلى فى مصر . ولم تكن حكومة جلادستون واثقة فى عدم ممالأة الباب العالى للعرابيين، إذ أنه فى نفس الوقت الذى يدلى فيه السلطان بتصريحاته المهدئة لانجلترا ،إذهو يرسل هدية للخديو ، سيبعث بنيشان المجيدية لعرابى ، وينعم على سلطان باشا بلقب بايلر باى الروملى ، فكان هذا تناقضا غير مستساغ فى نظر الحكومه الانجليزيه. جعلها توقن من مبدأ الأمر أن الباب العالى غير مخلص فى وعوده ولا يتمسك بعهوده ولا يعنى ما يقول، ولذ لا يمكن الاعتماد عليه أو الثقة فيه ، ولذا على

---

(١) نفس المصدر باحت Paget إلى جرانفل ٢٢ يونيو ١٨٨٢ .

(٢) نفس المصدر دفرن إلى جرانفل ٢٦ يونيو ١٨٨٢ .

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO

الحكومة الانجليزية أن تعد العدة للمستقبل وأن تتخذ من الخطوات ما يحمى مصالحها ويحقق أطماعها ، (١)

وفى خطاب جامع ألقاه دفرن فى المؤتمر فى ٢٦ يونيو ، وصف ممثل انجلترا سوء الحالة فى مصر ، وانطلق بعد ذلك إلى سياسة الحكومة الانجليزية بازاء المسألة المصرية فقال « أن الفوضى التامة قد سادت أرض مصر بدرجة لامثيل لها ، فلقد رأينا عصبة من رجال الجيش تنتقل من عنف إلى عنف ، وانقلب العصيان إلى ثورة ، والثورة إل اغتصاب السلطة ، ونتيجة لذلك عم الإضطراب فى الادارة ووقفت حركة التجارة ، ولم يجد الفلاحون من يشترى محصولهم فلم يستطيعوا دفع الضرائب ... » وأثر ذلك ، كما يرى ، أثراً بليغا على مصالح الأجانب ، وزيادة على ذلك نقضت مصر الاتفاقات التى كانت واثقت بهـــا انجلترا ، وفرنسا (٢) ، وانتقل دفرن بعد ذلك إلى وصف مالهذه الحالة من أثر خطير فى إثارة القلق فى أوربا ، خشية على مصالح الدائنين وخشية على أرواح وممتلكات الرعايا الأوربيين التى أصبحت كما يرى فى خطر مبين وضرب لذلك مثلا مذبحة الاسكندرية وهجرة الأجانب — ونسى أن مذبحة الاسكندرية وهجرة الأجانب نشأت قبل كل شىء من التدخل الأوربى الذى لم يستطع المصريون هضمة ولا قبول أى تبرير له .

وطالب دفرن المؤتمر فى خطابه هذا بالقيام بعمل حاسم سريع ، وذكر أن الحكومة العثمانية قد قالت إن حكومة مصرية جديدة قد تكونت (٣) ، وأنه قد قضى على الفوضى وانتهت المشكلة المصرية ، وهذا فى نظر الحكومة البريطانية لانصيب له من الصحة ، فالخديو ليس له نفوذ ، والمندوب العثمانى (درويش باشا) ليس بأحسن حالا إذ لايسمع له قول ، ثم تساءل دفرن : هل تستطيع الدول

---

(١) نفس المصدر جرانفل إلى دفرن ٢٥ يونيو ١٨٨٢ .

(٢) وهذا غير صحيح فلم ينقض العرابيون أى اتفاق سبق أن عقدته مصر .

(٣) يقصد حكومة راغب باشا

الأوربية الكبرى الصبر على ذلك، فى بلاد تربطها بها علاقات تجارية هامة، ويقطن فيها عدد كبير من رعاياها ؟ لاريب فى أن انجلترا وفرنسا لاتستطيعان الصبر. وأطلق على الوزارة المصرية وزارة المهازل the Ministray of Comedy، ولقد طالب دفرن بأن تتعاون دول أوربا الكبرى جميعا على علاج هذه الحالة وذلك بالتدخل الفعلى، وتكوين حكومة تعمل على استتباب النظام واحترام سلطة الخديو ومراعاة الالتزامات التى ارتبطت بها مصر، تكوين حكومة تعمل على حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم وضمان كل ذلك فى المستقبل، ونصح أخيرا بأن يقوم السلطان بهذه المهمة التى شكلها الدول اليه (١).

ولقد عبر ممثل فرنسا دى نوال Noailles عن نفس هذا الرأى، وطلبت الدول الكبرى روسيا والمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا الحكومتين الفرنسية والانجليزية باقتراح حلول عملية لحل المسألة المصرية.

واقترح الكونت كورتى Gorti ؛ رئيس المؤتمر ومندوب إيطاليا، أن توافق الحكومات الأوربية شفويا على الامتناع عن التدخل المنفرد مادام المؤتمر منعقدا، ودفع كورتى إلى تقديم مثل هذا الاقتراح مصالح إيطاليا الخاصة، فترى إيطاليا أن فرنسا وانجلترا مستحوذتان وحدهما على نفوذ متفوق فى وادى النيل، ولكن إيطاليا ترى أن لها مصالح مهمة فى قناة السويس تأتى بعد مصالح انجلترا مباشرة، وترى فى أمر حرية الملاحة فى القناة أمراً دوليا جميعا لا انجليزيا صرفا، وعبرت إيطاليا عن رأيها هذا خارج المؤتمر، بل صرحت بأنه ينبغى على الحكومة الانجليزية ألا تقوم بعمل فى مصر إلا بعد اتفاقية سابقة مع دول أوربا، حتى فى مسألة الأشراف على مصر طالب مانشينى Mancini وزير الخارجية الايطالية بأن يكون ذلك الأشراف دوليا لا إنجليزيا فرنسيا، فحكومة إيطاليا يجب أن تعمل فى نظره على ألا يكون لدولة واحدة أو اثنتين نفوذ متفوق فى وادى النيل

---

(١) وثائق الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢.

وسياستها تتفق مع سياسة الدول الأخرى على ضرورة العمل على حفظ مركز الخديو، وصيانة استقلاله وعدم تدخل أوربا فى شئون مصر الداخلية، والمحافظة على مصالح الأجانب (١).

وأجابت بعض الحكومات على اقتراح كورتى بأن ذلك الاقتراح لا لزوم له، فمن الطبيعى ألا تقوم دولة بعمل منفرد، فالدول إنما اجتمعت لحل المسألة المصرية حلا جمعيا لا فرديا وأما الحكومة الانجليزية فإنها لم توافق على الاقتراح الأيطالى إلا بتحفظ شديد، وإلا بعد أن قررت إضافة كلمات إلى المقترح الايطالى. هذه الكلمات هى: « Emergency » أو « force majeure » أى إلا إذا وجدت الحكومة الانجليزية ضرورة تدعوها للتدخل، فكان انجلترا أعطت لنفسها حق التدخل منفردة — وذلك أثناء انعقاد المؤتمر — إذا دعتها الضرورة إلى ذلك. ولم تعارض الدول الرأى الانجليزى (٢)

ولقد قرر المؤتمر بناء على المشورة التى قدمها اليه المستشار الألمانى بزمزك أن يعهد الى الحكومة العثمانية وحدها مهمة إعادة الطمأنينة والنظام إلى مصر، ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن تنظر الى هذه المشورة بعين الجد، ففرنسا تخشى أن يعمل تدخل السلطان الحربى على توطيد نفوذه وقوته فى شمالى أفريقية، وهذا أمر تأباه وتنابذه، والواقع أن أعضاء المؤتمر لم يكونوا مخلصين حقيقة لهذا الرأى، لأنه عند نظر شروط التدخل العثمانى احتدمت المناقشة، وطالت، واستغرقت جملة جلسات، استغرقت وقتا استطاعت الحكومة البريطانية فى أثنائه أن تضرب ثغر الاسكندرية.

وربما كانت الحكومة الفرنسية تود من أول لحظة أن يعهد إليها المؤتمر وإلى الحكومة الانجليزية أمر إقرار الحالة فى مصر، فهما كما تعتقدان — أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد المصرية، وبهذه الطريقة وحدها يكون تدخل الدولتين

---

(١) نفس المصدر رقم ٤٣ باحث طرانفل ٣٧ يونيو ١٧٨٢

(٢) نفس المصدر رقم ٨٦ دفرن إلى طرانفل ٤ يوليو ١٨٨٢

مشروعا أمام أوربا لا تستطيع دولة أوربية أن تعارض فيه أو تعرقل أعماله ، ولكن ذلك الأمل لم يتحقق كما سنرى فيما بعد

وعلى أى حال كانت انجلترا وفرنسا هما الدولتان اللتان تهتمان حقيقة بمسألة مصر ومصيرها ، فلقد كان مندوبو النمسا والمانيا وروسيا على غير اكتراث وبغير تعليمات خاصة أو وافية ، وعبروا صراحة عن رأيهم بأنهم لا يعرفون شيئا عن حقيقة الأمور فى مصر .

وفى الجلسة الرابعة للمؤتمر تقدم دى نوال مندوب فرنسا ، بعد أن وافق مبدئيا على تدخل تركيا الحربى — بمقترحات تبين سياسة الحكومة الفرنسية ، فقال : بأن عمل المؤتمر يجب أن ينحصر فى بحث شروط التدخل العثمانى فى مصر . وأغراض ذلك التدخل ، وما يجب على الدول عمله إذا لم تقبل حكومة الباب العالى ما تشير به الدول عليها ، ولقد وضع دى نوال شروطا للتدخل تجعل قبول تركيا لذلك التدخل الحربى أمرا يكاد يكون مستحيلا . فقال : لا يسمح للحكومة العثمانية بالتدخل إلا بدعوة من الدول الكبرى . وهذا من طبيعته يضعف مركز الباب العالى أمام المصريين خاصة ، ومسلمى الدولة كلهم عامة . وينقص من مكانه كدولة كبرى لا تستطيع التدخل فى أمر بلاد هى جزء من أجزائها إلا بأمر الدولة الكبرى وموافقتها . والشرط الفرنسى الثانى هو أن يقبل السلطان أن يكون تدخله فى مصر مقصوراً على إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الثورة العرابية — وقبول السلطان لذلك ينقص من سيادته على مصر . والشرط الثالث هو ألا يعمل السلطان على تعديل أو تغيير الفرمانات أو الامتيازات التى نالتها مصر . . . والخامس ألا يتدخل السلطان فى شئون مصر الداخلية أثناء الاحتلال ، وألا يعمل على تغيير مركز الخديو أو ينقص من حقوقه ، وأن يعين بموافقة الدول المتجمعة فى المؤتمر من يقود الجيوش التركية .

وكان دى نوال يعتقد تماما أنه من الصعب إقناع السلطان أو إجباره على قبول مثل هذه المطالب ، التى تتعارض بلا شك مع سيادته فى مصر ، هذه السيادة

التى اعترفت بها الدول جميعا ، وخاصة ذلك المطلب الخاص بإرغام السلطان على إخلاء البلاد مباشرة بعد عودة السكينة إليها(١) .

ولقد حاول الكونت كورتى مندوب إيطاليا تعديل هذه الشروط ، بأن طالب الدول بأن تراعى مركز السلطان المحرج أمام المسلمين إذا قبل إرسال حملة إلى مصر بناء على طلب الدول الكبرى ، ولكن ممثل فرنسا أصر على ضرورة قبول السلطان لهذه الشروط ، وخاصة الشرط الأول ، حتى لا تعود مصر ولاية عثمانية كبقية الولايات الأخرى ، ليست لها حقوق خاصة ، وعضدت الحكومة الانجليزية رأى فرنسا بأنه من المستحيل الموافقة على وضع سابقة جديدة فيما يختص بعلاقة الباب العالى بمصر ، سابقة احتلال السلطان لمصر بقوة عسكرية ، دون أن تسبق ذلك موافقة الدول الكبرى(٢) ، على أن لورد دفرن مندوب انجلترا فى المؤتمر لم يكن راضيا تماما عن موقف زملائه فى المؤتمر ، وخاصة موقف سفراء روسيا(٣) والمانيا والنمسا والمجر ، ويرى أن زميله الفرنسى مهتم بوضع شروط للتدخل العثمانى أكثر من اهتمامه بضرورة التدخل العثمانى نفسه ، ولقد ساء جرانفل أو تظاهر بأنه مستاء إذ يرى أنه بعد الاجتماع الخامس للمؤتمر أى إلى يوم ٣ يوليو لم يتخذ المؤتمر خطوة جدية لمعالجة المسألة المصرية ، ولذا سارع بأن أصدر تعليمات إلى مندوبه ، يطلب منه ضرورة التعجيل بمطالبة الباب العالى بأرسال حملة إلى مصر لتهدئة الحالة ، وإذا لم يوافق الباب العالى على ذلك ،

---

(١) نفس المصدر دفرن إلى جرانفل ٣٠ يونيو ١٨٨٢

(٢) نفس المصدر والوثيقة

(٣) كانت سياسة روسيا بصفة عامة التعاون مع الدول الأوربية الكبرى فى حل المسألة المصرية ، ولكن اهتمامها بهذه المسألة كان محدوداً فلم تصر على موقف معين ، ولم تضع شروطاً محدودة ، وإن كانت ترى أن من الخير أن يكون الأشراف على مصر دولياً . أنظر المصدر السابق وثيقة رقم ١١٦ جيرز Giers وزير الخارجية الروسية إلى السفراء الروس فى الخارج .

أو لم يوافق المؤتمر بسرعة، يجب على الدول النظر فى خطة أخرى من شأنها حماية المصالح الأوربية فى مصر .

* * *

ولقد زاد فى قلق جرانفل وفى مخاوفه، أن ممثله فى مصر أثناء غياب مالت وهو كارتريت Cartright أبرق إليه مرات عديدة بأن العرابيين مصممون على مقاومة أية قوة تنزل أرض مصر ، حتى ولو كانت عثمانية، حفظا لاستقلال مصر الذاتى وصيانة لحقوقها ، وهذا فى حد ذاته صحيح ، ولقد أضاف كارتريت إلى ما عده حقائق عن حالة مصر فى ذلك الوقت بأن العلاقات متوترة توترا شديدا بين السلطات الحربية المصرية ودرويش باشا ، حتى لقد بلغت الحد الذى أخبر فيه عرابى درويش باشا بأن بقاءه فى مصر أصبح أمرا غير مرغوب فيه[1] — ثم إنه فى اثناء اجتماع لمجلس الوزراء فى مصر ، خطب عرابى خطبة أظهر فيها عداءه لتركيا ، وطلب فعلا من الضباط المصريين عدم الاتصال بدرويش باشا لأنه قد انتهت مهمته ولم يعد لوجوده فى مصر أى مبرر[2] . وليت الأمر اقتصر على ذلك فى نظر انجلترا ، فالكتاب الأزرق رقم ٢ لسنة ١٨٨٢ مملوء بالتقارير التى توالت إلى وزارة الخارجية الانجليزية عن اعمال عنف قيل إنها ارتكبت ضد الأوربيين .

ولم يصدق الانجليز تصريحات الحكومة العثمانية التى كانت تعمل دائما على تهدئة خواطرهم ، بأن الجيش المصرى ما فتىء مواليا للسلطان خاضعا له « طبقا لأوامر الدين التى تقول بطاعة ولى الأمر وكسب رضاه فى الدنيا والآخرة[3] » فمثل هذه المحاولات والأقوال لم تلق نجاحا لدى الحكومة الانجليزية التى كانت تعتقد انه ليس فى قدرة درويش باشا عمل اى شىء لتهدئة الحالة فى مصر أو القضاء على

---

(١) نفس المصدر رقم ١٠٠ ٤٠ ١٨٨٢

(٢) نفس المصدر رقم ١٢٠ كارتريت الى جرانفل ٥ يوليو ١٨٨٢

(٣) نفس المصدر سعيد باشا وزير خارجية تركيا الى موصورس باشا سفيرها في لندن ٢٧ يونيو ١٨٨٢

سلطة الجيش ، كما كانت كبيرة الشك فى قدرة الباب العالى نفسه على السيطرة على الأمور فى مصر او إرجاع الطمأنينة إليها .

ولذا فلقد كانت سائرة فى استعداداتها الحربية والبحرية بالرغم من سير مؤتمر الأستانة فى مناقشاته النظرية واجتماعاته الشكلية ، وكانت ترقب الأمور فى مصر بدقة متزايدة ، وفى الوقت الذى انذرت فيه السلطان نهائيا بضرورة التدخل ، ارسلت إلى قائدها البحرى المرابط فى ميناء الاسكندرية أن يراقب بعناية ما تقوم به السلطات الحربية المصرية فى هذه المدينة ، فاذا لاحظ ان هناك تحصينات تنشأ ، أو محاولات تبذل ، لسد مدخل الميناء ، عليه ان يعتبر ذلك عملا عدائيا موجها ضد انجلترا ، وإذن فعليه أن ينذر هذه السلطات ، ويطلب منها تسليم قلاع الاسكندرية ، ويعطيها مدى أربعة وعشرين ساعة بعد انقضائها لا يتردد فى ضرب المدينة .

ولم تكن انجلترا لتخفى هذه الخطة ، بل أرسلت بما قررته إلى الدول المجتمعة فى المؤتمر ، ووجدت منها تأييدا وتحبيدا ما عدا فرنسا — لقد كانت الحكومة الانجليزية ترى ضرورة القضاء على سيطرة الجيش فى مصر قبل أغسطس أى قبل أن تستفحل الأمور فى نظرها ويتم استعداد العرابيين(١) .

ولذا أرسلت الحكومة الإنجليزية إلى أمير البحر سيمور فى ميناء الاسكندرية بأن يتصل بقائد الأسطول الفرنسى كونراد Conrad وأن يشركه معه فى ضرب المدينة ، على أنه إذا لم يقبل قائد الأسطول الفرنسى الاشتراك معه لا يجب أن يمنعه ذلك من القيام بتنفيذ تعليماته .

فى ذلك الوقت كانت وزارة فريسنيه Freycinet الفرنسية تقوم باستعدادات بحرية كبيرة ، تقوم بأعداد أسطول احتياطى ، وطلبت من البرلمان الفرنسى اعتماد مبلغ لذلك الغرض ، ولكنها لم تكن مستعدة للاشتراك مع انجلترا فى ضرب الاسكندرية ، فلقد كانت الوزارة الفرنسية حائرة مترددة ضعيفة ، لا يمكنها

(١) نفس المصدر رقم ١٢١ جرانفل الى سير تورنتون Thornton ممثل انجلترا فى روسيا

الاطمئنان أو التعويل على مؤازرة الرأى العام ، وكان البرلمان الفرنسى مصرا على المعارضة فى القيام بأية مغامرة حربية خارجية بعد مسألة تونس، التى كانت آثارها لا تزال شاغلة للرأى العام الفرنسى ، ولقد صرح بذلك فريسنية رئيس الوزارة الفرنسية لليونز Lyons السفير الانجليزى فى باريس ، وبين له أن مجلس الوزراء الفرنسى قد رفض أن يشترك قائد الأسطول الفرنسى كونراد فى ضرب الاسكندرية ، بل لقد اعتبر فريسنيه مثل ذلك العمل « عملا اعتدائيا هجوميا » لا مبرر له فى نظر فرنسا ، ولا تستطيع الحكومة الفرنسية الأقدام على ذلك العمل بغير موافقة البرلمان الفرنسى .

ولقد استاءت الحكومة الانجليزية من هذا الموقف، وخاصة حين أعلن فريسينة للسفير الانجليزى أن استعدادات المصريين لتحصين الاسكندرية لا يعتبر من ناحية القانون الدولى « عملا هجوميا » وإنما هو « عمل دفاعى شرعى » ، فأجاب ليونز على ذلك بأن الاستعدادات التى يقوم بها المصريون لا مبرر لها فى نظر انجلترا ، وتجعل الأسطول الانجليزى الراسى فى الاسكندرية فى خطر(١). ووضح جرانفل فى لندن للسفير الفرنسى بأن وجود الأساطيل الانجليزية والفرنسية فى ميناء الاسكندرية أمر قانونى شرعى ، وإلا لما اقترحت فرنسا إرسال هذه الأساطيل ، وإلا لما وافقت انجلترا على ذلك ، وقال إن الاستعدادات الحربية المصرية موجهة بلا شك ضد هذه السفن ، وأنها قائمة بغير موافقة الخديو والسلطان صاحبى الأمر الشرعى فى مصر ، ولذا فوزير الخارجية الانجليزية لا يستطيع أن يفهم كيف تمتنع فرنسا الآن عن الاشتراك مع انجلترا فى وقف هذه الاستعدادات ، وختم ملاحظاته بأن ما تقوم به انجلترا عمل شرعى ودفاعى فى نفس الوقت(٢) .

---

(١) نفس المصدر رقم ١٣٩ ، ليونز إلى جرانفل ٥ يولية ١٨٨٢

(٢) « « « ١٤٦ جرانفل إلى ليونز ٦ يوليو ١٨٨٢

"What we are doing seemedto m e an act of legitimatend indeed necessary self. defence" هذه كانت لغة جرانفل !

ووجدت الحكومة البريطانية فى الرأى العام الانجليزى تأييدا تاما لا شوائب فيه ، وكان قائد الأسطول الانجليزى الراسى فى ميناء الاسكندرية طموحا إلى اكتساب المجد ، تخطر فى مخيلته ذكريات انتصار نلسن فى أبى قير ، وإذا كان نلسن قد فصل فى أمر مصير الحملة الفرنسية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، فلماذا لا يكون ضرب سيمور للاسكندرية واحتلالها فاصلا فى أمر مصير مصر نفسها ، هكذا دارت الأفكار فى خلد ذلك الرجل ، وكان قد مل الانتظار وطول الوقت والكسل ، واراد ان يطمئن إلى ان يكون هو الذى يفوز بذلك الانتصار ، ولكن إذا كان نلسن قد وجد أمامه أسطولا أوربيا ندا له ، فإن سيمور لا يستطيع أن يدعى لنفسه مجدا أو بطولة حقيقية إذ الموقف مختلف ، فسيمور لم يجد امامه إلا قلاعا قديمة واستعدادات لم تكن قد تمت بعد . على أى حال كان لسيمور آراء رجال القوة فى حل المسألة المصرية فعمل على إثارة مخاوف حكومته بتقاريره المبالغ فيها عن اعمال التحصين القائمة فى القلاع التى تحيط بالاسكندرية وعن المحاولات التى يبذلها العرابيون لسد مدخل الميناء .

* * *

وبينما الحكومة البريطانية تفكر جديا فى حل المسألة المصرية خارج دائرة المؤتمر ، كانت المناقشات فى الاستانة سائرة على قدم وساق بغير جدوى ، وقررت الدول أخيرا الموافقة على إرسال مذكرة للباب العالى تطلب إليه التدخل الحربى ، ولكنها وضعت هدفا معينا لذلك التدخل وشروطا ، وأعادت الاعتراف بحقوق السلطان وسيادته على مصر ، كما بينت أن مرماها هو استعادة ما للخديو من سلطة واسداد النصح إليه ، وإرجاع النظام والقضاء على الاستبداد الحربى ، ووضع حد للفوضى ، وذلك دون مساس بالامتيازات التى اكتسبتها مصر كما تقررها الفرمانات المختلفة ، وحددت الدول الكبرى المجتمعة فى المؤتمر الاحتلال العثمانى بمدة ثلاثة أشهر ، إلا إذا طالب الخديو بالانفاق مع تركيا والدول الكبرى بمد

هذه المدة ، وقررت الدول أيضا أن تدفع مصر نفقات الاحتلال العثمانى(١) .

وتأييدا لقرار الدول اتصل دفرن بالسلطان يذكره بضرورة إرسال جنوده إلى مصر ، لأنه ليس من مصلحة الباب العالى التباطؤ والتخلف حتى لا تضطر الدول إلى القيام بأعمال وظيفته وهى حفظ الأمن فى مصر ، فإن بعض الصحف الانجليزية الكبرى قد طلبت من الحكومة البريطانية التدخل وتخليص مصر من سيادة تركيا(٢) .

ولكن فى أول يوليو أرسلت الحكومة الإنجليزية إنذارها إلى الحكومة المصرية، تهدد فيه بضرب المدينة إذا لم ينزع سلاحها وتسلم قلاعها ، وتلقت رد الحكومة المصرية بالاحتجاج وعدم قبول الأنذار، فضرب الأسطول الانجليزى المدينة العظيمة وقطعت انجلترا علاقاتها بالحكومة المصرية

واستمر ضرب المدنية بعض يوم وأضطرت إلى التسليم وهاجر الكثير من أهلها خائفين يترقبون ، ثم احترقت المدينة ، ووجد رجال الجيش الامناص من قيام الحرب بين انجلترا ومصر ، فلا سبيل إلى اقناع الحكومة الأنجليزية بقضيتهم ، وأن الاسكندرية لن تكون ميدانا للقتال ، واستقراراؤهم على إقامة قاعدة جديدة فى كفر الدوار والدفاع إلى النهاية ، ووقعت البلاد تحت سيطرتهم التامة إلى حين .

* * *

ومن ذلك الوقت أصبح بقاء مؤتمر الاستانة لاغناء فيه وإضاعة للوقت سدى فى غير طائل ، فلقد وضعت الحكومة الانجليزية المؤتمر أمام أمر واقع ، فتغيرت الحالة ، ولم تعد الدول الكبرى تستطيع أن تثير معارضة حقيقية أو خطيرة أمام انجلترا . بل لقد استحسنت الدول النمسوية المجرية عمل انجلترا ،

---

(١) نفس المصدر دفرن إلى جرانفل ٦ يوليو ١٨٨٢ .

(٢) نفس المصدر دفرن إلى جرانفل ٤ يوليو ١٨٨٢ .

ورأت فيه أمرا مشروعا إذا وقفت الحكومة الانجليزية عند ذلك الحد ، عند حد إزالة التحصينات التى رأت فيها خطرا على سفنها — كما ادعت — وإذا عملت بعد ذلك على حل المسألة المصرية حلا سلميا متعاونة مع الدول الأوربية الكبرى .

ووقفت المانيا نفس الموقف تقريبا ، وأما إيطاليا فلقد وقفت حكومتها موقف الذهول والصمت ، وصرح وزير خارجيتها مانشينى Mancini بأن بلاده قد وضعت أمام أمر واقع ليس له دافع ، وما عليها إلا الانتظار وترقب ماقد يحدث فى المستقبل . ولما وجدت الحكومة الإيطالية أن الدول المشتركة فى المؤتمر لم تبد أى حركة لمناوئة انجلترا ، قررت أن تتظاهر بالرضا عن الخطوة الجريئة التى خطتها الحكومة الانجليزية ، ما دامت قد صرحت عن رغبتها فى وقف الاستعدادات التى يقوم بها العرابيون فى الاسكندرية فقط ، على أن بعض الصحف الايطالية لم تخف قلق إيطاليا من ذلك الموقف الجديد ، ولذا لم تكن لهجتها ودية إزاء انجلترا بأى حال من الأحوال . ولقد حاول السفير الانجليزى فى رومة سير أوجطس باجت Augustus Paget تبرير عمل انجلترا بأنه يجب على إيطاليا وبقية دول أوربا أن تشكر الظروف ، وأن تحمد الحكومة الانجليزية على اتخاذها خطوات من شأنها رفعة مركز أوربا فى الشرق الأدنى (١) .

وأما فرنسا فما كانت تستطيع تهنئة انجلترا ، ولكنها لم تحتج ، ووجدت الحكومة الفرنسية أن السياسة تقتضى ألا تضيع أى فرصة قادمة للاشتراك مع الحكومة الانجليزية فى تقرير مصير مصر . وأما روسيا فلقد أسفت لضرب الاسكندرية ، ولكن المسألة المصرية فى ذلك الوقت كانت ثانوية القيمة فى نظرها لاتستدعى انتباها كبيرا من جانبها ، ولذا لم تقدم احتجاجا ، ولم تعمل على اثارة عراقيل حقيقة فى وجه انجلترا . (٢)

---

(١) نفس المصدر السابق رقم ٢٩٠ باجت إلى جرانفل ١٤ يوليو ١٨٨٢

(٢) نفس المصدر رقم ٣١٣ جرانفل إلى دفرن ١٨ يولية ١٨٨٢ .

وأما الحكومة العثمانية فلقد أحتجت أمام الدول على ضرب الاسكندرية ، واعتبرت ذلك اعتداء على جزء من ممتلكاتها ، وطلبت من الانجليز سحب جنودهم من المدينة . ولكن ماذا يجدى احتجاج الدول الضعيفة أمام القوة المصممة ، فلقد أبدى جرانفل دهشته من احتجاج الباب العالى ، وذكر أن البحارة الانجليز إنما نزلوا المدينة لحفظ النظام فيها لا لإحتلالها ، ثم إن وجودهم بعد ذلك ضرورى فى نظره لحماية الخديو فى وقت تقاعد فيه الباب العالى عن نصرة واليه ، وعن إرسال جنود لحمايته والقضاء على الفوضى فى مصر (١) .

* * *

وبعد ضرب الاسكندرية واحتلالها ، شغلت مسألة حماية قناة السويس أذهان الساسة الانجليز ، فمنذ ذلك الوقت بعثت الحكومة الانجليزية إلى الدول الكبرى تبدى قلقها على مصير القناة ، وتطلب معرفة رأى الحكومات فى هذه المسألة ، كما تطلب تعاونها معها ، فلقد كانت تخشى أن يقوم العرابيون بردم القناة ، وكانت التقارير ترى على وزارة الخارجية الانجليزية بتزايد الخطر على هذه الطريق البحرية ، ويبعث قائد القوات البحرية الانجليزية فى بور سعيد هوسكنز Hoskins بأن الحالة فى القناة خطيرة جدا وتستدعى عملا حاسما ، وكانت الحكومة الانجليزية مستعدة من الوجهة النفسية لتقبل هذه التقارير وتصديقها ، والعمل بمقتضاها .

وأمام طلب الحكومة الانجليزية أجاب حكومة رومة بأن مصير القناة أمر تهتم به كثيرا بلا شك ، ولكنها تريد أن تتبين بالتفصيل نوع الاجراءات التى تريد انجلترا اتخاذها فى هذه المسألة . وأما الحكومة الفرنسية فكانت دائما فى خشية من البرلمان ، تلاحقها الأزمات السياسية الوزارية لكبير المسائل وصغيرها ، ولذا اقترحت على الحكومة الانجليزية أن تسعى الدولتان لدى المؤتمر وأن تقنعاه بأمر انتدابهما لحماية القناة من الأخطار التى تهددها والمحافظة عليها ، فهما

---

(١) نفس المصدر السابق ونفس الوثيقة

الدولتان أصحاب المصالح الكبرى فى مصر والقناة ، على أن وزير الخارجية جرانفل رأى: تتقدما ولو أن مسألة حماية القناة ليست من مواضيع بحث المؤتمر إلا أنه على الحكومتين أن تتفقا ما إلى ذلك المؤتمر بانه فى حاله ما إذا دهم القناة خطر أو لحقها ضرر تعلن الحكومتان المؤتمر بانهما راغبتان فى العمل على حماية القناة بموافقه الدول وأنهما مستعدتان لقبول اشتراك دول أخرى معهما فى هذه المسألة بالذات (١) وكانت الحكومة الفرنسية تعتقد أنه إذا انتدبها المؤتمر لأداء مهمة حماية القناة مع انجلترا فإنها تستطيع أن تسوغ عملها أمام البرلمان، وتستطيع أن تحصل على موافقة ، وبغير ذلك لا تجرؤ على التدخل الحربى مع انجلترا .

وكان فريسته رئيس الوزارة الفرنسية نفسه ميالا للتدخل فى مصر ، وخاصة بعد ضرب الاسكندرية ، وكان يخشى عواقب التدخل العثمانى كأشد ما يمقته الساسة الفرنسيون الآخرون ، فلقد خطب جمتبا أكبر زعماء الجمهوريين فى فرنسا فى مجلس النواب مبينا أخطار التدخل العثمانى ، وأنه أسوأ حل ممكن للمسألة المصرية ، ونادى بضرورة التعاون مع انجلترا فى مسائل البحر الأبيض المتوسط ، ولكن أعضاء البرلمان الفرنسى ما كانوا ليوافقوا على أى تدخل حربى فى وادى النيل، فلقد شكر كليمينصو Clemenceau فى جلسة ١٩ يوليو الحكومة الفرنسية على عدم الاشتراك فى ضرب الاسكندرية ، وطالب بطريقته العنيفة الامتناع عن كل المغامرات الحربية .

وكان القلق يتزايد باستمرار فى دوائر الحكومة الانجليزية ، وخاصة حين وردت الأخبار بتفاقم الحالة الداخلية فى مصر وسيطرة عرابى التامة وتزايد الخطر على قناة السويس ، فقررت وزارة جلادستون أن ترسل للباب العالى إنذاراً، بأنه إذا لم يجب دعوة الدول الكبرى له فى مدى أربعة وعشرين ساعة ستعتبر إجابته سلبا، وتتخذ ماتراه ، واتصلت بالدول تنبؤها بعزمها على اتخاذ هذه الخطوة مما جعل إيطاليا تعتقد بأن انجلترا لا تبغى جادة تدخل الباب العالى فى

(١) نفس المصدر السابق رقم ١٤٩ ليوتز الى جرانفل ١٣ يوليو ١٨٨٢

مصر ، لأن مثل هذا الانذار إذا قدم للسلطان سيحدث أثراً سيئا ، ورد فعل فى نفسه ، ولما وجدت الحكومة الانجليزية أن الدول لاتقر هذه الخطوة العنيفة لم تبعث بذلك الانذار ، وخاصة بعد أن أبدى السلطان رغبته فى الاشتراك فى المؤتمر، ظنا منه بعد أن تكشفت له نيات انجلترا الحقيقية بأن ذلك سيوقفها عند حدها ، وبذا يمكنه إنقاذ الموقف فى آخر لحظة .

ولكن الحكومة الانجليزية كانت قد تجهزت للطوارىء ، فأرسلت بقوات جديدة إلى قبرص ومالطة لتكون على تمام الأهبة والاستعداد ، ولما وجدت أن السلطان بدأ يناقش شروط الدول التى وضعت لتدخله الحربى ، أرسل جرانفل إلى دفرن ممثلة فى الأستانة. بأن يذكر الباب العالى بأن الحكومة الانجليزية لن تعود إلى الثقة فى كلماته إلا إذا أصدر للمصريين منشوراً يعلن فيه تأييدة لسلطة الخديو ويندد فيه بخيانة عرابى، فانجلترا كما يصرح وزير خارجيتها قد نفذ صبرها، ولم يعد عندها ثقة فى حسن نيات السلطان (١) ، وأنه إذا لم يكن السلطان جادا فى قبول شروط الدول الكبرى فإن انجلترا ستعمل متعاونة مع الدول أو منفردة (٢). قررت انجلترا هذه الخطة ،وخاصة بعد ماتيقنت بأن فرنسا قد أرسلت إلى قائد قواتها البحرية ببور سعيد تأمره بألا يشترك مع الأسطول الانجليزى فى أى عمل هجومى

وأمام موقف انجلترا الذى لايتزعزع وخطتها العنيفة وجد الباب العالى عطفا من بعض الدول الأوربية الكبرى ، فكورتى مندوب إيطاليا فى المؤتمر يطالب بتخفيف هذه الشروط ، وحكومة فرنسا تزداد وهنا على وهن ، ولاتجد من نفسها الشجاعة لتتمشى مع رغبات الحكومة الانجليزية تماما ولترضى مطامعها الاستعمارية ، وكانت تفهم من دعوة الانجليز لها الاشتراك فى حماية قناة السويس الاقتصار على القيام ببعض مناورات حربية واحتلال بعض النقط على القناة لا القيام بحملة فى داخل مصر ترمى إلى احتلال البلاد احتلالا عسكريا ،

---

(٢) نفس المصدر رقم ٣٦٠ جرانفل إلى باجت ٢٠ يولية ١٨٨٢

(٢) نفس المصدر رقما ٣٦٢ ، ٣٦٦ جرانفل إلى دفرن ٢١ يولية ١٨٨٢

ثم أن الحكومتين الألمانية والنمسوية المجرية لم تكونا أبدا مستعدين لقبول فكرة إنتداب انجلترا وفرنسا لحل المسألة المصرية ، فلقد كانت هاتان الدولتان الأخيرتان قد تقدمتا فعلا إلى المؤتمر بذلك الطلب ، فالحكومة النمسوية المجرية كانت تخاف إن هى قبلت انتداب الدولتين الغربيتين لمهمة إرجاع الطمأنينة والأمن إلى مصر تعقد الأمور، وتحمل مسئولية لاقبل لها بها فى بلاد لاتربطها بها روابط هامة ، وليست لها فيها مصالح حيوية ، ويزمرك المستشار الألمانى كان يخشى ارتباك الأمر على الدول، وقيام حرب بين المسلمين والدول المسيحية، ووقوع حرب أوربية عامة قد ترغم ألمانيا على خوض غمارها

وكان موقف الحكومتين الألمانية والنمسوية المجرية حاسما فى القضاء على فكرة الانتداب هذه ، فيزمرك يرى أن خير وسيلة لحل المسألة المصرية هى انتداب السلطان وحده ، لاانتداب دولتين أوربيتين أو ثلاثة ، وإذا كان لابد من تدخل أوربا ، فيجب أن تتدخل الدول الأوربية الكبرى جميعا على قدم المساواة . ولم يفد فى نظر المستشار الألمانى اعتراض الحكومة البريطانية بأنها مافتئت تعتقد بان ألمانيا تعترف بتفوق المصالح البريطانية والفرنسية فى وادى النيل ، وأن تفوق هذه المصالح يعطيهما حق التدخل وحدهما دون منازعة . ولقد أنكر جرانفل أمام منستر السفير الألمانى فى لندن، بان المسألة مسألة نزاع بين المسلمين والمسيحيين ، وقرر أن واجب انجلترا يحتم عليها التدخل والقضاء على الاستبداد العسكرى فى مصر ، ذلك الاستبداد الثائر فى نظره على صاحب الأمر الشرعى فى مصر وهو السلطان وممثله الخديو ، وإن انجلترا لاتلتمس من الحكومة الألمانية المساعدة العسكرية ، وإنما كل ماتبغيه منها التأييد السياسى لصالح كل دول أوربا ، فأكد له السفير الألمانى أن المستشار الألمانى لا يهضم فكرة الانتداب هذه ، ويحسن أن تصرف انجلترا نظرها عنها ، وأنه أى المستشار الألمانى مستعد لمنح انجلترا عطفه وتأييده السياسى .

---

(١) نفس المصدر رقم ٣٧٩ جرانفل إلى ولشام Walsham ممثله فى برلين ٢١ يوليو ١٨٨٢

ومن ذلك الوقت عرفت الحكومة الانجليزية أنها لن تحظى هى وفرنسا بموافقة الدول على انتدابهما لحل المسألة المصرية ، ورأت أن هذه الفكرة فكرة غير عملية لاداعى للأصرار عليها ، وأنه سيقع عليها وحدها عبء التدخل الحربى إذ كانت قد تأكدت أن فرنسا التى انتابتها الأزمات الوزارية السياسية ربما لاتستطيع التعاون معها ، وقد دلت الظروف على أن البرلمان الفرنسى ليس مستعد لقبول التدخل الحربى الفرنسى فى مصر . (١)

على أن جرانفل حاول اتخاذ خطوة أخرى قبل التدخل الانجليزى الحربى المنفرد ، فاقترح على حكومة فرنسا أن تعود الدولتان فتقدما لدى المؤتمر وتبينا له أنه لم يبق فى قوس الصبر منزع ، وأنهما لاتستطيعان الاعتماد على تدخل الأتراك الحربى وأنه نظرا لخطورة الحالة تقترح الدولتان أن يوافق المؤتمر على تدخلها الحربى وأنه ليس لديها مانع من أن تضم إيطاليا إلى جانبهما إذا شاءت (٢) ، ولقد حددت فرنسا نوع تدخلها الخاص ، فهى ستتدخل فيما يختص بحماية قناة السويس ، أما إذا أرادت الحكومة الانجليزية إرسال حملة إلى داخل البلاد للقضاء على الثورة ، فإن فرنسا غير مستعدة للاشتراك فيها ، ولكنها لن تقوم بإثارة أى معارضة لانجلترا . كان فرنسنية يعتقد أن زملاءه فى الوزارة لن يوافقوه على التدخل الحربى فى مصر ، فهم لايستطيعون تحمل مسئولية مثل هذه الخطوة كما أن البرلمان سيمنع الوزارة حتما من التدخل الحربى فجلسة ٢٤ يوليو أظهرت أن أغلبية النواب الفرنسيين لايعضدون مبدأ التدخل الحربى الفرنسى فى مصر

وبالرغم من أن الحكومة العثمانية قبلت شروط الدول فى أمر التدخل التركى الحربى إلا أن جرانفل وزير الخارجية الانجليزية كان لايزال محبذا للمشروع الذى عرضه على الحكومة الفرنسية ، ووضع بالفعل تعضيلات خاصة بتوزيع الإشراف على القناة بين الانجليز والفرنسيين :

---

(١) نفس المصدر جرانفل إلى ليوبز ٢٢ يوليو ١٨٨٢

(٢) نفس المصدر رقم ٤٢٤ جرانفل الى ليويز ٢٥ يوليو ١٨٨٢ .

فيشرف الفرنسيون على المنطقة ما بين الاسماعيلية وبورسعيد .

ويشرف الانجليز على بقية أجزاء القناة .

ويحتل الفرنسيون بورسعيد والقنطرة .

ويحتل الانجليز الاسماعيلية والسويس (١) .

وأعلن جرانفل للدول الكبرى فى غير غموض ولا مواربة ، بأنه ولو أن الحكومة الانجليزية قد قبلت مبدأ تدخل السلطان الحربى ، إلا أن ذلك لن يثنيها عن عزمها فى تنفيذ الخطة التى رسمتها (٢) .

ويوضح خطاب جرانفل إلى دفرن والمؤرخ ٣٨ يوليو (٣) ماذا تكون عليه سياسة انجلترا بعد إعلان الباب العالى لرغبته فى إرسال جنود إلى مصر ، فالحكومة الإنجليزية تريد أن تعرف أولا عدد هؤلاء الجنود ومتى يرسلون ، وتذكر أن تدمير حصون الاسكندرية ووقف الاستعدادات الحربية للمدينة تبعته ظروف تحتم على انجلترا ضرورة تأمين الأمور فى الاسكندرية وضواحيها ، كما يستدعى ذلك استعدادات جديدة للمحافظة على سلامة الخديو ، وإن موقف الثائرين وضرورة حماية حرية الملاحة فى قناة السويس يستلزمان استعدادات حربية أخرى للمحافظة على النظام والطمأنينة فى مصر ، وأنه يتحتم على الحكومة الانجليزية تبعا لذلك أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل إذا استدعت الظروف ذلك ، ولكنها فى نفس الوقت ترحب بتعاون أية دولة معها ، وطلب جرانفل من سفيره دفرن أن يعلن ذلك للمؤتمر .

ولما تعلل السلطان أمام الانجليز بضرورة انتهاء التدخل الأجنبى فى مصر بتدخله ، وأن تنسحب الجنود الانجليزية فى الوقت الذى تصل فيه الجنود العثمانية

---

(١) نفس المصدر رقم ٤٢٨ جرانفل إلى ليونز ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٢

(٢) نفس المصدر رقم ٤٧٠ جرانفل إلى ليونز ٢٧ يوليو سنه ١٨٨٣

(٣) نفس المصدر رقم ٤٧٨

إلى شواطىء مصر ، وأن تحل مسألة إعادة تنظيم الجيش المصرى بين الخديو والسلطان وحدهما ، رفضت إنجلترا هذه الطلبات جميعا(١)، فدفرن فى ذلك الوقت قد طلب أن يكون تنظيم الجيش المصرى تحت إشراف أوربا ، حتى لا يصبح الخديو تحت رحمة عصبة تركية شركسية قد تعود بالجيش إلى الحالة التى دعت إلى قيام الثورة العرابية وتذمر العنصر المصرى . كما رفضت الحكومة الانجليزية أن تجلو جنودها عن الاسكندرية أو توقف استعداداتها الحربية ، فتردد السلطان كما يقول وزير خارجية انجلترا قد وضع على عاتق الحكومة الانجليزية وحدها عبء حماية مصالحها ، وهى لن تتخلى عن ذلك العبء ، وأن الحكومة الانجليزية ليس لديها مانع من أن تقبل تدخل الحكومة العثمانية معها على شرط أن يحدد تركيا الغرض الذى سترسل من أجله جنودها إلى مصر ، وأن الحكومة الانجليزية تنوى أن تطلب إلى المؤتمر — بعد تحقق الأهداف التى ترمى إليها — بأن يعمل على ضمان استقرار النظام وحسن الحكومة فى مصر (٢) .

ولما رفض الباب العالى إذاعة المنشور الذى يعلن فيه عن تأييده للخديو وعن خيانة عرابى قبل أن تنزل الجنود العثمانية أرض مصر خشية تعقد الموقف ، أجابت انجلترا بأنها لن تقبل هبوط جيوش الأتراك مصر قبل إذاعة ذلك المنشور الذى طالبت به وقبل عقد الاتراك لاتفاقية حربية معها تملى هى شروطها بطبيعة الحال ، بل وأرسلت إلى قائد أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط بأن يمنع السفن الحربية العثمانية من الوصول إلى السواحل المصرية إلا بعد وصول الباب العالى إلى اتفاق حربى مع الحكومة الانجليزية .

---

(١) نفس المصدر رقم ٤٨٩ دفرن إلى جرانفل ٢٨ يوليو ١٨٨٢ .

(٢) نفس المصدر السابق سعيد باشا إلى موصور وس باشا ٢٨ يوليو ١٨٨٢

، رقم ٤٨٨ جرانفل إلى دفرن ٢٩ يوليو ١٨٨٢

، رقم ٤٩٠ دفرن إلى جرانفل ٢٩ يولية ١٨٨٢

أما من حيث العلاقات الفرنسية الانجليزية فلم تستطع حكومة فرنسية التعاون مع انجلترا حتى فى مسألة حماية القناة ، فلقد رفض البرلمان الفرنسى طلب الحكومة الاعتماد اللازم بأغلبية ٤١٦ صوتا إلى ٧٥ ، وندد كلمنصو بالقيام بأى عمل حربى ، فهو ينادى بضرورة احتفاظ فرنسا بكل قواتها لحماية مصالحها المهمة فى أوربا ، فاوربا فى نظره مغطاة بالجنود ، وكل الدول تستعد للمستقبل ، وفرنسا ينبغى ألا تفرق قواتها فى الخارج — ونادى حزب « الانتقام » بان دخول فرنسا فى حرب لا يقصد منها استرجاع الولايتين المفقودتين الألزاس واللورين يعتبر جريمة فى حق الوطن ، فاصبح سقوط الوزارة الفرنسية أمراً مقضيا .

* * *

وأما من حيث التعاون مع إيطاليا فى حماية القناة وفى إرسال حملة إلى داخل مصر ، فلقد حاول السفير الانجليزى فى رومه جاهدا بإقناع مانشينى وزير الخارجية الإيطالية بوجهة النظر الانجليزية . ووضح له أن موافقة الباب العالى على الاشتراك فى المؤتمر وعلى إرسال جنود إلى مصر لن يمنع الحكومة الانجليزية من الاستمرار فى استعداداتها الحربية ، وفى المضى قدما فى خطتها التى وضعتها ، فهى لم تعد تستطيع أن تعيم لوعود الباب العالى وزنا ، وكيف تطمئن الحكومة الانجليزية إلى أن الباب العالى سيستخدم جنوده لتحقيق أغراض الدول ، لا لتحقيق أغراض خاصة أنانية ، ولذا فالحكومة الانجليزية ستقبل اشتراك الباب العالى معها ، لا تدخله وحده . على أن محاولات باجت فى رومه وجرانفل فى لندن مع السفير الإيطالى لم تجد نفعا . فلقد أجاب مانشينى بأنه أولا لا يستطيع مناقشة مسالة مصر فى مكانين مختلفين فى وقت واحد ، فمسالة مصر الآن أمام المؤتمر المنعقد فى مدينة الاستانة ، ثم كيف لا تثق الحكومة البريطانية فى الباب العالى فى الوقت الذى قبلت كل الدول الكبرى الممثلة فى المؤتمر تدخله ، وفى الوقت الذى قبل هو فيه قرارات الدول ، ولذا فمانشينى يفضل العمل الجمعى الذى

تشترك فيه الدول الكبرى جميعا لاتعاون انجلترا وإيطاليا وحدهما ، ولذا يجب الانتظار والتريث والتاكد من حسن نيات السلطان وإعطاؤه الفرصة لتنفيذ وعوده ، فاذا ثبت للدول أن الباب العالى لاينوى تنفيذ ماوعد ، أومالأ الثوار ، أو تباطأ فى العمل ، فعند ذلك تغير إيطاليا خطتها ، وتنضم إلى جانب انجلترا ، أما الظروف الحاضرة فهى لا تبرر تدخل إيطاليا الحربى ، وعند ذلك لاحظ السفير الانجليزى ، وكان دائما مغرما بإلقاء المحاضرات على الحكومة الإيطالية ، لاحظ للوزير الإيطالى « بأنه ينبغى ألا تنسى الحكومة الإيطالية ذلك العرض حتى لا تتهم الحكومة البريطانية فى المستقبل بانها قد اتبعت سياسة خاصة أنانية ، كما ذكر أن بريطانيا العظمى غير محتاجة إلى معاونة أية دولة فى حماية القناة أو فى القضاء على الاستبداد الحربى فى مصر (١).

ولم يحتج جرانفل على موقف إيطاليا ، بل لقد اغتبط لذلك كما صرح ، فالمهم فى نظره أن انجلترا قد أظهرت رغبتها فى مجاملة إيطاليا ، ورفضت بأدب اقتراح الحكومة الايطالية بانشاء قوة بوليسية بحرية دولية للاشراف على القناة دون احتلال لأى جزء منها(٢). والواقع أن إيطاليا كانت ضعيفة مترددة فى ذلك الوقت لاتدرى ماذا تفعل غدا . كما كانت مرتبطة بدول وسط أوربا : المانيا والنمسا والمجر ، وكانت هاتان الدولتان غير راغبتين فى الموافقة على انتداب انجلترا وفرنسا وإيطاليا لحل المشكلة المصرية ، فقد كانت خطة بزمرك كما اقترح على المؤتمر هى : أن تسأل الدول السلطان الذى قبل إرسال جنود إلى مصر ، عما إذا كانت قناة السويس ستدخل فى دائرة تدخله ، وإذا كانت الأجابة بالايجاب يسأل هل ستكون لديه القوة الكافية لحماية القناة ، فإذا كانت الاجابة نعم ، انتهى الأمر عند هذا الحد ، وإذا ثبت أنه غير قادر أو غير راغب ، على الدول التى تهتم القناة أن تقوم بحماية مصالحها فيها ، ولكن الحكومة الألمانية لن تكون أبداً مسئولة عن

---

(١) نفس المصدر السابق رقم ٤٨٢ باجت إلى جرانفل ٢٨ يوليو ١٨٨٢

(٢) نفس المصدر السابق ٤٩٤ جرانفل إلى باجت ٢٩ يوليو ١٨٨٢

الوسائل التى تتخذها هذه الدول ، ولن تقبل تغيير المعاهدات الموجودة ، كما لاتقبل انتداب بعض الدول لحل هذه المشكلة دون البعض الآخر ، وإذا وافق المؤتمر على ضرورة حماية القناة ، على الدول جميعا القيام بذلك الواجب دون احتلال لأجزاء من مصر ، وعلى شرط أن تتساوى حقوق الدول جميعا وواجباتها(١)

ولم تستطع انجلترا أن تقبل مثل هذا الرأى ، وإن كانت لم تبد معارضة شديدة له ، إذ لم تكن سياستها إغضاب الدول فى مثل ذلك الوقت العصيب ، ولكنها سارت فى تنفيذ خطتها بقوة وغير مستترة ، الأمر الذى أجبر الباب العالى على قبول مطالب انجلترا ، وقرر أن يرسل جنوده فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ . وأخذ يتناقش مع الحكومة الانجليزية فى كيفية التعاون ، فوضع بعض الاقتراحات لذلك ، كأن تقوم الجنود التركية وحدها بالعمليات الحربية ، والا تسمح الحكومة الانجليزية لجنودها بالتقدم خارج حدود الاسكندريه ، وألا تمكث هذه الجنود فى الاسكندرية أكثر من ثلاثة شهور من الوقت الذى تعقد فيه الاتفاقية الحربية ، وتقدمت الحكومة الانجليزية من جانبها باقتراحات هى فى الواقع أوامر ، بألا تزيد القوة العثمانية على خمسة آلاف رجل ، وأن تنزل فى أبى قير أو رشيد أو دمياط ، وألا تتحرك القوة العثمانية فى ديار مصر إلا بموافقة قائد القوات الانجليزية ، وأن تنسحب قوات الدولتين بمجرد الوصول إلى أهدافها ورفضت اقتراحات الباب العالى رفضا باتا قاطعا ، وبينت له أنها لن تعقد معه الاتفاقية الحربية إلا إذا وافق على كل اقتراحاتها ،

وفى هذه الأثناء صرحت وزارة جلادستون لقائدها البحرى فى بور سعيد بأن يحتل من أجزاء قناة السويس مايراه ضروريا ، وأن يحرم عرابى باشا من استخدام السكة الحديدية بين السويس والاسماعيلية ، ورفضت وزارة جلادستون المناقشة مع شركة قناة السويس فى المسائل السياسية المتعلقة بالقناة ، لاسيما وأنها

---

(١) نفس المصدر السابق ٤٧٩ ليونز الى جرانفل ٢٨ يوليو ، ١٨٨ ، ٤٨٣ جرانفل الى ولشام .

كانت تعتقد أن فردنند دلسبس يثير العراقيل أمامها ، بتقرير حيدة القناة والاحتجاج على أعمال الحكومة الانجليزية ، وهذا مالم تكن تقبله الحكومة الانجليزية ، ولذا أصدرت تعليماتها إلى الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة هذه الشركة بعدم الموافقة على فكرة فردنند دلسبس بحيدة القناة ، وبينت لهم أن ليس من حقه الاحتجاج ، فالقوات الانجليزية تعمل فى القناة بموافقة الخديو وباسمه لا باسم الحكومة الانجليزية ، والخديو هو صاحب الحق الشرعى فى مصر والقناة .

واستمر مؤتمر الآستانة فى جلساته إلى الجلسه السادسه عشر ، ووافقت الدول على التعاون الانجليزى التركى فى حل مسألة مصر ، ثم أنهى المؤتمر أعماله بان أجل انعقاد جلساته ، واستمرت المناقشات بين الانجليز والأتراك إلى يوم ٢٦ أغسطس ، حتى كتب دفرن إلى وزير خارجية حكومية يبين له عدم جدوى الاتفاق بين انجلترا وتركيا ، وذكر أخيراً للباب العالى بأن وقت عضد الاتفاق قد مضى ، وأن من واجب دفرن الآن هو المفاوضة لتحسين العلاقات بين الباب العالى وانجلترا ، ولما أعلنت الحكومة النمسوية أنها ترى من الخير اشتراك الانجليز مع الباب العالى فى حل المسالة المصرية عادت المفاوضات مرة أخرى وسارت سيرا وئيدا إلى أن انقطعت فجأة ونهائيا بمهاجمة الانجليز للقناة وزحفهم على شرق مصر وانتصارهم فى موقعة التل الكبير .

وفى أثناء هذه المفاوضات العقيمة كان قد تعين سير ج . ولسلى Sir G.arnet Wolsely لقيادة الجيوش الذاهبه إلى مصر لحمايه الخديو كما تقضى بذلك الفرمانات والاتفاقات الدولية ، وصدرت الأوامر إلى سيمور قائد البحر فى مياه الاسكندرية للتعاون معه ، وسارت الحملة لا لحماية القناة وحدها ، بل كما رأى أصحابها لقمع الفتنة العسكرية فى البلاد ، ودافع العرابيون دفاعا مشهودا عند القصاصين ، وفى موقعة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ وبدخول الانجليز القاهرة فى اليوم التالى تنتهى المقاومة المصرية ، وتنتهى معها الثورة العرابية ، ويفصل فى مصير

مصر السياسى . ويبدأ عهد جديد من عهود الاحتلال الأجنبى لمصر هو الاحتلال البريطانى .

وبعد مرور اثنين وعشرين عاما على القضاء على الثورة العرابية وحين هدأت الأمور ووضحت الحقائق يكتب لورد كرومر إلى حكومته ينفى فيها أن الحركة العرابية كانت « فتنة عسكرية military mutiny وإنما كانت ثورة حقيقة ضد سوء الادارة والحكومة ، ويجد لها الأعذار فى كونها اتخذت مظهراً معاديا لأوربا ، ويظهر بعض العطف على الدوافع التى أوحت لها ، ويرى أنه ربما كان يقدر للحركة النجاح لو أنها اتبعت الخطى التى ارتسمها شريف باشا ، ولكن مثل هذه الآمال تلاشت حين وصلت مصر المذكرة المشتركة وتدخلت أوربا (١) .

---

(١) الكتاب الأزرق تقرير لورد كرومر فى ١٩٠٤ .

القسم الرابع

موقف فرنسا إزاء الاحتلال البريطانى

ما كانت الدول الأوربية الكبرى التى لها مصالح حقيقة وحيوية فى البحر الأبيض المتوسط تعطف على مركز الانجليز فى مصر أو يروقها تفوق النفوذ البريطانى فى منطقة تشرف على الشرق والغرب . بل لقد أدى النزاع على مصير مصر فى آخر الأمر إلى زوال التفاهم الفرنسى الانجليزى ، ذلك التفاهم الذى عاش من سنة ١٨٥٥ إلى سنة ١٨٨٢ ، وزالت بذلك إلى حين الكتلة الغربية الديموقراطية التى نشأت ونمت فى سنه ١٨٧٥ كرد فعل لاتحاد القياصرة الثلاثة ، وزادت بذلك قوة بزمرك فى أوربا ، فأصبح تفوقه حقيقة سياسية وضاحة لا تنازع — ولم يكن بزمرك — كما ذكرنا — عاملا على زوال التفاهم بين الدولتين الغربيتين ، وإن كان بلا ريب قد استفاد من التنازع بينهما واشتداده واستمراره طول المدة التى تولى فيها إدارة الشئون الألمانية إلى سنة ١٨٩٠ .

كان الساسة الفرنسيون من بعد سنة ١٨٧٠ منقسمين على أنفسهم إزاء المسائل الاستعمارية . فريق يؤيد الاستعمار ويرى فيه فائدة جليلة لفرنسا ، ويرى فى المستعمرات خارج حدود أوربا ميدانا فسيحا حرا تستطيع فرنسا فيه أن تعبر عن نشاطها الكامن وعن حيويتها الفائقة التى ظهرت بشكل أدهش أوربا جميعا بعد كارثة سيدان سنة ١٨٧٠ ، ميدانا تستطيع فيه فرنسا القيام بمهمتها الحضارية والثقافية ، تستطيع فيه استثمار رؤوس أموالها المتراكمة وتصريف منتجاتها ، تستطيع فيه القيام بالمشروعات العمرانية التى ترفع من ذكر فرنسا فى العالم — وفريق آخر يرى عدم جدوى الاستعمار ويعتقد فيه عبئا ثقيلا ، ونصيا طويلا

وتضحية بدماء أبناء فرنسا ، وإسرافا وتفريطا فى أموالها ، واستنفاذا لنشاطها ، وتفريقا لقوتها ، وتشتيتا لرجالها ، وإضعافا لمركزها فى أوربا ، أوربا التى تتسلح وتستعد للحرب ، ولذا فهذا الفريق يعارض الاستعمار بكل قوة — ولكن بإزاء المسألة المصرية كان رأى هذين الفريقين واحدا لا يختلف ، وهو المحافظة على ما تعتقده فرنسا حقوقا لها فى مصر ، وعدم الاعتراف لدولة أوربية كائنة من كانت بالسيادة أو التفوق فى وادى النيل . فلقد كان للفرنسيين كما يعتقدون قسط كبير من الدين المصرى ، ولهم مصالح مهمة فى قناة السويس ، إذ يمتلكون عددا كبيرا من الأسهم ، ولهم الأشراف الإدارى والفعلى على القناة ، وفرنسا بعد ذلك هى التى تولت القيام بكثير من المشروعات المصرية الكبيرة ، ولها عدد كبير من الرعايا يخدم فى مصر ، ولذا فهى ترى كما يقول الأستاذ شارل رو Charles Rouc : Dans la mesure, que l'Egypte est européanisee, c'est francisée qu'elle est. (1)

حقيقة : لقد هنأت الحكومة الفرنسية الحكومة الانجليزية على النجاح الذى قابلته حملتها فى مصر ، ولم تثر قبل شهر سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمر مستقبل مصر ومصيرها . ولكنها سرعان ما أفاقت عن غشيتها لترى ما أصبح للانجليز من تفوق فى وادى النيل نتيجة للاحتلال العسكرى ، وواعدتها انجلترا وعودا بالجلاء عن هذه البلاد لم تنفذها .

ولذا وجد الفرنسيون أنهم لا يستطيعون بعد الاحتلال الانجليزى لمصر ، وبعد تلكؤ الانجليز فى الانسحاب من هذه الديار الوثوق بالعهود التى كانت انجلترا قد واثقتهم بها من قبل بألا تفصل فى المسألة المصرية أمراً حاسما دون الرجوع إلى الحكومة الفرنسية ، ودون الوصول إلى إلى اتفاق مرض للفريقين . وإذا كان لبريطانيا العظمى أن تعتذر عن عدم قدرتها الوفاء بهذه العهود ، وذلك بأن تشير إلى أنها نهجت فى وادى النيل السنن الذى انتهجه الفرنسيون فى تونس

---

(١) Hanotaux : Histoire de la nation Egyptienne جزء ص ٥

كان الفرنسيون يجيبون على ذلك بانهم لم يقدموا على احتلال تونس وإعلان الحماية عليها والسيطرة عليها إلا لإعادة التوازن الدولى السياسى فى البحر الأبيض المتوسط عقب احتلال الانجليز لقبرص ، الأمر الذى تم سرا وأخذ قهرا وراء ظهور الدول .

اعتقد الفرنسيون اعتقادا لايأتيه الشك بان احتلال الانجليز لمصر قد جعل التوازن الدولى فى البحر الأبيض المتوسط أمراً مستحيلا ، إذ أصبح إشراف الانجليز تاما على شرقى ذلك البحر ، وعلى الطرق المائية والبرية والموصلة للهند والشرق ، وبذا لم يعد لفرنسا مركز مساو أو قريب من مركز انجلترا فى الشرق الأدنى ، حيث كانت فرنسا تؤمن بتفوق الحضارة الفرنسية واللغة الفرنسية ، فكان احتلال الانجليز لمصر ضربة قاتلة موجهة إلى نفوذ فرنسا السياسى والحضارى والأدبى ، ذلك النفوذ الذى استغرق عصوراً طويلة فى تكوينه ونموه ، فلا عجب إذا لم ترض فرنسا عن الموقف السياسى الجديد فى وادى النيل ، وانتهزت كل فرصة لتذكير الانجليز بوعودهم ومطالبهم بالجلاء أو على الأقل بتعيين موعد قريب للجلاء عن مصر لا يتعدونه .

وعند ما لم تفز برد مرض أو بإجابة مقنعة ، أخذت تندد بغدرهم ، وتشهر بأنانيتهم ، وتعدد المبادىء السياسية القويمة التى كان الانجليز ينادون بها من حين لآخر ، ويطالبون الدول الأخرى بانتهاجها والسير بمقتضاها . وكانت لهجة الحكومة الفرنسية والصحافة الفرنسية دائما متهكمة لاذعة ثائرة ساخطة .

كان مسلك الفرنسيين الموتورين فى نظر الانجليز المغضبين كما يقول سير تشارلز ديلك Sir Charles Dilke « مسلك الأطفال ، فليست لديهم فكرة ما عن السياسة الحقيقية ، فهم يتحسسون فى الظلام » ، وهم دائبون على إثارة الصعاب لانجلترا فى كل أجزاء العالم : فى مصر ومدغشقر وفى النيجر والكنغو والمحيط الهادى وفيهم المغامرون المقامرون الذين يخشون بأس المانيا فيلجاون إلى الاحتكاك بانجلترا (١) .

---

(١) الوثائق الألمانية Grosse Potitik هربرت بزمرك سنة ١٨٨٢ (خطاب خاص) .

ومن حديث سير تشارلز ديلك وزير أمور الحكومة المحلية Local Government فى انجلترا مع هربرت بزمرك المبعوث الالمانى فى لندن يتبين للباحث أن الحكومة الإنجليزية ما كانت تعتقد فى ذلك الوقت أى فى السنوات القليلة التى تلت سنة الاحتلال بأن فرنسا ستعلن عليها حرب شعواء من أجل مصر إلا انها مستعدة للاستمرار والمثابرة على خطتها العدائية والمناوئة للانجليز إذا لم يقدموا لها حلا للمسألة المصرية معقولا فى نظرها ومرضيا لكرامتها (١).

ولقد حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة — وما كان اكثرها عدداً، وأقلها استقراراً — حاولت إثارة الدول الكبرى الأوربية على بريطانيا العظمى، وايدت الباب العالى فى شكواه الدائمة واحتجاجاته الكثيرة، وغذت تذمره الذى كان مرة مكتوما ومرة معلنا، وعضدت الحكومه الروسية فى سياستها التوسعية الاستعمارية فى أواسط آسيا وفى الشرق الأقصى والبلقان، وكانت انجلترا ترقب تقدم النفوذ الروسى فى هذه الجهات قلقه مناوئة مهددة، وعملت فرنسا على عرقلة الأدارة للبريطانية فى مصر بكل ما أوتيت من قوة ومن دهاء سياسى، وساعدها على ذلك النظم الدولية التى استقرت أسسها فى مصر، وخاصة الإمتيازات وصندوق الدين، وأقامت العقبات قوية الواحدة تلو الأخرى فى وجه السياسية الإنجليزية الاستعمارية فى خارج حدود مصر، بل ولجأت راضية إلى عدوتها التقليدية على الضفه الأخرى لنهر الرين تثيرها ضد انجلترا، وترسم لها سوء نوايا انجلترا، وتصور لها رغبة انجلترا فى السيطرة وحدها على العالم، وتؤيد المانيا فى مطالبها الاستعمارية كيداً لجارتها الشمالية، بل وأعلنت لصديقتها الجديدة « وعدوة الأمس والمستقبل » بانه إذا أطلقت يد انجلترا فى مصر « فستعامل الحكومة الإنجليزية بقية الدول الأخرى فى مصر كضيوف،

---

(١) الوثائق الألمانية Grosse Polelik مذكرة سياسية لهربرت بزمرك دونها لوزارة الخارجية الألمانية ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤

كما تعاملهم فى لندن تماما ، وسيكون لها وحدها نصيب الأسد فى المغانم[١] » ، ولقد جرت فرنسا معها فى سياستها هذه صديقتها الروسيا التى ستصبح فى المستقبل خليفة لها :

بدأت الحكومة الفرنسية تتساءل عن أمر مصير مصر فى ٢٠ سبتمبر ١٨٨٢ حين طلب ديكلرك Duclerc رئيس الوزارة الفرنسية من جرانفل معرفة ماتنوى انجلترا اتخاذه فى أمر وادى النيل، ولكنه لم يتلق رداً مقنعاً، فلم تكن الحكومة الانجليزية فى ذلك الوقت تدرى أى حل تتخذ ، ولذا كان رد الوزارة الانجليزية يدل إما على أنها لم تستقر بعد على رأى ، أو أنها لاتريد مصارحة الفرنسيين بخطتها إذا كانت لديها خطة مرسومة ، وعلى أى حال لم تقف الحكومة الفرنسية فى أول الأمر أمام الانجليز موقفا ثابتا حازما .

ولكن لما أرادت انجلترا الغاء نظام المراقبة الثنائية جزعت فرنسا واحتجت احتجاجا شديداً ، لأن معنى ذلك فى نظر الفرنسيين لم يكن أقل من استبعاد النفوذ الفرنسى إلى حد كبير من ميادين السياسة والادارة المصرية ، وفى الواقع كانت مشكلة الكوندمنيوم عاملة على نهاية العلاقات الودية بين فرنسا وانجلترا ، فلقد حذر ديكلرك حكومة انجلترا من عواقب الغاء ذلك النظام على العلاقات الانجليزية الفرنسية ، وصارح انجلترا فى أن فرنسا لن تقبل أقل من تعاون الدولتين فى هذه المسألة .

أعلن ديكلرك أن نظام الكوندمنيوم قائم على أساس اتفاق حر بين الدولتين ، وليس لأحد من المتعاقدين الغاؤه دون موافقة الفريق الآخر . لقد كانت فرنسا تفهم ، كما قال رئيس وزارتها ، أنه لما كان تدخل انجلترا فى مصر يرمى إلى عادة النظام فإن لزاما على الحكومة الانجليزية أن تعيد جميع النظم التى حاولت الثورة المصرية العسكرية القضاء عليها أو التقليل من شأنها ، لاسيما هذه النظم التى لها صيغة دولية ،

---

(١) نفس المصدر هاتسفلت Hatlzfeldt السفير الألمانى فى لندن إلى بزمرك ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

ثم أن نظام المراقبة بعد ذلك نظام دولى لابد من استشارة الدول التى وافقت عليه قبل الغائه .

أما الحكومة الانجليزية ، فلقد رأت من جانبها أن نظام المراقبة الثنائى ، وإن كان قد نجح إلى حد ما فى الماضى فى أداء مهمته فإن له معايبه وسقطاته واعوجاجاته لذا لامفر من إلغائه ، ومن وضع نظام جديد محله أكثر صلاحية منه (١) ولما اقترحت الحكومة الانجليزية أن يعين الخديو مستشارا ماليا واحدا انجليزيا ، بطبيعة الحال لم تعد فرنسا ذلك تعويضا عما فقدته من نفوذ واسع وسيطرة كبيرة، ولذا اصرت على ضرورة تعيين مستشار فرنسى بجانب المستشار الانجليزى يكون له ما للمستشار الانجليزى من قوة وسلطة ، على أن انجلترا لم تحاول أن تخفى نواياها الحقيقية فى أنها بالضرورة تعمل على انقاص التدخل الأجنبي فى مصر إلى أقصى حد ممكن ، وبينت للحكومة الفرنسية بجلاء ووضوح لامزيد عليها أن نظام المراقبة الثنائية قد أصدره الخديو بمحض إرادته ، ولذا فمن حقه وحده الغاؤه إذ أنه لم ينص مطلقا فى ذلك النظام على أنه نظام أبدى يبقى مدى الدهر.

وردت فرنسا على ذلك التصريح بان نظام المراقبة الثنائية نظام له فوائده ولا يمكن الاستغناء عنه بسهوله ، وليس النظام الانجليزى المقترح باحكم منه ، فهذا النظام وحده خير كفيل بانتظام حكومة مصر وبحماية مصالح جميع الدول . وهل تنوى الحكومة الانجليزية — كما تساءل ديكلرك فى شىء من التهكم والجزع — من وراء القضاء على ثورة حربيه التخلص هكذا من الاتفاقات التى عقدتها مصر؟ وأن تأخذ على عاتقها وحدها أمر الحكم فى مصر دون التعاون مع فرنسا ؟ إن رفض فرنسا التعاون الحربى مع انجلترا فى وادى النيل قد نشأ عنه نصر حقيقى لانجلترا وهزيمه بالغه لفرنسا . وأمام ذلك بين أنه لامناص أمام الحكومة الفرنسية من عرض ذلك الأمر على المحاكم المختلطة . ولكن

---

(١) مجموعة الوثائق السياسية الإنجليزية المنشورة فى الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book سنة ١٨٨٢ . رقم ١٥ جرانفل إلى ليونز Lyons ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

ديكلرك لم يقترح حلا عمليا تستطيع انجلترا أن توافق عليه ، فلقد رفض ما عرضه ديلك Dilke من رئاسة فرنسا لصندوق الدين والدائرة السنيه والدومين ، وسخر مما اقترحته بعض الصحف الانجليزيه الكبيرة مثل « التيمز » من تعويض فرنسا فى مدغشقر أو الكنغو . وأصر على اعتبار دخول انجلترا الحربى فى مصر إذلالا جديدا لفرنسا وامتهانا لحقوقها (١) .

ولقد أضطر جرانفل إزاء ذلك الموقف أن يبين للحكومة الفرنسية أن نظام المراقبة الثنائية لم يوضع لصالح فرنسا أو انجلترا ، وإنما وضع لصالح المالية المصرية فى وقت ما لوقت ما ، ولذا فالغاؤه لا يستدعى مطالبة أحد منهما بتعويض ، وأن واجب الحكومة الانجليزية يحتم عليها تعديل كل النظم المصرية التى أدت إلى الثورة. وأن نظام المراقبة الثنائية لم يكتب له الخلود ، وأن الظروف الحالية مختلفة تماما عن الظروف التى وضع فيها ذلك النظام ، وأن تغيير ذلك النظام فى مصلحة مصر والدول الأوربية جميعا .

وكانت الحكومة الانجليزية مستعدة لإجراء بعض تعديل طفيف فى مقترحاتها إرضاءاً لفرنسا ، ولكن الحكومة الفرنسية كانت مصرة على مطالبها كاملة ، وقررت حريتها التامة فى التصرف كما تملى مصالحها الخاصة ، وتحولت الأمور بين فرنسا وانجلترا إلى نزاع وتطاحن شديد لا فى مصر وحدها ، وإنما فى بقية أجزاء العالم ، وكانت مذكرة جرنفل إلى الدول الكبرى والمؤرخة ٣ يناير سنة ١٨٨٣ تسجيلا لهذه الحقيقة : بأنه لم يصبح لفرنسا مركز ممتاز فى مصر مساو لمركز انجلترا ، وفى هذه المذكرة أكدت انجلترا مركزها المتفوق فى مصر وسلطتها فى التوجيه والارشاد وتقرير أمور مصر دون الرجوع إلى فرنسا أو رأى المصريين .

---

(١) نفس المصدر جرانفل إلى ليونز ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وديكلرك إلى تيسو Tissot سفير فرنسا فى لندن ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، جرانفل إلى ليونز ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

ولذا وجدت فرنسا نفسها مجبرة على الوقوف موقفا عدائيا إزاء انجلترا فى كل مايتعلق بأمور مصر، وعارضت معارضة شديدة فى سياسة الانجليز المالية فى سنة ١٨٨٤ ، ولم تقبل الدعوة إلى الاشتراك فى المؤتمر الذى اقترحت الحكومة الانجليزية عقده إلا بعد أن سار الانجليز شوطا بعيدا فى استرضاء فرنسا، فلقد حددوا موعدا للجلاء عن وادى النيل وعينوا لذلك سنة ١٨٨٨، وأعلن جرنفل عن عزمه على جعل مصر دولة محايدة على نسق بلجيكا بعد انتهاء الاحتلال، وعلى تقرير ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس ، أى أن جرانفل قد وافق على جعل مسألة مصر مسألة دولية من جديد لا انجليزية بحته .

ولقد عرض جيل فرى Jules Ferry رئيس الوزراء الفرنسية ماوصلت إليه المفاوضات الفرنسية الانجليزية بشأن مصر على البرلمان الفرنسى فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ معلنا « أن مصر ليست أرضا انجليزية ولا أرضا فرنسية وإنما هى أرض دولية أوربيـــة » ! ؟ فهى فى نظره أرض أخصبتها أوربا ، وأوربا هى التى نظمت القضاء فيها ، وأوربا هى التى أصلحت ماليتها ! فمسألة مصر كما يرى مسألة أوربية دولية . وناقش المجلس الفرنسى هذه المسألة ، وكانت نظرته إلى المناقشات الفرنسية الانجليزية فى هذا الأمر نظرة شك وريبة ، فوجود شروط للجلاء لم يكن مبعثا الطمأنينة ، ساور القلق إذن البرلمان الفرنسى من الشروط التى اشترطتها انجلترا للجلاء . ولذا أجلت المسألة السياســـية ، واقتصرت فرنسا على مناقشة المسألة المالية . ومضت فى معارضتها حتى تضطر الحكومة الانجليزية إلى قبول الجلاء عن مصر دون شرط (١) ،

عارضت فرنسا مسألة انقاص سعر الفائدة وأيدتها المانيا بعض التأييد مما دعا إلى فشل المؤتمر، إذ لم يستطع أحد من الفريقين إقناع الآخر بوجهة نظره ، وأضطرت انجلترا إلى تأجيل المؤتمر . على أن الانجليز كانوا واثقين من أن

---

(١) شارل روفى Hanotaux : Historie de la Natiin Egyptienne جز ٦ ص ٩٦

فرنسا لن تستطيع إعلان الحرب عليهم من أجل مصر كما يصرح بذلك جوزيف تشمبرلين Josedh Chamberlin أحد الوزراء الانجليز لهربرت بزمرك أولا لأن أية حكومة جمهورية فى فرنسا لن تجرؤ على الدخول فى حرب مع انجلترا فى مسألة غير حيويه لبقاء فرنسا ، ثم أن دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لايسر لفرنسا القيام بأية مغامرة حربية كبرى قد تستهدف لها البلاد الفرنسيه لخطر قد لايبقى ولا يذر . « فمن المستحيل كما يقول تشمبرلين . أن تعلن فرنسا علينا الحرب لأننا لم نجمع لها الأجرة » ، « إننا لسنا شعبا حربيا ، ولكن إذا تعالت فرنسا علينا ، فإننا لانحجم عن الحرب . لقدذهبنا شوطا بعيداً لمقابلة فرنسا فى مسألة مصر ، ولكن إذا أصرت على جعل مركزنا مستحيلا فى هذه البلاد فسوف لانتردد فى الكفاح » (١)

ولكن تفاقم أزمة المالية المصرية ،والتقارب بين فرنساوالمانيا قوى مركز الحكومة الفرنسية دون ريب ، فلقد اقترح هربرت بزمرك المبعوث الألمانى على فرنسا توسيع سلطة صندوق الدين وتحويله إلى لجنة أوربية فى مصر ، كما اقترح عقد مؤتمر دولى فى باريس للنظر فى المسالة المصرية ، ولكن رئيس الوزارة الفرنسية خشى مغبة الذهاب إلى هذا الحد فى مناوءة انجلترا ، وعلى أى حال عرفت الحكومة الانجليزية أنها لا تستطيع حل مشكلة المالية المصرية إلا إذا خففت من معارضتها للتوسع الألمانى واسترضت فرنسا .

ولقد وجدت فرنسا فى سنة ١٨٨٤ تأييدا من جانب الحكومة الألمانية لا لشبهاته ، فلقد كان المستشار الألمانى بزمرك يرمى إلى عقد اتفاق فرنسى ألمانى خاص بالمسائل الاستعمارية والمسالة المصرية . ورحبت فرنسا وعلى رأسها فرى بهذه الفكرة ، فهو من أكبر انصار الاستعمار بل هو أب الاستعمار الفرنسى ، ولم يعد التحالف بين فرنسا والمانيا على ذلك من الأمور المستحيلة . ولو تم

---

(١) الوثائق الألمانية . هربرت بزموك ٩ يولية سنة ١٨٨٤ .

التحالف البحرى بين فرنسا وألمانيا لأصبح مركز انجلترا حرجا فى مصر ،وفى بقية أجزاء العالم . فلقد كان الفرنسيون مهتمين إلى حد كبير بتنفيذ برو جراماتهم البحرية، بينما لم تهتم انجلترا بمسائل البحرية إلا بعد سنة ١٨٨٤ ، ولذا حين شعرت بضعفها سلمت بمطالب ألمانيا وفرنسا . ولكن بزمرك كان يفهم جيدا أن رئيس الوزارة الفرنسية جيل فرى لن يستطيع أن يذهب بعيدا فى الاتفاق مع ألمانيا ، فسياسة فرى الاستعمارية لم تكن لتلق قبولا تاما لدى الرأى العام الفرنسى ، كذلك سياسة التقرب الواضح من ألمانيا لم تكن لتنال ثقة عدد كبير من الفرنسيين . ثم هناك كانت شكوك دى كورسيل de Courcel السفير الفرنسى فى برلين يشعر بها الألمان تماما ، فلقد كان دى كورسيل يظن أن غرض بزمرك إنما هو اذلال انجلترا ، واتخاذ فرنسا وسيلة لذلك .

على أى حال، رحب الفرنسيون فى أول الأمر ترحيبا تاما بتأييد بزمرك لهم فى المسألة الماليـــة مما اضطر الحكومة الانجليزية فى آخر الأمر إلى الإذعان للمطالب الفرنسية بأن يكون القرض الذى يمنح لمصر بضمانة الدول الكبرى ، وتم ذلك فى معاهدة لندن (مارس سنة ١٨٨٥) ، فلقد بين جيل فرى الوزير الفرنسى للمستشار الألمانى بزمرك أن الوسيلة الوحيدة لعرقلة مطالب إنجلترا والحد من سياستها الاعتدائيـة فى مصر لا تكون إلا بتعاون الدول الكبرى ، وذلك بتوسيع اختصاصات لجنة الدين . وكانت الحكومة الفرنسية ترمى من وراء تقاربها من ألمانيا فى سنة ١٨٨٤ تكوين جبهة من دول أوربا الغربية ضد بريطانيا حتى تضطر هذه الدولة فى آخر الأمر إلى الجلاء عن مصر وذلك دون أن تضع شروطا لا تقبلها فرنســـا . وكانت حكومة باريس ترجو . دائما من الحكومة الالمانية ألا تتركها تواجه انجلترا منفردة ، وكان رئيس وزارتها فرى يخشى أنه إذا حكمت المحاكم المختلطة فى مسألة الدين ضد مصالح الحكومة المصرية ، وبالتالى ضد انجلترا ، فربما تفكر الحكومة البريطانية جديا فى إلغاء هذه المحاكم ، وكانت فرنسا تعتبر مثل هذه الخطوة ، إذا خطاها الانجليز ، لطمة شديدة موجهة

لها (١) . وكان فرى بصفة خاصة يرى « أن فرنسا قد ارتكبت خطأ كبيراً فى الماضى بعدم التعاون مع انجلترا فى صيف سنة ١٨٨٢ ، ولكن هذا كما يقول أصبح الآن جزءاً من الماضى » وأعلن للسفير الألمانى فى باريس « إننا لا نريد احتكار مصر لأنفسنا ، ولكننا كذلك لن نسمح لانجلترا باحتكارها » ، « وأن أى مؤتمر يعقد للنظر فى أمر مصر ولا يكون هدفه المباشر طلب جلاء الانجليز عن مصر لا يكون بذى كبير غناء » .

على أن الفرنسيين لم يجدوا من المستشار الالمانى بزمرك تأييدا كافيا بعد أن سلمت الحكومة الانجليزية — حكومة جلادستون — كارهة بمطالب المانيا الاستعمارية فى إفريقية . وكان فريسنيه الذى خلف جيل فرى فى الوزارة لا يثق تماما فى نوايا الحكومة الألمانية ، ولذا رأى أن من الخير لفرنسا أن يتلاشى الاتفاق الألمانى الفرنسى تدريجيا ، فهو اتفاق غير طبيعى فى نظره ، وكان المستشار الألمانى بزمرك من ناحيته لا يضع ثقة كبيرة فى استقرار سياسة فرنسا الخارجية ، فهو كما يبين لكورسيل سفير فرنسا فى برلين ، العاصمة الألمانية ، لا يستطيع أن يؤيد تماما وجهة النظر الفرنسية ، لأن الحكومة الألمانية إذا كانت تستطيع أن تعتقد فى إخلاص الحكومة الفرنسية (وزارة فرى) فهى لا تستطيع الوثوق فى سياسة الحكومة التى تخلفها » ، « فنحن (أى الألمان) لا نستطيع إحراج علاقاتنا مع انجلترا بغير ضرورة تدعو إلى ذلك ، فنحن نخشى ألا تقوم فرنسا بمساعدتنا ضد انجلترا (٢) » .

ولكن الحكومة الفرنسيه بالرغم من ذلك تمسكت تمسكا تاما بامتيازاتها فى مصر ، وتمادت فى سياستها المعارضة للاصلاحات المالية والقضائيه التى اقترحتها الحكومات الانجليزية لمعالجة الأمور فى مصر . وعملت على منع أى اتفاق بين انجلترا والباب العالى . وكان تهديدها للسلطان السبب الأساسى فى رفض الاتفاقيه

---

(١) الوثائق الألمانية هربرت بزمرك إلى بزمرك ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤ .

(٢) نفس المصدر بزمرك إلى هوهنلوه سفيره فى باريس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٥ .

التى وقعها وزاروه مع السير هنرى درمند ولف H. Drummond Wolf (١).

ولقد زادت العلاقات الفرنسية الانجليزية سوءا حتى بلغت دوراً خطراً فى أواخر سنة ١٨٨٦ وأوائل سنة ١٨٨٧ . إلى حد أن كتب رئيس الوزارة الإنجليزية لورد سولسبرى إلى لورد ليونز Lyons سفيره فى باريس « بأنه يود لو قامت حرب بين فرنسا وألمانيا تشغل فيها فرنسا نهائيا عن مضايقة الإنجليز فى مصر » (٢) ، ففرنسا لا ترى مطلقا وجهة نظر الإنجليز فى كيفية إصلاح شئون مصر. ففى الوقت الذى رأت فيه انجلترا تعيين ضباط انجليز للجيش المصرى أرسلت الحكومة الفرنسيه تعليمات صريحة إلى قنصلها الجنرال فى مصر ليحث مختار باشا المندوب العثمانى فى مصر على تنظيم الجيش المصرى على أساس قومى مصرى واختيار ضباط من الأتراك له (٣) .

وفى أثناء المفاوضات التى قامت بين الباب العالى والحكومة الإنجليزية بشأن مصر ، مفاوضات سير هنرى درمندولف (٤) أصرت فرنسا على مطالبة الانجليز بتعيين موعد للجلاء عن مصر حتى تزول عوامل الخلاف الشديد بين الدولتين ، ولكنها لم تجد من لورد إيديسلى Iddesleigh وزير الخارجية الانجليزية رداً مقنعاً (٥) .

ولم يكن لدى الحكومة الفرنسية مانع من أن يتفاوض الباب العالى مباشرة مع الحكومة الانجليزية على شرط أن تعين الحكومة الانجليزية موعداً مقبولا

---

(١) انظر الفصل الخاص بهذه الاتفاقية .

(٢) الوثائق الألمانية حديث للوزير الانجليزى راندلف تشرشل Rundolph Churchill مع السفير الألمانى فى لندن هاتسفلت Hatzfeldt ٢٠ سبتمبر ١٨٨٦ .

(٣) وثائق الكتاب الأصفر الفرنسى Documents Diplomatiques 1863 - 1893 وثائق ٦ ، ٨ ، ١٤ ، ١٥ يناير إلى مارس سنة ١٨٨٦ .

(٤) انظر ذلك فيما بعد .

(٥) وثائق الكتاب الفرنسى الأصفر السابق وثيقة ٣٩ . وادنجتون سفير فرنسا فى لندن إلى فريسنية رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية . أول نوفمبر ١٨٨٦ .

قريباً للجلاء عن مصر . ولذا اتصل وادنجتون سفير فرنسا فى لندن بلورد سولسبرى رئيس الوزارة الانجليزية ، ووضح له فى جلاء موقف فرنسا الذى لا يتغير ، وكان لورد سولسبرى ميالا دائما بطبيعته إلى استرضاء فرنسا حتى لا تنضم نهائياً إلى جانب روسيا أو جانب ألمانيا ، فلقد عرف ما جره انضمام فرنسا إلى جانب ألمانيا فى سنة ١٨٨٤ من عواقب وخيمة ، ولذا فهو يبين لوادنجتون أنه من الخطأ أن تعتقد الحكومة الفرنسية بأن انجلترا تنوى البقاء فى مصر إلى الأبد ، وإن كل ما تبتغيه انجلترا هو فرصة مناسبة لكى تخرج من مصر شريفة غير مذمومة ولا مدحورة ، وذهب إلى القول بأن انجلترا محتاجة فى الهند إلى الجنود التى تستخدمها الآن فى مصر . على أن انجلترا تنتظر نظير ذلك من الدول الأوربية أن تعترف بضرورة وجود فترة انتقال يكون لانجلترا فيها الحق فى العودة إلى مصر بعد جلائها عنها ، وذلك فى ظروف معينة — إذا قامت الفوضى فى مصر من جديد لأنه من الضرورى لانجلترا أن تضمن هدوء الأحوال بعد خروج الجنود الانجليز منها .

ولكن رئيس الحكومة الفرنسية أصر على مطالبة انجلترا بتحديد موعد جلائها عن مصر ، ففرنسا نفسها لن تقترح ذلك الموعد ، ولكنها تترك للحكومة الانجليزية اختياره على أن يكون ذلك الموعد قريباً ، وبذلك تزول عقبة كبيرة من أمام الوئام الذى تؤمل فرنسا أن ينمو دائما بينها وبين انجلترا (١). وفرنسا كذلك مستعدة إلى حد ما ، إذا قبلت انجلترا تعيين وقت قريب للجلاء ، وفرنسا مستعدة للتساهل فى مسألة مدة الملاحظة أو المراقبة » ، وهى الفترة التى تطالب انجلترا بها والتى يكون لانجلترا الحق فى أثنائها فى العودة إلى مصر ، على أن

---

(١) وثائق الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book لسنة ١٨٨٧ ليونز إلى ايديسلى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧ . « كان فريسنية يحرص على وضع حد للمقالات العنيفة التى كانت تنشرها صحف الجانبين والتى عملت على ايجاد سوء نية متبادل . . وذلك عن طريق استبعاد مسألة تثور فيها دائما ثورة الرأى العام الفرنسى » .

فرنسا تطلب إلى جانب ذلك أن يكون ضباط الجيش أتراكا لا انجليزا ، لأن تركيا لا انجلترا هى صاحبة السيادة فى مصر ، وتطلب أيضاً ألا تعمل انجلترا على إنقاص عدد الموظفين الفرنسيين فى مصر .

ففرنسا إذن تقسم مدة الجلاء عن مصر إلى فترتين فى الأولى فترة «الاستعداد» يكون فيها تنظيم الجيش المصرى ودراسة مشاريع الإصلاح . والفترة الثانية « فترة المراقبة » تكون لتنفيذ هـذه المشاريع [١] — وفرنسا تعترض على استخدام الضباط الانجليز فى الجيش المصرى لأن معنى ذلك فى نظرها بقاء الانجليز أبدا فى وادى النيل . وأجابت انجلترا على المطلب الأخير لفرنسا بأن الحالة المضطربة فى السودان وعلى حدود مصر الجنوبية تبرر مسلك الحكومة الانجليزية فى هذا الوقت ، ثم إن انجلترا لن تعود إلى استخدام العنصر التركى فى الجيش ، ذلك العنصر الذى كان سبباً من أسباب ثورة عرابى من قبل . [٢].

فراجعت فرنسا الاتصال بألمانيا وأشارت إليها بأن انجلترا لن تستطيع رفض طلبات فرنسا بهذه الصورة إذا كانت ألمانيا تؤيد مطالب الفرنسيين ، وإنه ليسوء الفرنسيين أن يروا أن ألمانيا لا تضغط على انجلترا الضغط الكافى لتسرع بالجلاء عن مصر ، أو لتعد على الأقل بتحديد موعد لذلك الجلاء . ولكن بزمرك بين لجارته الغربية « بأنه ليست عنده أقل رغبة فى أن ينصح لانجلترا بقبول مطالب فرنسا » ولكن إذا وافقت انجلترا على أن تكون ألمانيا « بريدا » بينها وبين فرنسا فإنه يفعل ذلك [٣] .

كانت مطالب فرنسا من الحكومة الانجليزية تتلخص فى : ١) تعين انجلترا

---

(١) وثائق الكتاب الأصفر الفرنسى ١٨٨٣ — ١٨٩٣ رقم ٨٣ فريسنيه إلى وادنجتون ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ .

(٢) نفس المصدر السابق رقم ٤٦ وادنجتون إلى فريسنيه ١٤ نوفمبر ١٨٨٦ .

(٣) الوثائق الألمانية مذكرة سياسية لمربرت بزمرك ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ، ومذكرة أخرى له فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ .

موعدا للجلاء على أن يكون ذلك الموعد قريبا . (٢) فى خلال المدة التى تنتهى بالجلاء ينظم الجيش المصرى بمساعدة ضباط أتراك . (٣) فى هذه الأثناء تعد مشاريع الإصلاح فى الإدارة والمالية والقضاء والامتيازات . . . ولكنها لا تنفذ إلا بعد الجلاء . (٤) تحدد أوربا فترة الانتقال التى يسمح فيها للجنود البريطانيين بالعودة إلى مصر فى ظروف معينة . وفى هذه المدة يبدأ تنفيذ مشاريع الإصلاح (٥) وبعد إنتهاء مدة الانتقال تعود مصر إلى مركزها الأول كما تحدد ذلك الفرمانات التى وافقت عليها أوربا (١) .

وافقت الحكومة الانجليزية فى مشروع درمندولف على تحديد مدة الجلاء بخمس سنوات، ولكن فرنسا لم تستطع قبول ذلك الوقت البعيد ، فكانت ترى جعل مدة الجلاء على الأكثر ثمانية عشر شهراً ، ورأت فى مقترح الانجليز التسويف والمماطلة ، ورأت فى الاتفاقية كلها محاولة من جانب انجلترا ترمى إلى أن يكون لها فى مصر مركز مساو لمركز الباب العالى (٢) . ولذا فوزير الخارجية الفرنسية فلوران Flaurens لا يوافق مطلقاً على المشروع الذى أمضاه سير هنرى درمندولف مع ممثلى تركيا ، وبين أن فرنسا لن تستطيع مطلقاً قبول عودة الجنود الانجليز إلى مصر ، كما أنها لن تستطيع قبول بقاء الجنود الانجليز فى مصر فى ظروف وآماد غير محدودة . فسياسة فرنسا إزاء مصر بعد دخول الانجليز فيها هى تعيين موعد لجلاء الانجليز عن مصر ، بينما يقرر الانجليز الآن موعداً illusoire ، كما أن الحكومة الفرنسية ترى أنه بعد انسحاب الانجليز من مصر لا يجب أن تكون لهم حقوق فى هذه البلاد لا تكون للدول الأوربية الأخرى فيجب ألا يشارك الباب العالى فى سيادته على مصر أحد (٣) ،

---

(١) وثائق الكتاب الأصفر الفرنسى ١٨٨٣ — ١٨٩٣ رقم ٤٧ فريسنيه إلى مونتبلو Montebello سفيره فى الاستانة ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٦ .

(١) نفس المصدر رقما ٥٦ ، ٦٠ فلوران إلى مونتبلو ١٢ أبريل سنة ١٨٨٧، ١٦ مايو سنة ١٨٨٨

(٣) نفس المصدر فلوران إلى مونتبلو ٣ يونيو ١٨٨٧

ولم تقتصر فرنسا على ذلك بل بينت للباب العالى عن طريق سفيرها فى الآستانة بأن اتفاقيته مع انجلترا لا تتفق ومصلحة الدولة العثمانية ومصالح فرنسا ومصالح أوربا ومصالح العالم الإسلامى(١).

لقد كان سولسبرى يحاول إرضاء فرنسا بهـذه الاتفاقية ، ولكن هذه المحاولة قضى عليها الفرنسيون أنفسهم ، وقد سر السفير الانجليزى فى الآستانة سير و . هوايت White لهذه النتيجة ، وقال متهكما إن على انجلترا أن تمنح السفير الفرنسى والروسى وهما اللذان قاما بالاحتجاج العنيف على الاتفاقية — أرقى الأوسمة للخدمة العظيمة التى أدياها لانجلترا . ولقد حاول الفرنسيون ضم الألمان إلى جانبهم فلم يفلحوا إذ أعلنت الحكومة الألمانية للسفير الفرنسى فى برلين بأن حركة الجنرال بولنجر Boulanger التى كانت ترمى إلى الانتقام من ألمانيا وطالبت بإعادة ضم الألزاس واللورين إلى فرنسا قد أضاعت نهائيا ثقة ألمانيا فى الشعب الفرنسى ورغبته فى السلام معها . ولذا فألمانيا والنمسا وإيطاليا تؤيد مقترحات سولسبرى كما قررت تأييد سياسته حين أبدى رغبته فى عدم إثارة هذه المسألة من جديد ، ولقد حاول سولسبرى جاهداً الفصل بين فرنسا وروسيا لأن الاستعدادات البحرية الفرنسية فى سنة ١٨٨٨ وتركيز الأسطول الفرنسى فى طولون أثار مخاوف الانجليز ، فالفارق بين القوة البحرية الفرنسية والبحرية الانجليزية كان ضئيلا إلى درجة جعلت قيام انجلترا بحرب مع فرنسا مغامرة خطيرة من جانبها وفى الوقت نفسه ما كانت انجلترا تستطيع اتباع سياسة الحصار البحرى ، وخاصة وأن الرأى العام الفرنسى أخذ يطالب بشدة بالاتحاد مع روسيا ، فكانت هناك إذن أزمة دولية بحرية جعلت الحكومة الانجليزية تسير فى سياستها نحو فرنسا بحذر شديد وتحاول ضم ألمانيا إلى جانبها ، فلقد بين سولسبرى للسفير الألمانى أن العدو المشترك لكل من ألمانيا وانجلترا هو فرنسا لا روسيا . وأمام التفاهم الإنجليزى الألمانى لم تستطع فرنسا القيام بأى عمل جدى ضد انجلترا .

---

(١) نفس المصدر رقم ٧٦ فلوران إلى وادنجتون ١٨ يوليو ١٨٨٨ .

وحين يأتى سبلر Spuller إلى وزارة الخارجية الفرنسية يعلن أن سكوت فرنسا عن طلب الجلاء بعد عقد الاتفاقية الخاصة بقناة السويس ليس معناه بأى حال من الأحوال تسليم فرنسا باحتلال الانجليز لمصر فيقول :

Le silence gardé, dans ses derniers mois, par le Gouvernment de le Republique au sujet de l'evacuation n'implique de sa part aucum sentiment de résignation progressive à un état des choses que les declarations réitirées du Cabinet de Londres nous autorisent à considérer comme essentiellement provisoire. Nous avons pris acte de ces declarations, ni le temps ni les circonstances ne nous ont à les laisser prescrire.(1)

ولما ثارت مسألة الدين المصرى مرة أخرى أرسل سبلر تعليمات إلى وادنجتون سفيره فى لندن بأن ينتهز هذه الفرصة ليقرر لسولسبرى بأن فرنسا لا تزال تربط بين هذه المسائل المالية والمسألة السياسية الكبرى ، وأن فرنسا تعتقد الآن اعتقاداً لا يشوبه شك بأن مصر قد تحسنت أحوالها تحسناً كبيراً إلى درجة تستدعى جلاء الانجليز عن بلادها ، فالنظام شامل للوجه البحرى ، وأما الاضطرابات على الحدود الجنوبية فترى فرنسا أن هذه مبالغ فيها دون ريب ، وأن الجيش المصرى وحده كان قادراً وهو الآن قادر على المحافظة على الهدوء فيها ، وأن ماتنتظره فرنسا ليس الجلاء مرة واحدة عن مصر وإنما جلاءاً تدريجياً فيجلو الانجليز عن الوجه البحرى أولا ثم بعد ذلك عن الوجه القبلى (٢)، ففرنسا على أساس ذلك تقبل مبدأ عودة الجنود الانجليز إلى مصر بعد الجلاء إذا قامت اضطرابات فيها بشرطين : أولها تحديد موعد نهائى للجلاء ، والثانى تحديد هذه الفترة التى يحق للإنجليز فيها العودة . ولكن سولسبرى كان قد صمم نهائيا على

---

(١) وثائق الكتاب الأصفر الفرنسى ١٨٨٣ — ١٨٩٣ رقم ١٨٥ سبلر إلى دوبيى D'Aubigny ٦ إبريل سنة ١٨٨٩ .

(٢) نفس المصدر رقم ١٩٧ سبلر إلى وادنجتون ٧ يونيو سنة ١٨٨٩ .

إغلاق باب المناقشة فى أمر الجلاء ، فقرر أن سياسته هى المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، وأنه إذا ترددت انجلترا فى الجلاء عن مصر فليس ذلك إلا لأنها لا تريد فتح الباب أمام الآخرين . ولم تجد أمام سولسبرى تأكيدات وادنجتون السفير الفرنسى فى لندن بأن فرنسا لا تقل عن انجلترا إخلاصاً فى سياسة المحافظة على كيان تركيا ، وأنها لا تنوى دخول مصر عقب جلاء الانجليز عنها وأن مسألة مصر قد أصبحت مصدراً أبدياً للخلاف الشديد بين الدولتين (١) . لقد وعد الانجليز فى سنة ١٨٨٤ بالجلاء عن مصر فى سنة ١٨٨٨ ، وها هو ذا العام عام ١٨٨٨ قد انقضى ، وأن فرنسا لن تضحى أبدا ببعض مصالح رعاياها فى بلاد لا تعرف ماذا يكون مصيرها .

ورأى مجلس الوزراء البريطانى أنه لا يستطيع أن يقبل وجهة نظر الحكومة الفرنسية فى ربط المسألة المالية المصرية بالمسألة السياسية ، مسألة الدين بمسألة تقرير مستقبل مصر والجلاء ، ووجد أن مهمة انجلترا فى مصر لم تنته بعد ، وأنها تخشى أن تضعف سلطة الحكومة المصرية وسلطة الخديو بعد جلاء الانجليز (٢) . وعلمت فرنسا أن انجلترا تتنصل وتتهرب من إعطاء وعد صريح بالجلاء ، وأن رأى رجال المال فى لندن هو فعلا عدم الجلاء عن مصر ، وعلمت فرنسا أن المبررات والمعاذير التى تسوقها الحكومة الانجليزية ليست مسوغات حقيقية للبقاء فى وادى النيل ، وأن وجود الجنود الإنجليزية فيه أصبح لا مبرر له بل هو حكم بالإعدام على سمعة مصر وعلى قدرتها على النهوض والرقى (٣).

وأعلنت الحكومة الإنجليزية من جانبها إعلاناً صريحاً أنها لا تستطيع الموافقة على تعيين موعد للجلاء ، وأنه لا بد من أن تؤدى مهمتها على الوجه

---

(١) نفس المصدر رقم ١٩٩ وادنجتون إلى سيلر ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ ، رقم ٢٠١ وادنجتون إلى سيلر ١٩ يونيو ١٨٨٩ .

(٢) نفس المصدر رقم ٢٠٥ وادنجتون إلى سيلر ٢٤ يونيو ١٨٨٩ .

(٣) نفس المصدر ورقم ٢٠٦ سيلر إلى وادنجتون ٢٥ يونيو ١٨٨٩ .

الأكمل ، هذه المهمة التى أخذتها على عاتقها أمام دول أوربا ، وهى لا تستطيع أن تعرض نفسها لنقدهذه الدول واحتجاجاتها ولا يمكن أن تقصر فى أداء هذه المهمة مهما كلفها الأمر ، ثم إن خطر الدراويش لا يزال يهدد مصر من ناحية الجنوب ، وظهر ذلك الرأى بجلاء فى خطاب ألقاه سولسبرى رئيس الوزارة الإنجليزية فى آخر يولية سنة ١٨٨٩ فى مأدبة أقامتها له بلدية لندن ، وردد نفس الكلام فى مجلس اللوردات حين قامت مناقشة حول مسألة مصر ، يقول لورد سولسبرى فى خطابه :

The other point on which the horizon is somewhat disturbed is on the frontiers of Egypt, and again it is only the reflection of the past — the recollection of the stupendous evil which followed from Dervish act of past times — that make us look at this matter as one of any importance . . . I think we may say that it is principally interesting in that it indicates the act that the time has not yet arrived when England can leave Egypt to defend itself.

It is a curious coincidence that almost at the time the Dervishes were starting on their mission to Egypt. application was made to this country to take measures in the direction of leaving Egypt to herself . . . We havedhnot only from foreign parts. but grom domestic advisers, suggestions that the time had come when we ought to abandon Egypt. Now in respect to this matter, as to others, it is important to remember that we are bound by our engagements, and that we have undertaken not to abandon Egypt or renounce our power of assisting her until she is capable of maintaining her own Government, in the face alike of domestic and foreign foes. That is an engagement which has been repeatedly . . . it is an engagement of which we have no reason to be ashamed. It is senctioned by the highest considerations of honour, of philanthropy, of humanity, but it is an engagement which brings to us . . . no immediate profit, no material profit . . . but it is an engagement, be its consequence what it may — that England has undertaken and which England will avowedly fulfil.

وأمام ذلك الموقف لم تتردد الحكومة الفرنسية فى أول الأمر فى رفض الموافقة على مقترحات انجلترا الخاصة بمسألة الدين ، وارسلت بذلك إلى مصر مبينة لرياض باشا رئيس الحكومة المصرية فى ذلك الوقت (نوفمبر سنة ١٨٨٩) الأسباب التى دعتها إلى اتخاذ هذه الخطة ، وأن فرنسا ترى أن تحسين حالة مصر من الناحية المالية والادارية يدعو الحكومة الفرنسية إلى المطالبة بامتيازات سياسية جديدة لمصر ، فهى أى الحكومة الفرنسية قد اتخذت من هذه المعارضة وسيلة لمطالبة انجلترا بتنفيذ وعودها فى الجلاء أو على الأقل تعيين موعد له لا تحيد عنه (١) . واحتجت فرنسا احتجاجا شديداً فى نفس الوقت على تقرير بيرنج Baring المعتمد البريطانى فى مصر ، ذلك التقرير الذى يقرر فيه أن احتلال انجلترا ضرورى لرفاهية مصر (٢) .

وضعت فرنسا بعض الأمل فى وزارة جلادستون وفى معارضة بعض الأحرار للاحتلال من أمثال سير تشارلز دبلك الذى خطب فى البرلمان الانجليزى خطبة طويلة تساءل فيها إذا كان الوقت قد حان للجلاء عن مصر ، وذكر الوزارة بأن انجلترا قد تعهدت بذلك أمام أوربا ، وأن ليس لديها النية فى ضم مصر ، وأن الاحتلال عبء ثقيل على كاهل انجلترا بل إنه لخطر عليها إذا قامت حرب كبرى ، وطلب إما الرجوع إلى اتفاقية درمند ولف أو عقد مؤتمر أوربى للنظر من جديد فى المسألة المصرية .

ولكن هذه الآمال التى بنتها فرنسا منيت بالخيبة حين أجاب جلادستون بأن حكومته لا تستطيع أن تنكر التعهدات التى واثقت الدول بها (٣) ، ولكنها فى نفس الوقت لا تستطيع الجلاء فهمتها لم تنته بعد ، وازدادت العلاقات بين

---

(١) وثائق الكتاب الأصفر الفرنسى ١٨٨٣ — ١٨٩٣ رقم ٢١٤ الكونت دوناى D'aunay قنصل فرنسا الجنرال فى القاهرة إلى سبلر أول نوفمبر ١٨٨٩ .

(٢) نفس المصدر رقم ٢٤١ وادنجتون إلى ريبو Ribot وزير الخارجية الفرنسية ٩ مايو ١٨٩٠

(٣) نفس المصدر رقم ٣٨٩ وادنجتون إلى ديفل Develle وزير خارجية فرنسا ٢ مايو ١٨٩٢

الدولتين سوءاً على سوء باختيار روزبرى ، وهو من كبار رجال الاستعمار والتوسع ، لوزارة الخارجية . ولكن اختيار ذلك الرجل لم يمنع الحكومة الفرنسية من محاولة الاتصال بجلادستون نفسه ، فاعتبر ذلك روزبرى تخطيا له وإهانة لشخصه ، وصمم على عدم تسهيل الأمور لفرنسا ، وبذا فشلت مجهودات وادنجتون السفير الفرنسى فى لندن مع جلادستون . على أن فرنسا من ناحيتها لم تخفف من موقفها ، فاحتجت احتجاجا شديداً على تدخل لوردكرومر فى تعيين الوزراء المصريين ، وذلك فى أوائل الخديو عباس الثانى . وبينت أن مثل ذلك التدخل معناه القضاء على سلطة الخديو وعلى سيادة الدولة العثمانية ، معناه وضع انجلترا يدها على الحكومة المصرية (١) .

ولما صممت انجلترا على زيادة عدد جنودها فى مصر فى سنة ١٨٩٣ اضطرت إلى أن تؤكد لفرنسا بأن ذلك لا يدل على تغيير علاقاتها السياسية بمصر — ولكن فرنسا احتجت على ذلك ، ملاحظة أن حالة الهدوء فى مصر لا تستدعى مطلقا أى زيادة فى قوة انجلترا الحربية فى وادى النيل ، وعادت إلى إثارة موضوع الجلاء ، ولكن لورد روزبرى وزير الخارجية الانجليزية لم يكن على استعداد لمناقشة هذا الموضوع ، فمحاولات الخديو عباس الثانى للاستقلال لم ترق فى أعين الانجليز ، ولذا أجاب روزبرى بنفس اللهجة التى خاطب بها سولسبرى ودانجتون من قبل ، فيقول فى أول فبراير سنة ١٨٩٣ فى مذكرته لوادنجتون « إنه طالما رفرف العلم الانجليزى على مصر فحكومة جلالة الملكة مسئولة عن النظام العام ، وهذه مسئولية خطيرة لا يمكن التنحى عنها ولا إنكارها ، فاذا لم تستطع حكومة جلالة الملكة القيام بها فستكون دول أوربا أول من يشكو . فاذا قامت ثورة فى مصر فستوجه دول أوربا نظر حكومة جلالة الملكة إلى أى خسارة فى الأموال أو الأرواح تلحق رعاياها المقيمين فى هذه البلاد ، ولذا فمن واجب انجلترا نحو الدول ونحو مصر

---

(١) نفس المصدر رقم ٤٤١ ديفل إلى ودانجتون ١٨ يناير سنة ١٨٩٣ .

أن تكون لها قوة كافية لهذا الغرض ، على شرط أن تزيد هذه القوة إلى حد لا يهدد سلام أوربا أو الشرق» ، ثم ذهب إلى أن أية إهانة للباس العسكرى الإنجليزى أو العلم الإنجليزى تستلزم وجود قوة أكبر بكثير مما هو موجود الآن فى مصر ، ثم إن حكومة مصر كانت قد طلبت موافقة الدول على زيادة الاعتماد المخصص لجيشها حتى يمكن إضافة ألفى جندى إليه ، لم توافق على ذلك كل الدول ، فليس إذن أمام انجلترا — فى نظرة — إلا أن يزيد عدد جنودها فى مصر ، وخاصة وأن خطر الدراويش لا زال باقياً .

وكان من الطبيعى ألا تقتنع فريسا بهذا الرد ، وأن تحاول دحض حجج روزبرى ، وأن تبين له أن فرنسا لم تعارض فى زيادة عدد الجيش المصرى وإنما أصرت على ألا يزاد الاعتماد المخصص للجيش المصرى إلا إذا كان ذلك الخطوة الأولى لجلاء الإنجليز عن مصر .

لم تخفف إذن فرنسا من موقفها العدائى حيال انجلترا ، وظهر ذلك بشكل واضح حين حاول السلطان فى السنوات التى بين ١٨٩٠ ، ١٨٩٣ التفاهم مع انجلترا بشأن مصر ، إذ بين السفراء الفرنسيون فى الإستانة للسلطان أن موقف فرنسا نحو الإنجليز فى مصر لم يتغير ولن يتغير .

على أن انجلترا بالرغم من كل ذلك لم تفقد الأمل نهائياً فى استرضاء فرنسا ، فقد كان فريق من زملاء سولسبرى فى الوزارة من أمثال جوزف تشمبرلن Joseph Chamberlein يرون ضرورة الاتفاق مع فرنسا ولا بمنحها بعض الامتيازات فى مصر ، فقامت مفاوضات بين دفرن السفير الإنجليزى فى باريس وجبريل هانوتو Gabriel Hanotaux وزير الخارجية الفرنسية دخلت فيها مسألة مصر ومسألة حدودها ، ولربما كانت لدى الوزير الإنجليزى فكرة فى تحديد حدود مصر فى الجنوب بالخرطوم ، وتحديد منطقة انجلترا فى السودان بفاشودة ، وترك المنطقة بين الخرطوم وفاشودة ميدانا حرا لتنافس الدولتين . ولكن قبول فرنسا لتلك الفكرة كان أمراً مستحيلا ! فكان الفرنسيون يرون

التوسع من غرب أفريقية فى اتجاه السودان ، وأخذ الإنجليز من الخلف وإرغامهم على احترام وعودهم بإخلاء مصر . ولما قررت الحكومة الانجليزية استرجاع السودان ، وطلبت من فرنسا كعضو فى صندوق الدين الموافقة على أن تقوم الحكومة المصرية بنفقات الحملة ، رفضت فرنسا وأيدتها روسيا التى وجدت فى هذه الحملة عملا اعتدائيا وخطوة غير ضرورية لحماية حدود مصر ، لا كما تدعى انجلترا ، وأن انجلترا طالما تسعى لتحقيق أغراض خاصة بها يجب أن تنفق من ماليتها هى لا من مالية غيرها ، ثم كيف تتجاهل الحكومة الإنجليزية رغبات السلطان وكرامة الخديو فلا تذكر شيئا عن رغباتهما فى مقترحاتها للدول الكبرى(١) .

ولم تخف فرنسا نياتها الحقيقية فلقد أعلنها دى براتسيا De Brazzia حاكم الكنغو ودى لونكل Deloncle فى البرلمان الفرنسى مما كان له وقع سيء فى الأوساط الإنجليزية السياسية ، فثارت الاستجوابات فى البرلمان الإنجليزى ، واستخدم وكيل وزارة الخارجية الإنجليزية لهجة شديدة نحو فرنسا ، بل لقد ذهب إلى حد أن أعلن أن أى خطوة فعلية تخطوها فرنسا ضد انجلترا فى السودان تعتبرها انجلترا عملا اعتدائيا إزاءها .

وأما وادنجتون السفير الفرنسى فى انجلترا ، فبالرغم من أن مركزه كان ضعيفا فى لندن ، وبالرغم من أن عدداً من أعضاء الوزارة الفرنسية كانوا يرغبون فى التخلص منه ووضع شخص آخر مكانه ، وبالرغم من أن الوزارات الفرنسية كانت نفسها غير مستقرة ، ولا تثق وثوقا تاما فى تأييد الرأى العام لسياستها الخارجية ، بالرغم من كل ذلك فلقد بذل وادنجتون كل الجهود الممكنة لمضايقة الإنجليز ، فهو يحتج بقوة على كل خطوة تقوم بها السياسة الإنجليزية فى مصر ، وأبدى دهشته كيف تناقش الحكومة الإنجليزية حق الخديو عباس الثانى فى

---

(١) الوثائق الألمانية . رادولين Radolin ممثل ألمانيا فى بطرسبرج إلى وزارة الخارجية الألمانية .

اختيار وزرائه (١) ، وطلب من لورد روزبرى أن تضوح انجلترا مسلكها فى هذه المسألة ، وأطلق على سياستها اسم سياسة اليد العليا high handed المتغطرسة بما زاد فى آلام روزبرى . وحين رغبت الحكومة البريطانية فى زيادة قواتها فى مصر لتعزيز مركزها ولاسترداد السودان احتجت فرنسا بشدة ، وحاولت بكل الوسائل فى الآستانة إثارة السلطان على انجلترا (٢) ، بل ونصحته بأن يلتجىء إلى الدول يطلب منها مناقشة مسألة مصر من جديد والبت فيها . كان موقف فرنسا ذلك مثيراً لغضب روزبرى الوزير الإنجليزى ، فلقد كان مركزه فى وزارة الأحرار محرجا . مما دعاه إلى العمل على تقوية مركز انجلترا فى مصر وإلى تحذير السلطان من العواقب السيئة التى تنجم عن استماعه لنصائح فرنسا .

ولم يكن موقف الحكومة الفرنسية وحدها عدائيا ، فلقد كان الرأى العام الفرنسى والصحافة الفرنسية أكثر عداوة وأكثر عنفا . ولقد هددت فرنسا بإثارة موضوع الجلاء من حين لآخر ، بل استغلت زيارة الأسطول الروسى للأسطول الفرنسى فى طولون كمظاهرة بحرية ضـــد انجلترا فى مصر وفى البحر الأبيض المتوسط . على أن موقف فرنسا العدائى لم يستفحل خطره وذلك نتيجة لموقف المانيا ، ونتيجة لتعضيد التحالف الثلاثى الذى ترأسه ألمانيا لانجلترا .

وفى ٤ يناير سنة ١٨٩٤ أصبح التحالف الفرنسى الروسى حقيقة بتوقيع الاتفاقية الحربية ، وشـــعر الإنجليز بخطورة مركزهم فى البحر الأبيض المتوسط (٣) ، وخشيت انجلترا اعتـداء فرنسا عليها وكانت فرنسا تستطيع

---

(١) نفس المصدر . هاتسفلت السفير الألمانى فى لندن إلى كابريفى المستشار الألمانى ٢٢ يناير سنة ١٨٩٣ .

(٢) نفس المصدر مارشال Marshall وزير الخارجية الألمانية إلى ممثله فى الاستانة زادولين ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ .

(١) وكما يقول مؤلف British Naval poltey لقد أصبحت مشكلة البحر الأبيض المتوسط لسنوات عديدة من بعد سنة ١٨٩٣ حلما مروعا للساسة الإنجليز ولرجال البحرية الانجليزية ص ٢٠٩

الاعتداء على انجلترا ، إما بمهاجمة الشواطىء الإنجليزية أو الشواطىء المصرية ، ولذا تبينت انجلترا أن مركزها قد تغير إلى الأسوأ فى البحر الأبيض المتوسط ، ولذا وجدت أنها لن تستطيع اتباع سياسة خارجية قوية فى ذلك البحر ، فلقد كان مركزها فيه حقيقة محزنا فى هذه السنة ، سنة ١٨٩٤ والسنوات القليلة التى تلتها .

وكانت مسألة مصر فى نظر انجلترا متصلة إلى حد كبير بمسألة البحر الأبيض فـ ١٦٪ من واردات انجلترا و ٢١٪ من صادراتها تمر فى قناة السويس ، وزيادة على ذلك ١٠٪ من الواردات و ٨½ من الصادرات الإنجليزية تمر فى ذلك الوقت ، وإذا خسرت انجلترا هذه التجارة كان ذلك ضربة قاضية عليها ، ثم هناك بعد ذلك أهمية البحر الأبيض المتوسط للإمبراطورية البريطانية من الناحية الحربية ، فلقد أصبح ذلك البحر بعد فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ أقصر طريق ، وأهم طريق للإمدادات الحربية بين بريطانيا العظمى والهند وأستراليا ، وخاصة بعد الحرب الصينية اليابانية (١٨٩٤ — ١٨٩٥) ، هذه الحرب التى وجهت انتباه العالم للصين ، فالصين فى ذلك الوقت كانت من أكبر المشاكل العالمية وأكبر أسواق العالم ، ولقد وصف سير جون ارداه Sir John Ardagh مدير الأخبار الحربى سياسة بريطانيا فى شرقى البحر الأبيض المتوسط بأن انجلترا يهمها سلام هذه المنطقة وتأجيل انحلال تركيا إلى أن يحين الوقت لحل هذه المشكلة حلا سليما (١) .

وكان لتصريحات الساسة الإنجليز فيما يختص بالسودان وقع أليم فى فرنسا ، فاحتج على ذلك دى كورسيل السفير الفرنسى فى لندن ، مبينا أن مناطق النفوذ فى أفريقية لكل من الدولتين الكبيرتين لم تحدد بعد ، وأن كلا منهما قد ادعى لنفسه تفوقا لا يستطيع الآخر التسليم به ، فانجلترا قالت بأحقيتها أو بأحقية مصر — على وجه أصح — فى كل وادى النيل ، ولقد نسى الفريقان أو تناسيا أن مسألة السودان مسألة تهم مصر قبل أية دولة أخرى .

---

(١) نفس الكتاب ص ٤٦٨ .

كان كل من فرنسا وأنجلترا مستعداً للتوسع قد سيطر الامبريالزم على عقله وحياته ووجه خطواته وسياسته، ففرنسا تحاول الوصول إلى السودان من جهة بحر الغزال ومن جهة الحبشة ، ولقد زار مارشاند Marchand باريز لكى يحث حكومته على اتخاذ خطة حاسمة فى مسألة التوسع هذه ، وازداد نشاط الحكومة الفرنسية بتولى فور Faure رئاسة الجمهورية . وباتفاق فرنسا مع ملك البلجيك ، وكان ملك البلجيك قد سافر إلى لندن فى أواخر سنة ١٨٩٥ يطلب تأييد الحكومة الانجليزية فى طلبه الغريب إلى الخديو ، ذلك الطلب الخاص بمنحه السودان من الخرطوم إلى فكتوريا نيانزا وكان الخديو قد رفض بطبيعة الحال ذلك الطلب الذى إن دل على شىء لا يدل إلا على جرأة وقاحة منقطعة النظير ، ولكن ملك البلجيك طالب الانجليز بالانسحاب من مصر وبالموافقة على مطالبة الخديو بمنحه السودان ، وكان تعليق الملكة فكتوريا على اقتراحاته « بأنه (أى ملك البلجيك) قد فقد توازنه العقلى » وإن مقترحاته على ذلك سخيفة وسقيمة وغير معقوله .

ولقد انتشرت فى أواخر سنة ١٨٩٥ فى الأوساط الأوربية الاشاعات بأن مصر تعد حملة لاسترجاع السودان فأعلن دى كورسيل السفير الفرنسى فى لندن بأن فرنسا لن تستطيع الموافقة على ذلك المشروع لأن معناه قبول فرنسا لمركز الانجليز فى مصر .

ويظهر أن سولسبرى رئيس الحكومة الانجليزية كان ميالا حين أثير موضوع مصر إلى إرضاء شعور فرنسا باستشارتها فى الشئون المصرية ، وإن كان كرومر فى القاهرة يخشى كل فكرة ترمى إلى إعطاء فرنسا امتيازات جديدة أو استشارتها إلا إذا وافقت قبلا على أن تعطى انجلترا تمام الحرية فى إدارة الشئون المالية المصرية ، وربما كان سولسبرى يرمى من وراء ذلك إلى تأجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعداد انجلترا لها .

ولكن لم تتح للانجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لهم ، فلقد انقلب الموقف

السياسى وزاده تعقيداً انهزام الايطاليين فى عدوه ، وكان الانجليز من قبل قد اعترفوا بأن احبشة منطقة نفوذ لإيطاليا ، ولكنهم لم يساعدوا الايطاليين كما ساعدت فرنسا الأحباش بالعتاد الحربى ، بل لقد رفضت انجلترا أن توافق على استخدام الايطاليين لثغورها ضد الحبشة ، الأمر الذى دعا وزير خارجية إيطاليا إلى التصريح « بأن الانجليز لم يعملوا أكثر من ركلنا بأقدامهم » ، وأصبح موقف إيطاليا فى أوربا يدعو إلى القلق الكبير واليأس ، فأعادت الحكومة الانجليزية التفكير فى موقفها نحو الايطاليين ، إذ كانت تخشى أن يؤدى الكرب الذى يعانون منه إلى الانضمام إلى جانب الفرنسيين والبلجيكيين ، وخاصة بعد سقوط وزارة كرسبى Crispi الايطالية وهياج الرأى العام الايطالى . ولا سيما بعد أن أعلن القيصر الألمانى فلهلم الثانى بأن الاتحاد الألمانى النمسوى الايطالى ليس عدوا لانجلترا ، وكان سولسبرى يخشى قبل كل شىء توسع الفرنسيين والبلجيكيين فى حوض النيل ويعتقد بضرورة استعادته لمصر . ولذا فهو يعلن للسفير الألمانى فى لندن بأن الجيوش المصرية ستسير صوب السودان لنجدة الايطاليين المدحورين . فعملت إذن هيمة إيطاليا على إسراع الحكومة الإنجليزية باتخاذ موقف حاسم إزاء السودان .

وكان ضروريا أن يعتمد الإنجليز على صداقة الألمان فى هذا الوقت ، فكما يقول سير سيسل سپرنج رايس Sir Cecil Spring Rice الملحق بسفارة برلين

Germany has through Egypt our tail between her teeth and can givea bite whenever we dont do what she wants.

ثم من ناحية ثانية كان لا بد فى نظر الانجليز من موافقة ألمانيا على أن تقوم المالية المصرية بدفع نفقات الحملة العسكرية ، وكانت فرنسا وروسيا قد عارضتا حتما فى ذلك ، ولذا يعلن سولسبرى للسفير الألمانى فى لندن فى أنه يرغب فى دوام الصداقه مع المانيا كما كانت فى الماضى ، وأن مصالح انجلترا مرتبطة

---

(١) كرومر إل سولسبرى ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٩ ; Zeland صفحات ٢٥٦ ، ٢٥٧

بمصالح التحالف الثلاث ، فلا عجب إذن إذا وافقت دول الاتحاد الثلاثى ألمانيا وإيطاليا والنمسا على أن تدفع مصر مليون جنيه للحملة ، وأما الروسيا وفرنسا فقد رفضتا المقترح الانجليزى محتجتين احتجاجا شديدا .

لقد كان استعداد الحكومة الانجليزية للحملة السودانية مثيرا لعاصفة من الاستياء فى فرنسا . لا سيما وأن فرنسا كانت فى ذلك الوقت تفاوض حكومة المحافظين الإنجليزية فى أمر حل المسألة المصرية كلها ، فحذر بورجوه Bourgeois رئيس وزراء فرنسا فى صحيفة الطان Temps انجلترا من عواقب عملها الجرىء ، وانضمت روسيا إلى جانب فرنسا . وأعلن Berthelot وزير الخارجية الفرنسية فى مجلس النواب الفرنسى أن مشروع إستعادة السودان أمر « اعتدائى صرف » لا يبرره الحق ، وأن فرنسا لا مفر لها من أن تثير الناحية المالية للمشروع . وأثارت فرنسا بالفعل الناحية المالية للمشروع أمام المحاكم المختلطة . فحكمت المحاكم المختلطة فى صالح الفرنسيين والروس . وحاولت فرنسا كذلك إثارة الباب العالى لكى يطلب من انجلترا تعيين موعد للجلاء عن مصر ، وأيد وزير الخارجية الروسية لوبانوف طلبات الفرنسيين ، وهو يرجو نظير ذلك التأييد أن توافق فرنسا على وصول الروس إلى البحر الأبيض المتوسط .

وكان قد ظهر لروسيا فى ذلك الوقت مصلحة خاصة فى قناة السويس لأهميتها للمواصلات الروسية مع الشرق الأقصى ، وكان الشرق الأقصى قد أخذت تضطرب أموره بالنسبة لروسيا التى لم تكن قد أتمت بعد سكة حديد سيبريا . فللروسيا أطماعها الكبيرة فى الصين وعلاقاتها مع اليابان آخذة فى اضطراب مستمر ، فزادت أهمية البحر الأبيض والبحر الأحمر ، ولهذا فكرت روسيا جديا فى أخذ قاعدة على ذلك البحر ، فلا غرابة إذن إذا أيد لوبانوف وزير الخارجية الروسية المطالب الفرنسية ، وحاول أن يضم المانيا إلى جانبه وإلى جانب الفرنسيين ، ولكن موقف الحكومة الألمانية إزاء الانجليز فى مصر لم يتغير ، إذ بينت الحكومة

الألمانية أن فرنسا لا زالت تفكر جديا فى الانتقام من ألمانيا ، ولا تزال تفكر فى استرجاع الالزاس واللورين ، ولذا لا يمكن الاعتماد عليها ولا الانضمام إلى جانبها .

وحاول رئيس الحكومة الانجليزية سولسبرى من جانبه إسترضاء روسيا وفرنسا ، أو على الأقل واحدة منها ، فأرسل بعثة إلى بطرسبرج لم تعد بنجاح . وربما كان من حسن حظ انجلترا أن مات لوبانوف فجأة ، وكان معروفا بعدائه الشديد للانجليز . ولما زار قيصر الروسيا الملكة فكتوريا فى بالمورال Balmoral حاول سولسبرى انتهاز هذه الفرصة لضم الروسيا إلى جانب انجلترا على أن تبدى الحكومة الانجليزية استعدادها لتعديل اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس ، على شرط ألا تثير روسيا مسألة جلاء الانجليز عن مصر ، ولكن القيصر الروسى كان محتاطا . وفشلت محاولات سولسبرى فى فصل روسيا عن فرنسا ، فالروس كانوا يخشون المطامع الانجليزية فى الشرق الأدنى ، ولأنهم كانوا مرتبطين بالفرنسيين ، ثم لأنهم أخذوا يعدلون سياستهم نحو الدولة العثمانية ، فأصبحوا يرون ضرورة المحافظة على الحالة الراهنة فى ممتلكات الدولة العثمانية .

ولكن الهزيمة المنكرة التى حلت بالإيطاليين فى عدوه وإعداد حملة دنقله غيرت الموقف الدولى فى أوروبا ، ورأى الانجليز أن مصلحتهم تقتضى مساعدة إيطاليا فى محنتها ويأسها ، الأمر الذى زاد فى عداوة الفرنسيين وانتقادهم للسياسة الانجليزية فى مصر . وربما كانت فرنسا فى ذلك الوقت مستعدة للوصول إلى إتفاقية مع انجلترا نعترف فيها بالاحتلال نظير أن تقدم انجلترا ضمانات للمصالح الفرنسية وحيدة القناة قناة السويس وتعويضات أخرى ، بينما كانت روسيا مهتمة بمسألة القناة وبمسألة بقاء الدولة العثمانية . وأما سولسبرى فكان مستعدا للتساهل فى كل شىء ما عدا الجلاء عن مصر .

كانت الحكومة الانجليزية قد قررت ارسال حملة حربية قوية إل دنقلة لاسترجاع السودان والوصول إلى أعالى النيل ، وحاولت الحكومة الفرنسية من ناحيتها ايجاد حل جديد للمسألة المصرية ، وذلك عن طريق التوسع فى منطقة أعالى

النيل والاستيلاء عليها ، وقررت على ذلك إرسال بعثة مارشان ، كان غرض فرنسا كما يقول الجنرال مانجن Mangin أحد الذين صاحبوا مارشان « استبعاد كل عذر يبرر به الانجليز احتلال مصر ، ولوضع حد لأمانى الانجليز فى ربط مصر بمستعمرة الرأس وبممتلكاتهم فى شرقى أفريقية وغربيها » ، وكانت الدولة البلجيكية تؤيد فرنسا فى مطالبها الأفريقية . ولقد حاول الفرنسيون جاهدين الاتصال بالدراويش فى السودان كما حاولوا الإتصال بالأحباش مما زاد الأمر خطورة وتعقيدا فى نظر الحكومة الإنجليزية .

وقبل قيام الإنجليز باتمام استرجاع السودان (وذلك بعد موقعة أم درمان) انعقد مجلس الوزراء الانجليزى فى لندن مرارا ، وحضر كرومر اجتماعاته ، وقرر أن يخفق العلمان المصرى والانجليزى على السودان بأجمعه ، وأن على الحكومة المصرية أن تقبل مشورة انجلترا فى كل ما يتعلق بأمور السودان ، كما قرر أن يسير كتشنر فى حملات إلى النيل الأزرق وإلى فاشودة كائنة النتيجة ما تكون ، وكان على سردار الجيش المصرى أن يعلن للفرنسيين إذا قابلهم بأن وجودهم فى وادى النيل اعتداء صريح على حقوق المصريين والإنجليز .

وفى الواقع كان لانتصار المصريين وكتشنر فى أم درمان أثر متقطع النظير فى انجلترا ، ولكن أتت مع أخبار انتصار أم درمان أخبار أخرى ، أخبار حملة فرنسية تحاول أن تحرم المصريين والإنجليز ثمرة انتصارهم ، فيثور الرأى العام الإنجليز ثورة عنيفة ، ويهاجم فرنسا هجوما شديداً ويطلق على أفراد بعثة مارشان اسم « irregular marauders » ، واعتبرت الصحافة البريطانية هذه المحاولة من جانب فرنسا عملا عدائيا ، ونادت بطرد بعثة مارشان من السودان . ولو أدى ذلك إلى الحرب مع فرنسا . واضطر رئيس الحكومة الإنجليزية سولسبرى أمام هذا الموقف إلى أن يرفض كل مفاوضة مع الحكومة قبل أن تنسحب بعثة مارشان من السودان .

أما من ناحية فرنسا فقد أصر هانوتو وزير الخارجية الفرنسية على ضرورة

احترام حقوق الخديو والسلطان فى إفريقية والسودان ، وأيد بقوة السياسة الاستعمارية الفرنسية ، وعضد حملة مارشان ، وأعلن أن للفرنسيين حقوقا فى السودان لا يمكن تجاهلها ولا يجب التغافل عنها . ولقد أقام مارشان دعائم للحكم الفرنسى واهية فى بحر الغزال ، ولكن الانجليز أعلنوا أن حقوق مصر فى هذه المنطقة لا يمكن التنازل عنها ، وبينوا أن مصر كانت تملك هذه المنطقة قبل أن يستولى عليها الدراويش ، فلما زال حكم الدراويش كان من الطبيعى أن ترجع هذه الأقطار إلى حكم مصر .

ولكن الفرنسيين لم يأبهوا لذلك الإعلان ولم يقيموا له كبير وزن ، وأصروا على إرسال مارشان لتأسيس مستعمرة فرنسية على النيل حول فاشودة . ونظرا لوجود الأحباش الموالين للفرنسيين شرقى هذه المنطقة ينتهى تماما أمل بريطانيا فى فتح طريق القاهرة — مدينة الرأس . وربما كان الفرنسيون يفكرون فى تهديد مصر وانجلترا بحجز مياه السوباط وإرغام الإنجليز على المفاوضة واعادة النظر فى المسألة المصرية .

ولكن خيبت آمال الفرنسيين وباؤا بحسرة كبيرة . فلقد تقاعد الأحباش عن نصرة الفرنسيين إذ لما وصل مارشاند إلى فاشودة . أرسل ضباطه للبحث عن الأحباش فلم يجدوهم فى الوقت المناسب .

إذن لقد سبقت البعثة الفرنسية إلى فاشودة ، إذ وصلتها فى ٧ سبتمبر ، ورفعت العلم الفرنسى عليها . وقرب كتشنر سردار الجيش المصرى من هذا المكان بعد ذلك بعشرة أيام ، فأرسل إلى مارشان يعلنه بانتصار المصريين والانجليز فى أم درمان ، فهنأ مارشان السردار ، وبين له أنه قد احتل بأمر من حكومته منطقة بحر الغزال إلى فاشوده . . . وعلى ظهر إحدى السفن المصرية تقابل مارشان وكتشنر ، ووضح له السردار المصرى بلغة صريحة حازمة بأن وجود الفرنسيين فى هذه المنطقة المصرية إعتداء ظاهر على حقوق مصر وانجلترا . واحتج على احتلال الفرنسيين لفاشوده وعلى رفعهم العلم الفرنسى على جزء من

ممتلكات الخديو . وأجاب مارشاند على ذلك فى أدب بأنه لا يستطيع الانسحاب من هذه الجهة إلا بأمر من حكومته . وأمام إصرار كتشنر على رفع العلم المصرى على فاشودة وأمام بيانه بأن قوته متفوقة على قوة مارشاند إذا استلزم الأمر النضال المسلح ، طلب القائد الفرنسى تفويض الأمر إلى حكومته(١) .

كان من الميسور أن تطرد قوات كتشنر المصرية بالقوة بعثة مارشاند . ولكن مثل ذلك الاصطدام إذا حدث كان معناه حربا ضروسا بين انجلترا وفرنسا . ولكن الحكومة الانجليزية آثرت الاعتدال لوثوقها فى قوتها البحرية ، فلقد كانت هذه القوة البحرية فى ذلك الوقت أقوى من أقوى أى دولتين بحريتين مجتمعتين . ولقد قامت هذه القوة فعلا بمراقبة الثغور الفرنسية مراقبة دقيقة كما قامت بالمحافظة على قناة السويس . وكانت مستعدة لحصار طولون وبنزرت . لقد أتمت انجلترا استعداداتها للحرب فى أواخر أكتوبر . وتحرك الأسطول الانجليزى من كورنو إلى مالطة . وأسطول بحر المانش إلى جبل طارق . هذا فى الوقت الذى رفضت روسيا أن تبعث بأسطولها لمساعدة فرنسا . فالوقت كان شتاء ولا يستطيع أسطول البحر البلطى الروسى أن يترك موانيه . فى الواقع ما كانت روسيا مستعدة للدخول فى غمار حرب مع انجلترا من أجل فرنسا . ولكن ما كان الانجليز يخشونه هو أن يقوم الفرنسيون بإنزال حملة فى مصر وأخرى فى انجلترا . ولكن بالنسبة للخطر الأول فقد رؤى فى الإوساط البحرية الانجليزية أن وجود قوة بحرية قوية فى مالطة سيجعل مثل هذه المحاولة مغامرة مستحيلة .

وأما فرنسا فلم تكن مستعدة للحرب استعدادا حقيقيا ، ولحظت خطورة الموقف فى آخر لحظة . فلقد وجدت الوعيد والنذر قوية فى لندن . ولذا حين طلبت الوزارة الانجليزية فى ٢٨ أكتوبر تركيز الأسطول فزعت فرنسا . وكانت سياسة دلكاسة اكتساب الوقت حتى تتم فرنسا استعداداتها الحربية وحتى تتصل

---

(١) Sir George Arthur : Life of Lord Kitchener جزء ١ ص ٢٤٦ — ٢٤٨

بروسيا . ولذا طلب من الانجليز الانتظار حتى يأتيه تقرير مارشاند . وفى نفس الوقت أخذت فرنسا فى تحصين سواحلها . ولكن دلكاسه وجد أن التحالف الفرنسى الروسى ليس قويا كما كان يظن . إذ أن القيصر الروسى أعلن بغير سابق اتفاق مع فرنسا منشوره الشهير للسلام . فلقد كانت روسيا فى شك مريب من استقرار الأمور فى فرنسا استقرارا حقيقياً . ولذا فهى تؤكد نصحها لفرنسا بأنه من الخير أن تسلم بمطالب انجلترا ففاشوده ليست مسألة حيوية لفرنسا . ونسيت أن فاشودة بالذات مسألة لا تهم فرنسا . وإنما هى مسألة مصر وإمبراطورية مصر فى السودان . ولكن الأهم من ذلك أنها بينت للحكومة الفرنسية أن الجيش الروسى ليس الآن على قدم الاستعداد للحرب ، وأنه محتاج لوقت طويل للاستعداد . ولما كانت روسيا لاتزال حريصة على صداقة فرنسا وعدتها بأنها ستساعدها فى إثارة المسألة المصرية مرة أخرى فى المستقبل القريب .

فهمت فرنسا موقفها ، وتيقنت من قوة انجلترا وتصميمها على تنفيذ مطالبها ولو أدى ذلك إلى الحرب . فلقد رفضت الحكومة الانجليزية الدخول فى مفاوضات مع فرنسا إلا بعد إخلاء فاشودة ، ورفض الفرنسيون فى أول الأمر الانسحاب من هذه المنطقة ، فثار النزاع عنيفا وكاد ينتهى بوقوع الحرب ، ولم تكن انجلترا تخشى الحرب فى ذلك الوقت ، فلقد كانت موقنة بأن نتيجتها ستكون انتصارا حاسما مماثلا لموقعة الطرف الأغر ، فلقد كانت حمولة أسطول انجلترا فى البحر الأبيض المتوسط وحده ٤٥٠ و ٢٣٩ طنا بينما كانت حمولة أسطول فرنسا ٨٥ر٠ و ١٧٠ طنا .

لم يكن إذن أمام الحكومة الفرنسية غير التسليم . وسقطت وزارة بريسون Brisson وحلت محلها وزارة ديپوى Dupuy فى ٢٩ أكتوبر ، وفى ٣ نوفمبر قررت الحكومة الفرنسية إخلاء فاشودة .

* * *

ولكن إخلاء الفرنسيين فاشودة لم يكن معناه انتهاء الأزمة المصرية . فمطالب فرنسا فى بحر الغزال لازالت باقية . ومسائل الحدود بين المستعمرات الفرنسية والسودان باقية . وانجلترا لا زالت سائرة فى استعداداتها الحربية والبحرية الهائلة . ولا زالت تتوعد فرنسا وتندد بسياستها المعرقلة المعاكسة سياسة ألـ « pinpricks » . وربما كان غرض انجلترا النهائى من وراء ذلك تقرير الاتفاقية التى عقدتها مع مصر . وهى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الشهيرة . ثم إن الحكومة الانجليزية كانت لاتزال تخشى لمدة أسابيع مقبلة مغامرة الفرنسيين بأنزال حملة على شواطىء انجلترا أو شواطىء مصر . فلقد كان ذلك أمرا محتمل الوقوع .

ورأت فرنسا فى ذلك الوقت أنها لا تستطيع الاعتماد على تحالفها مع روسيا ولا تستطيع مناوءة انجلترا . فلم تكن من الناحية البحرية مستعدة استعدادا تاما . وكانت موانيها الحربية فى كورسكا وتونس والجزائر على غير أهبة للحرب . وكانت مسألة دريفوس Dreyfus لا تزال عاملة على نشر القلق فى فرنسا . ورأت الحكومة الفرنسية أن الحكومة الانجليزية راغبة حقيقة فى الحرب لأقرار كل الأمور المتنازع عليها مع فرنسا نهائيا . وكانت صحف انجلترا قد نادت بذلك فعلا وقررت هذه الحقيقة . وأشارت إلى ضرورة انتهاز هذه الفرصة قبل أن تتم استعدادات فرنسا . وأمام تهديد انجلترا انقسمت فرنسا على نفسها قسمين : فريق ينادى بالرجوع إلى أحضان انجلترا والتفاهم معها والتحالف . وفريق يرى فى انجلترا « عدو الماضى والحاضر والغد والمستقبل » . وينادى بالانضمام نهائيا إلى ألمانيا ومحاربة انجلترا فى كل مكان وفى كل وقت بقدر ما تستطيع فرنسا وبقدر ما تمليه السياسة الحكيمة .

وعلى أى حال وجدت الحكومة الفرنسية أن من الأصلح فى الوقت الحاضر أن تتفق مع انجلترا ، ففى ١١ ديسمبر ترك مارشـــاند فاشوده ، وجاء كامبون Cambon إلى لندن للتفاوض مع الحكومة الانجليزية ، وانتهت الأزمة فى آخر

فبراير سنة ١٨٩٩ ، ولا ريب أن الفضل فى انتهاء الأزمة بهذا الشكل راجع إلى تفوق الأسطول الانجليزى فى ذلك الوقت فى العدد والقوة والكفاية والاستعداد (١) ، وشعرت انجلترا حقيقة بقوة مركزها ، وزادت ثقتها بنفسها وبحريتها ، وقوى اعتدادها بكرامتها (٢).

وبعد أن انتهى الخطر الفرنسى ظل خطر الأحباش باقيا ، ولكن الانجليز نجحوا كذلك فى استبعاد النفوذ الفرنسى من بلاد الحبشة فى معاهدة ٥ مايو سنة ١٩٠٢ لتحديد الحدود بين الحبشة والسودان ، وأما مع بلجيقا فقد وافقت انجلترا فى معاهدة ١٨٩٤ على منح ملك البلجيك طول حياته الأراضى الواقعة غربى النيل بين فاشودة وبحيرة البرت ، ونظرا لمعارضة فرنسا لم تستفد بلجيقا من هذه المنحة ، ولكنها حاولت بعد ذلك استغلال النزاع الفرنسى الانجليزى دون كبير جدوى ، ولذا ففى ٩ مايو سنة ١٩٠٦ وبعد منازعات شديدة اتفقت الدولتان على أن تتنازل بلجيقا عن مطالبها فى بحر الغزال ، وبذا أصبح وادى النيل كله تحت إشراف مصر والدولة التى فرضت سلطتها على مصر .

. . .

لقد كانت النتيجة الطبيعية المباشرة لفاشودة تحول فرنسا نحو دول التحالف الثلاثى فى سنة ١٨٩٩ ، وحاول دلكاسه فعلا التقرب من المانيا ، ولكن مسألة الألزاس واللورين لم تجعل التفاهم بين الدولتين لمدة طويلة أمرا ممكنا ، وفى أثناء ذلك عملت فرنسا على تسوية علاقاتها السياسية والاقتصادية بإيطاليا ، ولقد بدأ ذلك فعلا فى نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، وتوثقت الروابط نهائيا بين الدولتين فى السنة التالية (سنة ١٨٩٩) .

---

(١) Marder : British Navalval policy صفحات ٣٣٤ ، ٣٣٥

(٢) وتردد على الألسن :

Only the other day some quiet preparations at Davenport, Portsmouth and Chatham availed tosettle in a matter satisfactory to our honour another national diffiulty .

نفس الكتاب السابق صفحة ٣٣٥

طلبت فرنسا من إيطاليا أن تعمل على زيادة فى قواتها البحرية حتى تستطيع الدولتان اللاتينيتان السيادة فى البحر الأبيض المتوسط ، ولقد زار الأسطول الفرنسى بعض الموانى الايطالية واستقبل فيها إستقبالا حسنا . فلقد كانت إيطاليا عاتبة على انجلترا عدم إرضاء بعض الأمانى الإيطالية فى السودان . على أن الحكومة الإنجليزية بسرعة فهمت الغرض الذى ترمى إليه فرنسا . وسارعت بارسال بعض قطع أسطولها إلى السواحل الايطالية . فكان الإحتفال بالأسطول الإنجليزى مشهودا لأن الحكومة الإيطالية وإن كانت لاتزال عاتبة على انجلترا ، إلا أنها كانت تعلم أن إيطاليا لن تستطيع الإحتفاظ بمركزها كدولة كبرى فى البحر الأبيض المتوسط إذا ضعفت قوة انجلترا البحرية .

أخذت فرنسا فى مسألة فاشورة درسا لن تنساه . وعرفت أثر القوة البحرية فى مصير الأمبراطورية وفى مستقبل الإستعمار . ولذا فى عهد وزير البحر لانيسان Lanesssan فى سنتى ١٩٠١ ، ١٩٠٢ اهتمت اهتماما خاصا بالبحرية . فأصبحت بحريتها البحرية الثانية فى العالم . وكانت تستطيع بمعاونة ثغور طولون وكورسكا وبنزرت غلق شقى البحر الأبيض المتوسط بالرغم من وجود جبل طارق ومالطة فى يد الإنجليز (١) . ولكن فرنسا شعرت مع ذلك فى آخر الأمر أنها لا تستطيع التمشى مع انجلترا فى حركة البناء البحرى . وخاصة فى بناء السفن الكبيرة كما ذكر ذلك وزير بحريتها بلاتيان Pelletan فى ٦ فبراير سنة ١٩٠٣ . ولذا برزت المنافسة البحرية بين الدولتين ثم هدأت الى الأبد . وانتهى الخطر الفرنسى على انجلترا ومصر وممتلكات انجلترا . ليحل محل هذا جميعه المنافسة البحرية الالمانية التى ستكون أكثر خطراً وأبقى أثراً فى العلاقات بين الدولتين الكبريين ، بين انجلترا وألمانيا .

هذه المنافسة الألمانية القوية والخطيرة فى نفس الوقت بينت لانجلترا الخطر

---

(١) نفس الكتاب السابق ص ٤٦٨

الجسيم الذى سينجم عن سياسة التباعد مع فرنسا . وإذا حدث واستطاعت ألمانيا أن تصل إلى تفاهم مع فرنسا وتعاونت قوة الدولتين البحرية تضعضع مركز انجلترا البحرى والدولى معا . لا سيما إذا مالت الروسيا بقوتها البحرية إلى ذلك الحلف . ولم يكن انضمام هذه الدول أو تعاونها فى نظر الانجليز بالأمر غير المحتمل ، وخاصة إذا مضت انجلترا فى سياستها المناوئة لفرنسا وروسيا ، فلا عجب إذن إذا عملت الحكومة الانجليزية على تحسين مركز انجلترا البحرى ، فعقدت مع اليابان — وهى دولة بحرية قوية ناشئة فى شرقى آسيا — فى سنة ١٩٠٢ حلفا لمدة خمس سنوات ، وذلك لكى تستطيع المحافظة على امبراطوريتها الشرقية ، ولكى تتمكن من أن توجه جانبا كبيرا من قوتها البحرية للمحافظة على كيانها فى أوربا ومصالحها فى البحر الأبيض ، ولكى تضمن تفوق مركزها ومركز حليفتها الآسيوية الجديدة فى الشرق الأقصى .

وثانيا : أخذت انجلترا تصلح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها فى مصر والبحر الأبيض ، وجعلت مفتاح ذلك مسألة مراكش ، حقيقى أن انجلترا كانت تهتم بمستقبل هذه البلاد منذ أن وضع الفرنسيون أقدامهم فى الجزائر فى سنة ١٨٣٠ ومنذ أن وطدوا ودعائم حكمها فيها . كانت انجلترا تهتم بسواحل هذه البلاد لإشرافها على مدخل البحر الأبيض المتوسط من الناحية الغربية ، فالمدافع الكبيرة على شواطىء مراكش الشمالية تستطيع تهديد كل السفن المارة بجبل طارق . وما قيمة مالطة بعد ذلك وقناة السويس ؟ ! إذا وقعت هذه السواحل فى يد دولة معادية للانجليز ، إذن لتزعزع تفوق انجلترا البحرى ولتعطلت مواصلاتها الامبراطورية ، ولا ضمحلت تجارتها ، ولزلزل كيانها ، ولذا كانت انجلترا تعتقد اعتقادا تاما فى حين من الدهر أن قيمة جبل طارق ومستقبله ومستقبل المواصلات الامبراطورية البريطانية كلها متعلق بالشاطىء الآخر المواجه لجبل طارق .

فلا بد إذن من الإتفاق مع الدولة التى تسيطر على الجزائر والتى لها نفوذ

قوى فى مراكش ، وهى فرنسا ، ولا تستطيع انجلترا أن تطلب من فرنسا أن توافق على تفوق النفوذ الإنجليزى فى مصر ومراكش معا . فى شرقى البحر الأبيض المتوسط وغربه . بل لا تستطيع انجلترا أن تجد دولة أوربية كبرى تعضدها حتى فى التفكير فى مثل هذا المشروع . وهى لا تستطيع أن تتنازل عما تراه حقوقا لها فى مصر قد اكتسبتها من الناحية العملية . ولذا كان لامناص للانجليز من أن تتنازلوا عما لا يملكون فى مراكش لتعترف لهم فرنسا بحقوق ترى أنها يملكونها فعلا فى مصر . وعلى الإنجليز بعد ذلك أن يطمئنوا إلى أن الدولة التى سيصير لها التفوق فى مراكش دولة صديقة لهم راضية عن سياستهم .

ولذا بدأت المفاوضات بين انجلترا وفرنسا لتسوية المسائل المتنازع عليها بينهما وذلك فى صيف سنة ١٩٠٣ . وكان لموقف لورد كرومر واعتدال لورد لا نزدون Lans downe ومرونة ولكاسه أثر كبير فى نجاح هذه المفاوضات .

قامت المفاوضات بين دلكاسه ولا نزدون وزير الخارجية الانجليزية فى وزارة بلفور Balfour . وفى لندن بين پول كامبون Paul Cambon السفير الفرنسى ووزارة الخارجية الانجليزية . وظهرت فى هذه المفاوضات رغبة الفرنسيين فى فرض سيادتهم على مراكش . وكان لورد كرومر . وهو أعلم الإنجليز بما تلاقيه انجلترا من عنت ومتاعب فى مصر نتيجة لمعارضة فرنسا ، يرى أن مركز انجلترا فى مصر وتفوقها متوقف إلى حد كبير على رضا فرنسا . فتستطيع انجلترا إذن أن تحصل على ود فرنسا بإرضائها فى مراكش . ولقد اقترح لورد كرومر إيفاد سير الدون جورست Sir Eldon Gorst إلى باريس للمفاوضة مع الحكومة الفرنسية فى أمور الدين والغاء صندوق الدين . وهناك علم جيدا أن الفرنسيين لن يولوا مطالب الانجليز أى اعتبار إذا لم توافق الحكومة الإنجليزية على مطالب فرنسا فى مراكش . ولذا لم يأل كرومر

جهدا فى أن يبين لحكومته ضرورة الاتفاق مع فرنسا بشأن مطالبها فى إفريقية الشمالية نظير موافقة الفرنسيين على « أن تقع مصر فى دائرة النفوذ البريطانى » . ولقد طلب من حكومته سرعة البت فى هذه المسألة فهو يقول « يجب أن تصل إلى اتفاق . . . وإنى اعتقد شخصيا أن هذه المسألة هى أهم مسألة دبلوماسية أخذناها على عاتقنا منذ زمن طويل » بل هى مسألة حيوية لبريطانيا العظمى (١) ، ولارضاء فرنسا كان كرومر يرى الذهاب إلى لم أبعد حد حتى لقد اقترح تغيير اسم فاشودة التى أصبحت رمزا لأذلال فرنسا .

كانت فرنسا مترددة فى أول الأمر . فهى تجد كما يقول كامبون سفيرها فى لندن ان انجلترا إذا سمحت لفرنسا بحرية العمل فى مراكش فهى تعطى مالا تملك . بينما تريد انجلترا أن تتنازل لها فرنسا عن حقوق فى مصر تمتلكها امتلاكا حقيقيا . ولم يكن الرأى العام الفرنسى ولا الحكومة الفرنسية تستطيع أن تقبل مثل هذا الحل بسهولة . ولكن دلكاسة فسر المسألة تفسيرا آخر . لأنه كان ميالا إلى تسوية العلاقات الانجليزية الفرنسية . ولأنه نظر إلى المسألة من ناحية عملية . فهو يقول « منذ عشرين سنة تطورت الأمور والحوادث فى مصر ضد مصلحتنا . وقد استطاعت انجلترا بذلك أن تجعل من احتلالها الغير مشروع والغير مستقر precaire حماية مقنعة um preteclorat de guisé ، وما كانت تستطيع مثل هذا الأمر إلا بعد كارثة تصيب فرنسا . ولذا من صالح فرنسا ألا ترفض وجهة النظر الإنجليزية وأن تتنازل عن حقوق وامتيازات قد أضعفها كرا لغداة ومر العشى وتضاءلت بمرور السنوات بدرجة قد تجعلها فى المستقبل نظريه إذا طال انتظار فرنسا . وبذا لا تستطيع فرنسا استبدالها بمنافع قيمة فى جهات أخرى . ولكن فرنسا الآن تريد استبدال حقوقها فى مصر بحقائق لا بآمال وأمانى . ولذا ففرنسا مستعدة لتسهيل مهمة انجلترا فى مصر نظير

---

(١) Zetland ; Life of Lord Cromer صفحات ٢٧٤، ٢٧٥

تيسير الأمور لفرنسا فى مراكش . ولاستبدال حقوقها فى مصر نظير حقوق مماثلة لها فى مراكش (١)

ولقد طال الأخذ والرد فى المفاوضات الانجليزية الفرنسية حول مسائل أخرى غير مسألة مصر ، حول جمبيا والنيجر ونيوفوندلند ، وكان الانجليز يساورهم الخوف من فشل هذه المفاوضات من أجل مسائل ثانوية ، فكما يقول كرومر « إنها لمصيبة عامة كبرى إذا فشلت المفاوضات الآن ، فإنه فضلا عن أهمية هذه المفاوضات بالنسبة للمسألة المصرية ، فإنه واضح من حالة أوربا السياسية فى الوقت الحاضر ضرورة الاتفاق بيننا وبين الفرنسيين على فض المشاكل القائمة بيننا وبينهم (٢) » .

وأسرعت المفاوضات بعد ذلك ، إذ خشى دلكاسه سقوط وزارته أو تغيير الوزارة الانجليزية ، فتضيع بذلك فرصة ذهبية للتفاهم بين الدولتين ، ولقد وقفت المفاوضات بعض الوقت لامتعاض الفرنسيين من الموافقة على بقاء الانجليز فى مصر لأجل غير محدود ، ثم لتمسك الانجليز بمنع الفرنسيين من انتهاز أى فرصة لطلب جلاء انجلترا عن مصر .

وأخيرا وقع الاتفاقية عن فرنسا پول كامبون سفير فرنسا فى لندن ولانزدون وزير الخارجية الانجليزية عن انجلترا ، فى هذه الاتفاقية أو الاعلان على وجه أصح أعلنت الحكومة الانجليزية أنها لن تعمل على تغيير مركز انجلترا السياسى ، وأعلنت حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها بأنها لن تعرقل عمل انجلترا فى مصر بالمطالبة تحديد موعد لانتهاء الاحتلال الانجليزى لمصر ، على شرط أن تطمئن فرنسا على مصالح مساهميها فى الدين المصرى ، وعلى أن يكون

---

(١) Documents Diplomatiques Français 2 ième Serie جزء ٤ رقم ٣٦
دلكاسه إلى پول كامبون ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٣

(٢) Zetland ص ٢٨٠

الإشراف على الآثار المصرية موكولا كما كان فى الماضى إلى موظف فرنسى ، وأن تظل المدارس الفرنسية تتمتع بامتيازاتها التى تمتعت بها فى الماضى .

ونظير هذا تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية بأنها لن تعمل على تغيير مركز مراكش السياسى ، وتعترف حكومة جلالة الملك البريطانية بأن من حق فرنسا كدولة متأخمة لمراكش السهر على سلامة مراكش وأمنها ومساعدتها لهذه البلاد فى كل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والحربية التى هى فى حاجة إليها ، وأعلنت حكومة جلالة ملك انجلترا أنها لن تعوقل أعمال فرنسا فى هذه البلاد ، وأنها تحترم حقوق فرنسا واتفاقاتها وتقاليدها فى مصر .

وأعلنت الدولتان معا احترامهما لحرية التجارة فى كل من القطرين ، وأن تعامل كل واحدة منهما الأخرى على قدم المساواة فيما يختص بالضرائب المفروضة على التجارة وعلى نقلها ، وأن تكون هذه المعاملة بالمثل لمدة ثلاثين عاما ، وأن يتمتع الموظفون الفرنسيون فى مصر بالحقوق التى يتمتع بها الموظفون الانجليز فى مراكش ، وأما فيما يختص بقناة السويس فأعيد الاعتراف بضمان حرية الملاحة والتمسك بصفة عامة بمعاهدة سنة ١٨٨٨ . كما اتفقت الدولتان على عدم تسليح الساحل المراكشى المواجه لجبل طارق ، وعلى احترام حقوق اسبانيا فى الجزء من مراكش الواقع معظمه على البحر الأبيض المتوسط .

وألحقت بهذه الاتفاقية نصوص سرية لزيادة ضمان حقوق الدولتين ، وهذه النصوص ظلت سرية مدة ، ولم تعلن للبرلمانين الانجليزى والفرنسى إلا فى نوفمبر سنة ١٩١١ بعد اتفاق الحكومتين على ذلك (١).

وبهذه الاتفاقية اطمأنت انجلترا على مركزها فى مصر ففرنسا لن تتحرك

---

(١) أنظ نصوص هذه الاتفاقية والشروط السرية فى Documents Diplomatiques arcords Conclus le 8 Avril 1904 entre la France et l'Angleterre 2 éme Série Français جزء ٤ رقم ٣٥٩ تحت عنوان

لمعارضة أعمال الانجليز أو مشروعاتهم فى مصر ووادى النيل، وبذا لم تعد فى حاجة إلى تركيز جانب كبير من أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط ، فالمنافسة البحرية الألمانية جعلت انجلترا «تبذل كل تضحية فى سبيل الحصول على صداقة فرنسا».

وبهذه الاتفاقية انتهى إذن نهائيا الخلاف مع فرنسا ، فأصبحت انجلترا فى مأمن من الارتباكات الدولية . فكما يقول لورد كرومر

"England has gained by obtaining a practically valid sanction to a position which was previously to some extent irregulat" (١)

وزالت المعارضة الحقيقية للاحتلال الانجليزى لمصر . كما زالت كثير من القيود المالية ، وأخذ يحل محلها تشريع مصرى ينظم العلاقة بين الحكومة المصرية والدائنين . وأصبح الفائض من دفع الفوائد وأقساط الديون ملكا للحكومة المصرية تتصرف فيه كيف تشاء . حقيقة بقى صندوق الدين . ولكنه لم يصبح له حق التدخل فى الإدارة المالية للدولة ، وأصبحت مصر حرة التصرف فى إيرادات جماركها وسككها الحديدية والتلغراف وميناء الإسكندرية . وكانت انجلترا بعد سنة ١٩٠٤ تستطيع إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة لو أرادت . ولكنها رأت ألا مانع من وجودها بعد أن أصبحت الآن مطمئنة على أنها لن تكون عقبة فى سبيلها .

على أن هذه الاتفاقية بين الحكومتين الفرنسية والانجليزية لم تغير شيئاً من مركز مصر السياسى . ففرنسا لا تستطيع أن تعطى ما ليس حقا لها . ثم إن انجلترا وافقت على عدم تغيير مركز مصر . فهى لم تضم مصر إليها . بل اعترفت بأن ليس لها فى مصر إلا حماية فعلية مستورة مؤقتة . ولكن مركز انجلترا فى مصر ثبت من الناحية الدولية العملية إلى حد كبير . فلقد اعترفت فرنسا باحتلال الانجليز لمصر . ثم ستعترف لهم بالحماية فيما بعد . على أن مصر ذاتها لم تستشر فى

---

(١) تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٤ .

كلتا الحالتين . وفى أكتوبر من سنة ١٩٠٤ عمل فيشر Fisher كبير رجال البحرية الانجليزية على جعل الاسكندرية ميناء حربيا من الطراز الأول . وقرر جعلها قاعدة أساسية للأسطول الأنجليزى .

وكما أن المنافسة البحرية بين انجلترا وألمانيا كانت السبب الأول فى الاتفاق بين فرنسا وانجلترا . فقد عملت سياسة تربتس Tirpitz البحرية على وضع حد لمعارضة روسيا لسياسة انجلترا فى شرقى البحر الأبيض المتوسط وفى مصر . فوجود الأسطول الألمانى قريبا انجلترا . جعل انجلترا لاتستطيع الاشتباك فى حرب أسيوية مع روسيا فكما يكتب السكرتير الأول للسفارة الإنجليزية فى بطرسبرج لصديقه الرئيس روزفلت « إذا وقعنا فى حرب مع روسيا فإن ألمانيا إما أن تنضم إلى جانب روسيا أو تشترى حيادها بثمن باهظ . لقد أحدث الأسطول الألمانى انقلاباً خطيرا فى السياسة الدولية »(١) .

359. Accords Conclus le 8 avril 1904 entre la France et l'Angleterre.

Declaration concernant l'Egypte et le Maroc.

Le Govt de Sa Majesté Britannique déclare qu'il n'a pas l'intention de changer l'état polilique de l'Egypte.

De son côté le Govt de la Rep. fran. declare qu'il n'entravera pas l'action de l'Angleterre dans ce pays en demandant qu'un terme soit fixé à l'occupation britannique ou de toute autre maniere, et qu'il donne son adhésion au projet de déeret Khédivial qui est annexé au présent arrangement, et qui contient les garanties jugées nécessaires pour la sauvegarde des intérêts des porteurs de la dette egyptienne, mais à la condition qu'après sa mise en viguer aucune modification n'y pourra être introduite sans l'assentiment des Puissances signataires de la lconvention de Londres de 1885.

Il est convenu que la direction gènèrale des Antiquntis en Egype continuera d'être, comme par le passè, conferée à un savant français.

---

(١) Marder : British Naval Policy صفحات ٤٧٥ ، ٤٧٦

(٢) أختصرت كلمة Gouvernement فى Govt. وكلمة France فى Fr. ، Sa Majeste فى Sa Maj. ، Britannique فى Brit.

Les écoles fran çaises en Egypte contiueront à jouir de la même liberté que par le passé.

Article II. Le Govt de la Rep. fr. dèclare qu'il n'a pas l'intention d'echanger l'etat politique du Maroc.

De son côté le Govt. de Sa Maj, Britannique reconnaît qui appàrtient à la Francc notamment comme puissance limitrophe du Mar oc sur une vaste étendue, de veiller à la tranquilité dans cepays, et delui prêter son assistance pour toutes les reformes administratives, économiques, financières et militaires dont il a besoin.

Il declare qu'll n'entravera pas l'action de la Fr à cet effet sous reserve que cette fonction laissera intacts les droits, en vertu destraités, conventions et usages dont la Gr. Bretagne jouit au Maroc, y compris le droit de sabotage entre les ports marocains ontd bèné ficent les navries anglais depuis 1901.

Art III. Le Gouvernement de Sa Majesté britannique, de son côté, respectera les droits dont, en vertu des traités ,conventions et usages, la France jouit en Egypte, y compris le droit de sabotage accordé aux navires français entre les ports egyptiens.

Art IV. Les deux Govts, également attachés au pincipe de la liberté commerciale tant en Egypte qu'au Maroc, déclarent qu'ils ne s'y prêteront à aucune inégalité, pas plus dans l'établissement des droits de douanes ou autres taxes que dans l'établissement des tarifs de transport par chemin de fer.

Le commerce de l'une et l'autre nation avec le Maroc et avec l'Egypte jouira du même traitement pour le transit que les possessions francaises et britanniques en Afrique. Un accord entre les deux Govts réglera les conditions de ce tranait et déterminera les points de pénétration.

Cet engagement réciproque ést valable pour une période de trente ans. Faute de dénonciation expresse, faite une année au moins à l'avance, cette période sera prolongée de cinq ans en cinq ans.

Toutefois le Govt de la Rep. fr au maroc et le Govt de Sa Maj. brit. en Egypte se réservent de veiller à ce que les concessions de routes, chemins de fer, ports, etc, soient données dans les

conditions telles que l'autorité de l'Etat sur ces grandes entreprises d'intérêt général demeure entiere.

Art V. Le Govt de Sa Maj brit, déclare qu'il usera de son influence pour que les fontionnaires francais actuellement au service égyptien ne soient pas mis dans des conditions moins avantageuses quecelles appliquées au fonctionnaires anglais du mème service.

..... (والموظفين الإنجليز فى مراكش نفس الحق)

Le Govt de, la Rep. fr.de son côte n'avait pas d'objection à ceq ue des conditions analogues fussent consenties aux fonctionnaires britanniques actuellement au service marocain.

Art VI. Afin d'assurer le libre passage du Canal de Suez, le Govt. de Sa Maj brit de'clare adhérer aux stipulations du traité conclu le 29 Oct. 1888, et à leur mise ,et vigueur. Le libre passagedu canal etant ainsi garanfi, l'exécution de la dernière-phrase du paragraphe 1 et celle du paragraphe 2 de l'article VIII de ce traité resteront suspendues.

Art VII. Afin d'assurer le libre passage du détroit de Gibtaltar, les deux Govts conviennent de ne pas laisser elever des fortifications ou des ouvrages starte,giques quelconques sur la partie de la côte marocaine comprise entre Melille, et les hauteures qui dominent la rivée droite du Sebou exclusivement.

Toutefois, cette disposition ne s'applique pas aux points actuellement. occupés par l'Espagne sur la rive marocaine de la Mediterranée.

Art VIII. Les deux Govts, s'inspirant de leurs sentiments sincèrement amicaux pour l'Espagne, prennent en particulière considération les intérets qu'elletient de sa position geographique et de ses possessions terriloriales sur la côte marocaine de la Mediter, et ea sujet desquels le Govt français se concertera avec le Govt espagnol.

Communication sera fâite au Govt de Sa Maje Brit. de l'accord qui pourrait intervenir a ce sujet entre la Fr. et l'Espagne.

Art IX. Les deux Govts conviennent de se prêter l'appui de leur diplomatie pour l'exécution des clauses de la presente déclaration relative a l'Egypte et au Maroc.

Fait à Londres en double expédition le 8 avril 1904.
(L. S.) Paul Cambon. (L. S.) Lansdowne.

Articles Secrets.(١)

Art. 1. Dans le cas où l'un des deux Govts se verrait contraint, par le force des circonstances, de modifier sa politique vis-à-vis de l'Egypte ou du Maroc, les engagements qu'ils ont contractés l'un envers l'autre par les articles IV, VI et VII de la déclaration de ce jour demeureraient intacts.

II. Le Govt de Sa Maj. Brit n'a pas l'intention de proposer quant au présent, aux Puissances des modifications au régime des capitulations et â l'organisation judiciaire en Egypte.

Dans le cas où il avait amené à envisager l'apportunite d'introduire à cet égard en Egypte des réformes tendant à assimiler la législation égyptienne à celle des autres pays civilisés, le Govt de la Rep. fr. ne refuserait pas d'examiner ces propositions, mais à la condition que le Govt de Sa Maj, brit accepterait d'exminer les suggèstions que le Govt de la Rep, fr. pourrait avoîr à lui adresser pour introduire au Maroc des réformes du même genre.

Art. III. Les deux Govts. convienent qu'une certains quantité de territoire marocain adjacente à Mellila ceuta et autres préictés doit, le jour ou le Sultan césserait d'exercer sur elle son autorité, tomber dans la sphere d'influence espagnole et autres.

---

(١) هذه أعلنت للبرلمانين الفرنسى والانجليزى فى نوفمبر سنة ١٩١١ باتفاق الحكومتين .

القسم الخامس

موقف ألمانيا

لقد كانت مسألة مصر فى أول الأمر مرتبطة فى ذهن المستشار الألمانى بزمرك Bismarck بمسألة بقاء الدولة العثمانية ومصيرها ، ولم تكن سياسة بزمرك فى فى السنوات العشر التى تلت سنة ١٨٧٠ سياسة المحافظة على كيان هذه الدولة أو سلامتها . فلقد صرح مراراً فى أحاديث متعددة له حين ثارت المسألة الشرقية ثورتها العنيفة فى سنة ١٨٧٦ بأن ليس للحكومة الألمانية مصالح مهمة تدعوها للتدخل فى شئون الدولة العثمانية . وأنه لا يرثى لحال مسيحي هذه الدولة أو مسلميها على السواء . فمصير الدولة العثمانيد كما قال مرة متهكما لا يدعوه لأن يبذل فى سبيله دم جندى بروسى واحد . وأن كل ما يهمه فى هذه الأزمة المستحكمة المعقدة المصاعب هو أن يضع نفوذه العظيم فى خدمة أصدقائه وليست الدولة العثمانية واحداً منهم(١) .

وبزمرك هو الذى دعا الانجليز لأخذ مصر . وهو الذى عمل على تثبيت أقدامهم فيها . وعضد سياسة الاحتلال فى سنة ١٨٨٢ . فأيد انجلترا تأييداً لا تشوبه شائبة . ونصرها نصراً مبيناً . وجعل من مسألة مصر وسيلة قوية لربط انجلترا بدول التحالف الثلاثى ذلك التحالف الذى كونه من المانيا والنمسا والمجر وإيطاليا للمحافظة على مركز المانيا المتفوق فى أوربا . ولقد اتبع خلفاؤه كابريفى Caprivi ومارشال Mar هذه السياسة بصفة عامة .

---

(١) الوثائق الألمانية بيلو Bülow وزير الخارجية الألمانية إلى منستر Münster السفير الألمانى فى لندن ٤ يناير سنة ١٨٧٦

اهتمت الحكومة الإمبراطورية الألمانية لأول مرة بالمسائل المصرية حين ثارت المشكلة الشرقية فى أوائل الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، فالمستشار الألمانى يرى أن مسألة مصر جزء من هذه المسألة لا ينفصل عنها ، وهو لا يهتم بالمسألة المصرية لقيمتها فى ذاتها أو لمصالح ألمانيا فيها ، وإنما هو يهتم بأمور مصر كوسيلة يسترضى بها الحكومة الانجليزية التى ما برحت تنظر إلى ألمانيا بعين الحسد والحقد وتخاف شوكتها فى أوربا ، ولذا فهو فى أول فرصة ينعى على الحكومة الانجليزية عدم استغلالها لهذه الأزمة الشرقية ، لهذه الفرصة الثمينة فى نظره ويرى أنه ينبغى لها الآن أن تفكر جديا فى أخذ نصيبها من الأسلاب التى تجمعت نتيجة لتدهور الدولة العثمانية ، وضعفها المتزايد ، ويرى أن خير مكان وأنسب بقعة تستطيع انجلترا أن تذهب إليها هى وادى النيل .

فهو قد اقتنع تماما بضرورة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين أصدقائه من الدول الكبرى ، ورأى فى هذا التقسيم خير طريق للمحافظة على السلام فى أوربا وعلى السيطرة الألمانية فيها ، فتأخذ صديقته النمسا والمجر البوسنة والهرسك أى تسيطر على غربى البلقان تقريبا ، وتهيمن روسيا على شرقيه وتنفذ بنفوذها إلى المضايق البوسفور والدردنيل ، وتضم انجلترا مصر بالاتفاق مع فرنسا ، فمصر بموقعها الجغرافى الممتاز ومواردها الغنية كافة لأن تعوض انجلترا عما تقتطعه روسيا من ممتلكات الدولة العثمانية فى البلقان ، ولم يكن المستشار الألمانى يهدف إلى خلق سوء تفاهم بين فرنسا وانجلترا من أجل مصر ، وليس صحيحا من الناحية التاريخية ما يزعمه الأستاذ سيتون واطسون Seton-Watson ، أستاذ الدراسات الصقلية فى جامعة لندن من أن بزمرك أراد من وراء هذه السياسة أن يصيب عصفورين بحجر واحد : إرضاء انجلترا من ناحية وإفساد العلاقات الانجليزية الفرنسية من ناحية أخرى[١] ، فسيظهر من خلال ذلك البحث أن بزمرك فى ذلك الوقت (من سنة ١٨٧٧ إلى سنة ١٨٨١) كان مخلصا فى العرض الذى قدمه

---

(١) فى كتابه Disraeli and Gladstone and the Eastern Snestion ص ٣٠٩

للحكومة الانجليزية ، وأنه فى نفس الوقت كان يعمل على خلق جو من التعاون السياسى بين الدولتين الغربيتين خارج حدود القارة الأوربية .

حرص بزمرك إذن حرصا كبيرا على أن يوجه نظر الحكومة البريطانية إلى إنتهاز هذه الفرصة ، فرصة قيام المسألة الشرعية ، ففى مذكرات له سطرها لوزارة الخارجية الألمانية فى خريف سنة ١٨٧٦ يرى أنه إذا استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة انجلترا الخارجية فانه يقترح أن تنتهج بريطانيا العظمى نفس السنن الذى تنتهجه روسيا ، فإذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النقط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة على المضايق ، البوسفور والدردنيل والإشراف على الاستانة فعلى الحكومة الانجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس ، فهو إذن يرى أن يكون موقف انجلترا فى وادى النيل موقفا مشابها لموقف النمسا على الأقل بأزاء الولايتين العثمانيتين المتاخمتين لها : البوسنة والهرسك ، ويرى فى هذا الحل حلا سليما للمشكلة الشرقية معقولا ومقبولا وينطوى على جانب كبير من الحكمة السياسية ، حلا خيرا فى نظره من معارضة انجلترا لروسيا فى البلقان وقيام حرب شعواء بينهما قد تتحول إلى حرب أوربية عامة تعصف بما لألمانيا من مركز متفوق . فكما يقول « إنه من الخير لبريطانيا أن تأخذ قناة السويس والإسكندرية بدلا من أن تعلن الحرب على روسيا ، وبذلك وحده تتوثق عرى السلم فى أوربا »(٢) .

وهو يرى أنه إذا خشيت الحكومة الإنجليزية من اتباع مثل هذه السياسة مناوءة فرنسا وعداءها ، فما عليها إلا أن تبحث مع الفرنسيين أمر تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ ، فتوافق فرنسا على تفوق النفوذ الانجليزى فى مصر نظير موافقة الانجليز على تفوق النفوذ الفرنسى فى سوريا . وبذا ترضى فرنسا .

وكان بزمرك يرى أن الغلبة فى النهاية ستكون للدولة الممتازة من الناحية

---

(١) الوثائق الألمانية .

البحرية والأكثر مرونة فى الاستعمار[١] .

ولم يقتصر بزمرك على عرض هذه الفكرة على حكومة ديزريلى Disraeli والمحافظة بل أرسل إلى سفيره فى روسيا شفينتس Schweintz يطلب منه أن يعرض على الحكومة القيصرية الروسية فكرة أخذ الانجليز لمصر ليعرف ماذا يكون موقف روسيا ، فهو يعتقد أن من الضرورى أن توافق روسيا على الفكرة إذا أرادت ألا تقاوم انجلترا رغبة الروس فى السيطرة على القسطنطينية والمضايق ، البوسفور والدردنيل .

ولذا فليس من العجيب أن يرحب بزمرك بزيارة نوبار باشا للندن فى ربيع سنة ١٨٧٧ لتمهيد الطريق لبسط حماية انجليزية على مصر[٣] . ويكرر بزمرك بأنه نصح وما انفك ينصح لبريطانيا العظمى بأخذ مصر . وأن هـذه الخطوة هى خطوة مباركة فى نظره ، هى أجل خدمة تستطيع انجلترا تقديمها للسلام فى أوربا ، فالمستشار الألمانى يخشى قيام حرب بين روسيا وانجلترا ، نجد الدولة الألمانية نفسها مرغمة على الدخول فى غمارها ،

ولكن الحكومة الانجليزية حكومة المحافظين ما كانت تقبل بسهولة مثل هذا المقترح ، فرئيسها لورد بيكونز فيلد Beaconsfield بالرغم من أنه هو الذى عقد صفقة قناة السويس ، فاشترى أسهم الخديو فيها ، وبالرغم من تعلقه الكبير بالشرق ، وبالرغم من أنه زار مصر فبهره جمالها وأبهتها وسحرته حضارتها القديمة وضخامة أثارهما ، وبهاء نيلها ونخيلها وكثرة خيراتها[٤] إلا أنه كان فى

---

(١) نفس المصدر ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٧٦ .

(٢) نفس المصدر بيلو إلى شفينتس .

(٣) كما يعلق على رسالة أرسلها له سفيره فى لندن بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٧٧ ، وكان نوبار قد قام بهذه المهمة دون أن يكون الخديو اسماعيل على علم بها ، الوثائق الألمانيه .

(٤) انظر Monypenny and Buckle: Life of Disraeli الجزء الأول الفصل الخاص برحلة ديزريلى إلى الشرق ومصر لقد زار ديزريلى مصر فى أيام شبابه وتنقل فيها من رشيد إلى الشلال .

ذلك الوقت لا يرى فى احتلال الانجليز لمصر وسيلة ناجعة لدرء الخطر الروسى عن الشرق الأدنى ، فهو يقول إذا أخذ الروس الاستانة فإنه يمكنهم فى أى وقت أن يجوسوا بجيوشهم خلال سوريا ويصلوا إلى مصب النيل ، وعند ذلك ماذا تكون فائدة أخذ الانجليز لمصر ، وحتى قواتنا البحرية لا تستطيع أن تعزز مركزنا فى مثل ذلك الموقف ، وإن الناس الذين يتكلمون بهذه الطريقة يجهلون الجغرافيا تماما ، والاستانة لا مصر ولا قناة السويس هى مفتاح الطريق إلى الهند(٢) ، ولقد أبدى بيكونزفيلد عجبه والشك الذى خالج نفسه من كثرة عروض بزمرك ، وذكر أنه يفضل أن تستولى انجلترا على أسيا الصغرى ذاتها (٢) .

على أن الحكومة الإنجليزية إذا كانت راغبة عن احتلال مصر فى ذلك الوقت إلا أنها كانت حريصة على ألا تمتد إليها يد الحرب التى ثارت ثائرتها فى البلقان ، فلقد انتشرت الإشاعات فى ذلك الوقت التى تقول بأن روسيا تنوى إدخال مصر فى غمرة الحرب ، فهى تنوى محاصرة الشواطىء المصرية بأسطول البحر الأبيض المتوسط ، أو هى تنوى أخذ أرمينية ، وأرمينية مفتاح سوريا ، وسوريا مفتاح مصر ومصر مفتاح إفريقية !!! ولذا قدم داربى Derby وزير الخارجية الإنجليزية إلى شوفالوف Shuvalov السفير الروسى فى لندن مذكرة تقول بأن مصالح انجلترا سوف تضطرها لاتخاذ خطة الدفاع إذا مس خطر حرية السلامة فى قناة السويس أو إذا قامت روسيا تهجم على مصر(٣) . واستفسرت الحكومة الإنجليزية فوق ذلك من روسيا عما إذا كانت عازمة على محاصرة مصر أم لا ، وبينت فى نفس الوقت أن أى عمل حربى يهدد سلامة مصر

---

(١) المرجع السابق جزء ٤ ص ٨٤ عن Seton watson : Disralaeli and Galdstone. ص ٩٨ .

(٢) Seton-Watson : Disaerli and Gladstone. ص١٠٩

(٣) الوثائق السياسية الفرنسية Iére Série Documents Diplomatiques Francais فى جزء ٢ رقم ١٧١ دكاز Decazes وزير الخارجية الفرنسية إلى الجنرال لفلو Le Flô سفيره فى بطرسبرج ٢١ مايو ١٨٧٧ .

أو قناة السويس ستعتبره انجلترا عملا عدوانيا اعتدائيا موجها ضدها . ولم يهدأ بال انجلترا ولم تطمئن إلا حين علمت أن هذه الاشاعات هى محض اختلاق(١) .

وفى أثناء الحرب الروسية التركية أعلنت روسيا عن رغبتها فى إرضاء انجلترا بأنها لن تتعرض لمصر ولا لقناة السويس ، فليست لها المصلحة ولا الرغبة ولا الوسائل للقيام بمثل هذا العمل(٢) .

وفى الواقع أن انجلترا كانت فى ذلك الوقت أى فى سنة ١٨٧٧ تخاف عواقب اتباع السياسة التى يقترحها بزمرك ، وتخشى بصفة عامة عداوة فرنسا ، لا سيما وأن الرأى العام الانجليزى كان يعتقد تماما فى هذه السنة أن المستشار الألمانى غير مخلص فى ذلك العرض فدوافعه غير بريئة ، فهو يريد أن يدفع بانجلترا إلى مصر لكى تؤيده فى الاستيلاء على هولندا ، وحتى الملكة ڤكتوريا نفسها ملكة انجلترا كانت مصدقة للاشاعات التى تملأ الجو السياسى فى أوربا برغبة ألمانيا فى الاستحواذ على هولندا ، مما اضطر السفير الألمانى فى لندن إلى أن يؤكد للحكومة الانجليزية بأن ما يشاع عن رغبة الألمان فى ضم هولندا محض افتراء لا صدق فيه ولا غناء(٣) .

على أن المستشار الألمانى لم ييأس ولم يكترث لمثل هذه الاراجيف ، فهو يدون فى مذكرة له أنشأها فى كسنجن Kissingen فى صيف سنة ١٨٧٧ لوزارة الخارجية الألمانية : « لقد رغبت فى حث الانجليز على أخذ مصر إذا كانوا لا يزالون يطمعون فيها ، لأنى اعتقد أن من مصلحتنا ولخير مستقبلنا العمل على تقابل الانجليز والروس فى منتصف الطريق ، فإذا استطاعت انجلترا أو روسيا الوصول إلى اتفاقية بها تسيطر روسيا على البحر الأسود وانجلترا على مصر كان

---

(١) Sumner : Russia and the Balkans ص ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، Seton-Wotson ، ٦١٨ Disraeli and Gladstone ص ١٧٢

(٢) Seton-Waston : Disraeli and Gladstone ص ١٩٣ .

(٣) الوثائق الألمانية مذكرة لبزمرك كتبها لوزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٧٧ . ومنستر إلى بيلو ٦ يونيو ١٨٧٧ .

ذلك خدمة جليلة للسلام فى أوربا » . ولكن ما العمل إذا كان الانجليز لا يرون فى أخذ مصر حلا كافيا لمشكلة المضايق . فملكة انجلترا ووزراؤها ليست عندهم ذرة ثقة فى روسيا(٧) .

ثم إن لورد داربى وزير الخارجية فى وزارة المحافظين فى ذلك الوقت لم يكن ميالا بطبيعته إلى اتباع سياسة خارجية نشيطة . فهو لم يتحمس حتى لصفقة قناة السويس . وكانت تنقصه فعلا الارادة القوية والعزم الصادق مما جعل السفير الألمانى فى لندن يعتقد « أن الساسة الانجليز يعيشون من يوم إلى يوم » ولا يفكرون فى المستقبل . ويرى أن على انجلترا إذا كانت تريد المحافظة على مركزها فى أوربا ، إما المحافظة على الممتلكات العثمانية بقوة السلاح كما فعلت فى حرب القرم أو تقسيم ممتلكاتها . ونعى عليها موقفها فى ذلك الوقت ، فهو فى نظره موقف الضعف والتردد إذ لا هى جندت جنودها للدفاع عن تركيا ولا هى أنشبت أظفارها فى مصر كجزء من الغنيمة(٣) .

فروسيا ما برحت مصرة على السيطرة على البحر الأسود . فيجب إذن على الانجليز — كما ترى السياسة الخارجية الألمانية — المحافظة على مصالحهم فى البحر الأبيض المتوسط . ولن يصلوا إلى هذه الغاية إلا باحتلال مصر .

وربما كان هناك رأى فى لندن . ويصح أن يكون رأى بيكونزفيلد نفسه وهو أن تشترى انجلترا مصر من الباب العالى وأن تعوض السلطان عن الجزية التى تقوم مصر بدفعها سنويا . ولقد أبلغ ديزريلى الملكة فكتوريا يوما بأن ليس لدى الباب العالى مانع من بيع سيادته على مصر وكريت وقبرص(٤) . ويظهر أن جلادستون كان على علم بهذه الحركة وانتقدها انتقادا لاذعا كما انتقد شراء ديزريلى لأسهم الخديو فى قناة السويس من قبل . ولقد انتشرت اشاعات

---

(١) المصدر السابق رويس Reuss السفير الألمانى فى فينا إلى بزمرك ١٠ يوليو سنة ١٨٧٧

(٢) المصدر السابق إلى بزمرك ٢٨ يونيو ١٨٧٨ .

(٣) Seton-Watson : Disraeli and Gladstone صفحات ٢٢٥ ، ٣٠٩

عن هذه الحركة إلى درجة أن اضطر رئيس الحكومة الانجليزية إلى أن يطمئن فرنسا من هذه الناحية(١) . وأهملت الفكرة إهمالا تاما .

ويعلم الساسة الألمان جد العلم أنه إذا احتلت انجلترا وادى النيل فسيكون لذلك بلا ريب أعمق الأثر وآلمه فى فرنسا . ولذا فالحكومة الفرنسية لن تتنازل عن مطالبها وعما لها من نفوذ فى البحر الأبيض المتوسط إلا إذا ضمن لها الانجليز زيادة نفوذها فى بحر الشمال . وذلك بأن توافق الحكومة البريطانية على ضم بلجيكا لفرنسا وتعويض ألمانيا بهولندا لحفظ التوازن الدولى فى أوربا . وهذا ما لم تكن حكومة لندن تستطيع أن تقبله بأى حال من الأحوال .

ولقد وجد من رجال الدبلوماسية الانجليزية من يعضد وجهة النظر الألمانية فالسفير الانجليزى فى برلين لورد رسل Lord Russell كان يحبذ أخذ الانجليز لمصر . ويرى فى ذلك حلا طبيعيا وسليما ومريحا للمسألة الشرقية . ولا ريب فى أن الرأى العام الانجليزى فى سنة ١٨٧٨ كان قد تحول إلى تعضيد هذا الرأى . وكان فريق من أفراد العائلة المالكة الانجليزية يرى من بداية الأمر أنتهاز هذه الفرصة ، فرصة اشتعال المسألة الشرقية لامتلاك مصر فلقد كتبت أل Crown Princess إلى الملكة فكتوريا فى ١١ يوليو سنة ١٨٧٧ رسالة تقول فيها « إن كل من يحب انجلترا يرى اغتنام هذة الفرصة . فرصة وضع أقدمنا فى مصر(٢) » على أن أودو رسل كان يشكو دائما من أنه لا يوجد عضو واحد فى الوزارة الانجليزية يأخذ بفكرته أو يرى قريبا منها وذلك خشية عداوة فرنسا . فلقد كان موقف وادنجتون Waddington وزير الخارجية الفرنسية فى ربيع

---

(١) كان أول من كشف عن هذه الحركة الأستاذ سيتون واطسون ، كشفها فى الوثائق الروسية . ويذكر الأستاذ أن اتهامات جلادستون غير صحيحه لأن زميله فى حزب الأحرار لورد جرانفل يعلم جيدا أن ديزريلى لم يحاول أجـــراء صفقة شراء مصر . أنظر المصدر السابق وصفحات ٣٠٩ ، ٣١٠ منه .

(٢) الوثائق الألمانية هوهنلوه إلى بزمرك ١٥ مارس سنة ١٨٧٨ .

سنة ١٨٧٨ صلبا لا يتغير فى هذه المسألة . فالركن الأول فى أساس سياسته هو منع الانجليز من احتلال مصر بأى ثمن . ولذا فقد أعلن أعلانا لا يشوبه غموض . وذلك عند دخوله الوزارة بأنه لن يقبل أبدا احتلال الانجليز لوادى النيل . وكما يقول السفير الألمانى فى باريس برنس هوهنلوه Hohenlohe إن جانبا كبيرا من الرأى العام الفرنسى كان يعضد وادنجتون فى هذه المسألة بالذات ولو أن حملة الأسهم الفرنسيين ربما كانوا يفضلون احتلال الانجليز لمصر . ويرون فى ذلك الاحتلال خير ضمان لحقوقهم(٢) . ولقد اتبع الوزير الفرنسى بدقة السياسة التى أعلنها ولم ينحرف عنها ، فلم يقبل اشتراك الحكومة الفرنسية فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ إلا إذ اقتصر عمل المؤتمر ومناقشاته على معالجة الموقف السياسى الذى نشأ عن معاهدة سان استفانو بين الباب العالى وروسيا ، وأصر على ضرورة موافقة الدول العظمى على ألا تعرض مسألة مصر وتونس وسوريا على بساط البحث فى المؤتمر بأى حال ، وفعلا وجدت الفكرة موافقة تامة من كل الدول(٢) .

ولكن منستر السفير الألمانى فى لندن ظل يردد الفكرة الألمانية على أسماع لورد بيكونز فيلد ووزارته ، وخاصة على وزير الخارجية الجديد لورد سولسبرى Salisbury لأن منستر كان يعلم جد العلم أن الوزير الجديد من أكبر دعائم الإمبراطورية منذ كان وزيرا لشئون الهند وأن له همة ونشاطا ليسا لسابقه لورد دارنى الذى استقال عقب نزاع شديد ثار بينه وبين رئيس الوزارة . وأن للوزير الجديد رأيه الخاص فى مسألة بقاء الدولة العثمانية ومصيرها . فهو عديم الثقة بها ميال إلى تقسيمها والعمل على انحلالها . ويرى أن بقاءها مهزلة من مهازل السياسة لا ينبغى استمرارها . ويعتقد أن السياسة البريطانية القديمة فى المحافظة على بقاء الدولة العثمانية وكيانها سياسة عديمة الجدوى . لا غناء فيها .

---

(١) نفس المصدر بيلو إلى منستر ١٧ مارس سنة ١٨٧٨ ، بيلو إلى هوهنلوه ١٧ مارس سنة ١٨٧٨ ، iére Serie Dauments Diphmatiques Français فى الجزء الثانى

ولا تتفق والوقت . وهو يحرص على الإتفاق مع روسيا أكثر مما يميل إلى الحرب معها . ولقد كان سولسبرى منذ توليه الشئون الهندية دائم التفكير فى المحافظة على مصالح انجلترا لا بحماية تركيا من الخط الروسى . وإنما بالإستيلاء على بعض ممتلكات الدولة العثمانية التى تضمن لانجلترا سلامة امبراطوريتها وسلامة مواصلاتها إلى الهند . فهو كما يقول للورد Lytton «إن سياستنا الخارجية تنقصها الجرأة والخطة المرسومة» وأن المحافظة على الطريق إلى الهند لا يكون إلا بأخذ مصر وكريت وبالاشتراك فى القضاء المبرم على تركيا(١) .

ولذا فموضوع مصر من المسائل التى يشوق سولسبرى التفكير فيه والمناقشة مع السفير الألمانى ، ولكنه حين كان يخلو إلى بقية أعضاء الوزارة كان دائما يجدهم غير ميالين إلى أخذ مصر ، فكما يقول لمنستر إن هناك مسألتين تمنع زملاءه من التفكير جديا فى مسألة أخذ مصر : أولاهما التعقيدات والتضحيات المالية ، وثانيتها عداوة فرنسا ، ولكن السفير الألمانى كان قد تكهن بما يدور فى خلد الوزارة الإنجليزية ، ولذا فهو يجيب بأن هذه المصاعب مبالغ فى تقديرها دون ريب ، فموارد مصر المالية متى أديرت إدارة حسنة تحت رعاية انجلترا وتحت إشراف موظفين انجليز فإنها تستطيع القيام بكل التعهدات المالية التى ارتبطت مصر بها . وأن الدائنين الفرنسيين يهمهم قبل كل شىء أن تسدد ديونهم وتدفع فوائدها ولا يأبهون كثيرا لذكريات فرنسا التاريخية أو لما تدعيه من أعمال مجيدة فى مصر ، ثم ما الذى يجعل الإنجليز يظنون أن هدف فرنسا هو مصر ، فهدف فرنسا الحقيقى هو تونس لكى تستطيع حماية مصالحها فى الجزائر . ثم بعد ذلك ما الذى تستطيعه عداوة فرنسا ، فهل تستطيع فرنسا فى الوقت الحاضر إعلان الحرب على انجلترا من أجل مصر ؟

ولما وجد سولسبرى عدم اتفاق زملائه فى الوزارة على مسألة احتلال مصر

---

(١) Seton-Watson : Disraeli and Gladstone ص ٢١٩

اضطر غير راض إلى ترك هذا المشروع ثم من ناحية ثانية سولسبرى نفسه كان دائما كبير الإهتمام بصداقة فرنسا ، وخاصة فى الوقت الذى تخلت فيه إيطاليا عن مساعدة انجلترا فى المسألة الشرقية ضد روسيا (٢) ، فسولسبرى يؤمن بضرورة تعاون الدولتين الغربيتين فى كل مايختص بمسائل البحر الأبيض المتوسط . بل لقد أصبح ذلك التعاون أمرا حيويا بالنسبة لانجلترا ، طالما كانت تبغى ألا تنضم فرنسا إلى المعسكر الروسى . ومن الأسباب الأساسية التى جعلت الحكومة الإنجليزية لا تأخذ بالعرض الألمانى هو تشككها فى سياسة بزمرك ، فكانت تخشى دائما أن يكون المستشار الألمانى قد عرض مصر على فرنسا لتعويضها عن الالزاس واللورين فى نفس الوقت الذى عرضها فيه على انجلترا .

وظل موقف ألمانيا بالنسبة لإنجلترا فى هذه المسألة كما هو ، ظل موقف الصداقة والتأييد ، وحين تعقدت الظروف بعض الشىء بين فرنسا وانجلترا أعلن بزمرك للسفير الإنجليزى لورد أودو رسل بأنه مستعد لتأييد بريطانيا العظمى « لأنه من مصلحة المانيا أن يتفوق نفوذ انجلترا على نفوذ فرنسا فى مصر » ، وهو مع ذلك ماض فى تأييده للتعاون بين الدولتين (٢) . وحين أرادت الحكومة النمسوية المجرية استغلال صداقة المانيا فطالبت بأن تشترك مع الحكومتين الفرنسية والإنجليزية فى الإشراف على شئون مصر أشار إليها بزمرك فى أدب بأن مصالح انجلترا وفرنسا أضعاف مصالح المانيا والنمسا . وأن هذه المصالح تبرر فى نظره مركزهما المفضل فى مصر ونفوذهما الممتاز . وأنه يفضل أن يوكل إلى إنجلترا وفرنسا أمر حماية مصالح رعاياه فى مصر على شرط أن تقوم هاتان الدولتان

---

(١) لما استفحل الخطر الروسى فى أوائل سنة ١٨٧٨ فكرت انجلترا فى إنشاء عصبة من دول البحر الأبيض المتوسط تكون غايتها منع امتداد النفوذ الروسى إلى ذلك البحر ، وعرضت الفكرة على إيطاليا فرحبت الحكومة الايطالية فى أول الأمر بالمشروع ثم تكصت على عقبيها . أنظر للمؤلف Tunis and the Geat powers الفصل الخاص بالعلاقات الانجليزية الايطالية

(٢) winfred Taffs. Ambassadder toBismarck, Lord Odo Russell ص ٣٠٦

بحماية مصالح الدول الأخرى على قدم المساواة مع مصالحهما وبنفس الإهتمام[١].

ولقد أيد المستشار الألمانى انجلترا وفرنسا تأييدا لا يعتريه خور ولا وهن فى موقعهما ضد الخديو اسماعيل فى أوائل سنة ١٨٧٩ حين تحدى أوربا وأراد التخلص من العنصر الأجنبى. فأرسل انذاراً إلى مصر زلزل مركز الخديو. ووافق على فكرة الدولتين الظالمة فى طلب عزل الخديو بالرغم من أن كلا من روسيا وإيطاليا كان يعترض على حق الدولتين فرنسا وانجلترا فى طلب تخلى الخديو عن عرشه. فهذا تدخل صريح فى شئون مصر لا يتفق والعرف الدولى. ولكن تأييد بزمرك وعدم اعترافه بما لأسماعيل من حقوق جعل معارضة روسيا وإيطاليا لا قيمة لها. فغادر الخديو إسماعيل مصر حزينا وتولى شئونها الخديو توفيق.

وتعقدت المسألة المصرية من الناحية الدولية فى أوائل عهد الخديو توفيق وأنذرت الثورة العرابية بخطر مستطير. فثبت ألمانيا على موقفها فى أن ليس لها مصالح مهمة فى وادى النيل تدعوها للتدخل مباشرة، وظلت متمسكة برأيها فى الاعتراف بمركز انجلترا وفرنسا الممتاز فى وادى النيل[٢]. فكما يقول لورد أودو رسل عن بزمرك «أنه (أى بزمرك) راغب أن يؤيد أية سياسة تتفق عليها انجلترا وفرنسا فى مصر. لأنه يرى فى ذلك الاتفاق الفرنسى الانجليزى أساسا للسلام والنظام فى أوربا، ويرى فوق ذلك أن ضم تة ألمانيا إلى جانب ذلك الاتفاق بتأييده وتعضيده[٣].

---

(١) الوثائق الألمانية دكتور بوش Busch فى وزارة الخارجية الألمانية إلى ولى عهد ألمانيا ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢.

(٢) نفس المصدر بزمرك إلى رادفيتس Radowitz ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٩.

(٣) وكان الأترك بعد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ قد لجأوا إلى ألمانيا ابتغاء النصح والحماية وقابلت برلين ذلك الود بمثله وأجابت بعض طلبات الأتراك الخاصة بإرسال بعض الموظفين الألمان إلى الآستانة مما دعا إلى تخوف السفير الانجليزى فيكتب إلى جرانفل يقول: =

وحين لجأت وزارة الأحرار وعلى رأسها جلادستون إلى ألمانيا لتتعرف موقفها إزاء الثورة العرابية كان رد بزمرك بأن انجلترا أعلم بما يجب أن يكون عليه موقفها إزاء ذلك التعقيد الجديد فى المسألة المصرية . ولكنه بين فى نفس الوقت أن سياسته كسياسة انجلترا . فمن مصلحة الدول جميعا — كما يعترف هو — المحافظة على الموقف السياسى الراهن فى مصر وتعضيد سلطة الخديو . فبين جرانفل Granville وزير الخارجية أن الحالة فى مصر خطرة . فوفقا لتقارير قنصل انجلترا الجنرال فى القاهرة الخديو متشائم من سير الأمور الداخلية . وأنه يائس جدا من استقامة الأحوال . ولذا فالحكومة الانجليزية مصممة على تقوية مركزه وشد أزره بأن تعلن الدول الكبرى جميعا له فى صراحة وجلاء تام عن رغبتها فى المحافظة على الحالة السياسية الموجودة . ولذا فقد أصدرت الحكومتان الفرنسية والانجليزية إلى قنصليهما الجنراليين فى مصر بأن يبينا للخديو عن هذه الرغبة فى مذكرة يناير المشهورة . وذكر جرانفل أن فرنسا قد تعاونت مخلصة مع انجلترا فى هذه المسألة . ولما وضح هربرت بزمرك أن ألمانيا لن تعترض على ما حدث ولكنها ترغب فى أن يوكل إلى الأتراك أصحاب السيادة أمر المحافظة على النظام فى مصر (١) . أجاب جرانفل بلغة مضطربة تدل على أحد شيئين إما أنه يريد أخفاء خطة استنتها انجلترا ، وأما أن الوزارة الإنجليزية لا تزال غير متفقة فيما بينها على السياسة التى يجب اتخاذها حيال مسألة مصر ، ولذا فهو يردد بأنه ما فتىء يعتقد أن إعادة النظام إلى مصر على يد الاتراك هو خير الحلول الممكنة وأنه شر لابد منه ، على أن جرانفل لم ينس أن يذكر لإبن بزمرك

"It is evident that the exchange of compliments, of presents, = of diamonds and of assurances, of mutual respect and adrmiation has practically led to a state of real intimacy between germany and Turkey which has never before existed and which gives the sultan a welcome axcuse for leaving his ways unmended." march 22/1882 عن F. 6, 46. 1605. no102 Taffs:An Ambassador to Bismarck ص ٣٠٨

ومبعوثه فى لندن بأن ما صرح به هو رأيه الشخصى ، وأنه لا يزال لا يدرى إذا كان اخوانه فى الوزارة يشاطرونه هذا الرأى ، ثم أضاف بأن قيام انجلترا بالعمل وحدها فى وادى النيل هو ضرب من المحال ، وأن من المغامرة تعاون فرنسا وانجلترا فى القيام بعمل وحدهما ، وأن ترك الأتراك يتدخلون وحدهم لحفظ النظام والأمن فى مصر قد يؤدى إلى صعوبة التخلص منهم فيما بعد . ولكن ميزة تدخل الأتراك وحدهم هو عدم وقوع التشاحن بين الدول الأوربية الكبرى من جراء مسألة مصر (١) .

ولقد لاحظ المبعوث الألمانى هربرت بزمرك تضارب أقوال جرانفل مما لا يبشر فى نظره باستقرار الحكومة الانجليزية على رأى فى مسألة مصر ، فهى حانقة غاضبة على الباب العالى لعدم قيامه بتنفيذ شروط معاهدة برلين كما يجب وهى فى حيرة من أمرها فيما يختص بمصر على أن ما كان يخشاه جرانفل قبل كل شىء هو أن تصبح مسألة مصر مسألة دولية ، هو تدخل الدول الكبرى فى مسألة مصر ، ولذا فهو يبين لألمانيا أن مثل ذلك التدخل ليس فى صالح السلام فى أوربا .

ولما كانت الحكومة الانجليزية ترى من المهم أن تتعاون فرنسا معها فى مسألة مصر ، هذا قوى من فكرة المستشار الألمانى بأن سياسة انجلترا الخارجية لا يزال ينقصها الحكمة وبعد النظر ، بدرجة لا يوجد لها مثيل فى تاريخ انجلترا ، فانجلترا كما يرى أصبحت مقيدة بسياسة فرنسا الخارجية فهى لا تفكر إلا فى التعاون مع فرنسا والا فى صداقة فرنسا ، وهاله أن يرى ، وزارة جلادستون تندفع من مغامرة لأخرى ، فاذا كانت الحكومة البريطانية قد اتفقت مع الحكومة الفرنسية على أن تكونا فى عزلة عن بقية دول أوربا بتدخلهما وحدهما فى مسألة مصر ، فان علاقات بريطانيا العظمى مع الدول الأوربية الأخرى التى لها مصالح فى الشرق لابد وأن تتأثر تأثرا سيئا ، وخاصة إذا حدث ، وساءت علاقة انجلترا بفرنسا

---

(١) الوثائق الألمانية هربرت بزمرك إلى بزمرك ٧ يناير سنة ١٨٨٢ .

لتباين مصالحها » ، ولذا ففى آخر الأمر « فان انجلترا ستجد نفسها وحيدة منفردة فى أوربا نتيجة لسياستها الحائرة المترددة »[١] .

وما كان بزمرك يثق فى حسن فهم جلادستون لشئون السياسة الخارجية ، وما كان يستطيع أن يقيم وزنا كبيرا لتصريحات جرانفل أو لآرائه الشخصية نظراً لضعفه وتردده وقلة حيلته . كما كان الشك يساوره دائما فى سياسة وزارة جمبتا الفرنسية ولذا فهو فى سياسته العامة الأوربية معتمد على الدول الأمبراطورية النمسوية المجرية والروسية . أما فى مسألة مصر فهو لم يحد عن سياسته التقليدية التى تنطوى على عدم اثارة العراقيل فى وجه السياسة الإنجليزية . وإن كان لا يروقه أن يرى الحكومة الإنجليزية تتبع ظل الحكومة الفرنسية .

ولكنه كان حريصا وخاصة بعد سقوط وزارة جمبتا الفرنسية فى أول شهر فبراير سنة ١٨٨٤ ، على أن يؤيد الخطوات التى تقوم بها الدولتان الغربيتان على شرط أن تحوز هذه الخطوات موافقته ، وإن كان يفضل المحافظة على الحالة السياسية الراهنة ، وكان يعضد وجهة النظر هذه الدول الشمالية الروسيا والنمسا ، فهو لذلك ينصح بتدخل السلطان وحده ، ولكنه بين مع ذلك أنه لن يعارض إذا تدخلت الدول الأوربية الكبرى جميعها لتعاونه ، وأسر إلى الانجليز فى فترات بأنه سيحاول إرضاءهم بقدر المستطاع ، بالرغم من ارتباطه مع الدول الشمالية ، لذا يبعث لورد اودو رسل السفير الانجليزى فى برلين بوثيقة سرية إلى حكومته مؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ يقول فيها .

Dr, Busch has told me "privately and confidentially" that although Prince Bismarck had not felt at liberty to separate himself officially and depart from the attitude assumed by count Kaknoky and M. Giers in regard to sending instructions to their representatives at constantinaple. His Highness has neverthless instructed him to speak privately to the Turkish Ambassador

---

(١) نفس المصدر هاتسفلت Hatzfeldt فى برلين إلى رويس السفير الألمانى فى فينا ١٥ يناير سنة ١٨٨٢ .

Sadoullah Pasha in the sense desired by your Lordship and that he had already done so, and recommended him to advise his government not to exaggerate the effect of the naval demonstration but to abstain from interference and confide implicitly in the policy and good intentions of England and France.(١)

ولقد أطلع بزمرك حلفائه على وجهة النظر هذه ، وأيد ابحار أسطول او الدتين للمحافظة على الأمن والنظام فى مصر وتعضيد سلطة الخديو على حسب الفرمانات التى اعترفت بها دول أوربا(٢) .

ولم يكن بزمرك مرتاحاً الى رغبة الحكومة الإنجليزية فى أن تطلب من الباب العالى ارسال جنوده إلى مصر لإعادة الهدوء اليها ، فلم يكن يعضد فكرة اصدار الدول أوامرها للحكومة العثمانية ، فهو يرى فى ذلك انتقاصا كبيراً لحقوقها وتحديداً لسلطتها لا مبرر له ، ولقد أبدى السفير الإنجليزى فى برلين أسفه لذلك الموقف الذى ربما سبب كثيرا من المتاعب لما لألمانيا من كلمة مسموعة لدى كثير من الدول الأخرى ، ولقد أجاب هاتسفلت على ذلك ، وكان قائما بأمور وزارة الخارجية الألمانية بأن فرنسا لا تؤيد انجلترا فى مطلبها الخاص بارسال الباب العالى لجنوده إلى مصر ، وأسر إلى السفير الإنجليزى بأن بزمرك لن يقبل الإشتراك مع إنجلترا فى الإنتقاص من حقوق السلطان أو من سيادته ، أن الحل الوحيد للصعوبة الحالية هو ترك السلطان يفصل فيها بطريقته الخاصة ، فالأتراك لهم وسائل ناجعة فى تسوية مثل هذه المشاكل .

"The Turks had a way of their own of pacifying their co-religonists . They gave their agents a sword in one hand, and a

---

(١) عن F. o. 64. 1006. No 169, Taffs Ambassador to Bismarck صفحات ٣١٠ ، ٣١١ دكتور بوش كان من كبار موظفى وزارة الخارجية . كونت كالنكسى وزير خارجية الامبراطورية النمسوية المجرية . مسيو دى جيرز وزير الخارجية الروسية ، يقصد المظاهرة البحرية التى قامت بها انجلترا وفرنسا فى ميناء الأسكندرية .

(٢) نفس المرجع السابق ص ٣٩١ أرسل إلى جرانفل ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ .
F. o. 64 1006. no 188.

bag full of decorations in the other, money in every pocket and tod then to make the best of their chances."(١)

ولما سأل رسل ، السفير الانجليزى . عن الوسائل التى يمكن بها التخلص من الأتراك بعد ذلك . أجاب هاتسلفت أن هذه المسألة موكولة للمستقبل، وأن قناصل روسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا قد سجلوا فى تقاريرهم أن هذه الطريقة هى خير الطرق التى يجب الأخذ بها لحل المشكلة المصرية ، لأن التدخل الحربى حتى ولو كان عثمانيا سيؤدى فى آخر الأمر كوارث ، وأضاف إلى ذلك قائلا إن كل ما يهم ألمانيا هو السلام وعدم وقوع حرب من أجل مسألة مصر ، « وإن البرنس بزمرك يكون سعيداً لو استطاع نفض يديه من كل المسائل الشرقية ، ولكنه كعضو فى التآلف الأوروبى مضطر إلى تأييد الدول التى يهمها ذلك الموضوع فى الوقت الذى تجد نفسها متفقة فيه ، فسياسته هى عدم توسيع شقة الخلاف بين الدولتين انجلترا وفرنسا ، وإنما هى العمل على تعاونهما والتوفيق بينهما لأنه يرى السلام والمصلحة فى ذلك .

"Prince Bismarck had always agreed that a difference of opinion with regard to Egypt was inevitable and his earnest wish was not to foster such differencs, when they sprang up, by favouring one Government more than the other, but on the contrary to contribute as far as was in his power towards the continuance of the Anglo-Frencen, alliance which he has always welcomed as a guarantee of peace in Europe.(١)

وعلى أى حال قبل بزمرك الاشتراك فى مؤتمر الاستانة الذى انعقد من الدول الكبرى لمناسبة النظر فى المسألة المصرية ومعالجتها ، ولو أنه كان لا يؤمن كثيراً باستطاعة المؤتمرات حل المشاكل الدولية مالم تتفق الدول صاحبة الشأن على حل هذه المشاكل من قبل ، ولذا لم يكن كبير الأمل فى نجاح ذلك المؤتمر . وجدت الحكومة الألمانية أن فرنسا لم تكن بكبيرة الرغبة فى نجاح ذلك المؤتمر ، لأن

(١) F. o. 64, no 212 رسل إلى جرانفل ١٧ يونيو ١٨٨٢

فكرته الأساسية لم تكن لتلقى ترحيبا فى باريس ، فالحكومة الفرنسية كانت عاقدة العزم على مناهضة كل مبدأ يقول بتدخل الأتراك الحربى فى مصر ، خشية ازدياد قوة الإسلام فى شمالى أفريقية ، الأمر الذى يعمل دون شك على أضعاف مركزها فى الجزائر وفى البحر الأبيض المتوسط ، وأيقنت ألمانيا أن المؤتمر سيفشل فى خطواته لأنها أى ألمانيا لم تكن مستعدة لانتداب الدولتين الغربيتين انجلترا وفرنسا لحل مسألة مصر وانتقاص ماللسلطان من حقوق فى هذه البلاد ، وإن لم تكن فى قيام الدولتين إذا أرادتا رجاع النظام إلى مصر على مسئوليتهما الخاصة ، فألمانيا لم ترد أخذ دور إيجابى فى المسألة المصرية، وكانت ألمانيا ترى أن ارسال الدولتين لأسطولهما إلى مكان الاسكندرية كان سببا فى حدوث المذبحة المشهورة وفى إثارة العسكريين المصريين إلى إقامة التحصينات وإلى الاستعداد للحرب. ولكن ألمانيا بالرغم من ذلك لم تقم باثارة عراقيل فى وجه الانجليز ، ولم تقتصر على ذلك ، بل لقد عملت على الوقوف أمام محاولة روسيا تكوين حلف من بعض دول أوربا للاحتجاج على سلوك انجلترا فى مصر ، وذلك بعد ضرب الأسطول الانجليزى لمدينة الأسكندرية ، وهنأت الانجليز على نجاح عملياتهم الحربية .

ولما احتلت انجلترا قناة السويس فأثارت جانبا من الرأى العالمى ضدها ، كان موقف ألمانيا الصريح فى تأييد انجلترا عاملا على تهدئة الخواطر فى أوربا نحو بريطانيا وعلى خفوت صوت المحتجين ، ولما كانت مصالح ألمانيا فى قناة السويس تجارية قبل كل شىء وليست سياسية ، لم تعارض السياسة الانجليزية ، وإن كانت لم توافق على طلب الحكومة الانجليزية الاشتراك معها فى ضمان حرية الملاحة فى القناة . ولم تناصر ألمانيا الجهود التى قامت بها بعض الدول الكبرى لتطلب من انجلترا تفسير أعمالها وتوضيح موقفها ، بل لقد اضطرت إلى ارسال هربرت بزمرك إلى لندن ليقف على ساسية انجلترا الجديدة إزاء المسألة المصرية .

ولما جاء أمر تنظيم انجلترا لشئون مصر أعلن بزمرك للورد جرانفل أن الحكومة الألمانية لن تثير صعوبات أو متاعب أمام انجلترا فى هذه الناحية . ولما

ثارت المناقشة بعد ذلك فى أمر مصير مصر ، ساء بزمرك أن يجد الوزراء الانجليز غير متفقين فيما بينهم على السياسة التى يجب أن تتبع مضطربى الأعصاب قلقين كلما ذكرت دولة أجنبية اسم مصر . ولكن المستشار الألمانى ظل على ولائه لسياسته التقليدية . ولم يخف على الحكومة الانجليزية المترددة أنه على استعداد إلى حد الموافقة على ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية إذا أرادوا ذلك ، وإن كان ينصح بأن من الخير لهم لو وطدوا أقدامهم فى مصر تحت سيادة تركيا ، وبذا لا يضعف مركز السلطان فى العالم الاسلامى . ولا ينال تركيا الهزال والانحلال ، وبذا لا تجعل انجلترا من السلطان عدواً مبينا لها فتفتح الباب واسعا أمام دسائس الدول الأوربية المعادية لها ، أما إذا اتبعت انجلترا سياستها التقليدية القديمة ، سياسة التحالف مع السلطان فانها تعزز مركزها فى مصر وتركيا ، وتحكم مصر من القاهرة والأستانة معا ، ويكون انتفاعها أكبر ، بل سيكون هذا عاملا على تيسير الأمور لبريطانيا فى البحر الأبيض المتوسط ؛ ولعل بزمرك كان يرمى من وراء ذلك عدم إعطاء روسيا فرصة للاتفاق مع فرنسا على محاربة نفوذ انجلترا فى فى مصر والشرق الأدنى ؛ كما أنه لم يكن يرمى إلى تمهيد الطريق أمام الباب العالى للانضمام إلى جانب فرنسا .

اقترح المستشار الألمانى إذن إبقاء مصر تحت السيادة العثمانية ، ولكنه اقترح بجانب ذلك أن يجعل الانجليز من وظيفة قنصلهم الجنرال فى مصر وظيفة مشابهة لوظيفة المقيم العام الفرنسى فى تونس ، ولعله كان يبغى أن يعرف من وراء ذلك الاقتراح مدى رغبة الانجليز فى التسلط على مصر ومدى رغبتهم فى محاكاة الوسائل الفرنسية فى الحكم الامبراطورى . ووافق جرانفل على الفكرة الأولى بابقاء مصر تحت السيادة العثمانية بالرغم من وجود جيش الاحتلال لأن الفكرة وجدت هوى فى نفسه ، لأنها صادرة من ألمانيا ، ولن تستطع انجلترا فى ذلك الوقت القضاء على السيادة العثمانية دون أن تستهدف لغضب ألمانيا وسخط الدول الأخرى . فلقد نجحت تركيا فى التقرب من ألمانيا إلى حد أن المستشار الألمانى وافق

على إرسال بعثة حربية إلى الآستانة لتنظيم الجيش العثمانى ومن ناحية ثالثة سيثير القضاء على السيادة العثمانية مشاكل لاعداد لها وربما فتح باب المسألة الشرقية كلها من جديد ولكن جرانفل اعترض على الفكرة الثانية بأن انجلترا لن تذهب إلى هذا الحد، ولن تستطيع تطبيق وسائل فرنسا وتونس على مصر وقناة السويس (١) ولم يبين جرانفيل أى نظام ستتبع انجلترا فى مصر ، ولكنه ذكر أيضا أن انجلترا ستجعل المرور فى القناة حرا لجميع الدول فى وقت السلم والحرب ، فانجلترا لن تفرض « نظام الحماية على مصر » ولكن وزير الخارجية الانجليزية أحب أن يتحسس رأى بزمرك فى أمر مصير مصر فقال المستشار الالمانى إنه ترك أيدى الانجليز حرة فى وادى النيل « يفعلون ماشاءوا .

ولما اشار جرانفل إلى موقف فرنسا العدائى ومناهضتها لسياسة انجلترا مما قد يكون له كبير خطر على مركز الانجليز كان بزمرك يهون من خطر الموقف ويذكر للحكومة الانجليزية أنه طالما كانت ألمانيا قوية مهيبة الجانب ، وطالما كانت صديقة لانجلترا فلن تستطيع الجمهورية الفرنسية التحرش جديا بانجلترا ولن تستطيع أن تذهب إلى حد إعلان الحرب عليها ، فدستورها وحالتها الحربية لا تسمحان لها بذلك وخاصة وأن ألمانيا واقفة لها بالمرصاد ورقيب على حركاتها عتيد .

ولقد أرادت الحكومة الانجليزية أن تتقرب من ألمانيا فى مسألة تقرير حرية المرور فى القناة ، لأن هذا هو كل مايهم ألمانيا فى نظر انجلترا ، وطلبت كذلك اشتراك ألمانيا فى ضمان حرية الملاحة فى هذه القناة ، ولكن المستشار الألمانى ماكان يريد التورط فى مسألة مصر أو القناة ؛ فبين لانجلترا أن المانيا كدولة تجارية ترحب بلا شك بمبدأ حرية المرور فى القناة . ولكنها غير مستعدة للذهاب إلى حد الاشتراك فى ذلك الضمان لأنه ربما اعترضت على المبدأ إحدى

---

(١) الوثائق الألمانية مذكرة سياسية لهربرك بزمرك (فى لندن) أكتوبر سنه ١٨٨٢ .

الدول البحرية الكبرى وألمانيا غير مستعدة للدخول فى حرب من أجل مصر أو القناة (١) .

وقدرت انجلترا حق التقدير موقف التأييد العظيم الذى وقفته المانيا فى المسألة المصرية إبان اشتداد أزمتها ، فشكر وزير الخارجية البريطانية الحكومة الألمانية وكرر زملاءه ذلك الشكر أكثر من مرة فلقد أعلن هاركورت Harcourt أحد أعضاء الوزارة ، بأنه إلى ألمانيا وحدها يرجع الفضل فى جعل يد الانجليز حرة فى مصر . فلقد كان فى وسع بزمرك أن يقلب العربة بانجلترا (١)

ولقد ظل موقف ألمانيا فى سنة ١٨٨٣ واحداً لايتغير . ولكن الظروف السياسية تغيرت تغيراً واضحاً فى سنة ١٨٨٤ . ففى هذه السنة نمت الجمعية الاستعمارية الألمانية وتأسست الصحيفة الاستعمارية Kolonial Zeitung . لم تكن للدولة الألمانية سياسة استعمارية فى السنوات التى سبقت هذه السنة ، فلقد كان بزمرك راغباً عن الاستعمار . ويرى أن الوقت غير مناسب . وأن جهود ألمانيا السياسية يجب أن توجه إلى توطيد دعائم وحدتها السياسية وإلى بناء مركز متفوق لها فى أوربا . كان يرى أن نشاط ألمانيا يجب أن يتركز فى أوربا وعلى حدودها الغربية بصفة خاصة طالما لم تنس الحكومات الفرنسية الرغبة فى الانتقام واسترداد الولايتين المفقودتين الالزاس واللورين . واطمأن إلى مركز ألمانيا فى أوربا بعد توطيد علاقاته مع امبراطورية النمسا والمجر نهائياً فى سنة ١٨٧٩ ومع روسيا فى ربيع سنة ١٨٨١ ومع ايطاليا فى ربيع السنة التالية فلا خوف إذن على تفوق الدولة الألمانية فى أوربا .

فظهر حينئذ عامل جديد فى السياسة الخارجية الألمانية ، وخاصة بعد أن نمت الصناعة الألمانية وأخذ الانتاج الكبير يلعب دوره ، وتبع تقدم الصناعة الألمانية نمو التجارة بسرعة هائلة ، وظهر تجار من برمن وهمبرج على شواطىء

---

(١) نفس المصدر السابق شتوم Stum قائم بالأعمال فى لندن إلى هربرت بزمرك ٣١ أكتوبر

(٢) نفس المصدر هربرت بزمرك إلى بزمرك ١٤ يناير سنة ١٨٨٣ .

افريقية والمحيط الهادى ، وانتشرت البعثات الدينية الألمانية فى أرجاء العالم ، وزاد الحماس ، واشتد التمسك بالقومية الألمانية بعد انتصاراتها الباهرة فى سادوا وسيدان وبعد تفوقها السياسى فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، فالاعتزاز بالقومية الألمانية كان من العوامل التى دفعت بالألمان الى الاستعمار . وتفوق مركز ألمانيا السياسى فى سنة ١٨٨٢ هو الذى جعل بزمرك يعيد النظر فى موقفه بإزاء الامبريالزم . ووجد التجار الألمان من الشجاعة والمصلحة أن يستقروا فى المحطات التى أنشأوها فى جنوب أفريقية والمحيط الهادى ، وأصبح المستشار الألمانى يجد ألا غنى لألمانيا عن الاستعمار ، وازداد اهتمامه به حتى اعتبره مسألة حيوية بالنسبة لألمانيا ، ولذا كان على قدم الاستعداد ، لأن يجعل من مسألة الاستعمار محكا لعلاقاته بالدول الأوربية الكبرى ولا سيما الاستعمارية منها ، ولذا فهو مستعد للتضحية علاقاته الودية بانجلترا إذا قاومت مشاريعه الاستعمارية ، وهذا يفسر لنا موقفه إزاء انجلترا فى مصر سنة ١٨٨٤ .

لقد خشى الانجليز أن تفكر ألمانيا تفكيرا جديا فى الاستعمار ، وهاهاتقدم التجار الألمان والبعثات الدينية الألمانية ، وأصبحت ترى فى الألمان منافسا خطيرا قويا ، فأخذت وزارة جلادستون التى كانت لا تزال تتولى الحكم فى انجلترا فى أوائل هذه السنة فى وضع العراقيل أمام المستعمرين الألمان فى غربى أفريقية وجزائر فيجى وساموا ، وهاجمت الصحافة الانجليزية بعنف السياسة الألمانية الاستعمارية ، فثارت لذلك ثائرة الأمبرياليين من الألمان ، بل هاج الرأى العام الألمانى ، وأخذت الصحافة المانية تهاجم فى مقالات قوية السياسة الانجليزية والصحافة الانجليزية ، وغضب بزمرك غضبا شديدا . واتخذ من مسألة مصر ذريعة يهدد بها انجلترا .

وبعث إلى منستر سفيره فى لندن فى ٤ ابريل سنة ١٨٨٤ يطلب منه أن يذكر الانجليز بموقف ألمانيا نحوهم فى مسألة مصر فى سنة ١٨٨٢ ، وأن يبين لهم كيف لم تحتج ألمانيا على ضرب الأسطول الانجليزى لمدينة الاسكندرية ، وكيف لم

تقف الحكومة الألمانية حجر عثرة فى سبيل احتلالهم لمصر ، وكيف لم تناقش مركز انجلترا الممتاز فى وادى النيل والشرق الأدنى الإسلامى ، وكيف لم تثر صعوبات أمام ما اتخذته الحكومة الانجليزية فى مصر من خطط ، وكيف أن الحكومة الانجليزية شكرت الحكومة الألمانية شكرا جما على موقف التأييد هذا المنقطع النظير .

ولذا فألمانيا لها الحق فى أن تنتظر رد الجميل ، وأن تنتظر من الانجليز ألا يقفوا حائلا أمام حقوق الرعايا الألمان فى فيجى ، ولوح بزمرك بالتهديد والوعيد إذا عرقلت انجلترا تحقيق المطامع الألمانية فان الحكومة الألمانية ستدرس موقفها من جديد إزاء وزارة جلادستون وخاصة إزاء السياسة الانجليزية فى مصر (١) .

ولقد ذكر بزمرك الانجليز بمركزهم المتزعزع فى أوروبا ، وبين لهم ألا خرف على انجلترا فى هذه القارة إلا من فرنسا وفى آسيا إلا من روسيا . ولن يكون عداء فرنسا ذا قيمة أو خطرا على انجلترا إلا إذا ضمنت فرنسا حياد ألمانيا ، وأن الحكومة الألمانية مستعدة من ناحيتها للثبات على سياستها الودية حيال انجلترا فى مصر ، كما أنه ليس من الصعب على ألمانيا أن تحسن علاقاتها بأعداء انجلترا (٢) وأن انجلترا يجب أن توقن بأنها لا تستطيع الاعتماد على صداقة الحكومة الألمانية أو حيادها أو تأييدها فى حالة اعتداء فرنسا أو روسيا عليها إلا إذا أرضت المطامع الألمانية كاملة .

ومضى بزمرك يعلن للانجليز بأنهم إذا ناقشوا حق ألمانيا فى الاستعمار فان من حق ألمانيا أن تناقش انجلترا فى حقها فى مصر ، ولغت سياسة انجلترا بأنها سياسة أنانية « naivcegoism » ، وقال إنه إذا استمرت الحكومة الانجليزية سائرة فى غلوائها كان ذلك « امتهانا لشعورنا القومى » وانتقد تصرفات وزارة

---

(١) الوثائق الألمانية بزمرك إلى منستر ٤ أبريل سنة ١٨٨٤ .

(٢) نفس المصدر بزمرك إلى منستر ٥ مايو سنة ١٨٨٤ .

جلادستون وعملها على إثارة المستعمرات الانجليزية فى أفريقيـة على السياسة الألمانية ، وبين أن انجلترا تتحمل الأعذار لكى ترى أن المعارضة لم تأت من جانبها ، ولكن من جانب المستعمرات ، وقال إن استقلال المستعمرات فى تدبير شئونها الخارجية مهزلة لا تصدق .

وكانت المسألة فى نظره خطيرة فلقد كانت الانتخابات القادمة فى ألمانيا تحتم عليه أن يبين رأى الحكومة صراحة فى الاستعمار إذا كانت تريد تأييد نواب الشعب الألمانى لها .

ولما ثارت مسألة مصر من جديد وخاصة حين لم تصل المفاوضات الانجليزية الفرنسية بشأن الاصلاح المالى إلى نجاح أيدت ألمانيا بحماس وجهة النظر الفرنسية ، وأكد هربرت بزمرك مبعوث المستشار الألمانى فى لندن لوزير الخارجية الانجليزية بأن لألمانيا مصالح مهمة فى مصر تصل إلى مائة مليون مارك وحين أبدى جرانفل دهشته من هذه الملاحظة وقال إن الحكومة الألمانية قد قررت منذ زمن قريب بأن ليس لها مصالح مهمة فى مصر أجاب المبعوث الألمانى بأن الأوقات قد تغيرت ، وأخذت الصحافة الألمانية تنتقد بشدة سياسة انجلترا فى مصر ، وتدحض ما تدعيه انجلترا من حقوق فى هـذه البلاد وفى احتلالها ، وكان بزمرك نفسه يمد الصحافة بالمقالات الشيقة ضد انجلترا (١) .

وكان موقف بزمرك فى مسألة مصر داعية لأن تعيد الحكومة الانجليزية التفكير فى موقفها إزاء الاستعمار الألمانى ، وكما يظهر لم يكن كل أعضاء الوزارة الانجليزية يشاركون جرانفل رأيه فى عرقلة المشاريع الألمانية . ومن بين هؤلاء شخصية فذة سيكون لها أثر عظيم فى توجيه الاستعمار الانجليزى وجهة المعاصرة، وهى شخصية جوزف تشمبرلن Joseph Chamberlain . نبغ تشمبرلن فى وزارة الأحرار وأصبح له فيها نفوذ كبير بالرغم من أن الوزارة التى كان يتولى شئونها ، وهى وزارة التجارة ، لم تكن وزارة كبيرة ، لم يكن تشمبرلن فى ذلك

---

(١) نفس المصدر هربرت بزمرك إلى بزمرك ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ .

الوقت (١٨٨٤) بكبير الحب لفرنسا ، وكان من القائلين بشراء الصداقة الألمانية وكان يعضده فى ذلك الرأى لورد هارتجتن Hartington وسير تشارلز ديلك Charles Dilke والبرنس أوف ويلز ولى عهد انجلترا .

على أنه فى هذه الأثناء مات لورد امتهل Ampthill (لورد أودو رسل) وكان سفيراً لانجلترا فى برلين مده سنوات عديدة عمل فيها على توثيق العلاقات بين ألمانيا وانجلترا ، فكان لموته أثر سيء على العلاقات الانجليزية الألمانية ، فلقد عرضت الحكومة الانجليزية تعين سير روبرت موريير Robest Morier خلفاً له ، فرفض بزمرك لأنه لم يكن ترقه شخصيه ذلك الرجل ولا آراؤه السياسية ، فأسرعت الحكومة الانجليزية إلى تعيين سير إدوارد مالت Edward Malet قنصلها الجنرال السابق فى مصر سفيراً لها فى برلين ، وهو رجل برز فى ناحية السياسة والدبلوماسية ، وفى هذه الأثناء أيضاً كان بزمرك قد هدد انجلترا بأنه إذا استمرت الحكومة لانجليزية فى موقفها العدائى إزاء المشاريع الألمانية الاستعمارية فسيقطع نهائيا الصلات الطيبة معها ، وسيعمل على التقريب ما بين وجهات النظر الألمانية والفرنسية ، وعمل فعلا على إثارة صعوبات لا يستهان بها لانجلترا فى مصر وخاصة فى مسألة صندوق الدين[١] . بل وذكر الحكومة الانجليزية بلهجة حاسمة بضرورة احترام المعاهدات التى عقدتها مصر قبل الاحتلال مع الدول الأوربية ، وكانت انجلترا قد فكرت فعلا فى تغيير بعضها[٢] .

فلا عجب إذن إذا رأت وزارة جلادستون أن تطأطىء الرأس أمام ألمانيا ، وكان جرانفيل وزير الخارجية الانجليزية فى نظر الألمان قد كبرت سنه وفقد ذاكرته واضمحلت أعصابه ، وكان هو ووزير المستعمرات لورد دابى

---

(١) الوثائق الألمانية إلى هربرت بزمرك ٩ يوليو سنة ١٨٨٤ .

(٢) نفس المصدر مذكرة وليم بزمرك السياسية بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

مصدر قلق كبير لألمانيا ، فلورد دارنبى شخصية لا يمكن الاعتماد عليها كثير الشك يرى مصيده فى كل شىء »(١) .

تراجعت الحكومة الانجليزية حين وجدت أن الأمور قد تحرجت عليها فى مصر نتيجة لموقف ألمانيا العدائى ، وظهر ذلك التراجع فى التصريحات التى أدلى بها سير تشارلز ديلك لهربرت بزمرك المبعوث الألمانى فى لندن ، ولقل حمل ديلك بعنف على سياسة جرانفيل نحو ألمانيا ، ونعى عليه اضطرابه فى سياسته واعوجاجه وقصر نظرة فى المسائل الاستعمارية ، وأن من حق الحكومة الألمانية أن تحتج على سلوكه الغبى ، وأن الخطأ بلا ريب هو خطأ انجلترا ، فقرر هربرت بزمرك أن الصحف الانجليزية أياً كان لونها الحزبى قد هاجمت ألمانيا ، وحاولت إفساد العلاقات الألمانية الفرنسية ، وأن انجلترا يجب أن تعرف أن المنازعات بين ألمانيا وفرنسا ليست قيداً فى أرجل ألمانيا تستغله الدول الأخرى ، وأن لورد جرانفل « وقد قدر صداقة ألمانيا لانجلترا كصداقة الدنمارك أو اليونان ، وأنه لعله الآن يعرف من التجارب مدى قوة ألمانيا وقيمة صداقتها حين تعقدت أمور مصر .

حينئذ كرر ديلك اعتذاره وقال إن سياسته كانت ولا تزال دائماً التعاون التام مع ألمانيا . « فإنكم لن تذهبوا إلى حد إعلان الحرب علينا من أجل مصر ، ولكن فرنسا قد تفعل ذلك . . . وما يجب علينا أن ننظر إليه دائماً هو موقف فرنسا نحو الأعمال التى نجد أنفسنا مضطرين إلى انجازها فى مصر . . . »(٢)

كان بزمرك لا يرى فى مسألة مصر أمراً حيوياً بالنسبة لألمانيا ، وأن المسألة الاستعمارية مسألة حيوية بالنسبة لها ، لإرضاء المستعمرين الألمان من ناحية واستصلاح الرأى العام وتدعيم موقف الحكومة الداخلى ، وكان يعلم أن الموقف الذى وقفه فى مسألة مصر كان نتيجة طبيعية لوقوف انجلترا أمام

---

(١) نفس المصدر هربرت بزمرك إلى بزمرك ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ .

(٢) الوثائق الألمانية مذكرة سياسية لهربرت بزمرك ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ .

أماني ألمانيا الاستعمارية ، فكما يقول « إن أقل ركن فى غينيا الجديدة أو أفريقيا الغربية حتى ولو لم تكن له قيمة فى ذاته هو أهم فى نظرنا وفى سياستنا من كل مصر ومستقبلها » . فالرأى العام الألمانى لا يهتم بأمور مصر ، والمستعمرون الألمان قد وجهوا عنايتهم إلى مناطق بكر جديدة ولم تكن مصر ، المثقلة بالديون والتى وقفت معظم مواردها على خدمة الدين ، واحدة منها . ولقد اتهم المستشار الألمانى انجلترا بالعمل على إيقاع الشحناء بينه وبين فرنسا وروسيا ، فانجلترا ، كما يقول ، تعمل على إثارة الأمور فى أوربا ضد ألمانيا حتى تستطيع أن تنفذ بنجاح سياستها الاستعمارية فى مصر وفى أفريقيا والشرق .

ولذا حين خطب جرانفل فى البرلمان الانجليزى فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ وأراد أن يورط ألمانيا أمام الرأى العام ، فقرر أن المانيا تعطف دائماً على مركز انجلترا فى مصر وتؤيدها فى سياستها تأييداً تاماً ، صحح بزمرك ألمانيا وأكد أن تصريحات جرانفل غير دقيقة وغير صحيحة ولا تطابق ما حدث فعلا ، « وأن بزمرك عمل على المحافظة على حقوق السلطان فى مصر » ، « وأنه لم يكن عنده مانع من أن يعمل انجلترا على بسط نفوذها فى مصر بمفاوضات ودية مع السلطان وبتعاون السلطان ، وأن ألمانيا ليست لها مصالح مباشرة فى مصر تجعلها تثير عقبات جدية فى وجه انجلترا »(٢) .

لقد كان جو المحادثات بين انجلترا وألمانيا عاصفا ، وكان جرانفل كثيرا ما تثور ثائرته ويغضب ، ولكن موقف ألمانيا بالنسبة لمصر أرغمه على التراجع والتسليم بمطالب الألمان جميعها . وجاء جلادستون نفسه إلى هربرت بزمرك يعلن له أنه يشجع ألمانيا فى سياستها الاستعمارية وأنه مبتهج لآمالها الحضارية . ولعل السبب المهم الذى جعل الانجليز يتراجعون هو احتمال تعاون ألمانيا وفرنسا

---

(١) نفس المصدر بزمرك إلى منستر ٢٥ يناير سنة ١٨٨٥ .

(٢) الوثائق الانجليزية المنشورة فى الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book لسنة ١٨٨ صحيفة Nôrd Deutsche Allgeneine Zeiting ٢ مارس ١٨٨٥ .

البحرى ، فبحرية ألمانيا وفرنسا مجتمعتين متفوقة فى ذلك الوقت على البحرية الانجليزية ، ولما كان التقارب قويا بين بزمرك وجيل فرى Jules Fery رئيس الحكومة الفرنسية ، فبزمرك يؤيد مطالب الفرنسيين الاستعمارية وموقفهم فى المسألة المالية المصرية ، وفرى يؤيد ألمانيا ، استطاع التحالف الجديد تحقيق أغراض الطرفين فى مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ . على أن بزمرك لم يشأ أن يتحدى انجلترا أكثر من هذا ، فهو لا يثق تماما بفرنسا ، وانجلترا من ناحيتها فى أشد الحاجة إلى صداقة بزمرك ، فالحالة فى السودان كانت سيئة للغاية ومنذرة بشر مستطير ، ففى أول سنة ١٨٨٥ سقطت الخرطوم فى يد المهديين ، وقتل جوردون Gordon ، وأوشك على الضياع ماكان لانجلترا من مركز فى الشرق بأكمله ، والأزمات على انجلترا الروسية حدود الأفغان وهددت الهند . وتجمعت المتاعب واقتحمت الجيوش فى افريقيا وآسيا بشكل منقطع النظير .

صفا الجو أخيراً بين ألمانيا وانجلتر بتراجع وزارة الأحرار . وزاد الجو صفاء سقوط هذه الوزارة . فلم تعد ألمانيا تحرك مسألة مصر من جديد إذ كانت سياسة المحافظين التقليدية المحافظة على صداقة ألمانيا . فعاد بزمرك إلى تأييد سياسة انجلترا فى وادى النيل . ويظهر هذا حين وجدت الحكومة الانجليزية نفسها مضطرة إلى الاتصال بألمانيا لتتعرف رأيها فى أمر مصير مصر . وذلك فى سنة ١٨٨٦ حين أثار لورد راندلف تشرشل Rundolpb Churchill مسألة مصر أمام السفير الألمانى فى لندن . وأبدى قلقه الشديد من أن إحدى الدول الكبرى عازمة على تهديد مركز الانجليز فى مصر بإثارة موضوع جلاء الانجليز عن وادى النيل مرة أخرى . وطلب معرفة موقف ألمانيا إزاء هذه الحالة المملوءة بالنذر . وقال « إن فى يد ألمانيا الآن إضعاف مركز وزارة المحافظين فى مسألة مصر » . فرد هاتسفلت Hatzfeldt السفير الألمانى فى لندن بأن المسألة لن تثور بشكل جدى فى الوقت الحاضر نظر اللعلاقات الطيبة بين ألمانيا وانجلترا . وعقب بزمرك فى برلين بأن ألمانيا لن تشترك مع أى دولة أخرى فى أى مطلب

يتعلق بموقف الانجليز فى مصر . أما إذا لم تتعاون انجلترا مع ألمانيا فى المسائل الاستعمارية فالموقف لا بد متغير[١] . ولقد بالغ تشرشل فى شكر الألمان . وبين أن الموقف الألمانى سيجعل الحكومة الانجليزية مطمئنة إلى وضع مشاريعها الخاصة بالمالية المصرية فلن تخشى الان شيئا من فرنسا[٢] .

وكان شك بزمرك المريب فى سياسة فرنسا الخارجية هو الذى حمله على أن يمضى فى سياسته القائمة على صداقة انجلترا وتأييد سياستها فى مصر . فهو يصرح لحكومة سولسبرى « نحن لا نستطيع أن نعتمد على الفرنسيين كحلفاء لنا حتى فى وقت الدفاع . فالعداء بيننا وبينهم قديم وسيظل باقيا وليس أمامنا سوى الانضمام إلى جانب انجلترا[٣] » .

* * *

زال بزمرك من مسرح السياسة الأوربية فى سنة ١٨٩٠ . ولم تختلف سياسة القيصر الألمانى فلهلم الثانى Wilhelm II أو المستشار الجديد كابريفى Caprivi عن سياسة بزمرك فيما يختص بمصر . وإن اختلفت دوافعهما إلى حد ما عن دوافعه . وكان الدافع لهما على انتهاج خطة بزمرك هو التقارب الجديد بين فرنسا وروسيا الذى تم بعقد التحالف بين الدولتين . فكان من الطبيعى أن تتجه ألمانيا شطر انجلترا وأن تهتم بقدر المستطاع بالمحافظة على صداقتها بتأييدها . فأوربا قد انقسمت إلى معسكرين المعسكر الألمانى . والمعسكر الفرنسى الروسى فكان هدف ألمانيا الطبيعى ضم انجلترا إلى المعسكر الألمانى . ووجدت ألمانيا فى التحالف الثلاثى بينها وبين النمسا وإيطاليا خير وسيلة لإرضاء الحكومة الانجليزية سواء أكانت حكومة سولسبرى أو جلادستون . فكما يكتب وزير الخارجية الألمانية مارشال

---

(١) الوثائق الألمانية هاتسفلت إلى بزمرك ٢٠ سبتمبر ١٨٨٦ وبرقية بزمرك إلى هاتسفلت ٢٤ سبتمبر ١٨٨٦ .

(٢) نفس المصدر هاتسفلت إلى بزمرك ٢٤ سبتمبر ١٨٨٦ .

(٣) نفس المصدر رقم ٧٠٢ عن Langer. European Alliances

Marshall إلى سفيره فى لندن هاتسفلت وذلك فى سنة ١٨٩٣ « إننا سنستمر فى تأييد انجلترا طالما كانت لها سياسة مستقرة فى مصر والشرق الأدنى . . .

ومن اللحظة التى تعتقد فيها أن انجلترا غير قائمة بذلك أو نالها الوهن أمام روسيا وفرنسا يجب أن نبحث عن وسائل أخرى لوقف أى اعتداء من جانب التحالف الفرنسى الروسى[١] » وألمانيا إذن مستعدة للأخذ بناصر انجلترا طالما وقفت انجلترا حاجزا قويا أمام مطامع فرنسا وروسيا .

فلأغرابة إذن إذا ناصرت الحكومة الألمانية وزارة سولسبرى نصرا مؤزرا وإذا أيدت وزارة روزبرى من بعده تأييدا قويا . فكلاهما إلى حد كبير كان ميالا إلى الأنضمام إلى التحالف الثلاثى معضدا لسياسته . وهذا يفسر لنا تأييد ألمانيا لانجلترا فى مشاريعها المتعلقة بالدين والقضاء ومحاولاتها إصلاح الحالة فى مصر . كما يفسر لنا جهود ألمانيا فى تهدئه روع الباب العالى من ناحية مركز الانجلترا فى مصر . والتقريب ما بين وجهتى النظر العثمانية والانجليزية فيما يختص بمصر ، ومحاربة جهود فرنسا المستمرة فى إثارة الباب العالى للاحتجاج ضد انجلترا أو عرض مسألة مصر من جديد على الدول الكبرى .

ولما جاءت وزارة روزبرى التى تعين فيها لورد كمبرلى Kimberley وزير الخارجية ظلت ألمانيا على موقفها لا تثير صعوبات أمام انجلترا طالما لم تمس المصالح الألمانية بضرر ، وطالما كان لورد كمبرلى مخلصا فى تنفيذ آراء رئيسه روزبرى . ولذا لما أعوج كمبرلى قليلا عن السنين الذى اختطه رئيسه وهدد بالتقرب من فرنسا ، وذلك حين أبدت الحكومة الألمانية بعض المعارضة للسياسة الانجليزية فى مصر سنة ١٨٩٤ بينت الحكومة الألمانية بأنه مخطىء فى اتباع مثل هذه السياسة وأنه سينجم عن ذلك لانجلترا متاعب لا قبل لها بها ، وأن الحكومة الألمانية تعلم أن السفير الفرنسى قد هدد انجلترا بالتقرب من ألمانيا نهائيا والتفاهم على مسألة الالزاس واللورين ، وأنها أى الحكومة الألمانية تستطيع تهديد انجلترا وإثارة مشاكل

---

(١) الوثائق الألمانية ٩ يوليو سنة ١٨٩٣ .

معقدة لها بتأييد سياسة فرنسا فى مصر، وتستطيع بعد ذلك التفاهم مع الفرنسيين فيما يختص بحدود الرين. فما كان أمام وزير الخارجية الانجليزى إلا الإسراع إلى التراجع، واضطر لورد كمبرلى إلى تغيير موقفه وتحسين لهجته مع ألمانيا، وشكرها على موقفها العام إزاء انجلترا فى مصر (١) ، ونتيجة لذلك أصدرت الحكومة الألمانية إلى قنصلها العام فى مصر بارون فون هايكنج von heyking بتعليمات توجه نظره فيها ألا يعارض سياسة انجلترا وألا ينضم إلى أعدائها فى المستقبل إلا إذا جاءته أوامر من حكومته تفيد ذلك .

وكان يهم ألمانيا فى ذلك الوقت بقاء مسألة مصر معلقة ومعقدة وموضع تنازع بين انجلترا وفرنسا، حتى ترى الحكومة الانجليزية ضرورة المحافظة دائما على صداقة ألمانيا . كما كان يهم ألمانيا ألا تؤيد سياسة انجلترا على طول الخط حتى لا تعتبر انجلترا ذلك واجبا يجب أن تؤديه ألمانيا باستمرار نحوها، ولكن ينبغى أن تكون سياسة ألمانيا نحو مصر — كما يرى الساسة الألمان من القيصر إلى المستشار كابريفة إلى وزير الخارجية مارشال — يجب أن تكون سياسة ألمانيا بصفة عامة مبهمة لا تعرف انجلترا حدودها ولا منتهاها ولا مقصدها ، وأن تقوم بتأييد السياسة الانجليزية فى المناسبات المختلفة حسب ما على المصالح الألمانية ومصالح التحالف الثلاثى (٢) . وأن تتخذ ألمانيا من مسألة مصر وسيلة لتسوية حسابها مع انجلترا فى المسائل الأوربية والمسائل الأخرى التى تهمها .

ولهذا لم يتورع القيصر الألمانى عن تهديد انجلترا بمعارضة سياستها فى مصر إذا لم تحل مسألة الكنغو حلا مرضيا لألمانيا ، وتم للقيصر ما أراد ، فمصر كما يقول بارون فون روبنهام فى وزارة الخارجية الألمانية ، كبلغاريا بالنسبة لنا ، ليست غاية سياسية فى حد ذاتها ، ولكنها وسيلة لتنظيم علاقات ألمانيا مع الدول

---

(١) نفس المصدر مارشال إلى هاتسفلت ٢ مايو سنة ١٨٩٤ .

(٢) نفس المصدر Rothenham فى وزارة الخارجية الألمانية إلى بارون فون هايكنج ٥ يوليو سنة ١٨٩٤ .

الأوربية (وخاصة انجلترا) بطريقة تتفق والمصالح الألمانية » . ولذا لا يهم ألمانيا القيصرية فى ذلك الوقت أن يشتجر الخديو عباس الثانى فى نزاع مستمر مع لورد كرومر ، ولا يهمها من يكون المنتصر منهما ، ولا يهمها الرأى العام المصرى قد نما شعوره بالقومية إذا تعارض هذا مع المصالح الألمانية ، وإنما يهم ألمانيا قبل كل شىء أن تكون صديقة لانجلترا ، وأن تقوم مشاكل معقدة فى مصر لا تستطيع انجلترا حلهـا وحدها فتضطر الى طلب المعونة من ألمانيا والانصراف عن الوفاق الثنائى الفرنسى الروسى (٢) .

وحين قررت الحكومتان المصرية والانجليزية استرجاع السودان والقضاء نهائياً على ثورة المهديين الدراويش ، وانتهز القيصر هذه الفرصة لتأييد سياسة انجلترا تأييداً تاماً ضد فرنسا . هددت فرنسا وثار الرأى الفرنسى وأنذرت الحكومة الفرنسية بالحرب . ولكن التأييد الألمانى قوى من مركز انجلترا بدرجة جعلتها تتحدى فرنسا ، وتقوم بتنفيذ أغراضها ، وترسل الحملة المصرية آمنة مطمئنة . وافق القيصر الالمانى أولا على أن تقوم المالية المصرية بنفقات الحملة إلى دنقلة إلا أنه رفض رفضاً باتاً مشروع سولسبرى الذى يرمى إلى تقسيم الدولة العثمانية والانفراد بمصر ، فالقيصر صديق الدولة العثمانية ولا يبغى انحلالها فى ذلك الوقت ، كما أن القيصر الألمانى أيد وزارة سولسبرى فى مسألة استرجاع السودان لأنه كان يعمل على إزالة الأثر السيء الذى أحدثته برقية كروجر فى انجلترا ، هذه البرقية التى أثارت الحكومة الانجليزية والرأى العام الانجليزى ضد ألمانيا ، ولذا فقد كان يخشى أنه إذا لم تؤيد الحكومة الألمانية انجلترا فى مسألة السودان ، ربما دعا ذلك الموقف انجلترا إلى التفكير فى تغيير سياستها نحو ألمانيا وتعضيد الفريق الانجليزى القائل بضرورة إصلاح العلاقات الفرنسية الانجليزية والانضمام إلى الوفاق الثنائى الفرنسى الروسى . لا سيما وأنه أى القيصر كان يعلم جد العلم أن لورد سولسبرى ولو أنه ميال إلى مجاملة ألمانيا

---

(١) الوثائق الألمانية بارون فون روتنهام إلى بارون فون هايكنج ٥ يوليو ١٨٩٤ .

وإلى تأييد سياستها الأوربية والاستعمارية ، إلا أنه غير ميال إلى تجديد اتفاقية البحر الأبيض مع صديقة ألمانيا وهى إيطاليا التى عقدت فى سنة ١٨٨٧ هذه الاتفاقية التى كانت ضمانا كبيرا لنفوذ دول التحالف الثلاثى فى البحر الأبيض ، كما كان يعلم أن سولسبرى يود لو استطاع تحسين علاقاته بفرنسا والاتفاق معها على المسائل المختلف عليها بينهما .

وكان تأييد ألمانيا لانجلترا فى نظر القيصر الألمانى ضروريا جدا من ناحية أخرى ، وذلك لخدمة أصدقائه الإيطاليين الذين انهزموا انهزاما منكرا أمام الأحباش فى موقعة عدوة ، فقد كان القيصر دائم الاتصال بانجلترا يحاول إقناعها بضرورة إغاثة الإيطاليين حلفائه . ولذا حاولت وزارة سولسبرى تبرير الحملة المصرية إلى السودان أمام دول التحالف الثلاثى ألمانيا والنمسا وإيطاليا برغبة انجلترا فى نصرة الإيطاليين المدحورين .

وبالرغم من الاتفاق الودى الذى تم بين انجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤ بشأن مصر ومراكش ، ذلك الإتفاق الذى أطلق يد الانجليز حرة فى مصر ، واعترفت فيه فرنسا بالاحتلال الانجليزى ، ولم تعد انجلترا فى كبير حاجة إلى تأييد ألمانيا السياسى — بالرغم من ذلك فقد ظلت العلاقات الانجليزية الألمانية بالنسبة لمصر بصفة عامة جيدة ، فلم تعمل ألمانيا من جانبها على إحراج مركز الانجليز فى مصر ، وذلك خشية زيادة توثق العلاقات الفرنسية الانجليزية فلقد كانت السياسة الألمانية ترمى إلى الفصل بين الدوليين بكل الطرق الممكنة . كذلك لم تبد ألمانيا حماسا كبيرا لمشاريع الانجليز فى مصر . ومن ناحية ثالثة كان اهتمام ألمانيا منصرفا عن مسألة مصر وموجها إلى السياسة العالمية سياسة الـ Weltpolitik . إلى المسائل التى تهم ألمانيا مباشرة مسائل آسيا الصغرى والعراق حيث كانت ألمانيا تعمل على مد نفوذها إلى بغداد والخليج الفارسى ، إلى مسائل الشرق الأقصى ، وخاصة بعد الحرب الروسية اليابانية التى اندحرت فيها روسيا والتى أخذت بعدها اليابان تتزعم شرقى آسيا . ثم هناك مشاكل

البلقان التى أخذت تنذر باصطدام خطير بين دوله الناشئة وبنزاع خطير بين حليفة ألمانيا وهى النمسا وبين روسيا .

ظل موقف ألمانيا لا يتغير حتى قامت الحرب الكبرى الأولى بين انجلترا وألمانيا ، وأعلنت انجلترا زوال سيادة تركيا وبسطت حمايتها على مصر ، فكان من الطبيعى ألا تعترف ألمانيا بذلك التغيير فى مركز مصر ولا مركز الانجليز فى مصر . ذلك التغيير الذى لا يبرره عرف دولى ولا قانون سياسى أخلاقى ، وبعد ذلك فتركيا التى كانت لها السيادة فى مصر حليفة لألمانيا ولذا ظلت ألمانيا على رأيها بأن مصر جزء من الدولة العثمانية ، وأيدت الأتراك فى محاولتهم اليائسة غزو مصر من الشرق وطرد الانجليز منها . إلا أن انهزام الألمان فى الحرب واضطرارهم إلى قبول معاهدة فرساى أرغمهم على الاعتراف بالحماية الانجليزية على مصر . ولما أعلنت انجلترا انتهاء الحماية وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كانت ألمانيا من الدول التى اعترفت بالمركز الجديد لمصر وتبادلت التمثيل السياسى معها .

القسم السادس

موقف إيطاليـــا

وامبراطورية النمسا والمجر وروسيا

كان العالم ينظر إلى إيطاليا فى سنة ١٨٨٢ كأقوى الدول الصغرى وأصغر الدول الكبرى وأضعفها ، وكانت كل حكومة إيطالية فى عهد النشأة الأولى بعد الوحدة تجد نفسها فى أحرج المواقف السياسية . ولذا فهى حينا تحاول أن تدفع عن نفسها الضعف الذى اتصفت به وذلك بالدخول فى مغامرات مع الدول الكبرى لا تعرف مداها ، وحينا تحجم عن الاشتراك فى الأمور الأوربية الكبرى خوفا من أن يتجلى ذلك الضعف وتفقد مركزها نهائيا . ولكن مع ذلك كانت آمالها عريضة ورغباتها كبيرة ، فمجد رومه القديم وعظمة القياصرة وذكريات الامبراطورية الرومية كانت مبعثا لكثير من الأمانى والأحلام التى كانت تتلاشى وتزول إذا اصطدمت بحقائق حاضر إيطاليـــا ومطامع الدول الكبرى .

وكان الايطاليون مهما اختلفت ألوان أحزابهم لا ينظرون فى قرارة نفوسهم بعين الرضا إلى الاحتلال الانجليزى لمصر ، ولكن علاقاتهم الكدرة مع فرنسا فى ذلك الوقت (أى فى سنة ١٨٨٢) هـذه العلاقات السيئة الناشئة من احتلال فرنسا لتونس تحديا لايطاليا وقضاء على آمالها العريضة فى قرطاجنه من جعلتهم لا يجهرون بانتقاد مسلك وزارة جلادستون خشية وقلقا ، كما أن مركزهم الدولى لم يكن قويا ولا يعتمد على سند قوى ولا يجد ناصرا إذا ما طالب الفريق المعضد للاستعمار منهم بنصيب فى حكم مصر ، وما كانت دول التحالف الثلاثى ألمانيا

والنمسا والمجر حلفاء إيطاليا تشجع الحكومة الإيطالية على الاشتراك فى مغامرة سياسية تخشى تكاليفها وتخاف عقباها. ثم إن ارتباط إيطاليا الوثيق بذلك الحلف، هذا الارتباط الذى تم رسميا ونهائيا فى ربيع سنة ١٨٨٢ قيد من حريتها فى التصرف، بل وجرها معه راضية أو كارهة، راغبة أو راهبة، فى سياسته الخارجية العامة التى لا تهدف إلى إثارة العراقيل أمام الانجليز فى مصر، ولا ترمى فى نفس الوقت إلى الاشتراك مع الانجليز فى تطبيق سياستهم العامة وتنفيذ خطتهم فى وادى النيل، ولا ترمى أيضا إلى الموافقة على انتدابهم للإشراف على شئون وادى النيل وتحديد مصيره.

* * *

لقد رفضت الحكومة الايطالية رفضا باتا التعاون مع بريطانيا العظمى فى البحر الأبيض المتوسط مرتين فى خلال أربع سنوات، المرة الأولى فى أواخر ربيع سنة ١٨٧٨ والمرة الثانية فى أواخر صيف سنة ١٨٨٢.

رفضت فى المرة الأولى الاشتراك والاتحاد مع حكومة ديزريلى المحافظة حين تضاعف الخطر الروسى على الدولة العثمانية وعلى شرقى البحر الأبيض المتوسط فالحكومة الانجليزية كانت تبغى وراء ذلك الاتحاد السرى تكوين جبهة قوية متماسكة من دول البحر الأبيض المتوسط تقمع الروس أو تقف حائلا منيعا أمام مطامعهم فى السيطرة على البحر الأسود والمضايق، البوسفور والدردنيل والشرق الأدنى. والحكومة الانجليزية مستعدة ذهنيا على الأقل إذا قبل الايطاليون إتمام ذلك الحلف أن تعير أمانيهم فى تونس ومصر اهتماما كبيرا، ولو دعا ذلك إلى التضحية بمصالح فرنسا وصداقتها، ففرنسا فى ذلك الوقت لازال مركزها مزعزعا مضطربا عقب كارثة سيدان ونتيجة للانقسامات الداخلية وعدم ثبات مركز الجمهوريين. لقد كانت انجلترا يومئذ موطنة النفس على أن تتخذ مبدأ جديدا فى سياستها الخارجية: ذلك المبدأ هو النهوض بمركز إيطاليا الدولى والحلف الإيطالى الإنجليزى، ومعنى ذلك ألا تتخذ انجلترا قرارا فى أمر من أمور البحر الأبيض

المتوسط إلا بعـــد التفاهم مع إيطاليا والحصول على موافقتها ورضاها .

وفى مبدأ الأمر قبلت الحكومة الإيطالية وعلى رأسها كيرولى Cairoli فكرة ذلك التحالف ، وما كانت تظن أن الحكومة الانجليزية جادة فى صبغ ذلك الحلف بالصبغة العملية وأردافه بالتعاون الحربى والبحرى. ولذا حين جد الجد واشتد خطر الروس على الآستانة وعلى شمالى الشام والجزيرة ، وتوقع العالم قيام حرب انجليزية روســـية ، وجاء الوقت لتوقيع ذلك الحلف تراجعت الحكومة الايطالية تراجعا غير مكتوم ، ورفض فى صراحة كورتى Corti وزير خارجيتها ، وهو سفيرها السابق فى القسطنطينية وسياسى من الطراز القديم شديد الحذر لا يؤمن بالحرب — رفض كورتى أن يورط دولته فى حلف يخدم فى الغالب مصالح انجلترا كما يعتقد . كانت سياسة كورتى هى ما أسماه سياسة « الأيدى النظيفة » clean hands التى لا تدنسها الأطماع ولا المغامرات ولا الرغبة فى الاستعمار . وكانت سياسته عدم الاشتراك مع الدول الكبرى فى تمزيق الدول الضعيفة واقتسامها وكان يؤيده فى هذه السياسة كيرولى الذى لم يكن أكثر إقداما منه فيما يختص بالعلاقات الدولية . كان كيرولى يود اتفاقا لا اتحادا مع انجلترا فيما يختص بمسائل مصر وتونس وطرابلس . وفيما يختص بوضع حد لمطامع فرنسا فى شمالى أفريقية ، ولكنه رفض رفضا باتا الدخول فى حلف قد يزج بإيطاليا فى حرب طاحنة مع روسيا لا قبل لها بها . وفى مشاكل غير حيوية وليست بذات كبير غناء لها . وفضلا عن ذلك فحالة إيطاليا الداخلية وماليتها ما كانت تسمح لها بالدخول فى مغامرات حربية ربما لم تفد غير المصالح الانجليزية . بل ربما أطاحت بالوحدة الايطالية نفسها التى لم تتم إلا بعد جهاد عنيف وتضحيات عظيمة والتى ما زالت مهددة بالانقسام والتفرقة (١) .

---

(١) Safwat: Tunis and The Great Powers الفصل الخاص بالعلاقات الانجليزية الايطالية .

واستاءت انجلترا من ذلك الموقف فأعدت لايطاليا ما تراه من جزاء . رأت الحكومة الانجليزية أن تهمل ما أدعاه الايطاليون من مصالح حيوية فى تونس ومن آمال غامضة فى مصر . واضطرت إلى أن تتجه صوب باريس تسترضى حكومة الجمهورية فى فرنسا . وكان مركز هذه الحكومة قد استقر بعض الشىء . وأسرت الحكومة الانجليزية إلى الحكومة الفرنسية أنها لن تمانع فى احتلال الفرنسيين لتونس فى أى وقت شاؤا . وأنها لا تزال قائمة على عهدها بالتعاون التام معهم فى وادى النيل . وذلك على أساس أن تقوم فرنسا بتأييد انجلترا تأييدا أدبيا ضـــد روسيا . وتعضد سياسة انجلترا فى منع الروس من الوصول الى القسطنطينية وفى التنديد باعتداء الروس على الشرق الأدنى .

اتفقت الدولتان إذن على جعل مصر منطقة نفوذ فيها تعترف انجلترا بمصالح فرنسا المالية والثقافية وتعترف فرنسا بأهمية مصر فى سلسلة المواصلات الامبراطورية البريطانية . واتفقتا على منع أية دولة ثالثة من الاشتراك معهما فى السيطرة على الحكومة المصرية . ولذا حين تقدمت الحكومة الايطالية فى سنة ١٨٧٩ بأن تشترك فى الحكومة المصرية بحجة أن لها من المصالح فى مصر ما يلى المصالح الانجليزية والفرنسية من حيث الأهمية رفضت حكومة ديزريلى هذا الطلب — كما رفضته حكومة وادنجتون الفرنسية على أساس أنها لن توافق مطلقا على جعل حكومة مصر حكومة دولية . وأنه خير لايطاليا أن تنظم شئون بيتها قبل أن تهتم بالاستعمار . وقبل ذلك ألقى السفير الانجليزى فى رومه سير أجسطس باجت Sir Angustus Paget على سمع الحكومة الايطالية قولا ثقيلا ومحاضرة طويلة فيما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية لدولة تريد الرقى إلى مصاف الدول العظمى (١)

---

(١) نفس المصدر السابق .

والمرة الثانية والأخيرة التى رفض فيها الايطاليون التعاون مع انجلترا كانت فى سنة ١٨٨٢ ، فى هذه المرة رغبت انجلترا فى أن تتعاون معها إيطاليا فى المسالة المصرية بالذات ، فلقد طلبت وزارة الأحرار ، وزارة جلادستون بعد ضرب مدينة الاسكندرية — اشتراك القوى البحرية والحربية الايطالية فى حماية قناة السويس وفى القضاء على الثورة المصرية . فخشيت الحكومة الإيطالية أن تنتهز فرنسا بأسطولها القوى هذه الفرصة ، فرصة وجود جانب من القوات البرية والبحرية الايطالية فى مصر ، فتعتدى على السواحل الايطالية الطويلة الممتدة التى لم يتم تحصينها بعد . وكانت الحكومة الايطالية فى هذه المرة على يقين تام من أن انجلترا لن تقبل نظير المساعدة الايطالية أن تعقد مع إيطاليا حلفا عسكريا يقى الايطاليين شر فرنسا واعتداءها .

وفى الحقيقة أن الرأى العام الايطالى كان منقسما على نفسه إزاء المسألة المصرية فريقين : فريق حزب اليمين المحافظين ، وعلى رأسه منجتى minghetti ، وينضم إليه عدد من متطرفى اليسار من أمثال فرنشسكو كرسبى Francesco Crispi . هذا الفريق فى جانب ، وفى الجانب الآخر فريق من الأحرار ، وينضم إليه وزير الخارجية مانشينى نفسه . وأما منجتى وكرسبى فكانا يتزعمان المعارضة للحكومة فى البرلمان ، وهما وإن اختلفا فى أمور السياسة الداخلية وتفاصيلها والحياة النيابية وشروطها إلا أن قولهما فى السياسة الخارجية ، وفيما يختص بالمسألة المصرية بالذات فى صيف سنة ١٨٨٢ يكاد يكون واحدا . كانا يناديان باتباع سياسة خارجية نشيطة قوية ، والنأى عن سياسة التردد حتى تستطيع إيطاليا أن تتبوأ مكانتها كدولة كبرى محترمة خليقة بمجد رومه القديمة ، ولتستطيع أن تقوم بدورها كاملا فى ميدان السياسة الأوربية ، وها هى انجلترا تدعو إيطاليا إلى الاشتراك معها ، فهذه فرصة ذهبية واجب انتهازها وواجب على إيطاليا الاشتراك مع انجلترا اشتراكا فعليا باستخدام قواتها مع القوات الانجليزية جنبا إلى جنب فى قناة السويس وعلى ضفاف النيل ، ويجب ألا تبالغ

ايطاليا فى الأخطار التى قد تتعرض لها من ناحية فرنسا . ويفصح منجتى عن رأيه حين يجاهر بأن ايطاليا لن تعد خاسرة اذا استطاعت أن تحصل من وراء ذلك التعاون الحربى على نفوذ أدبى فحسب وأما كرسبى — وهو رجل من رجال الجنوب يختلف عن صاحبه ، فصاحبه رجل عركته التجارب وحنكته الأيام لا يصدر إلا عن تفكير ووزن للأمور — كرسبى يمتلىء حماسا وقوة تحفزه آمال استعمارية عريضة فى إنشاء امبراطورية ايطالية ، وتدفعه أحلام وخيالات غامضة وأوهام وهو أب الفاشستية الحديثة — بين كرسبى أن السياسة الحكيمة تحتم على ايطاليا قبول التعاون مع انجلترا . وأشار الى ما أفادته بيد منت هذه المملكة الصغيرة المتواضعة الشأن من الاشتراك فى حرب القرم الى جانب انجلترا فى أوائل النصف الثانى للقرن التاسع عشر ، فلقد استطاعت عن طريق ذلك التعاون أن تخرج من حدودها الضئيلة التى قبعت فيها أمدا طويلا ، وأن ترفع من مركزها المتواضع ، وأن تسمع صوتها الذى كان من قبل خافتا — للدول التى اجتمعت فى مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ لتسوية الأمور الأوربية وأن تنال عطف انجلترا وفرنسا على أمانى الايطاليين فى الوحدة والاستقلال .

على أنه يظهر أن كرسبى قد نسى أو تناسى الفارق بين الحالتين ، ففى حالة بيدمنت ومؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ لم يكن ايطاليا كدولة قد تكونت بعد ، فكانت بيدمنت مجرد دويلة ايطالية ، ولم يكن يخشى أمرها ، وكانت انجلترا وفرنسا على وفاق يكاد يكون كاملا فى سياستهما الخارجية وفى العطف على آمال ايطاليا ، وأما فى سنة ١٨٨٢ فلقد كانت الدولتان الكبريان على نزاع فيما يختص بالتدخل الحربى ، وكانت فرنسا لا تنظر بعين العطف أبدا الى جارتها اللاتينيه الجديدة ، وربما لم يكن الاشتراك فى حكم مصر بعد القضاء على الثورة فيها هو غرض كرسبى المباشر . فربما أراد التعاون مع انجلترا لكى يستطيع أن يساومها فيما بعد اذا أرادت أن تنفرد بأمور مصر — يساومها على أمور شمالى أفريقية ، تونس أو مراكش أو طرابلس .

وبالرغم من الضجة والضوضاء التى أثارها ذلك الفريق فلقد رفض وزير الخارجية مانشينى أن يستمع إليه . وأيده فى ذلك جانب كبير من الرأى العام الإيطالى الذى لم يستطع أن يبرر أمام نفسه قبول التعاون مع انجلترا فى قمع حركة قومية مصرية ، ترمى إلى ما كانت ترمى إليه إيطاليا من استقلال وتخلص من حكم الدول الأجنبية واستبدادها ، لقد كانت شخصية عرابى تمثل فى نظير عدد كبير من الايطاليين شخصية جاريبلدى فى مغامرته وجرأته ومطالبه ، فهو يمثل فى نظرهم القومية التى نادى بها جاريبلدى ونادى بها الأيطاليون الوطنيون وقاسوا فى سبيلها ما قاسوا من العنت والتضحيات الجسيمة . ألم يزل قريبا الوقت الذى كتب فيه فردى Verdi أوبرا « عائدة » لعاهل مصر الكبير اسماعيل !

كان هناك ارتباط روحى وتعاطف بين هذا الفريق وبين المصريين . لقد نادى بالعطف على آمال المصريين رجال كرام من أمثال دى سانت أنو فريو Di Sant Onofrio ودلفكيو Delvecchio ومتشيلى Miceli ، وسافينى Savini وأخذ برأيهم منشينى وزير الخارجية ولكنه لم يقف موقفاً ايجابيا فى العطف على آمال المصريين . بل اقتصر على أن يتخذ موقفاسلبيا فلم يرد الاشتراك فى القضاء على حركة قومية .

مانشينى رجل متعدد النواحى ، فهو محام بارع ونابهة فى العلوم ولكنه قبل كل شىء نظرى فى تفكيره . فهو يرى أن العقلية التى تستطيع أن توجه أعماله كأستاذ فى الجامعة تستطيع أن تدبر أمر علاقاته مع الدول الكبرى ، فكان مثاليا تلمس فى لهجته مع سياسة الدول الأخرى رنين المبادىء والمثل العليا التى تحبب التلاميذ عادة إلى محاضراته ، فكان مانشينى مؤمنا بفكرة القومية يجد أن ليس من الأخلاق الدولية العامة فى شىء الاشتراك فى القضاء على القومية المصرية ، ثم هو بعد ذلك يرى أن يكون موفيا بعهده ، لقد أمضى عن طريق سفيره فى مؤتمر القسطنطينية الدولى ميثاق عدم التدخل المنفرد فى مصر . ذلك المبدأ الذى أقره المؤتمر فى أولى جلساته .

على أن هذه السياسة لم تلق فى آخر الأمر نجاحا مذكورا ، فما كان الفريق المعارض فى البرلمان ليقدر مواقفه الشريفة ، وما كانت الدول الأخرى لتقدرها ، وانما اتخذ هذا الرفض فى التعاون مع انجلترا دليلا جديدا بينا على الضعف الكبير الذى تحس به إيطاليا وعلى ما تقاسيه من اضطراب فى أمورها وعلى سوء توجيه سياستها الخارجية ، فلقد ذكر لورد كرومر ، وهو من أنصار استخدام القوة أن إيطاليا رفضت الاشتراك مع بريطانيا لأنها لم تكن مستعدة من الناحية البحرية والحربية ، وظن البعض أن إيطاليا استكثرت ما سوف تتجشم — من نفقات فى سبيل تجهيز حملة إلى مصر ، ورهبت عواقب تعقد الموقف الدولى ، وأعلن النائب الأيطالى سونينو Sonnino ، وهو من دعاة القوة ، فى البرلمان الأيطالى — أعلن متهكما ساخرا « بأننا معشر الأيطاليين قد أثبتنا للعالم بأننا ماديا وأدبيا لا نستطيع التعاون مع الدول الكبرى ، وأننا دائما على استعداد لأن نتنازل عن حقوقنا فى سبيل حب السلام والنظام والمبادىء القويمة ، وأن سياسة إيطاليا أصبحت تتلخص فى كلمة « عفة العجز »[١] .

وعلى أى حال لقد كانت سياسة مانشينى الخارجة ترمى إلى إرضاء كل الدول الكبرى ، ولذا لم ينجح فى إرضاء واحدة منها . أراد أن تكون علاقة إيطاليا حسنة بفرنسا عقب إبرامه ميثاق التحالف الثلاثى مع ألمانيا والنمسا . فأغضب حليفتيه الكبيرتين ، ولم تستطع فرنسا أن تقابل وده بمثله . فلقد انضمت إيطاليا فى حلف وثيق إلى جانب عدوتيها . ولا زالت إيطاليا تحس فى أخذ الفرنسيين لتونس جرحا داميا لا يندمل . وأراد مانشينى الاتفاق مع انجلترا . ولكنه رفض التعاون معها . ولذا لم تستطع إيطاليا فى عهد توليه لوزارة الخارجية الاستفادة من حلفائها . ولم تكسب حياد إعدائها . ولم تنجح فى

---

(١) Margot Hentze : Pre fascist Italy ص ١٥٥ .

إرضاء المحايدين من أمثال روسيا التى كان بودها لو تعقدت الأمور فى مصر على انجلترا . كما لم تكسب إيطاليا تقدير انجلترا ولا احترامها .

على أنه يجب ألا ننسى أن ما نشينى فى سياسته هذه نحو مصر لم يكن مدفوعا بعوامل عاطفية ومثلية فحسب . فمن الأسباب التى دعته إلى عدم التدخل إلى جانب انجلترا أن الحكومة الانجليزية لم تبدعن شروطها ولا عن الامتيازات التى تنالها إيطاليا فى حالة ماإذا تقدمت إيطاليا بقواتها البحرية والحربية لمعاونة انجلترا فى احتلال القناة والقضاء على الثورة المصرية . ولذا لما تقدم مانشينى يطلب من لندن معرفة نواياها الحقيقة حق برسم خطة المستقبل على أسس صريحة لم تبح له الحكومة الانجليزية بشىء . فهل كان الانجليز يسمحون لإيطاليا الاشتراك معهم فى احتلال مصر ؟ هذا ما كان الايطاليون يسائلون أنفسهم به ، وكانوا يشكون فى رضا انجلترا عن مثل هذا الاشتراك شكا تاما . ثم ماذا يفعل الإيطاليون إذا طلب الإنجليز منهم الجلاء ؟ معنى ذلك إذلال إيطاليا التام . فلن تجد لها من الدول وليا ولا نصيرا . وتكون قد خسرت بذلك صداقة الباب العالى وصداقة انجلترا وحياد فرنسا . وتكون قد فقدت تأييد حلفائها لها وما يتبع ذلك من زوال ما لإيطاليا من مركز اكتسبته فى أوربا بعد كدح طويل .

رفضت إيطاليا إذن التعاون مع انجلترا فى المسألة المصرية ، لأن حكومة ديپريتس Depretis كانت بصفة عامة مثالية من ناحية ، ضعيفة مترددة من ناحية أخرى ، تبغى النصيحة دائما من حلفائها المانيا والنمسا والمجر قبل كل خطوة تخطوها ، ولقد أنذرت هاتان الدولتان فى لهجة حازمة الحكومة الأيطالية عواقب التدخل مع انلترا ، وبينتا لها أنهما لن تقوما بتأييدها فى حالة التدخل ، فإذا تدخلت يكون ذلك على مسئوليتها وحدها لاتتقيد الدولتان بنتائج أعمالها . ولذا لم تجد الحكومة الأيطالية بدا من اتباع نصائح حلفائهـــا الأقوياء والسير على سياستهم فى نصح الحكومة الانجليزية بالركون إلى الباب العالى

فى إرسالى حمـــلة عثمانية تكون مهمتها إرجاع الأمن والسلام إلى ضفاف وادى النيل . ولما لم تفعل الحكومة الانجليزية ما أشارت به ألمانيا والنمسا وأخذت على عاتقها حل المسألة المصرية بالطريقة التى ترضاها اتخذت الحكومة الأيطالية كحليفتها موقف المتفرج المستعد لتهنئة الظافر .

ولذا هنأ مانشينى على كره كبير منه الحكومة الانجليزية على نجاح العمليات الحربية فى الاسكندرية . وفى القناة . وعلى انتصارها فى التل الكبير . وأعلن لانجلترا على كره منه أيضا أنها تستطيع أن تعتمد على صداقة إيطاليا ، فالحكومة الأيطالية ان تقيم عراقيل فى وجه انجلترا لإستكمال تنفيذ خطتها ، ولكنه كان يضمر غير ما يظهر ، ولذا أضاف إلى كلماته بأن إيطاليا على يقين تام بأن الحكومة الانجليزية ستفى بتعهداتها التى واثقت بها الدول من قبل بأن الاحتلال مؤقت(٤) كما أنه لم تكد أقدام الانجليز تستقر فى مصر حتى أبدت إيطاليا اهتمامها الكبير بما تنوى انجلترا القيام به فى مصر ، فبين منابريا Menabrea سفير إيطاليا فى لندن لحكومة جلالة الملكة بأن الحكومة الايطالية لا تحسد انجلترا على تفوق نفوذها فى وادى النيل ، ولكن لإيطاليا بجانب ذلك مطالب أهمها : ضرورة موافقة انجلترا على أن تشترك معها الحكومة الإيطالية فى إيجاد تسوية للمسألة المصرية تتفق والمصالح الأيطالية . وذكر منابريا فوق ذلك الحكومة الانجليزية بما كان لأيطاليا من مواقف ودية نحو انجلترا ، فذكر كيف أن ايطاليا كانت قد اشترطت لدى الدول الكبرى حين انعقد مؤتمر الاستانة بأن أية تسوية للمسألة المصرية تقترحها الدول لابد من أن تعرض الحكومة الانجليزية . ولا بد من أن تحوز رضاها قبل التفكير فى تنفيذها . وعلى هذا الأساس طلب السفير الأيطالى معـــرفة خطط انجلترا المستقبلة ، حتى تقوم إيطاليا بمساعدة الانجليز وتأييدهم لدى الدول . ولكن الحكومة الانجليزية التى سرها عدم اشتراك إيطاليا

---

(١) وثائق الكتاب الأزرق الانجليزى لسنة ١٨٨٢ Blue Book باجت السفير الانجليزى فى رومه إلى جرانفل وزير الخارجية الانجليزية ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

لم تجب الحكومة الايطالية الى ما طلبت ، فلقد أشارت الى استيائها من تقاعد إيطاليا عن نصرتها فى الوقت الذى خاضت فيه غمار الحرب وحدها ، ولذا فكان رد جرانفل وزير الخارجية الانجليزية على هذا المطلب مؤدبا ولكنه فى نفس الوقت قاطعا وميئسا فقال إنه لايستطيع اجابة مطلب ايطاليا فى الوقت الحاضر ؛ فالحوادث فى مصر قد تطورت بسرعة أكثر مما كانت تنتظر الحكومة الانجليزية ، وأن على الانجليز الآن أن يجدوا الوقت المتسع ليفكروا فيه بتؤدة فيما يجب عمله ، فليس لدى انجلترا الآن ما تتقدم به الى الدول ، ولن تستطيع الآن اعطاء أى تعهد عما تقوم به غدا ، ولكنها ستذكر أن تتصل بالحكومة الأيطالية فى الوقت الذى تراه انجلترا مناسبا .

ولما عرض السفير البريطانى للأشاعات التى ملأت بعض الأوساط السياسية والتى تقول بأن الباب العالى سيسلم مصر لإنجلترا . وأن هناك فى الدوائر الانجليزية اقتراحات بفرض حماية انجليزية على مصر ، نصحه جرانفل بأن يطرد مثل هذه الأفكار والأوهام من ذهنه . ثم بين منابريا بعد ذلك السياسة التى تستحسنها حكومته فيما يختص بالنظم المصرية . فحمل على نظام المراقبة الثنائية الإنجليزية الفرنسية ، وبين أن كثيرا من المصاعب والمتاعب التى عانتها مصر فى المدة الأخيرة قد نشأ بلا شك عنه ، وأنه ما كان ليتفق وحسن إدارة مصر وحكمها ، وأخذ يوضح رأيه فى إنشاء محاكم جديدة مستقلة يكون أعضاؤها من الأجانب ، وإقامة لجنة جديدة لادارة الشئون المالية(١) . ولم تعر الحكومة الانجليزية هذه النصائح أدنى اهتمام ، ولم يعلق عليها جرانفل باكثر من صمت عميق .

كانت ايطاليا ترغب فى أن تشركها انجلترا معها فى شئون مصر بعد أن تم لها القضاء على الثورة ، فهى تريد أن تقطف ثمار النصر دون أن تشقى فى احرازه ، وهى تريد أن يستبدل الانجليز بالمراقبة الانجليزية الفرنسية مراقبة انجليزية

---

(١) الوثائق الألمانية ، وثائق الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book لسنة ١٨٨٣ رقم ٢ ، ٣ . ٢٧ ، ٢٨ سبتمبر ١٨٨٣ جرانفل إلى فريزر ممثل انجلترا فى رومه .

ايطالية ، ولكن الحكومة الانجليزية كانت أعقل من ذلك ، فلم تشعر فى نفسها بأى ميل لإشتراك الأيطاليين معها فى إدارة أمور مصر بعد أن قامت بالمجهود الحربى وحدها ! .

وكانت سلوى الأيطاليين الوحيدة فى الواقع أن احتلال الانجليز لمصر سيكون ضربة حاسمة موجهة الى نفوذ فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط ، ذلك النفوذ الذى كانت ايطاليا تخشى انتشاره فى شمالى افريقية الى مراكش وطرابلس . وكانت ايطاليا تنظر الى تقدم ذلك النفوذ بحسد شديد وقلق لا مزيد عليه .

على أن الأيطاليين وجدوا مع ذلك عند الدولة الانجليزية جزاء ما قدمته أيديهم ، فحين ما اشتد النقد فى ايطاليا على سياسة مانشينى بأنها تعمل على التضحية بمصالح ايطاليا ، واضطر الى اتباع سياسة استعمارية ، وجد من الحكومة الانجليزية أكبر معضد لهذه السياسة ، فلقد أعلن لورد جرانفل للسفير الأيطالى فى لندن بان الحكومة الانجليزية قد أقلقها توسع الفرنسيين فى افريقية وازدياد مصالحهم فيها ، وأنه يسرها أن ترى مصوع تسقط فى يد الأيطاليين لا الفرنسيين . وثبتت الفكرة عند بعض الأيطاليين ممن ران الوهم على قلوبهم بأن ايطاليا ربما استطاعت من هذه النقطة أن تمديد المعونة لانجلترا ضد المهديين فى السودان ، ولكن انسحاب الانجليز من الخرطوم ومقتل جوردن قضى على مثل هذه الأوهام . على أن سياسة الأنصراف إلى البحر الأحمر لم يرق لدى عدد كبير من الأيطاليين الذين كانوا يعتقدون أن سواحل البحر الأبيض المتوسط لا سواحل البحر الأحمر هى المكان الطبيعى للاستعمار الايطالى ، فكما يقول فرنشسكو كرسبى أن السياسة الصحيحة كانت تملى على ايطاليا الاشتراك مع انجلترا فى مصر سنة ١٨٨٢ لا ارسال الجنود الايطالية الى عساب ومصوع سنة ١٨٨٥ ورمى سياسة الحكومة بالضعف والتردد .

وجد الأيطاليون اذن عند الحكومة الإنجليزية جزاء ما قدمت أيديهم . فلقد أعطتهم وزارة جلادستون بعض أجزاء من أفريقية طعمة لهم . وتنازلت

لهم عن حقوق لا تمتلكها وليس لها حق التصرف فيها مثل منطقة مصوع — هذه المنطقة التى رأى مانشينى أنه لا ينطبق على سكانها مبدأ القومية . فهو يرى فيها كما نقول منطقة قبائل مغيرة وغير متحدة . كذلك أظهرت انجلترا عطفها على آمال الأيطاليين فى البحر الأبيض المتوسط ولا سيما فى طرابلس ، فلم تعترض الحكومة الانجليزية على البعثات التى كان الأيطاليون يرسلونها إلى هذه المنطقة للكشف الجغرافى والعلمى كما كانوا يدعون — وكانت تعلم جد العلم أن أغراض هذه البعثات حربية محضة لدراسة المواقع الحربية والاتصال برؤساء القبائل والعشائر وتمهيد الطرق للمستعمرين الطليان .

وعلى أى حال لقد كانت إيطاليا مهتمة فى الجانب الأكبر من العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر بمراقبة حركات الفرنسيين فى تونس ، وخاصة فيما تعلق بشئون التجارة والجالية الإيطالية هناك ، وكان أعظم ما تخشاه أن تضم فرنسا تونس نهائيا إلى ممتلكاتها ، كما كانت إيطاليا تراقب فى جزع شديد صلات فرنسا بالفاتيكان ، وكانت الحكومات الأيطالية على مختلف ألوانها الحزبية تجد حركات فرنسا فى الفاتيكان تحديا للدولة الأيطالية والبابوية . وكانت ايطاليا فوق ذلك قد وجهت كل نشاطها إلى تنظيم جيشها وتقوية أسطولها إذ كانت فى خوف دائم من اعتداء فرنسا على أراضيها وسواحلها . فهى إذن حريصة على ود إنجلترا لا تستطيع إغضابها . وهى لذلك لا تثير عراقيل فى وجه السياسة الإنجليزية فى وادى النيـــل كما كانت حريصة كل الحرص على تحسين علاقاتها بالدول الوسطى المانيا والنمسا ، وكانت هاتان الدولتان بصفة عامة على صلات طيبة بانجلترا ، وخاصة حيال المسألة المصرية . ثم إن الحكومة الأيطالية كانت على يقين بأن حليفتيها سوف لا تتحركان إذا ما فكرت وومه فى تقديم مطالب خاصة إلى لندن . ولقد تأكد ذلك اليقين حين حاولت إيطاليا فى سنة ١٨٨٤ —

---

(١) Margot Hentze : Pre Fascist Italy صفحات ١٥٧ ، ١٥٨

وحين توترت العلاقات الألمانية الإنجليزية نتيجة للتنافس الاستعمارى بين الدولتين. حاولت إيطاليا أن تنتهز هذه الفرصة لتطلب من ألمانيا مساعدتها فى زيادة نفوذها فى وادى النيل وفى مساهمة إيطاليا فى المسألة المصرية . ولكن المستشار الألمانى برمرك رفض ذلك المطلب رفضا قاطعا (٥) فلم تعد الحكومة الايطالية إلى تحريك هذا الموضوع من جديد مرة أخرى .

على أن مناوءة فرنسا لانجلترا فى المسألة المصرية جعلت الحكومة الانجليزية تفكر من جديد فى الحصول على تأييد إيطاليا حتى تستطيع المضى فى تنفيذ مشروعاتها فى مصر . ولقد قامت وزارة المحافظين بهذه المحاولة ، ولا سيما بعد استقالة لورد راندلف تشرشل Randolph Churchull من الوزارة ، فكانت الحكومة الانجليزية ترى أن الظروف مهيأة لتنفيذ مشروع اتحاد بين انجلترا وإيطاليا ، هدفه الأول المحافظة على الموقف السياسى فى البحر الأبيض المتوسط أى المحافظة على ما للانجليز من مركز سياسى متفوق فى مصر تأييد انجلترا للسياسة الايطالية فى ليبيا وطرابس ، وينص هذا التحالف على أن تقوم كل دولة منها بتأييد الأخرى إذا قامت حرب بين إحداهما وبين فرنسا ، وعرض مشروع هذا التحالف على المستشار الألمانى ، وتم عقد الاتفاق فى سنة ١٨٨٧ . ولقد أكد برمرك تأييده للحلف إذا أيدت انجلترا السياسة الألمانية . ولكن ذلك الاتحاد لم يتخذ صبغة عملية ليصبح أداة قوية فعالة فى السياسة الدولية . وإن كان قد عمل مرة على عزلة فرنسا ، ونجح فى منعها من إذلال إيطاليا أو إرغام الانجليز على الخروج من مصر . ولذا ظلت إيطاليا على تأييدها للسياسة الانجليزية فى مصر ، أو على الأقل عدم إثارة متاعب للانجليز طوال المدة الباقية من القرن التاسع عشر بالرغم من أن وزارة سولسبرى لم توافق على تجديد اتفاقية سنة ١٨٨٧

---

(١) الوثائق الألمانية بزمرك إلى كويدل Keudell سفيره فى رومه ١٦ ابريل سنة ١٨٨٤

بعد انتهاء مدتها ، فلقد كانت إيطاليا فى حاجة ماسة إلى تأييد الحكومة الانجليزية بل وموافقتها على مشاريع إيطاليا الاستعمارية .

كان الأمبريالزم الإيطالى إذن من العوامل التى جعلت إيطاليا تؤيد موقف الانجليز فى مصر ، وظهر ذلك بشكل واضح حين اتسعت المطامع الأيطالية فى شرقى إفريقية والحبشة ، فأيدت إيطاليا سياسة انجلترا الأفريقية على طول الخط . وبذا استطاعت انجلترا أن تكون مطمئنة تمام الاطمئنان إلى أن الأسطول الأيطالى لن ينضم إلى جانب فرنسا فى النزاع العنيف الذى قام بين الدولتين بخصوص السودان .

حقيقة لقد كانت إيطاليا حليفة للدول الوسطى ، ولكن ذلك الحلف ما كان يعتمد عليه الإيطاليون ولا حلفاؤهم ، فإيطاليا كانت تفهم جيدا أنها حليفة ليست على قدم المساواة تماما مع حلفائها . وحتى فرنشسكو كرسبى نفسه الذى تولى الوزارة ، وكان من زعماء القائلين بالتحالف مع الدول السوسطى ما كان يستطيع الاستغناء عن صداقة انجلترا . لم يكن كرسپى سياسياً حاذقا ، ولكنه كان مختلفا عمن سبقوه فى الوزارة ، فهو معتد بنفسه ، وليس من هؤلاء الذين « يظنون أن إيطاليا قد وقفت تستجدى صداقة أوربا وعطفها » . وبالرغم من أنه ما كان يعتقد أن إيطاليا لم تعد اليوم تنظر لكلمة من برلين أو باريس إلا أنه من الناحية العملية ظل ينتظر هذه الكلمة من برلين ولندن ، وازداد تقربه من لندن بصفة خاصة ، لأنه كان يؤمن إيمانا لا يناله شك « فى أن إيطاليا وفرنسا نفصلهما هوه عميقة ، هى اختلاف المصالح القومية » ، « وأن بين إيطاليا وفرنسا مسائل البحر الأبيض المتوسط والبابوية » وأن سياسة فرنسا هى تمزيق وحدة إيطاليا وتكوين دويلات إيطاليه خائفة ذليلة ، ولقد بلغ فزعه درجة أن ذكر للسفير البريطانى فى رومه « ان فرنسا على وشك الانقضاض على إيطاليا » وأعلن فى البرلمان « أن أوربا اليوم بركان قد يثور يوما ، ولذا يجب أن نكون مستعدين . فكل يوم نستيقظ على خطر انفجار

الحرب ، ولسوء الحظ أننا أقل الدول استعدادا وأكثرها تعرضا لخطر الأعداء فى البر والبحر ، تعمل الجمهورية المجاورة لنا على إعداد كل ما تستطيع للهجوم علينا » (١) . وما كانت إيطاليا كما يقول نجرا Nigra ، أحد ساستها الدهاة تريد أن نقع على أقدام فرنسا . ومن هنا كانت قيمة صداقة انجلترا ، ومن هنا نفهم توقف إيطاليا عن كل مايعرقل سياسة الانجليز فى مصر أوغيرها من بلاد العالم.

وجدت إيطاليا أن سياستها الاستعمارية متمشية مع سياسة انجلترا . وخاصة فى المنطقة حول مصوع . وفى طرابلس . فيقول كرسپى فى البرلمان الايطالى « إن الاستعمار أصبح ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة . ونحن لا نستطيع التباطؤ والتقاعد فى الوقت الذى تحتل فيه الدول الأخرى جهات من العالم . . . ونحن إذا تقاعدنا نكون قد ارتكبنا فى حق الوطن جرما كبيرا ونكون قد اغلقنا نهائيا طرقا أمام شعبنا وأسواقا أمام بضائعنا . نحن الآن فى مصوع . ونحن عازمون على أن نبقى فيها » (٢) فسياسة إيطاليا الاستعمارية وخاصة فى شرقى أفريقيه هى التى رمت بايطاليا فى أحضان انجلترا ولا سيما بعد كارثة عدوه التى هزمت فيها القوات الايطالية . فتأكدت انجلترا أن إيطاليا لن تنضم إلى جانب فرنسا فى أزمة فاشودة المشهورة . فلقد كانت إيطاليا لا تزال تعانى آثار هزيمتها وفى حاجة الى معونه انجلترا . وانتهزت وزارة سر لسبرى هذه الفرصة لتعلن أمام العالم أجمع أن من بين أغراضها فى استرجاع السودان هو معاونة الأيطاليين المنهزمين .

وفى أوائل القرن العشرين لم تثر ايطاليا أى صعوبات لانجلترا فى مصر . وذلك راجع الى سياستها التقليدية فى العمل على كسب ود انجلترا من ناحية . ومن ناحية ثانية مجاراتها للسياسة الألمانية . ومن ناحية ثالثة . ارضاءا لفرنسا

---

(١) انظر Margot Hantze : Pre Fascist Italy صفحات ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) خطب كرسپي البرلمانية جزء ٣ ص ٧٢ .

التى أخذت تتقرب من ايطاليا وانجلترا عقب أزمة فاشودة وحولت نظرها نهائيا عن معارضة الانجليز فى مصر وسجلت موقفها الجديد فى اتفاقية ابريل سنة ١٩٠٤ . ومن ناحية رابعة صممت ايطاليا العزم على غزو طرابلس عقب حادثة أغادير ونمو المطامع الألمانية فى البحر الأبيض المتوسط . وهذا يستلزم حياد انجلترا على الأقل ان لم يكن تأييدها . فلقد كانت انجلترا تستطيع اثارة متاعب لا حد لها لأيطاليا . لو سمحت للجنود العثمانيه بالمرور خلال مصر الى طرابلس . فلا عجب اذا كانت ايطاليا راضيه تمام الرضا عن موقف الانجليز فى مصر . وما كان عداء ايطاليا للأتراك أثناء حرب طرابلس وبعدها يسمح لها بتأييد مطالبهم فى مصر أو مناصرة الحركة القوميه فسياسة ايطاليا الاستعمارية لا تؤمن بالفكرة القوميه ولا تعضد القائمين بها . وانما يهمها تنمية المصالح الإيطالية السياسة والاقتصادية والتجارية فى مصر ، وكانت انجلترا ترى من واجبها تنمية المصالح الأجنبية وحمايتها فى وادى النيل طالما لم تنافس هذه المصالح مركز انجلترا ولم تتعارض مع المصالح الأنجليزية .

ولما قامت الحرب الأوربية الكبرى الأولى بين ألمانيا وانجلترا لم تسارع إيطاليا إلى نصرة حليفتها ألمانيا ، وربما كان من المنتظر أن تقوم إيطاليا ببعض عمليات حربية وبحرية فى البحر الأبيض المتوسط ضد انجلترا وفرنسا ، وأن تغزو حدود مصر الغربية ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فلقد وقفت إيطاليا موقف الحيادة مدة . ولم يكن من الطبيعى أن تؤيد إيطاليا هجوم الأتراك على مصر بل لقد كانت ترجو نجاح الانجليز فى صدهم وطردهم من على الحدود ، إذ لو نجح الأتراك فى غزو مصر لزعزعوا مركز الأيطاليين فى طرابلس . ثم انضمت ايطاليا إلى جانب فرنسا وانجلترا ضد الدول الوسطى . فاعترفت ضمنا بانتهاء السيادة العثمانية على مصر وبالحماية الانجليزية . ولم تعارض إيطاليا بعد ذلك فى اعلان انجلترا لتصريح ٢٨ فبراير باستقلال مصر وانتهاء الحماية وتبادلت التمثيل السياسى مع الحكومة المصرية .

موقف النمسا والمجر وروسيا :

أما الامبراطورية النمسوية المجرية فكانت منصرفة إلى حد كبير إلى مشاغلها الداخلية واستصلاح عناصرها المتباينة فى اللغة والمذهب والدين والعادات والأخلاق ، وإذا كان لها مطامع سياسية أو اقتصادية خارجية فهى مهتمة بتحقيقها فى البلقان وخاصة فى الصرب ورمانيا والولاتين التى احتلتهما من تركيا وهما اليوسنة والهرسك . ولم تكن حكومتها المثقلة بالهموم فى حاجة إلى اضافة مشاغل خارجية جديدة إلى مشاغلها الخاصة العديدة . وما كانت مسألة مصر السياسية بالذات تهم فينا أو بودا بست فى كثير أو قليل ، فلم تكن لهذه الدولة مصالح سياسية هامة فى مصر تدعوها للتدخل منفردة أو مشتركة مع غيرها إللهم إلا إذا أجمعت الدول الكبرى كلها على التدخل . وربما كانت هذه الدوله تعتقد أن لها مصالح اقتصادية مالية أو تجارية ، ولكنها كانت واثقة من أن انجلترا وفرنسا أو انجلترا وحدها عاملة على حماية هذه المصالح وصيانتها ، وكانت كدوله دائنة تشترك فى الأشراف على الشئون المالية خلال صندوق الدين الذى كانت ممثلة فيه .

منذ سنة ١٨٦٦ كانت وجهة السياسة المجرية النمسوية وجهة بلقانية ، وما كانت لها أبدا مطامع خارج حدود القارة الأوربية فهى الدوله الأوربية الكبرى الوحيدة التى لم تفكر جديا فى وقت ما من الخروج من حدود أوربا ولكنها بحكم الحلف الثنائى الذى ارتبطت به كانت منذ سنة ١٨٧٩ تؤيد سياسة ألمانيا فيما يختص بالمسائل غير الأوربية وخاصة مسألة مصر . فكانت دائما ترجع إلى برلين كلما عرضت مسأله مصرية . وكانت علاقاتها بعد ذلك بانجلترا بصفة عامة جيدة لا تجد مبررا يدعوها إلى إثارة عراقيل جدية فى وجه انجلترا . وإن كانت تفضل دائما ولا سيما حين استفحلت الأزمة المصرية فى أوائل سنة ١٨٨٢ أن يترك للباب العالى وحده — وكانت على صلات طيبة به — كانت تفضل أن يترك له وحدة أمر إعادة النظام والأمن إلى وادى النيل . ولكنها وقفت

موقف الحياد دائما سواء أعملت انجلترا على الأشراف على مصر أم ارادت احتلالها أو ضمها إلى ممتلكاتها نهائيا . وإن كانت تفضل أن تحل مسألة مصر باتفاق الدول الكبرى جميعا ، وهى وإن كانت تهتم بشىء فى هذه الناحية فلا أكثر من أن يحسب حسابها كدوله عظمى . وعلى أى حال فهى لم ترفع صوتها مطلقا معارضة السياسة البريطانية فى مصر ، ولم تجعل مسأله مصر مسألة تساوم بها انجلترا فى أى وقت من الأوقات حتى قيام الحرب الكبرى الأولى .

ولكن موقف روسيا كان مختلفا إلى حد كبير ، فحكومة القيصر تهتم بكل المسائل الخاصة بالدولة العثمانية ومصير ممتلكاتها ، فهى تعتبر نفسها إلى درجة كبيرة وريثة الدولة العثمانية فى أوربا على الأقل . ولكنها فيما يختص بمصر كانت ترى منذ أوائل عهد القيصر نيقولاس أن انجلترا تستطيع الذهاب غير معارضة إلى وادى النيل فى حالة ما إذا وافقت على تقسيم ممتلكات الدوله العثمانية . ولقد حدث أن عرضت الروسيا بالفعل ذلك العرض على انجلترا قبيل حرب القرم ، وفى سنة ١٨٧٦ حين ثارت مشكلة الرجل المريض فى أوربا مرة أخرى . فكانت روسيا دائما تجعل مصر من نصيب انجلترا كما تجعل سوريا من نصيب فرنسا ، هذا إذا وافقت الحكومة الانجليزيه على مشاريع الحكومة الروسية فى تقسيم ممتلكات الدوله العثمانيه والانتهاء من مشاكلها ، على أن إصرار انجلترا على موقفها العدائى بأزاء المشاريع الروسيه فى حرب سنه ١٨٧٧ ، جعل العلاقات الانجليزية الروسيه أبعدما يكون عن رضا حكومه القيصر ، فلقد تزعمت انجلترا الجبهات التى تكونت ضد روسيا ، وتحدى الأسطول الانجليزى بالرسو فى مياه الدوله العثمانيه مصالح القيصر ووقف عقبه كأداء دون تحقيق آماله فى البلقان وفى البحر الأبيض المتوسط .

فلذا ما كانت روسيا تستطيع أن ترضى تمام الرضا عن مسلك الحكومة الانجليزية فى مصر بعد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، إذ كانت تعتقد أن ذلك المؤتمر كان إذلالا كبيرا لروسيا وأن انجلترا إلى حد كبير مسئولة عن

ذلك الإذلال . ولذا لم تكن ميالة لتسهيل الأمور لانجلترا لا فى مصر وحدها ، بل فى كل أجزاء الشرق الأدنى وخاصة بعد أن عرفت بمؤتمر قبرص الذى فرضته انجلترا بالقوة على الباب العالى ، واستطاعت أن تشرف نتيجة لذلك على آسيا الصغرى وأرمينيه وشمالى الشام . ومن هنـــا كان اعتراض روسيا على طلب الدولتين خلع الخديو اسماعيل .

ولذا ما كانت روسيا فى قرارة نفسها تستطيع أن تؤيد السياسة الانجليزية فى مصر ، أو أن تنظر بعين الرضا إلى حركات الانجليز فى المياه المصرية . ولذا لم يكن موقف الروسيا فى مؤتمر القسطنطينية عاملا على تسهيل الأمور لانجلترا بالرغم مما عرف عن روسيا من عداء لتركيا . فلقد عارضت روسيا رغبة الانجليز فى التدخل منفردين ، ووقفت أمام رغبتهم فى أن تندبهم الدول هم وفرنسا لحل المسألة المصرية . وأيدت كل رغبة أبداها المؤتمر فى التدخل الاجماعى إذ استلزم الأمر ، ولم يرقها مطلقا ضرب للانجليز للاسكندرية أو احتلالهم لقناة السويس فودت لو انضمت إليها بعض الدول لمطالبة انجلترا بتفسير أعمالها ، فهى بلا ريب تريد أن تثأر لنفسها من انجلترا . وذلك حين طالبت الروسيا فى ربيع سنة ١٨٧٨ بتفسير أعمالها وسياستها نحو الباب العالى بعد معاهدة سان استفانو . فأرادت الحكومة القيصرية الروسية أن تكيل لانجلترا بنفس الكيل ، كما لم يسرها انتصار الانجليز فى التل الكبير أو عملهم على السيطرة على الحكومة المصرية . إذ أن كل هذا سيعمل بطبيعة الحال على تقوية مركز الانجليز فى الشرق الأدنى وفى شرقى البحر الأبيض المتوسط ، وبالتالى سيعين انجلترا على الوقوف أمام مطامع الروس فى البحر الأبيض المتوسط .

على أن روسيا نظرا لضعفها الحربى والاقتصادى ولاضطراب أحوالهـــا الداخلية بعد مقتل القيصر فى سنة ١٨٨١ ما كانت تستطيع تحدى انجلترا ، وخاصة وأن الدول الوسطى لا سيما المانيا تقيم سلاحا فى وجه الانجليز .

على أن اهتمام روسيا لم يكن افريقيا بأى حال فلقد كان أسيويا وبلقانيا

قبل كل شيء . فلقد تممت وجهها شطر آسيا الوسطى وأفغانستان حيث اصطدمت هنالك بانجلترا . وشطر البلقان حيث كانت تعمل جاهدة على نشر دعايتها الصقلبية وتقريض دعائم الحكم العثمانى فى بلغاريا . ولذا لم تكن تستطيع أن تثير مسألة مصر جديا خوفا من أن تثير انجلترا مسألة بلغاريا .

وبالرغم من المشاغل الكثيرة التى كانت متراكمة لدى الحكومة الروسية كانت ميالة منذ سنة ١٨٨٣ إلى تأييد وجهة النظر الفرنسية ، وذلك لشعور العداوة المشترك حيال انجلترا ، لا سيما وأن الحكومة البريطانيـــة كانت تكافح النفوذ الروسى على حدود الهند مكافحة لا هوادة فيها ولا تقصير . وظهر ذلك التأييد الروسى للسياسة الفرنسية المناوئة لانجلترا بصفة خاصة فى سنة ١٨٨٧ حين أرسلت حكومة سولسبرى بعثة سير هنرى درمند ولف للمفاوضة مع الباب العالى فى جلاء الجنود الانجليزية عن مصر بشروط معينة(١) . وكان لموقف روسيا العدائى وتهديداتها للباب العالى أثر كبير فى فشل المشروع الانجليزى ، فروسيا كانت تعتقد أن المشروع الانجليزى بالرغم من ظاهره الذى تبدو فيه الرغبة فى الجلاء ، فباطنه يرمى إلى جعل موقف انجلترا فى مصر موقفا مشروعا أمام القانون الدولى بعد أن توافق الدولة صاحبة السيادة عليه ، فلا تستطيع الدول بعد ذلك أن تناقش من الناحية القانونية مركز الانجليز فى مصر ، أو تنازعهم على النفوذ فيها ، أو تتخذ من مسألته وسيلة لزعزعة مركز الانجليز الدولى أو مساومتهم .

وعظم تأييد روسيا لفرنسا بطبيعة الحال عند ما عقد نهائيا التحالف الفرنسى الروسى فى أوائل التسعينات للقرن التاسع عشر . على أن الحكومة القيصرية الروسية لم تكن مستعدة للذهاب الى حد اعلان الحرب على انجلترا من أجل فرنسا أو مصر . فليس لروسيا مصالح حيوية تعتقد بوجودها فى وادى النيل حتى تتخذ مثـــل ذلك الموقف . ولذا لم تساعد روسيا فرنسا

---

(١) أنظر ذلك الموقف فى فصل العلاقات الانجليزية التركية ومسألة مصر .

مساعدة فعلية حين احتدم النزاع بين باريس ولندن من أجل مسألة السودان فى أزمة فاشودة .

ولم تهتم روسيا اهتماما مباشرا بمسألة مصر الا فى أوائل القرن العشرين حين ثار النزاع خطيرا بينها وبين اليابان فى السنوات الأولى لذلك القرن . تحركت المسألة المصرية بالنسبة لروسيا حين ثارت مسألة نقل الأسطول الروسى الراسى فى الموانى الأوربية الى مياه شرقى آسيا عن طريق قناة السويس . فقامت صعوبات بين انجلترا وروسيا . وكان ذلك أمراً طبيعياً فلقد كانت انجلترا حليفة لليابان فى شرقى آسيا ويهمها عرقلة أعمال الروس واستعداداتهم البحرية ، ثم من ناحية ثانية كانت انجلترا قد سبق أن أعلنت حرية المرور فى قناة السويس لكل السفن السلمية والحربية فى وقتى السلم والحرب . فكانت انجلترا فى موقف متناقض ، وأخذت روسيا تناقش مركز الانجليز فى مصر وسيطرتهم على القناة ، ولكن لم يستمر التنازع طويلا بين الدولتين ، فلم تحتج روسيا إلى نقل أسطول آخر إلى شرقى آسيا بعد تدمير أسطولها فى المياه اليابانية وانهزامها امام اليابان واستبعاد نفوذها من شرقى آسيا . فانتهت بالنسبة لذلك أهمية مصر والقناة كطريق للمواصلات ونقل السفن والجنود إلى شرقى سيبريا .

ولم يمض وقت طويل على هزيمة روسيا أمام اليابان ، حتى أخذت روسيا وانجلترا فى تصفية المسائل المتنازع عليها بينهما فى الشرقين الأدنى والأوسط . وعملت فرنسا بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ على تقريب وجهة النظر بين صديقتها إذ كان يهمها تكوين كتلة فرنسية روسية انجليزية تقف أمام الدول الوسطى ، فلا عجب إذا لم تعد روسيا تثير مسألة مصر أو تقيم عراقيل أمام سياسة انجلترا فيها ، وخاصة بعد أن لمح الانجليز للروس بأنه فى حالة قيام حرب عامة تشترك فيها تركيا ضد دول الوفاق (انجلترا وفرنسا وروسيا) تستطيع روسيا أن تذهب إلى الأستانة ، ولذا كان من الطبيعى حين قامت هذه الحرب العامة وانضمت تركيا إلى صف ألمانيا أن توافق روسيا ضمنيا على إعلان الحماية البريطانية على مصر واستمرت على ذلك الموقف إلى أن انهارت حكومة القيصرية .

القسم السابع

بريطانيا والجلاء ، وموقف تركيا إزاء الاحتلال

بريطانيا والجلاء :

منذ الوقت الذى احتل فيه البريطانيون مصر كانوا فى قلق مستمر على مركزهم فلم تكن عندهم فكرة واضحة عن كيفية حل مسألة مصر ، ولم يحاولوا إخفاء ذلك الشعور من أول الأمر ، فصرح بذلك وزير الخارجية الانجليزية جرانفل لهربرت بزمرك المبعوث الألمانى فى لندن ، وكان جرانفل نفسه مضطرب الأعصاب فى كل ما يختص بهذه المسألة فهو لا يستقر على رأى . وكان مركزه دقيقا فى مجلس الوزراء البريطانى نظراً لتضارب الآراء فيما يجب أن يفعل بمصر هذه الغنيمة السهلة التى وقعت فى يد انجلترا . وبالرغم من حيرة الحكومة الانجليزية فى تقرير مصير مصر فلقد رفضت رفضا باتا تدخل الدول الكبرى مجتمعة أو منفردة فى حل هذه المسألة أو مناقشتها .

لقد عرف الانجليز من أول الأمر موقف الدول الكبرى إزاءهم وشعروا بأن بقاءهم فى مصر سيكون وينبغى أن يكون مؤقتاً مهما طال أمده ، وهذا الشعور يظهر بوضوح فى المذكرة التى أرسلها جرانفل إلى الدول والمورخة ٣ يناير ١٨٨٣

ولما كانت الحكومة الانجليزية تحس بضعف مركزها فى مصر ، وتشعر بعدم شرعيته من ناحيـــة القانون الدولى ، ولما كانت لا تريد تحدى الدول الأوربية الكبرى أو الأتراك أو المصريين على السواء ، كان لزاما عليها أن تعلن من حين لآخر فى البرلمان الانجليزى وأمام الدول الكبرى لا سيما فى السنوات الأولى للاحتلال أن ليس فى نيتها البقاء فى مصر ، وأن جنودها سيجلون عن البلاد حين تثبت سلطة الخديو ، وتهدأ عاصفة الثورة ، حين يستقر الأمن

والنظام نهائيا ، وأضافت إلى ذلك فيما بعد. حين توفن يقينا تاما بأن الاصلاحات التى تقوم بها قد ثبتت أصولها وأصبحت فى مأمن تام من العبث والضياع، وستجد بريطانيا نفسها راضية أو كارهة ، أن ليس من اليسير إنجاز هذه الوعود التى قطعتها على نفسها أمام الرأى العام الانجليزى وأمام الدول الأوربية الكبرى وأمام المصريين .

أما الرأى العام الانجليزى فتستطيع التأثير عليه بسهولة فى مسألة مثل البقاء والمحافظة على بلاد غنية تشرف على طرق مواصلاته العالمية وعلى تجارته ، فى بلاد أصبحت لانجلترا فيها — كما ترى هى — مصالح مادية اقتصادية كبيرة .

وأما أمام المصريين فتستطيع الحكومة الانجليزية أن تقنعهم لا بسلاح الحجه والبرهان وإنما بسلاح القوة إذ استلزم الأمر ، وخاصه فى وقت فشلت فيه الثورة العرابية ونال المصريين لمدة معينة — ستكون قصيرة — من اليأس والاستسلام ما نالهم .

وأما أمام الدول الكبرى ، فكما رأينا ، لم نجد دوله تعمل جادة على إثارة العراقيل أمام الانجليز إلا فرنسا وروسيا فى بعض الأوقات حين تملى عليهما مصلحتهما الخاصه . بل على العكس لقد وجدنا الدوله الإلمانيه ولها من النفوذ الهائل فى أوربا مالها تعمل جادة على تأييـــد الانجليز فى مصر وتعضيد سياسة الاحتلال .

حقيقة لقد وجدت انجلترا فريقا قليلا من المصريين أو ممن يدعون أنهم مصريون أو ممن يجدون فى الانضمام إلى جانب الانجليز مغانم شخصية ، أو ممن وصل بهم اليأس والاستلام بحيث أصبحوا يرون أن مصير مصر أصبح معلقا بهوى الدول العظمى وسياستها ففضلوا سيطرة بريطانيا — وجدت فى هؤلاء جميعا مؤيدين للاحتلال ، ولكن انجلترا ما كانت تستطيع الاعتماد على هذا الفريق تمام الاعتماد لقلة عدده أولا ، ولعدم استقرارة على حالة واحدة . وإن كان هناك زعيم لذلك الفريق فلقد كان نوبار ذلك الرجل . ترأس نوبار باشا ذلك

الفريق الذى يرغب فى الحماية الانجليزية حتى قبل مجىء الانجليز إلى هذه البلاد ، فحين هاجت المسألة الشرقية سنة ١٨٧٧ سافر نوبار باشا إلى لندن ، وكما اعترف بصراحة للسفير الألمانى منستر أنه جاء إلى انجلترا لتمهيد الطريق لحماية بريطانيا على مصر ، فكان يعتقد أن الحرب الروسية التركية فى البلقان وقفقاسية لا يمكن تحديد حدودها ، ولا يمكن جعلها محلية ، ولذا فالدولة العثمانية ستنهار لا محالة لأنها كما يقرر لا تستطيع الوقوف طويلا أمام الهجمات الروسية العنيفة . وستقوم حرب بعد ذلك بين انجلترا وروسيا . فلا بد إذن من حماية انجليزية على مصر . ولا بد من أن يضع والى مصر نفسه (الخديو اسماعيل) لمصلحته هو الشخصية — تحت حماية انجلترا . وأنه أى نوبار يفضل لمصر حماية انجليزية على حماية فرنسية . لاستنارة الانجليز فى الاستعمار — كان هذا رأى نوبار حين أقاله الخديو اسماعيل من الوزارة . وكانت هناك قلة من المصريين ترى رأى نوبار . . ولما وجد نوبار أن الوزراء الانجليز لا يصغون لرأيه نعى عليهم جهلهم بحقائق الأمور فى مصر . وقال إن الأسد البريطانى مستغرق فى نومه إلى درجة أن أنيابه وأظفاره ستسرق منه دون أن يستيقظ . (١)

على أن الأسد البريطانى حين استيقظ لم يكن هادىء البال إزاء مصر التى اقتنصها فى الوقت المناسب . فلقد اختلفت الآراء فى انجلترا اختلافا شديدا بالنسبة لمسألة الاحتلال .

ففريق قليل من الرأى العام الانجليزى يناصر فكرة القومية وهو مخلص فى العمل على تحقيقها لا فيما يختص بالدول الأوربية المسيحية وحدها . وإنما فيما يختص بالأمم الشرقية الاسلامية كذلك . فهو يرى أن تكون مصر للمصريين ولذا فلا بد فى نظره من الجلاء العام مباشرة عقب القضاء على الثورة التى سببت الأزمة وعقب تدعيم سلطة الخديو بحيث يكون أمره مطاعا مهابا فى البلاد .

---

(١) الوثائق الألمانية منستر إلى بيلوف وزير الخارجية الألمانية ٤ ابريل ١٨٧٧ .

ربما كان يميل إلى هذه الناحية بتحفظ شديد مستر جلادستون نفسه وذلك قبل أن يتولى الحكم .

وهناك فرق كبير بين أقوال مستر جلادستون خارج الحكم ، وأفعاله وهو فى الحكم . وليس من الغريب أن يقف هذا الرجل ذلك الموقف . فهو شديد التعصب للمسيحية . وهو إلى قسيس أقرب منه إلى رجل من رجال الدولة . وهو معروف بكرهه الشديد للتوسع الاستعمارى وما يتشعب عنه من مشاكل ، ويرى فيه أضرارا بمصالح انجلترا الحقيقية وسفكا حراما للدم الانجليزى . فهو من أنصار انجلترا الصغيرة LittleEngland . وهو الذى انتقد انتقاداً مرا سياسة ديزريلى فى محاولة الاستحواذ على نصيب الخديو فى أسهم قناة السويس ، وحمل حملة شعواء على الخطة التى نسبت لديزويلى بأنه كان يرغب فى شراء مصر من الباب العالى (١) وهو يرى أن مصير الشعوب لا يفصل فيه بالقوة ، وندله بأن امتلاك مصر ما هو إلا خطوة فى سبيل التوسع الممقوت وإنشاء امبراطورية تمتد فى شمال أفريقية ومنابع النيل إلى جنوبيها ، ورأى فى المراقبة الثنائية التى فرضتها انجلترا وفرنسا محاولة غير جديرة للأشراف السياسى العام على مصر . وبكلمة عامة ننعى على وزارة المحافظين سياستها العاملة على التوسع والقهر والسيطرة على مصر .

عبر جلادستون عن هذه الآراء فى الأعوام ما بين ١٨٧٧ ، ١٨٨٠ بدافع الكره الشخصى لديزريلى ، والحقد على المحافظين ، تحفزه فى الغالب عوامل الدعاية الحزبية السياسية ، فلما وصل إلى الحكم فى سنة ١٨٨٠ لم يعمل على تنفيذ الأفكار والمبادىء التى نادى بها ، فأنكر أولا ما عزى إلى انجلترا وفرنسا من عمل على أخذ مصر ، وأعلن للملأ جميعا أن سياسة انجلترا يجب أن تكون المحافظة على ما تمتع به مصر من استقلال كما تقضى بذلك الفرمانات المختلفة التى أصدرها الباب العالى ، ولكن أردف ذلك باعلان آخر بأن انجلترا لن تحيد

---

(١) Seton Waston ص ٣٤٠ .

عن هذه السياسة السالفة الذكر إلا إذا أرغمتها الفوضى فى مصر على اتخاذ سياسة أخرى . كما رأى أنه ليس من المصلحة فى شىء أن تحتل مصر قوة انجليزية فرنسية . ثم انحدر فى تيار السياسة الحكومية التقليدية الجارف فنسى نسياناً تاما أفكاره وآراءه القديمة . فلقد خطب فى مجلس العموم البريطانى عند ضرب الأسطول الانجليزى لمدة الاسكندرية يقول « نحن لا نقوم بواجبنا إزاء الانسانية إذا لم نعمل على أن يحل السلام والنظام فى مصر محل الفوضى والاضطراب ، ونحن ننتظر الدور الذى تساعدنا فيه دول أوربا المتمدينة إذا أرادت ، وإذا لم تنجح مساعينا فى الحصول على تعاون هذه الدول فستقوم انجلترا بهذه المهمة وحدها »(١) ثم أعلن بعد ذلك أن ما يدفعه للاهتمام بشئون مصر ثلاثة عوامل : احترام القانون الدولى الأوربى ، وسلام شرق أوربا ، والمحافظة على حقوق الخديو الشرعية ، وعدم الرغبة فى زيادة مسئوليات انجلترا (٢) .

وكان جلادستون يرى مع ذلك أن لانجلترا مهمة حضارية فى العالم لابد لها من القيام بها ، وهى القضاء على الظلم والاستبداد ومناصرة النظم الديموقراطية والعمل على رفع مستوى الشعوب المتأخرة التى تحتاج إلى توجيه وإرشاد ، فانجلترا فى نظره لاتستطيع التخلى عن مهمتها الحضارية ومهمتها التعليمية ومهمتها السياسية الديموقراطية ، ووجد فى مصر ، كما سولت له نفسه ، مجالا لتحقيق هذه المهمة . على أنه من الناحية العملية كان منصرفا عن كل هذه الأمور إلى الانهماك فى مسائل السياسة الداخلية الانجليزية ومسائل الاصلاح الاجتماعى فى انجلترا وعلاج مشكلة أيرلند التى ارتبط اسمها باسمه وأصبحت أزمة مستحكمة وداء عضالا حارت الحكومة الانجليزية فى كيفية علاجه ، وانصراف جلادستون إلى الأمور الداخلية جعل معلوماته فى الأمور الخارجية ضحلة قليلة ، وجعل يلقى مسئوليتها وتبعتها دائما على غيره .

---

(١) Life Gladstone ج ٢ ص ٢٤١ ، ٢٦٨ .

(٢) نفس المصدر السابق .

والحقيقة أن جلادستون كان حائرا بين مبادئه الدينية المتعصبة وأفكاره الخيالية المثالية ومعلوماته الضحلة فى السياسة الخارجية ، وبين ما يتطلبه الحكم الفعلى من سياسة عملية رائدها المحافظة على مصالح انجلترا فى الخارج ، فهو كما يدعى كاره للمغامرة المصرية ، ووزارته هى التى أقدمت على ضرب مدينة الاسكندرية وأرسلت الجيوش إلى مصر لاحتلالها ، ومبادئه القومية الخيالية تجعله لا يرى حقا للانجليز فى البقاء فى مصر ، ولكن تدفعه عقيدته فى مهمة انجلترا الحضارية على الاستمرار فى احتلال وادى النيل ، ولعدم خبرته بأمور السياسة الخارجية فهو يسرف فى إعطاء وعود للدول الكبرى بالجلاء عن مصر فى أقرب فرصة ؛ ولكن سياسة انجلترا العملية ومصالحها وآراء زملائه ترغمه على عدم تنفيذ هذه الوعود . وهو مؤمن بالنظم الديموقراطية ، ولكنه لا يرى أثناء وجوده فى الحكم تغذيتها أو تنميتها إلا بين الشعوب المسيحية الأوربية . وهو يعمل على تحرير المصريين من الاستبداد — كما يقول — ليحل محله استبدادا أوربيا أجنبيا .

ولكن الوزير الانجليزى الذى هاله حقيقة ضرب الاسكندرية وأفزعه احتلال مصر هو مستر بريت Bright وزير دوقية لانكستر ، فهو متمسك بمبادىء القومية مهما كانت الظروف ، ويكره الحرب ، ويرى ألا فائدة منها ، ولذا اختلف اختلافا شديدا مع مستر جلادستون على المسألة المصرية ، إذ لم ترقه سياسة الوزارة فى التدخل التدريجى ، ولم يجد مبررا لضرب المدينة العظيمة ووجد حجة الحكومة واهية ، كما رأى ألا حاجة لإرسال الجنود الانجليزية إلى مصر ، ولذا خرج من الوزارة منتقدا سياستها غضبان أسفا .

وهناك فريق ثان من الانجليز لا يؤمن بفكرة الجلاء المباشر ، وعلى رأسه الملكة والبرنس أف ويلز ولى العهد ، وهو فريق الامبرياليين الاستعماريين المولعين بالسيطرة والتسلط ، والذين يرون حق انجلترا فى عدم التخلى عما وضعت عليه يداها ، والنظر قبل كل شىء إلى ما تجنيه من فوائد عاجلة أو آجلة ، هذا الفريق هو فريق الامبراطورية المتمسك بها والعامل على زيادتها . وربما كان شطر كبير

من الرأى العام الانجليزى فى صف ذلك الفريق مؤمن بالامبراطورية ، وتاريخ انجلترا حافل بهؤلاء الرجال الذين تغنوا برسالة انجلترا وبالامبراطورية الانجليزية من أمثال كارليل Carlyle وتنيسون Tennyson ورسكين Ruskin وديزريلى وديلك Dilke وفرود Froude وسيلى Seeley ، ويهمنا الثلاثة الأخيرون لأن كتبهم ظهرت مابين سنتى ١٨٧٥ ، ١٨٨٥ ، فديلك من رجال السياسة الانجليزية كتب انجلترا العظمى Greater Britain ، وسيلى من مؤرخى توسع انجلترا The Expansion of England ، وفرود من المؤرخين أيضا كتب الأقيانوسة Oceana .

وكان من السهل على القائلين بهذه الفكرة إثارة الرأى العام الانجليزى إلى جانب فكرتهم ، فالطبقات العاملة كبيرة التعضيد لحركة الأمبريالزم إذ فيها فتح مجال للعمل ومعالجة مشكلة البطالة ، فالمسألة الاقتصادية كما يرى ذلك الفريق حافزة لبقاء انجترا فى مصر ، وعمل على تشبثهم بالبقاء ، الضرائب الجمركية العالية التى فرضت على الضرائب الانجليزية الذاهبة لأوربا ، وبعد ذلك مزاحمة المصنوعات الألمانية . والطبقات العاملة بطبيعتها أسرع بعد ذلك إلى التأثر بالأعمال المدوية كالتأثر بضرب الاسكندرية وحادثة فاشودة مثلا أكثر من الطبقات الأخرى حتى الحاكمة منها . فلقد كانت أعمال البطولة والقوة والسيطرة أكثر تأثيراً وأسرع انطلاقا إلى عقول هذه الطبقة من الناس التى كانت تعنيها هذه المظاهر وهذه الأعمال الداوية أكثر مما تهمهم مبادىء الحرية ومعانى الاستقلال وحقوق الشعوب المهضومة فى الحياة والكرامة ، وستعمل بعض الكتب والمقالات التى نشرت أو ستنشر ، كما عملت بعض الصحف المؤيدة للاستعمار على تعضيد المحافظين ، وسياسة الامبريالزم ، وإظهارها فى مظهر عاطفى إنسانى خلاب أمام الرأى العام الانجليزى ، يأخذ بمشاعره وينال تأييده . فكتب رديارد كبلنج عن الهند ماضيها وحضارتها وقصصها وعجائبها ، وملنر عن مصر ، وأشاد بالأعمال الحضارية التى قام بها الانجليز على ضفاف النيل ، وتشرشل عن حرب النهر The River War

وأعمال البطولة فى افريقية ، وكذا بادن باول وفيتز باتريك — ستعمل هذه الكتب دون ريب على استثارة غرائز التملك والتوسع وإهاجة شهوة الاستعمار والسيطرة — كما أن انتشار الصحافة الرخيصة بين طبقات الشعب الانجليزى ، كانت كذلك عاملا على نمو الأمبريالزم الانجليزى فى ذلك الوقت . وإذا أضيف إلى هذا التنافس الشديد بين الدول الكبرى على الاستعمار ، وكتابات المؤلفين الاجتماعيين ونظرية دارون فى بقاء الأصلح ، وكذا النظرية البيولوجية السياسية التى تقول بحق الدول الكبيرة فى ابتلاع الدول الصغيرة ، وأن الشعوب الضعيفة يجب أن تموت وتفنى أمام الدول الكبيرة . كل ذلك كان أثره على الرأى العام الانجليزى مشهودا .

وهذا الفريق من الناس يرى من الطبيعى تعزيز مركز انجلترا فى أوربا وفى الخارج ، وكانت حركته نتيجة لنمو القومية الانجليزية ورد فعل لظهور الدولة الألمانية وتفوقها فى أوربا ، ولنمو رأس المال فى انجلترا بعد أن أوصد أمامه كثير من أقطار أوربا ، فمن سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٩٠٠ نما رأس المال الانجليزى إلى الضعف . وكذلك كانت حركة ذلك الفريق نتيجة للمنافسة التجارية الفرنسية والألمانية لانجلترا ، وإقامة الحواجز الجمركية فى وجه البضائع الانجليزية ، هذا أثار الاستعمارية الانجليزية إلى التمسك بحقوقها . ولقد تأسست فى انجلترا الجمعية الاتحادية الاستعمارية The Imperial Federation League للقيام على خدمة المصالح الاستعمارية الانجليزية وتنميتها ، وكان يؤيد هذه الجمعية بعض أساطين رجال السياسة الانجليزية من أمثال مستر جوزف تشمبرلن ولورد ردزبرى .

وأمام هذه الحركة أخذ يتضاءل حزب انجلترا الصغيرة واضمحلت آراء كبدن ومدرسة منشستر Manchester School ، وضعفت نظرية التجارة الحرة ، كما ضعفت الفكرة العالمية ، وسيطر الروح الحربى ، ونبغ الاستعماريون مثل تشمبرلن الذى كان عضوا فى حزب الأحرار ، ثم اشترك فى حكومة الاتحاديين The Unionists . ظهر مركز جوزف تشمبرلن ممتازا بين الأمبرياليين ، وكانت

النظرية الاستعمارية التى دعا إلى اعتناقها وروج لها نظرية صبغتها اقتصادية قبل كل شىء ، فهو يرى ضرورة احتفاظ انجلترا بممتلكاتها والزيادة عليها ، فكان يرى أن التجارة الانجليزية بتتبع العلم الانجليزى أين يحل ، وأن المستقبل هو للأمبراطوريات الكبرى ، فيقول فى سنة ١٨٩٧ « نحن نعتقد فى عظمة الامبراطورية ، ونحن لا نخشى توسعها ، ونحن نرى أن الشعب كالفرد تماما تعظم شخصيته وتعلو إذا كانت عليه مسئوليات عظيمة وواجبات ضخمة (١) » . وقبل تشمبرلن بفترة قصيرة نادى سير تشارلز ديلك « بأن مسألة مصر لا تحل إلا باستقلال الخديو واحتلال بريطانيا ، وإنى موقن بأن يجب الحصول على مصر مثلما يجب المحافظة على الهند (٢) » .

ومن أقوى القائلين بالأمبراطورية لورد روزبرى وهو من كبار الأحرار ، وتزعمهم وقتا ما ، وسيطر على وزارة الخارجية الانجليزية حينا من الزمن ، فلقد دحض الفكرة التى قال بها فريق من المفكرين والساسة الانجليز بأن الامبراطورية البريطانية متسعة أكثر مما ينبغى . وقال بضرورة الزيادة فى هذه الممتلكات ، وبين أن الحكومة الانجليزية لا يجب أن تنظر إلى الحاضر فحسب بل إلى المستقبل دائما . وأن هناك دولا تعمل على التوسع وتسعى سعيا حثيثا وراء المغانم . وتشرئب إلى التملك وتحن إلى السيطرة والغلبة . فيجب أن تحوز انجلترا قصب السبق فى هذه الميادين . ويرى فوق ذلك أن لانجلترا فى العالم رسالة حضارية ومهمة إنسانية لا مناص من القيام بها . بل ويجب تأديتها . فلا بد أن تسود اللغة الانجليزية والثقافة الانجليزية والنظم الانجليزية ومظاهر الحياة الانجليزية فى هذه الجهات من العالم التى يرفرف عليها العلم الانجليزى أو لانجلترا نفوذ فيها . ويجب أن تحافظ انجلترا على هذا التراث وتحميه بكل ماتستطيع من قوة

---

(١) Naval Policy

(٢) Seton-Walson ص ٨٧

ولقد غالى فريق الأمبرياليين الانجليز فى اعتقاداته الاستعمارية ، فقال إن الانجليز هم بطارقة العالم الدينيون ، وأنهم استعماريون لالأنهم أرادوا أو يريدون ذلك ، ولكن لقانون عالمى إلهى يوجههم ويهديهم إلى أداء ذلك الفرض المقدس كما يقولون ، وهذا الفريق يؤيده بطبيعة الحال رجال الحرب ، فهم يرون أن الحرب بالرغم من كل أضرارها وسيئاتها تربى فى الفرد والشعب الجراءة والاحتمال والتضحية واحتقار الموت فى سبيل الوطن وفى سبيل المجد القومى أو أى مبدأ مقدس ، ولهذا الفريق أيضا أنصاره من رجال البحرية فهم لا يتكلمون إلا عن الحرب ويتمنونها صادقين ، فالحرب فرصتهم الوحيدة فلها دربوا وإياها انتظروا لينالوا الشرف والمجد والمكافأة المادية(١) .

وهذا الفريق فريق « أحكمى يا بريطانيا العالم » يرى من الطبيعى عدم سحب الجنود البريطانية من مصر فى وقت قريب ، بل تبقى الجنود البريطانية ما بقى لانجلترا نفوذ فى العالم ، فيجب أن تتوطد المصالح البريطانية توطيدا تاما يضمن « لصاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة وإمبراطورية الهند » التفوق السياسى الدائم على ضفاف وادى النيل .

وفريق ثالث يرى أن تسير الضروريات السياسية خطة انجلترا فى الحاضر والمستقبل فتعمل على حفظ توازى القوى فى البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة بعد زيادة نفوذ فرنسا فى ذلك البحر فتستولى على مصر أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، فإن خرجت فرنسا من تونس نظرت انجلترا فى أمر الخروج من مصر ، وإن عادت فرنسا عادت انجلترا ، ولكن لكى تكون الحماية نظاما دوليا عمليا ، هذا يستلزم بطبيعة الحال موافقة الدولة التى يفرض عليها ذلك النظام وموافقة الدول الكبرى أو على الأقل عدم معارضتها . وما كان ذلك بالأمر الهين فيما يختص بمصر ، إذ لما كانت من الناحية القانونية الدولية تابعة للدولة العثمانية ، فلا يمكن

---

(١) Naval Policy ص ١٩ ، ٢٠

بسط الحماية على أى جزء من أجزائها دون موافقتها ودون موافقة الدول التى أمضت معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ . ثم هناك اختلاف كبير بين مركز مصر الدولى ومركز تونس ، فمصر جزء من الدولة العثمانية لاتناطح دولتان فى ذلك ، ولكنه مركز تونس بالنسبة للدولة العثمانية اختلفت فيه الدول اختلافا بينا ، فبعضها لايرى صلة سياسية ما بين الدولتين ، والبعض الآخر يرى أن تونس ماهى إلاجزء من الدولة العثمانية . أكدت الفكرة الأولى فرنسا والفكرة الثانية انجلترا . وكانت فرنسا ترمى من وراء ذلك إلى إظهار الاختلاف بين مركز مصر ومركز تونس ، وأرادت انجلترا أن تشير إلى أنه يحل لها فى مصر مايحل لفرنسا فى تونس .

وفريق رابع متطرف فى الاستعمار يرى الفصل نهائيا فى أمر مصير مصر وحل الموقف حلا حاسما ، ووضع الدول أمام أمر واقع ، فتضم مصر نهائيا إلى الامبراطورية البريطانية فتصبح جزءا لايتجزأ منها . ومعنى ذلك أن انجلترا تكون قد أخذت نهائيا بالرأى الذى يقول بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية التى دافعت الدول العظمى على ضرورة المحافظة على كيانها السياسى .

ولقد نوقشت فعلا مسألة ضم مصر إلى بريطانيا فى مجلس الوزراء الانجليزى . منذ أن وضع الانجليز أقدامهم فى مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ورأى كثير من الوزراء الأحرار هذا الرأى ، وطلب قطع الصلة نهائيا بين الدولة العثمانية ومصر ، مدفوعين بكرههم للدولة العثمانية . ولكن هذا الرأى لم يوافق عليه أولا ، لأن الحكومة الانجليزية ارتبطت أمام الدول الكبرى بوعود الجلاء ، ثم فى هذا خرق للقانون الدولى لاتوافق عليه الدول الكبرى بسهولة ، ثم إن لورد جرانفل وزير الخارجية رفض الموافقة عليه ، لما قد يسببه من إشكالات سياسية يرى هو أن وزارة الأحرار فى غنى عنها ، ثم لأنه يرى أن مسألة الضم ليست فى صالح انجلترا من ناحية أخرى ، لأنها ستثير المسألة الشرقية ، مسألة بقاء الدولة العثمانية ،

ولا ريب أن وزير الخارجية الانجليزية اتبع فى ذلك نصيحة المستشار الألمانى بزمرك (١) .

وفريق خامس قال بضم محجب مستور وغير مباشر ، وبذلك تظهر انجلترا أمام الدول محترمة للقانون الدولى مراعية لحقوق الشعوب ، وفى نفس الوقت تمتع بحرية كبيرة فى عمل ماتشاء فى مصر ، وعلى مر الزمن تصبح مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية .

وفريق سادس يرى أن تجلو انجلترا من مصر بشرط أن تحتفظ لنفسها بحق الرجوع إلى مصر فى الوقت المناسب ، وهى للوصول إلى هذا الهدف يجب أن تثبت أقدامها فى الجيش المصرى وفى الادارة المصرية بحيث تضمن انجلترا ضمانا تاما تفوق نفوذها فى وادى النيل .

وفريق سابع قليل العدد بتهمة أعداؤه السياسيون بأنه لايتقيد كثيرا بالواقع وبالضرورات السياسية ، وإنما يذهب به الخيال كل مذهب — يظن هذا الفريق أن خير حل للمسألة المصرية ترضى عنه الدول جميعا هو أن تعلن مصر دولة محايدة كبلجيكا أو سويسرا ، ولكن لامناص من موافقة الدول الكبرى على ذلك المركز الجديد لمصر ، وإلا لما صار لذلك الحياد قيمة ، وكان جرانفل وزير الخارجية الانجليزية يرى فى وقت ما هذا الرأى ، وخاصة فى شهر سبتمبر ١٨٨٢ ، وعرض هذا الرأى فعلا على بزمرك ، ولكن المستشار الألمانى أشار إلى ضرورة ضمان الدول الكبرى لذلك المركز ، وبين أن الدولة الألمانية غير مستعدة للاشتراك فى هذا الضمان ، لأنه ربما اعترضت على ذلك الحل إحدى الدول الكبرى ، فألمانيا غير مستعدة للدخول فى حرب من أجل مسألة مصر (٢) . ولقد نوقشت مسألة حياد مصر مرة ثانية فى السنوات بين ١٨٨٥ ، ١٨٨٧ فلم يكن عند الحكومة الانجليزية مانع من قبول هذه الفكرة والجلاء عن مصر على أساس شروط معينة

---

(١) الوثائق الألمانية هربرت بزمرك إلى بزمرك ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) نفس المصدر السابق

لابد أن يوافق عليها الباب العالى أهمها حق بريطانيا فى إرسال جنودها إلى مصر مرة ثانية إذا رأت أن الحالة فى مصر تستلزم ذلك(١) .

وهناك فريق لم يقابل احتلال مصر بأى اهتمام . والواقع أن الشعب الانجليزى لم يقابل انتصار جنوده فى وادى النيل بحماس كبير فالاستعراض الذى أقامه المنتصرون في التل الكبير فى لندن لم يلق اهتماما من جانب الشعب ، كما لم تلق الخطب التى ألقاها الوزراء الانجليز فى هذا الشأن أى تحمس من الجمهور إذ ليس شىء فيها من أعمال البطولة (٢) إلى درجة أن رأى الوزراء الانجليز الاختصار فى هذه الخطب وإهمال ماتبقى من الحفلات .

فإذن اختلفت الآراء فى أمر مصير مصر . ولقد ناقشت حكومة جلادستون الحرة هذه الآراء جميعا ، كما لم يكن هناك مفر من مناقشتها فى عهد حكومة المحافظين التى خلفتها . ولكن وزارة جلادستون استقرت مؤقتا على هذا الرأى : وهو بقاء الاحتلال الانجليزى فى ظل السيادة التركية إلى ما شاء الله ، إلى أن تصل الحكومة الانجليزية إلى رأى جديد ، إلى الوقت الذى تعتقد فيه الدولة الانجليزية أنها قد قامت بمهمتها ، وأنها أرضت نفسها ، وأنه لاخوف على الاصلاحات التى قامت بها والمصالح الخاصة التى تهتم بها . هذا وقد كان رئيس الوزارة نفسه يود لو تخلص عاجلا من المسألة المصرية التى سببت له كثيرا من المشاكل ، وأثرت أثرا سيئا فى علاقة حكومته بفرنسا . رأت وزارة جلادستون صعوبة الجلاء ، وقدرت عظم المتاعب الملقاة على عاتقها ، فكما يقول سير تشارلز ديلك لابد للخديو من حرس قوى يقوى مركزه ، ولابد من وجود قوة لمراقبة الأمور فى السودان وقوة ثالثة لمنع غارات البدو ولحماية قناة السويس . كما أن تقرير لورد نورثبروك الذى بعثته انجلترا لدراسة أحوال مصر المالية بين سوء مغبة الجلاء عن مصر .

ولم يكن كره وزارة سولسبرى للمغامرة المصرية بأقل من كره جلادستون فقررت فكرة الجلاء على أساس شروط معينة وأرسلت لذلك بعثة سير هنرى درمندولف .

---

(١) انظر بعثة سير هنرى درمندولف فى فصل العلاقات الانجليزية التركية .

(٢) Life of Gladdone جـ ٢ ص ٢٦٩

موقف تركيا إزاء الاحتلال

كان مركز بريطانيا فى مصر غريبا دون ريب ، فقد ظلت مصر من حيث الموقف السياسى ومن ناحية القانون الدولى تابعة للدولة العثمانية ، تعترف بذلك كل الدول الكبرى وانجلترا نفسها ، وظلت حكومة جلادستون التى تم فى عهدها الاحتلال ، والحكومات التى خلفتها تعترف بذلك إلى أن قامت الحرب الأوربية الكبرى الأولى ، فظل نفوذ السلطان الأدبى قويا ومظاهر سيادته هامة وباقية ، فالعملة لازالت تسك باسمه ، ولا زال يخطب باسمه على المنابر ، وهو الذى يعين يعين قاضى القضاة ، ويتقاضى من مصر الجزية سنويا ، ولا زال له الحق الاسمى على الأقل فى تقييد سلطة الوالى فى منح الرتب والألقاب العسكرية ، ولا زال علمه علم مصر ، وسياسة مصر الخارجية وكثير من أمورها الداخلية مرتبطة إلى حد ما ولو من الناحية النظرية بمعاهداته واتفاقاته القديمة .

ولذا ما كان وجود البريطانيين فى مصر أو احتلالهم لها قائما على حق شرعى أو قانونى ، تقره الدول لهم أو يعترف به المصريون ، وإنما جاءت بريطانيا إلى مصر بحكم سياستها وبحكم ظروف خاصة داخلية ودولية أملت على الانجليز — كما كانوا يعتقدون — احتلال وادى النيل ، فجيش الاحتلال البريطانى ليس جيش الخديو صاحب الأمر فى مصر ، ولا جيشا دعته حكومة الخديو رسميا لنصرتها وتعزيز مركزها ، أو جيش الدولة العثمانية صاحبة السيادة فى عرف الدول والقانون الدولى أصبحت مصر إذن ولاية عثمانية ذات مركز خاص تحتلها انجلترا وتشرف على ماليتها إشراف لجنة دولية .

وأما الدولة صاحبة السيادة فكانت حانقة مغضبة لا تعترف أمام نفسها ولا أمام الدول الأخرى للانجليز أبدا بحق التدخل السياسى أو الحربى ، وترى إن كانت هناك ضرورة للتدخل الحربى أو السياسى فهذا من حق السلطان وحده ، حق أعطته إياه حقوق السيادة ، وأعطاه إياه القانون الدولى ، حق لا ينبغى أن

ينازعه فيه منازع ، وبالرغم من اعتراف الدول الأوربية الكبرى فى مؤتمرى باريس سنة ١٨٥٦ وبرلين سنة ١٨٧٨ بالدولة العثمانية كجزء من النظام الدولى لها من الحقوق السياسية والدولية ما للدول الأخرى ، إلا أن الباب العالى كان قد اعتاد لحقبة الدهر امتهان أوربا لكرامته واعتداءها على حقوقه وتعديها على سلطاته ، وعليه أن ينصاع راضيا أوكارها لأوامرها ، ولذا كان السلطان عبد الحميد قد وطن العزم على كظم غيظه وانتظار الطروف على الله يحدث بعد ذلك أمرا .

ولقد انتهز السلطان أول فرصة بعد استقرار الانجليز فى مصر لعرض فكرة الجلاء عليهم ، وسلك فى ذلك طرائق قددا ، ففى أواخر أكتوبر من سنة ١٨٨٢ اقترح الباب العالى على لورد دفرن سفير انجلترا فى الآستانة دخول الحكومة الانجليزية فى مفاوضات مع الحكومة العثمانية بشأن تسوية المسألة المصرية على أن يكون أساس المفاوضات معاهدة سنة ١٨٤١ والفرمانات التى أصدرها والاعتراف بحقوق السلطان فى السيادة ، وأن تدور المفاوضات حول جلاء الانجليز عن مصر ، ولقد أصدرت الحكومة الانجليزية إلى سفيرها الذى استفتاها فى ذلك الأمر تعليمات بألا يوجه أى اهتمام لمثل هذه العروض ، وأن يقتصر على أن يبين للباب العالى بلهجة ودية ولكن حازمة بأن الحكومة الانجليزية ستنظر فى الوقت المناسب فى مقترحات الباب العالى ، أما فى الوقت الحاضر فالحالة لا تساعد على نظر ذلك (١) .

فأصبح عزاء السلطان الوحيد أن انجلترا اتبعت النصيحة الألمانية فأبقت السيادة العثمانية وإن كانت قد عملت على جعل هذه السيادة محدودة فى أضيق نطاق ، لأن انجلترا لا تستطيع من جانبها وحدها إلغاء الفرمانات العثمانية التى أصدرت إلى مصر ، فهذه الفرمانات وإن كانت قد صدرت من جانب واحد

---

(١) الكتاب الأزرق الانجليزى ١ . ١٨٨٣ رقما ١٢ ، ١٤ وفرن جرانفل ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، جرانفل إلى دفرن ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

إلا أنها وثائق دولية قد وافقت عليها الدول أولم تعارض فيها على الأقل ، ولذا لاتستطيع انجلترا تغييرها أو تعديلها دون موافقة السلطان والدول الأوربية، كما أن السلطان وحده لا يستطيع تعديلها من الناحية العملية (وإن كان من الناحية النظرية له الحق فى ذلك) إلا بموافقة الدول ، كذلك كانت الدول الأوربية الكبرى التى أمضت معاهدة سنة ١٨٤٠ والتى انضمت إليها فرنسا فى اتفاقية سنة ١٨٤١ قد اعترفت بأن المعاهدات التى تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى نافذة على مصر .

كان جرانفل وزير الخارجية الانجليزية يفكر تفكيرا جديا فى أن يجعل لكل فرمانات السلطان الخاصة بمصر صبغة دولية كاملة حتى لايستطيع السلطان حتى من الناحية النظرية سحبها أو تغييرها إلا بموافقة الدول الكبرى الأوربية . كذلك كان يرى ضرورة السعى إلى حرمان السلطان من حق إصدار فرمانات جديدة إلا بموافقة هذه الدول . فكأن جرانفل كان يريد زيادة تحديد السيادة العثمانية على مصر . وكان يعتقد أن مثل هذه الاقتراحات لن تروق السلطان ، ولكنه كان قد فكر فى تهديد الدولة العثمانية إذا لم تقبل هذه العروض الجديدة بأنه سيقضى على كل ما بقى من مظاهر السلطة فى مصر ، وأن الواجب يقضى على السلطان بأن يشكر الحكومة الانجليزية إذا أبقت له رمزا أو ظلا من سيادة اسمية ، لأن الرأى العام فى انجلترا أصبح يمقت السلطان مقتا شديدا لأنه على يقين بأنه إذا استطاع سيجعل مركز انجلترا فى مصر حرجا للغاية وسيثير لها مصاعب عسيرة (١)

ولكن السلطان ثابر على موقفه فى عدم الاعتراف بمركز الانجليز فى مصر ، ولا ريب فى أن فرنسا كانت تؤيده فى ذلك الموقف وتتبعها روسيا ، على أن انجلترا وجدت أخيرا أن من صالحها ، وذلك فى عهد وزارة سولسبرى ، محاولة الوصول إلى تفاهم من الباب العالى بشأن مسألة مصر ، وذلك لتقوية مركزها فى

(١) الوثائق الألمانية مذكرة هربرت بزمرك ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢.

الشرق الأدنى وارضاء شعور رعاياها من المسلمين ، فأرسلت لذلك الغرض بعثة سير هنرى درمندولف Sir Henry Drummond Wolff

ولقد استغرقت مهمة هذه البعثة المدة من أغسطس سنة ١٨٨٥ إلى يوليو سنة ١٨٨٧ ، وصل سير هنرى درمندولف إلى الاستانة فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٥ كمندوب فوق العادة وكوزير مفوض لدى السلطان Envoy Exraordinary and Minister Plenipotenttiary . وكان المرمى الذى يهدف إليه لورد سولسبرى فى هذه المهمة هو استصلاح الباب العالى فى الظروف الدولية الخطيرة التى كانت انجلترا تواجهها فى ذلك الوقت ، والاستفادة من نفوذ الباب العالى فى تهدئة السوادن ، والمحافظة على الاصلاحات التى قام بها الانجليز فى مصر والعمل على تقدمها .

أما الظروف الخطيرة التى دعت سولسبرى إلى التفكير جديا فى الوصول إلى اتفاق مع الباب العالى ، فهى أولا اضطراب العلاقات بين فرنسا وانجلترا ، ذلك الاضطراب الذى كان منشؤه المسألة المصرية ، ثم من ناحية ثانية كانت الحرب تهدد بالقيام بين انجلترا وروسيا من أجل أفغانستان فى ابريل ومايو سنة ١٨٨٥ . فكانت انجلترا تبذل كل جهد لكى تكون لها حرية المرور كاملة فى المضايق البوسفور والدردنيل لتهديد روسيا وقت الحاجة ، ولذا حاول الانجليز عقد حلف مع الدولة العثمانية فيه يحتل الباب العالى مصر وقناة السويس ، وتكون له حرية العمل فى بلغاريا ويأخذ اعانة من انجلترا ٢٥ مليونا من الجنيهات (١) . هذا هو الذى دعا وزارة المحافظين إلى محاولة الاتفاق مع الأتراك . وليس صحيحا ما يراه شارل رو Roux من أن المحافظين الانجليز كانوا بطبيعتهم من أنصار التفاهم مع تركيا (٢) ، فما كان سولسبرى يوما ما صديقا للأتراك محترما لدولتهم أو مقدرا

---

(١) الوثائق الألمانية مذكرة كدرلن Kiderlen السياسة المؤرخة ٢١ مايو سنة ١٨٨٤

(٢) G. Hanotaux Histodé de la nation egyptienne جزء ٦ ص ١١٨

لنظمهم ، وما كان يوما يتمنى لهم الخير بل يود ذهاب ريحهم وزوال دولتهم وتلاشى حكمهم ، ويرى كما يرى جلادستون إنهم نقمة على المدينة وأنه يجب تحطيم دولتهم وتقسيمها (١)

ولقد استطاع سير هنرى درمندولف أن يصل إلى اتفاق مع الباب العالى فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ ، وبمقتضى ذلك الاتفاق ترسل كل من انجلترا وتركيا مندوبا سياسيا إلى مصر ، وتقرر أن يكون مندوب انجلترا سير هنرى درمندولف ، ومندوب تركيا الغازى مختار باشا . والمادة الثانية فى هذا الاتفاق تنص على أن يعمل المندوب العثمانى بالاتفاق مع الخديو أو مع مندوبه على تهدئة الأمور فى السودان بالوسائل السلمية (وكانت ثورة المهديين فى السودان قد استفحل أمرها) ويكون المندوب الانجليزى على علم بهذه المحادثات ، وعلى المندوب العثمانى أن يتفق معه على الاجراءات التى تتخذ فى هـذا السبيل — والمادة الثالثة تنص على أن يقوم المندوبان العثمانى والانجليزى بتنظيم الجيش المصرى — وعليهما أن يقوما أيضا متعاونين مع الخديو فى بحث كل فروع الادارة فى مصر وتنفيذ ما يترجانه من تعديل ، وذلك فى حدود الفرمانات التى صدرت إلى مصر ، وتنص الاتفاقية على أن تعترف الحكومة العثمانية بكل التعهدات التى أخذها الخديو على نفسه أمام الدول الأوربية المختلفة .

وحين يقتنع المندوبان مندوب تركيا ومندوب انجلترا بأن الحالة قد استقرت تماما على الحدود المصرية ، وأن الأمور قد انتظمت فى مصر يقدمان تقريرين إلى حكومتيهما ، كل إلى حكومته الخاصة ، وحينئذ تنظر الحكومة الانجليزية فى عقد اتفاقية مع الباب العالى بها تنسحب الجنود الانجليزية من مصر فى فترة مناسبة (٢) .

---

(١) انظر للمؤلف Tunis and The Great Powers

(٢) وثائق الكتاب الأصفر ١٨٨٤ — ١٨٩٣ ملحق بالوثيقة رقم ٤ من دى نوال إلى دى فريسنه ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

ونتيجة لهذه الاتفاقية المبدئية أتى المندوبان إلى القاهرة وأخذا فى دراسة شئون مصر بالطريق التى يرسمها الاتفاق ، واتفقا على بعض الأشياء وخاصة مسألة الامتيازات التى تجعل سير الحكومة سيرا منتظما أمرا مستحيلا ، ولكنهما لم يستطيعا رؤية الوسيلة التى تمكن مصر من التخلص منها . واتفقا كذلك على ضرورة استعادة السودان ، لأنه كما يقول سير هنرى درمندولف هو «جزء من مصر ومسألة حيوية بالنسبة لها لأنها تستمد من النيل حياتها ورفاهيتها» . واسترداد السودان لا يكون إلا عن طريق تنظيم الجيش المصرى ، وهنا اختلف المندوبان على طريقة تنظيمه ، فمختار باشا يقترح تنظيم الجيش المصرى على يد ضباط أتراك[1] ، ولم ترق هذه الفكرة فى نظر سير هنرى درمندولف الذى اقترح ضباطا انجليز للقيام بهذه المهمة ، ورجع إلى حكومته يستشيرها بل ذهب إلى لندن نفسها لهذا الغرض .

ولقد كانت العلاقات بين المندوبين بصفة عامة جيدة بالرغم من هذا الاختلاف بحيث استطاعا فى آخر الأمر أن يقررا إلى حكومتيهما ضرورة النظر فى عقد الاتفاقية التى تقضى بجلاء الجنود الانجليزية عن مصر .

ولكن ما كانت تهتم الدولة العثمانية قبل كل شىء إنما هو إنسحاب الجنود البريطانيين من مصر ، ولذا أعلن لورد سولسبرى رغبته فى مجاملة الباب العالى وذلك فى رسالته إلى سير هنرى درمندولف المؤرخة ١٥ يناير سنة ١٧٨٧ « إن حكومة جلالة الملكة عندها كل رغبة فى إرضاء الباب العالى من هذه الناحية وإن كانت لظروفها الخارجية لا تستطيع أن تعين موعدا قريبا لهذا الجلاء قبل أن تطمئن إلى سلام مصر الداخلى والخارجى ، وأن هدف انجلترا هو هدف

---

(١) فى المصدر السابق تقرير مختار باشا ١٤ مارس ١٨٨٦ .

وفيه يتكلم مختار باشا عن الحالة فى مصر والسودان وطريقة علاجها ويهتم بمسألة الجيش بصفة خاصة فيتكلم عن طريقة تنظيمه وعدد جنوده وفرقه وأنواعها وسلاحه ومرتباته ، كما يتكلم عن البوليس كذلك

غيرها من الدول إنما هو حيدة مصر ، ولكن انجلترا لابد عاملة على المحافظة على النظم التى أقامتها فى وادى النيل وعلى بقائها حتى لا تضيع هذه التضحيات التى قامت بها سدى ، وطالما حافظت الحكومة المصرية على مركزها ولم يقع أى اضطراب ... فإن المرغوب فيه حقا ألا يقر بأرض مصر جندى أجنبى واحد

على أن لورد سولسبرى لم يكن يفكر مطلقا فى أن تجلو انجلترا مباشرة عن مصر دون شرط أو فى أن تتنازل انجلترا عن نفوذها فى مصر أو تمتنع عن القيام بمهمتها فى وادى النيل ، ويظهر أن فى المذكرة الفربال التى بعثت بها الحكومة الانجليزية لرستم باشا السفير العثمانى فى لندن ، « إن حكومة جلالة ملكة انجلترا تكرر تأكيداتها التى قالت بها فى ظروف متعددة بأنها ليست عندها رغبة فى استمرار الاحتلال الانجليزى أكثر من الوقت اللازم للقيام بمهمتها الانسانية التى أخذتها على عاتقها نحو نفسها ونحو مصر ، ولكنها تشعر فى الوقت الحاضر بأنها غير مستطيعة تعيين تاريخ لجلائها عن مصر لتعارض ذلك مع القيام بهذه التعهدات ، ولذا فهى تؤجل النظر فى موضوع الجلاء حتى يتم تأمين الحدود المصرية واستقرار الادارة وحسن نظامها .

ولهذا فلابد من الوصول إلى اتفاق مع الباب العالى وإلى موافقة من جانب الدول الأوربية فيما يختص بالامتيازات وادارة أراضى الدومين والدائرة السنية وتحديد سلطان صندوق الدين . وأن انجلترا من جانبها مستعدة للمفاوضة مع الباب العالى فى المسائل التى ليس للدول الأوربية أية صلة بها ، وذلك لكى يقترب ميقات الجلاء . واذا تمت هاتان المسألتان فانجلترا راغبة ومستعدة لاجلاء جنودها عن مصر « فى فترة مناسبة »[1] .

فانجلترا أبدت رغبتها فى الجلاء ولكن ذلك بشروط تتعلق بظروف مصر الداخلية والخارجية وتقدير انجلترا لهذه الظروف[2] .

---

(١) الكتاب الأزرق ١٨٨٧ وثائق على بعثة سير هنرى درمند ولف Note Verbale فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦ .

(٢) نفس المرجع رقم ٢ إلى سير هوايت W. White ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٦ .

ولقد أظهر رستم باشا عدم رضا الباب العالى عن كل محتويات هذه المذكرة لأنها أولا لم تأخذ بالمقترحات التى قدمها مختار باشا لتنظيم الجيش المصرى، وثانيا لأنها أدخلت الدول الأوربية فى أمر الاتفاقية ، ولذا بينت الحكومة الانجليزية أنها تنوى المفاوضة أولا مع الباب العالى ، فإذا وصلت الدولتان الى اتفاقية تعرضان هذه الاتفاقية على الدول طالبتين تعاونها[١] ، فسولسبرى يرى أن حالة مصر الداخلية لاتساعد على الاستقرار فوجود هيئات أجنبية متعددة تتمتع بامتيازات ووجود مطالبين بالعرش المصرى وسهولة اثارة الشعور القومى والدينى عند المصريين وترقب الدول للحالة فى مصر وعزمها على التدخل فى وادى النيل كل ذلك يدعو الى الاضطراب والفوضى والقلق . ولذا تجد انجلترا نفسها كما ترى — مضطرة الى استخدم ضباط انجليز فى مراكز كبيرة فى الجيش المصرى لمدة طويلة حتى بعد خروج الانجليز من مصر ، وذلك لضمان ولاء الجيش واصلاحه وللقضاء على الثورات الصغيرة ، ولكن هذا غير كاف فى نظر الانجليز فلابد اذن من الاعتراف بحق الانجليز فى العودة الى مصر فى ظروف تحددها هى، ونرى انجلترا فى ذلك حملا عليها ولكنه حق لايمكن أن تتنازل عنه اذا حلت الفوضى بمصر من جديد . كذلك لابد من التنظيم المالى والادارى ولابد من ضمان سلامة مصر من الأخطار الداخلية والخارجية وحماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

واعترض الترك على حق الانجليز فى العودة لأن هذا من حق السلطان وحده كما اعترضوا على طلب الانجليز بجعل مصر ولة محايدة عقب انسحاب الانجليز وعلى إطالة مدة الجلاء وافترضوا أن يتم الجلاء بعد شهور قليلة وناضلوا فى سبيل ذلك مناضلة شديدة ، كما طالبوا بتجديد الفترة التى يرى الانجليز أنهم لهم فيها الحق فى العودة إلى مصر ، وناقشوا مسألة الجيش واحتجوا على جعل ضباطه

---

(١) نفس المرجع ١٤١ سولسبرى إلى هنرى درمندولف ١٥ يناير سنة ١٨٨٧ ، ٢٥ . درمند ولف إلى سولسبرى ٨ فبراير سنة ١٧٨٧ .

من الانجليز ، ثم طلبوا أن يحل الضباط الأتراك محل الضباط الانجليز بالتدريج وناقشوا موضوع الامتيازات ، وكان الأتراك يعدلون اقتراحاتهم أمام ثبات سيرهنرى درمندولف وتأييد النمسا وإيطاليا لانجلترا ، فلقد بينت هاتان الدولتان للباب العالى ضرورة الاتفاق مع انجلترا بشأن مصر .

ولم تقف فرنسا موقف المعارضة إزاء هذه المفاوضات ، بل شجعت كاميل باشا الصدر الأعظم على السير فيها على شرط أن تنتهى هذه المفاوضات إلى نتيجة ترضاها الحكومة الفرنسية ، بل ذهبت إلى أكثر ذلك ، وأعلنت للباب العالى وعدا صريحا بأنها لن تحتل مصر إذا خرج الانجليز منها حتى يزول بذلك العذر الذى تنتحله انجلترا كمبرر لبقائها فى وادى النيل (١) .

ولقد تم الاتفاق بين سير هنرى درمندولف المندوب فوق العادة والوزير المفوض فى بعثة خاصة لجلالة ملكة المملكة المتحدة وإيرلندا وإمبراطورة الهند وبين محمد كاميل باشا الصدر الأعظم ومحمد سعيد باشا ممثل جلالة امبراطور العثمانيين ، على الشروط الآتية :

١ — تأكيد كل الفرمانات الموجودة التى أصدرها الباب العالى خاصة بمصر إلا مايعدله منها هذا الاتفاق .

٢ — وتشمل ممتلكات خديوية مصر كل الأراضى المنصوص عليها فى هذه الفرمانات .

٣ — تدعو الحكومة العثمانية الدول التى أمضت معاهدة برلين للموافقة على حرية الملاحة فى قناة السويس ، وفى هذه الاتفاقية تعلن الحكومة العثمانية حرية الملاحة فى هذه القناة على مدى الأيام فى وقتى السلم والحرب للسفن الحربية والتجارية دون تمييز بين جنسياتها . . .

وهذه الاتفاقية يجب أن تنص على أن الدول الكبرى تتعهد بألا تعوق حرية

---

(١) الوثائق الدبلوماسية للكتاب الأصفر الفرنسى أرقام ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ . مونتبلو سفير فرنسا فى الأستانه إلى دى فريسنيه ٣ ، ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٦ .

عبور القناة وقت الحرب واحترام ممتلكات القناة ومؤسساتها . وكذلك تنص هذه الاتفاقية على ألا تحاصر الدول القناة ، ولا يجب أن يقع اعتداء فى منطقتها فى مدى ثلاثة أميال بحرية من بور سعيد والسويس . وأن يقوم ممثلوا الدول السياسيون فى مصر بمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية ، وأن هؤلاء يجب أن يجتمعوا تحت رئاسة مندوب تركيا أو من ينيبه الخديو لدراسة الظروف التى ينشأ عنها خطر على القناة ، ويجب أن يجتمعوا مره على الأقل فى السنة ، كما يجب ألا تقام أى عراقيل فى سبيل أية اجراءات تتخذ للدفاع عن مصر أو المحافظة على القناة .

ولما كانت الأمور فى السودان وعلى الحدود المصرية لاتزال فى اضطراب ، ولما كانت الأمور الداخلية فى مصر لاتزال تحتاج إلى عناية فإن انجلترا تتعهد بالدفاع حربيا عن البلاد كما تأخذ على عاتقها التنظيم العسكرى لجيوشها .

ولذا فانجلترا ستحتفظ لنفسها بقوه عسكرية فى مصر وتشرف على الجيش المصرى .

٥ — وبعد مضى ثلاث سنوات من إمضاء هذه الاتفاقية تسحب انجلترا جنودها من مصر ، فإذا ظهر فى خلال هذه المدة أى خطر داخلى أو خارجى تؤجل انجلترا ذلك الجلاء وتجلو الجنود الانجليزية بعد زوال ذلك الخطر .

وبعد جلاء الجنود الانجليزية عن مصر تصبح مصر دولة محايدة .

وبعد امضاء هذه المعاهدة يطلب من الدول العظمى أن تمضى اتفاقية تعترف فيها وتضمن حيدة أرض مصر . وبذا لايحق لأية دولة إنزال جنود فى أرض مصر إلا فى الأحوال التى تنص عليها هذه الاتفاقية ، ومع ذلك فمن حق الحكومة العثمانية أن تحتل مصر حربيا إذا ما قامت أسباب تدعو إلى ذلك كغزو خارجى للبلاد ، أو إذا قام الاضطراب فى الداخل ، أو إذا رفضت الحكومة الخديوية القيام بواجباتها نحو الدولة العثمانية أو تعهداتها الدولية ، كما يحق لحكومة انجلترا فى مثل هذه الظروف أن ترسل بجنودها إلى مصر وأن تتخذ الاجراءات اللازمة للقضاء على ذلك الخطر .

وعلى كل من الجنود الانجليزية والعثمانية أن تسحب مصر عقب زوال الظروف التى تستدعى ذلك التدخل ، وإذا لم تستطع الحكومة العثمانية لسبب ما التدخل ، ففى هذه الحالة ترسل مندوبا فى مصر يبقى فيها ما بقيت الجنود الانجليز. وعلى الحكومتين أن يتبادلا ذكر الأسباب التى دعت كلا منهما للتدخل .

٦ — وعند ما توافق الحكومتان نهائيا على هذه الاتفاقية تدعوان الدول التى أمضت معاهدة برلين والدول الأخرى التى لها علاقات بمصر للموافقة على هذه الاتفاقية .

٧ — تتبادل الدولتان التصديق نهائيا على هذه الاتفاقية فى مدة شهر من إمضائها .

وضمت إلى هذه الاتفاقية ملحقات أهمها بأنه إذا انتهت مدة الثلاث سنوات ولم توافق دولة كبرى من دول البحر الأبيض المتوسط على هذه الاتفاقية تعتبر انجلترا ذلك كخطر خارجى ينطبق عليه الشرط الخامس فيعاد النظر فى تنفيذ هذه الاتفاقية .

ومن أهم هذه الملحقات البرتوكول الخاص بالامتيازات ، فبعد شهر من الموافقة نهائيا على هذه الاتفاقية تدعو الدولتان الدول الاخرى صاحبة الامتياز للنظر فيها وخاصة فيما يتعلق بالقضاء . وملحق ٤ و٥ خاصان بتحسين إدارة أراضى الدومين والدائرة السنية وتحديد اختصاصات صندوق الدين وتنظيم المالية المصرية وقانون المطبوعات والحجر الصحى وعدم تغيير اختصاصات المستشار المالى الانجليزى (١) .

ولكن السلطان عرف موقف فرنسا وروسيا ، بل كانت حكومته بالفعل ترجع إليهما فى كثير من المسائل الهامة الخاصة بالمفاوضات ، ولذا رفض لورد سولسبرى أن تقدم الاتفاقية للدول قبل أن يتم توقيع السلطان عليها ، لأن انجلترا

---

(١) أنظر نصوص الاتفاقية فى الكتاب الأزرق الانجليزى لسنة ١٨٨٧ .

من جانبها كانت تتوقع رفض الدولتين الفرنسية والروسية الموافقة عليها ، ولذا بين سير هنرى درمندولف للسلطان بأنه إذا لم يتم توقيع الاتفاقية فى الوقت الموعود المتفق عليه بينهما فإنه لن يكون للاتفاقية أية قيمة فى نظر الحكومة الانجليزية التى ستحتفظ لنفسها بحرية العمل .

ولكن السلطان أراد تأجيل ذلك الموعد المضروب للتصديق على الاتفاقية ، وحاول من جديد إدخال تعديلات عليها لارضاء فرنسا وروسيا ، وزادت مماطلته إلى حد أن فهمت انجلترا أنه يريد كسب الوقت ، وأنه مصمم على رفض الاتفاقية التى أمضاها وزراؤه . وكان السلطان لا يستطيع من ناحية الثقة بانجلترا أو الاعتماد عليها إذا نفذت فرنسا وروسيا تهديداتهما بشأن هذه الاتفاقية ،

ولقد عملت فعلا فرنسا وروسيا على فشل هذه الاتفاقية ، وهددتا السلطان لأن انجلترا لم تعين فى هذه الاتفاقية تاريخا فعليا قريبا للجلاء عن مصر ، ولقد أبلغت الدولتان الباب العالى بأنه إذا وافق على شروط سير هنرى درمندولف أصبحت الدولتان فى حل من احتلال أى جزء من أراضى الدولة العثمانية ، كأن تحتل فرنسا سوريا وروسيا أرمينية ، وأعلنت روسيا من جانبها أن هذه الاتفاقية لا تتفق والمعاهدات التى أبرمتها تركيا مع الدول الأخرى الكبرى وخاصة معاهدة برلين . وليس للسلطان وحده حق عقدها دون موافقة الدول ، ونشرت وكالة هافاس أنباء تفيد أن الجيوش الروسية قد ركزت على الحدود التركية فى أرمينية ، وبينت الحكومة الروسية أن حرصها على مصالح تركيا هو الذى دعاها إلى اتخاذ هذا الموقف ، فلقد وقفت فى الماضى بجانب انجلترا أمام محمد على وضد فرنسا ذاتها ، وأنها لم تعترف بالنظام الثنائى ، وأنه ليس لديها مانع من أن يشرف الانجليز على إرجاع النظام إلى مصر ، على شرط أن يكون ذلك الاشراف تحت رقابة الدول ، فيسير مندوبو هذه الدول مع الجيش الانجليزى فى كل مرتحل يراقبون أعماله(١).

---

(١) وثائق الكتاب الأزرق الانجليزى ١٨٨٧ رقم ٣٣ درمند ولف إلى سولسبرى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٧ .

وأما فرنسا فلقد وضحت أن موافقة السلطان على حق الانجليز فى العودة إلى مصر من شأنه أن يقضى على التوازن الدولى فى البحر الأبيض المتوسط ، ولذا فالحكومة الفرنسية مصممة على أن تكون حريتها فى التصرف كاملة لحماية مصالحها التى سيصيبها ضرر كبير ، وهى مصممة كذلك على أن تتخذ من الاجراءات ما تراه ضرورياً دون نظر لمصالح تركيا . وأما إذا رفض الباب العالى التوقيع فإنها تتعهد بحماية مصالحه وضمان مركزه . وإن سياسة فرنسا هى دائما المحافظة على تركيا ومنع كل اعتداء يقع عليها ، ومع ذلك فلن تكون للاتفاقية قيمة من الناحية الدولية والفعلية إذا رفضتها فرنسا .

وبينت الدلتان روسيا وفرنسا كذلك أن لاقيمة للاتفاقية فيما يختص بالدولة العثمانية ، بل هى فى الواقع مخالفة فى صالح انجلترا وحدها . ولن تستطيع الدول إذا أمضى الباب العالى هذه الاتفاقية أن تعتبره دولة محايدة (١) .

رفض السلطان إذن إمضاء هذه الاتفاقية فزعا من تهديد فرنسا وروسيا وعدم ثقة فى الانجلترا ، وخوفا من انتقاد العلماء والرأى العام ، لشعوره بأنه إذا رفضت فرنسا وروسيا الموافقة على الاتفاقية أصبح احتلال الانجليز لمصر تاما ونهائيا . (٢)

ولكنه رجع البصر وأراد فتح المفاوضات مرة ثانية مع انجلترا فى المسألة المصرية ، فرفض سولسبرى معلنا أنه لايمكن فتح باب المناقشة فى موضوع الجلاء مرة ثانية ، إذ لما كان السلطان على استعداد لرفض الموافقة على مشروع أقرته حكومته (أى حكومة الباب العالى) متأثراً بآراء بعض الدول الأخرى سيكون لكل اتفاقية أخرى نفس المصير ، وذكر أن احتلال انجلترا لمصر سيطول أمده ،

---

(١) أنظر المرجع السابق مونتبلو إلى السلطان ٧ يونيو ، ورقم ٣٥ درمند ولف إلى سولسبرى

(٢) وثائق الكتاب الأزرق رقم ٤٨ سولسبرى إلى درمند ولف ووثائق الكتاب الأصفر الفرنسى رقم ٦٨ مونتبلو إلى فلوران ٧ يونيو سنة ١٨٨٧ ، ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٧ ، رقم ٣٩ درمند ولف إلى سولسبرى فى ٤ يوليو سنة ١٨٨٧ .

وأن تركيا هى المسئولة عن ذلك كله ، وأن انجلترا ستتبع السياسة التى ترتضيها لنفسها فيبعث إلى سفيره فى الآستانة هوايت فى ١٧ يوليو ١٨٨٧ يقول:

"Our occupation of Egypt must now be prolonged until we had satisfied ourselves that the Egyptian Government were themselves strong to avert the dangers external and internal. (1)

ولذا أرسل سولسبرى تعليمات إلى درمندلف بترك الآستانة ورفض أى اتفاقية جديدة (٢) وبذا انتهى المشروع . ولقد ضعفت فكرة الجلاء بعد سنة ١٨٨٧ إذ عمل مر الزمن على زيادة المصالح البريطانية فى مصر ، وأصبحت قناة السويس «مصلحة امبراطورية» وزادت مصالح انجلترا التجارية والقطنية فى مصر ، وزادت أهميـــة مصر فى نظر انجلترا حين فكرت الحكومة البريطانية جديا فى استرجاع السودان لمصر .

. . .

ويظهر أن السلطان قد ندم على عدم إمضائه هذه الاتفاقية مع الحكومة الانجليزية ، ووجد أن المشورة أو الانذار الذى قدمته كل من فرنسا وروسيا لم يكن فى صالح تركيا بأى حال من الأحوال ، وأراد أن يكفر عن هذا الخطأ بفتح المفاوضات مرة أخرى فى هذا الموضوع ، ولذا فى ربيع سنة ١٨٩٠ انتهز الصدر الأعظم فرصة عقد الاتفاقية التجارية بين مصر وانجلترا ليثير هذا الموضوع من جديد ، وليبين للسلطان أن أى تأخير أو تهاون فى مسألة مصر قد يؤدى بالخديو إلى الاعتقاد بأن صلاته بالحكومة العثمانية يجب أن تنتهى ، وأنه قد أصبح من الناحية الفعلية تابعا لانجلترا (٣) .

وعلى ذلك أمر السلطان باعداد مشروع لاتفاقية جديدة على نسق اتفاقية درمندولف ، وعرضه على الحكومة البريطانية ، وهذا المشروع لا يختلف عن

---

(١) وثائق الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٧ .

(٢) نفس المرجع السابق رقم ٤٨ سولسبرى إلى درمند ولف ١٤ يوليو سنة ١٨٨٧

(٣) الوثائق الألمانية Irosse Politik فنكلر Winkler قائم بالأعمال فى الآستانة إلى وزارة الخارجية الألمانية ٢ أبريل سنة ١٨٩٠ .

اتفاقية ولف إلا فيما يختص بدولية القناة وتحديد الجلاء بسنة بعد إمضاء المشروع ، وأرسلت تعليمات بذلك إلى رستم باشا السفير العثمانى فى لندن (١) .

ولقد تأخر تقـــديم المشروع إلى الحكومة البريطانية قليلا نظرا لغياب سولسبرى عن لندن ، وحين أذيعت أخبار عن هذا المشروع ، ولو أنه كان سريا ، فى صحيفة التيمز الانجليزية أعلن السفير الروسى فى الآستانة نليدوف Nelidov الصدر الأعظم بأن اعتراضات روسيا على اتفاقية درمندولف وكل اتفاقية مشابهة لها لا زالت باقية ، وأن الحكومة الروسية لا توافق الباب العالى على مثل ذلك المشروع ، فهى لن تقبل الاعتراف بحق الانجليز فى العودة إلى مصر واحتلالها (٢) .

ولكن السفير الفرنسى مونتبلو Montebello لم يتخذ مثل هذا الموقف من أول الأمر ، فلقد اتخذ خطة الحياد ، بل لوح للباب العالى بأنه لا يعارض فى وصول الباب العالى إلى اتفاق مع انجلترا فى مسألة جلاء الجنود الانجليزية عن مصر ، فلقد كانت فى الجو إشاعات تقول بأن الخديو قد يصل إلى تحالف مع انجلترا ويعلن استقلاله . ولكن حين عرف السفير الفرنسى بموقف روسيا الذى لم يتغير ولم يتزعزع فى هذه المسألة ارتسم لنفسه الخطة الروسية (٣) .

وعند رجوع سولسبرى إلى لندن قدم له السفير العثمانى المشروع ، فقابله بالصمت فى أول الأمر ، وإن كان صرح للسفير الألمانى هاتسفلت بأن المشروع العثمانى « صبيانى » ، وذكر للسفير العثمانى بأن انجلترا لن تترك مصر إلا إذا وثقت تماما بأن الاصلاحات التى قامت بها تبقى بقاءا دائما (٤) ثم بعث إلى سفيره بالآستانة يبين له أن على الباب العالى أن يتفق أولا مع فرنسا وروسيا بشأن حق

---

(١) نفس المرجع .

(٢) رادوفيتز السفير الألمانى فى الأستانة إلى كابريفى ٩ أبريل سنة ١٨٩٠ .

(٣) نفس المرجع .

(٤) ولقد علق القيصر الألمانى على ذلك . إلى حول مائة سنة فالوقت متسع أمام سولسبرى. الوثائق الألمانية .

انجلترا فى العودة إلى احتلال مصر ، فاذا اعترفت الدولتان بذلك الحق لانجلترا نظرت الحكومة البريطانية فى المشروع (١) . ثم اتصل بالسفير العثمانى فى لندن وقال له إنه لا يرى أمامه سوى طريقين لارضاء تركيا من حيث سحب الجنود الانجليزية من مصر .

الأولى والمعقولة فى نظره هى أن تنتظر الحكومة العثمانية حتى يطمئن الاستقرار ، وحتى تطمئن مصر نهائيا ، وتزول الأخطار الخارجية ، وبذا تنتهى ضرورة بقاء الجيش الانجليزى فى مصر (٢) فحينئذ إذا سارت الأمور سيرا حسنا لا يكون من صالح انجلترا الاستمرار فى احتلال مصر وبذا تنسحب من تلقاء نفسها ، ومن حق مصر وقتذاك أن تطالب بالجلاء .

والطريقة الثانية هى تحديد موعد للجلاء باتفاقية خاصة ، ولقد سبق أن حاولت الحكومة الانجليزية هذه الطريق فى اتفاقية درمندولف التى رفض السلطان توقيعها بعد أن وقعتها حكومة المحافظين ـ خبرت انجلترا هذه الطريق ، ووجدت أنها لم تكن ناجحة ، فاذا ما تقدمت الحكومة العثمانية الآن باتفاقية مشابهة لاتفاقية درمندولف فان سولسبرى لن يوافق عليها إلا بشروط محدودة ، وأهم هذه فى نظره هى الاعتراف أولا وقبل كل شىء بحق انجلترا غير منازع فى العودة إلى احتلال مصر فى أى وقت ترى فيه أن الحالة الداخلية أو الظروف الخارجية تستلزم ذلك ، وهى لها الحق فى ذلك التدخل وحدها لا شريك لها من الدول الأوربية الأخرى . ولا بد من أن تعترف الدول التى أمضت معاهدة برلين بذلك الحق حتى لا تعرقل دولة فى المستقبل أعمال انجلترا فى مصر .

ولقد اعتمد سولسبرى فى هذه المطالب الجديدة على أن الظروف العالمية قد تغيرت لغير صالح انجلترا ومصر ، فالايطاليون قد وطدوا إلى حد أقدامهم فى الحبشة ، والفرنسيون قد بدأو يحصنون بنزوت فى تونس ، وهذا مما يزيد بلاشك فى الأخطار التى قد تتعرض لها مصر فى المستقبل (٣)

---

(١) نفس المرجع رادفتيز إلى وزارة الخارجية الألمانية ٢ مايو سنة ١٨٩٠ .

(٢) الوثائق الألمانية . على العنصر الألمانى على هذه العبارة (من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ سنة انتظار)

(٣) نفس المرجع رادفيتز إلى كابريفى ٣١ مايو سنة ١٨٩٠ .

وكان من الطبيعى فى نظر الانجليز ألا يتخلوا عن مصر وخاصة بعد أن ضمموا على استعادة السودان .

على أن السلطان لم يتراجع ، وظل يؤمل أن يأخذ من الإنجليز موعداً للجلاء عن مصر ، فلا زال رستم باشا فى لندن فى مفاوضاته ، ولا ريب أن موقف فرنسا كان باعثا له على ألا تأخذه هوادة فى مطلبه فى الجلاء . وكانت روسيا تؤيد فرنسا ، وأعلنت الحكومة الفرنسية بأنها على قدم الاستعداد لأن تعلن فى أى وقت رسميا بأنها لن ترغب فى احتلال مصر عسكريا متى خرج الانجليز من مصر ، وأن من حق الباب العالى وحده حماية مصر والدفاع عنها ، وعلى هذا ليس من حق انجلترا الآن البقاء فى مصر ، لأن خشيتها من احتلال فرنسا لمصر لم يعد هناك مبرر له(١) . قدم الأتراك مشروعا ثالثا فرفضه سولسبرى رفضا باتا ، لأن فيه شرطا بتحديد موعد للجلاء عن مصر . ولكنه أبان عن أمله بأن اليوم سيأتى حين تترك انجلترا مصر لأهلها وحكومتها ، على أن ذلك اليوم لا يمكن تحديد موعده(٣)

وبذا انتهت آمانى تركيا نهائيا فى مسألة تحديد موعد للجلاء . فما كانت لديها ثقة بتصريحات فرنسا ، فأمامها ما فعلته فرنسا بتونس كما أنه لم يكن لدى تركيا آمال قوية فى إصغاء انجلترا لطلباتها (٢)

ولذا نجد الحكومة التركية تتخذ موقفا جديداً وتعدل من شروطها . ولم يكن لدى انجلترا مانع من نظر المقترحات التركية الجديدة ، وإن كانت تركيا قد أصبحت فى شك مريب من ناحية قبول الحكومة الانجليزية لهذه المقترحات ، فتركيا لا تريد أن تتقدم إلى انجلترا فتبوء بالخذلان شأنها فى المرات السابقة . ومن ناحية ثانية هى لا تزال تخشى احتجاج فرنسا وروسيا ، ومن ناحية ثالثة لم يكن الرأى فى تركيا نفسها متفقا على تقديم المقترحات الجديدة فلم يعد السلطان عبد الحميد يثق كثيراً فى انجلترا ، فكما يقول كاميل باشا الصدر الاعظم لرادفيتز السفير

---

(١) نفس المرجع رادفيتز إلى كابريفى ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠

(٢) نفس المرجع رادفيتز إلى كابريفى ١٩ يونيو سنة ١٨٩٠ .

(٣) نفس المرجع رادفيتز إلى كابريفى ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠ .

الألمانى فى الإستانة « إن جلالة أى السلطان عبد الجيد يطلب دائما النصح من الفرنسيين والروس فى كل مايفعله خاصا بمسألة مصر ، ومن هؤلاء يسمع دائما نفس النصح الذى أدى إلى فشل اتفاقية درمندولف ، وإن نصح هؤلاء الآن ، كما كان نصحهم فى الماضى هو : لايمكن فى أى ظرف من الظروف الاعتراف بوجود الانجليز فى مصر ، وينبغى ألا يتفاوض السلطان مع الإنجليز إلا إذا أعلنوا سلفا استعدادهم لترك مصر » ، وإذا رفضوا كان من الأحسن ترك كل شىء على ماهو عليه والاستمرار فى الاحتجاج على وجودهم والتمسك بالمبدأ والاحتفاظ بكل الحقوق (١) .

ثم إن السلطان بعد ذلك مافتىء يذكر تهديد روسيا وفرنسا فى سنة ١٨٨٧ ويخشى إذا وصل إلى تفاهم مع انجلترا بشأن مصر تحتل الدولتان أجزاء من الدولة ، وتقف نفس موقف انجلترا وبذا تنحل الدولة العثمانية نهائيا وتنقطع أوصالها ، ولقد ذكر الصدر الأعظم أيضا للسفير الألمانى أنه لم ينجح إلى الآن فى استئصال أوهام السلطان ، وإن كان قد جعل واجبه الأول الاستمرار فى بذل الجهود والعمل على توضيح الموقف أمام السلطان وإظهار خطر التردد ، فالأمر فى نظره خطير بالنسبة لتركيا ، إذ أنه على التفاهم مع انجلترا يتوقف إلى حد كبير مصير تركيا ، فهو يرى أن يثير اهتمام انجلترا بمسألة بقاء الدولة العثمانية ، لأنه إذا لم تصل الحكومة العثمانية إلى تفاهم مع انجلترا سيعمل الخديو بلا ريب على إعلان استقلاله بالاتفاق مع انجلترا ، وتستطيع انجلترا من جانبها فض مشاكلها مع الدول الأخرى على حساب تركيا ، ويكون فقدان مصر بدأ فقدان الاجزاء الأخرى ، فبعد مصر ستذهب طرابلس وبلاد العرب ، بينما التفاهم مع انجلترا سينقذ تركيا بلا شك من ذلك الخطر المبين الداهم .

فاذن كان هناك فى تركيا فريقان . فريق قد فقد كل أمل فى مساعدة انجلترا وحل المشكلة المصرية ، وفويق آخر يرى ضرورة الوصول إلى تفاهم مع انجلترا

---

(١) الوثائق الألمانية ، مارشال إلى رادوفيتز ١٧ أبريل ، ٢٥ أبريل ، ورادفيتز إلى كابريفى ١٥ مايو سنة ١٨٩١ .

بشأن مصر حتى يستطيع إنقاذ بقية أملاك الدولة العثمانية : ففريق يرى التمسك بمصر ، وفريق يرى التضحية بها (١)

ولكن نفوذ ألمانيا العظيم فى ذلك الوقت سيبذل للتوفيق بين الدولتين ، لإرضاء انجلترا من ناحية ، ولوضع حد لأطماع فرنسا وروسيا من ناحية أخرى ، فانجلترا بأسطولها هى الدولة الوحيدة التى تستطيع حماية المضايق وحماية تركيا إذا اعتدت روسيا أو فرنسا عليها ، ولذا فألمانيا تحاول فى أول الأمر بذل وساطتها بطريقة غير رسمية ، مشيرة إلى فائدة ذلك التفاهم على شرط أن تسقط تركيا شرط ضرورة الجلاء أو تعيين موعد للجلاء ونظير ذلك تعترف انجلترا من ناحيتها ومن جديد بسيادة السلطان على مصر . وحذرت ألمانيا السلطان فى نفس الوقت عن طريق سفيره فى لندن رستم باشا ، حذرته من الانقياد لفرنسا فهى عدوة لألمانيا بينما انجلترا صديقة لها . كما حذرته من أن أى تقرب من فرنسا سيثير سخط ألمانيا (٢) . وبينت ألمانيا لانجلترا أن من صالحها الاتفاق مع تركيا بشأن مسألة مصر وإلا اضطرت تركيا إلى الارتماء فى أحضان روسيا وفرنسا ، فأعلن سولسبرى رئيس الوزارة الانجليزية لمارشال وزير الخارجة الألمانية أن انجلترا مستعدة للتفاهم مع تركيا على شرط إسقاط مسألة جلاء الجنود الانجليزية عن مصر

ويظهر أن هذه الجهود أثمرت إلى حد ، بالرغم من عزل كاميل باشا وتعيين جواد باشا حاكم كريت محله ، فتحسنت لهجة سولسبرى بعد عودته من دبيب فى أكتوبر وأصبح أكثر وداً مع السفير العثمانى . كما أن السلطان الذى كان يخشى تغيير الوزارة الانجليزية وعودة الأحرار إلى الحكم أعلن للسفير الانجليزى فى الاستانة أنه مستعد للاتفاق مع انجلترا على شرط اعترافها بحقوق سيادته على مصر وأما المسائل الأخرى فهى تفاصيل يمكن التفاهم بشأنها (٣)

---

(١) الوثائق الألمانية ، مارشال إلى رادوفيتز ١٧ أبريل ، ٢٥ أبريل ، ورادفيتز إلى كابريفى ١٥ مايو سنة ١٨٩١ .

(٢) نفس المصدر السابق . مارشال إلى هاتسفلت ٢٩ يونيو سنة ١٨٩١ .

(٣) نفس المصدر السابق . مذكرة لمارشال ٦ يوليو سنة ١٨٩١ .

(٤) نفس المصدر السابق . فون روتنهام Rothenham فى برلين إلى هاتسفلت ١٥ سبتمبر سنة ١٨٩١ .

ثم سقطت وزارة سولسبرى ، وجاءت وزارة الأحرار ، وفيها لورد روزبرى وزيراً للخارجية ، وله آراء سولسبرى فى هذه المسألة ، فثابرت ألمانيا على مواصلة جهودها وبينت للسلطان بطريقة شخصية أن فرنسا لن تستطيع مساعدته فى وقت الحاجة .

على أن السلطان كان فى قلق متزايد وخاصة لما علم برغبة انجلترا فى زيادة جنودها فى مصر ، وكان يود لو أرسلت الحكومة الانجليزية لورد كرومر فى بعثة خاصة إلى الآستانة ، وكان يود الوصول إلى تفاهم مع انجلترا بشأن ذلك ، ولكن لورد روزبرى بين للسفير العثمانى فى لندن بأن الوقت لم يحن بعد للمناقشة فى موضوع مصر فمركز الوزارة لم يستقر بعد لتتكلم فى الامور الكبيرة . وكان السلطان من ناحية ثانية يود الاحتجاج على الرغبة فى زيادة جنود الاحتلال فى مصر ، وكانت فرنسا تحضه على اتخاذ مثل هذه الخطة ، وتبين له أن الضعف فى مثل هذه المواقف كبير الخطر على مستقبل الدولة ، فلقد وضح له كامبون السفير الفرنسى أن من واجبه إزاء رعاياه المسلمين الاحتجاج على الاقل . ولكن المانيا عملت على أن تبوء النصائح الفرنسية بالفشل ، ونجحت فى ذلك إلى حد كبير ، فلقد بينت للسلطان حين استشارها بأنه إذا كان الفرنسيون يهتمون حقيقة بمصالح الدولة ، فيجب أن يضعوا تحت تصرفها القوات الكافية لحمايتها ، وألا يقتصروا على مجرد الكلام ، وأن من الخير لهم ألا ينتقدوا أعمال الانجليز وينظروا إلى مايقومون هم به فى سوريا ، وكان لنصيحة ممثل المانيا نرنس رادولن Radlin أثر فى الآستانة إذ انضم إلى صوته وت حكومة النمسا والمجر وإيطاليا(١)

على أن الفرنسيين حاولوا أن يجعلوا لورد روزبرى يفكر فى موقفه مرة ثانية ويظهر أنهم لم ينجحوا فى ذلك فروزبرى يفكر فى تقوية مركز انجلترا فى مصر ولقد خطر فى ذهنه فى أول الامر أن يعرض مسألة مصر على الدول ، ولما

---

(١) نفس المصدر السابق . رادولين إلى كاپريفى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ .

كان يعتقد أن دول التحالف الثلاثى على الاقل ستناصر القضية الانجليزية ، فلم يكن يرى خطرا فى ذلك الامر ، ولكن ألمانيا أقنعته بأن هذا غاية ماتتمناه فرنسا ، فعدل عن ذلك الرأى ، ولكنه كان مصمما على ألا يدع مركز انجلترا يتزعزع فى مصر لاى سبب سواء أكان ذلك من ناحية الخديو أو من ناحية فرنسا ، ولذا فهو راغب فى زيادة قوات الاحتلال فى مصر . وهو يصرح للسفير العثمانى فى لندن بأن الحكومة الانجليزية ليس لديها مانع من الاتفاق مباشرة مع تركيا على ألا يذكر موضوع الجلاء ، وأن يعطى السلطان لانجلترا ، حق النيابة عنه أثناء احتلالها لمصر .

ونظير ذلك تعترف له انجلترا بحقوق السيادة ، وبذا تضمن انجلترا سهولة موقفها وشرعيته أمام الدول الأوربية . على أن السلطان كان يخشى فى أول الأمر على مركزه أمام الرأى العام الاسلامى لو وافق على إعطاء الانجليز هذا الحق . ولم يكن روزبرى يرى الرجوع إلى اتفاقية درمندولف ، لأنه ، كما ذكر للسفير العثمانى ، قد تغيرت الظروف تماما . ولكنه مع ذلك مستعد لارضاء تركيا بوضع شرط فى مشروع الاتفاقية الجديدة هو أن يتناقش الطرفان المتعاقدان فى موضوع الجلاء بعد مضى مدة معينة خمس سنوات مثلا . وبين للسفير العثمانى أن ذلك فى صالح تركيا ، لانه لو فرض لوسحبت الجنود الانجليزية من مصر لن تنتهى مسألة مصر بأى حال ، ولن يزول الخطر عنها فستحل محل الجنود الانجليز جنود الدول الأوربية الأخرى التى لن تحترم حقوق السلطان ، فى حين لو اتفق السلطان مع تركيا فستعترف بحقوقه فى معاهدة رسمية (١)

على أنه فى خلال شهر واحد تغير الموقف بسرعة كبيرة ، فالرأى العام الانجليزى قد تحمس للاحتلال ولبقاء الاحتلال ، وازداد فى عدائه لتركيا ، وخاصة حين ثارت مسألة أرمينية ، ولذا لم يعد الجو صالحا للاستمرار فى مناقشات بين تركيا وانجلترا ، واستاء السلطان لمهاجمة الصحافة الانجليزية له ،

---

(١) الوثائق الألمانية . هاتسفلت إلى كاپريفى ٥ أبريل سنة ١٨٩٣ .

ويظهر أن روزبرى لم يجد التأييد الكافى من زملائه فى الوزارة الذين كانوا ميالين إلى كسب صداقة فرنسا ولو أدى ذلك إلى إغضاب الباب العالى .

ولكن ذلك لم يمنع السلطان من تقديم مشروع يرضاه هو تعترف فيه انجلترا بسيادة السلطان على مصر ، وتتعهد بأن تطلب موافقة السلطان قبل زيادة قواتها فى مصر ، ويحل محل ذلك المشروع بعد سنتين اتفاقية تنص على تعيين موعد للجلاء عن مصر ، ولكن روز يرى رفض المقترحات العثمانية بشدة جعلت السلطان يفكر فى عرض مسألة مصر على الدول ، وشجعه على ذلك الخديو الذى كان يزور الآستانة فى ذلك الوقت ورغبة روسيا فى بعث أسطولها إلى البحر المتوسط لزيارة طولون . ولكن مساعى ألمانيا جعلت السلطان يعدل عن هذا المشروع كلية ، وشكر روزبرى الحكومة الألمانية .

وكان مجىء وزارة روزبرى فى سنة ١٨٩٤ عاملا على تفكير السلطان مرة أخرى فى الوصول إلى تفاهم مع انجلترا ، غير أن روزبرى لم يكن مستعدا لقبول اقتراح السلطان وإن كان قد رد ردا جميلا ولكنه بين فى نفس الوقت أن التفكير فى الجلاء أصبح أمراً مستحيلا ، فهو لا يرى أن انجلترا فى البحر الأبيض المتوسط قادرة على مواجهة أسطول دولتين كبيرتين إذا عزمت واحدة منهما على الاعتداء على مصر . وكان يشك فى مقدرة إيطاليا على مساعدة انجلترا فى مثل هذا الظرف ، لاسيما وأن الحالة الداخلية فى إيطاليا ربما جعلت إيطاليا تميل نحو فرنسا ، ولذا فانجلترا لن تستطيع الاعتماد على تعاون الأسطول الايطالى معها فى حالة وقوع اعتداء من ناحية فرنسا وروسيا على مصر ،

ومن ناحية ثالثة هو يخشى الرأى العام المصرى الذى قد يرى فى قبول انجلترا الدخول فى مفاوضات مع الباب العالى دليلا على ضعف انجلترا . ولذا فهو يقرر أن من حق انجلترا أن تكون لها الحرية المطلقة فيما يختص بموضوع الجلاء عن مصر (١) . على أن السلطان سرعان ماشغل عن انجلترا بإيطاليا ، فكان فى قلق دائم

---

(١) الوثائق الألمانية هاتسفلت إلى كابريفى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ .

ومن ناحية ثالثة هو يخشى الرأى العام المصرى الذى قد يرى فى قبول انجلترا الدخول فى مفاوضات مع الباب العالى دليلا على ضعف انجلترا .ولذا فهو يقرر أن من حق انجلترا أن تكون لها الحرية المطلقة فيما يختص بموضوع الجلاء عن مصر .(١) على أن السلطان سرعان ماشغل عن انجلترا بإيطاليا . فكان فى قلق دائم من أطماع الايطاليين فى انتزاع أجزاء من السودان ، كما ساءه احتلالهم لكسلا ولذا طلب من انجلترا ألا تنزل عن زيلع لهم (١)

وسئمت انجلترا فى آخر الأمر كثرة احتجاجات السلطان وملت كثرة مطالبة بشأن مصر . ورأت أنه لو اتفقت تركيا مع دول الوفاق الثنائى ، فرنسا وروسيا كان فى ذلك البلاء وتزعزع مركز الانجليز فى الشرق ، فعاد سولسبرى إلى نغمته القديمة إزاء الدولة العثمانية ، وبين أن :

"a gangarene in the extremity of Europe ... the danger exists and will continue, There is a centre of rottenness. from which disease and decay may spread to healthier protions of the European community".

الدولة العثمانية وباء وفساد قد يعم خطره الأجزاء المتصلة بها فى أوربا . ودعا إلى تقسيم ممتلكاتها بين الدول العظمى ، لأن انهيارها قد قرب ميعاده ، وأنه ليس لديه مانع من أن يسيطر الروس على ممتلكاتها البلقانية ، بل وعلى القسطنطينية ذاتها نظير تمتع الانجليز بمركز غير منازع فى مصر . وتستطيع إيطاليا أن تذهب إلى طرابلس أو مراكش ، وفرنسا إلى سوريا . وكان الهدف الذى يرمى اليه سولسبرى هو شغل فرنسا وروسيا وتركيا عن مسألة مركز الانجليز فى مصر بإثارة مسألة بقاء الدولة العثمانية. فكما يبعث روتنهام إلى المستشار الألمانى هو هنلوه

---

(١) الوثائق الألمانية هاتسفلت إلى كابريفى ٢٤ أغسطس ١٨٩٤

(١) نفس المصدر كونت فون مترنخ قائم بالأعمال فى لندن إلى كابيرفى ٢٤ أغسطس ١٨٩٤

(٣) خطبة له فى دوفره أغسطس سنة ١٨٩٤ .

« إن انجلترا ترى نفسها مهددة فى مصر، تهددها روسيا وفرنسا . . . ولذا فهى تعمل جهدها لتحويل الانتباه إلى البلقان وآسيا الصغرى بإثارة مسألة الاصلاحات فى أرمينية وبقية أجزاء الدولة العثمانية » (١)

على أن آمال سولسبرى فى القضاء على الدولة العثمانية والانفراد بمصر لم تتحقق ، لأن ألمانيا وروسيا كانتا تفهمان أغراض انجلترا ، ووجدتا من مصلحتهما المحافظة على الدولة العثمانية . فكان كل من هوهنلوه المستشار الألمانى وبرنس لوبانوف المستشار القيصرى الروسى يرى أن أغراض انجلترا أنانية صرفة . وأن ليس من مصلحة السلام الأوربى تنفيذ مشروع سولسبرى .

وظلت سيادة تركيا على مصر إسمية . ولكن الحكومة العثمانية لم تهمل هذه الصلة . ففى سنة ١٩١٢ ، إبان الحرب الطرابلسية بين تركيا وإيطاليا ، طلبت تركيا أن تبعث مصر بعشرة آلاف جندى ، إلى طرابلس لمساعدة العثمانيين هناك فتصدى لورد كتشنر لذلك ، وكان فى ذلك الوقت معتمد انجلترا فى مصر ، ولو أن كتشنر لم يستطع انكار السيادة العثمانية أو حق العثمانيين فى إرسال أوامر إلى مصر ، ولو أنه لم يستطع رفض طلب الحكومة العثمانية إلا أنه من الناحية العملية ذكر أن حالة مصر الداخلية لا تسمح بإرسال جنود إلى الخارج ، وإلا اضطرت الحكومة الانجليزية أن تحل محل الجنود الذاهبة إلى طرابلس جنوداً انجليزية . ففهمت تركيا مقصده ، وأجبرت على الموافقة على أن تقف مصر موقف الحياد . ولذا لم تقطع مصر علاقاتها السياسيه مع إيطاليا إبان الحرب الطرابلسية .

ولما أعلنت الدولة العثمانية الحرب على انجلترا فى الحرب الأوربية الأولى ، وجدت انجلترا نفسها مضطرة بحكم الظروف إلى اعلان زوال سيادة تركيا على مصر وإلى اعلان الحماية . ولم يثر ذلك الاعلان أى معارضة من جانب حلفاء انجلترا بطبيعة الحال ولا من المحايدين ولا من المصريين لأنهم كانوا فى ذلك الوقت تحت رحمة القانون العسكرى .

---

(١) ١٣ أغسطس سنة ١٨٩٥ .

ولم يغير إعلان الحماية من مركز مصر الدولى لأن الغاء سيادة تركيا جاء من جانب واحد وليس مقيداً لتركيا ، كما لم توجد هناك معاهدة بين المصريين والانجليز تسجل رضا المصريين بالحماية . وبالرغم من أن الحلفاء والدول الموالية لانجلترا قد اعترفت بالحماية، إلا أن ذلك ليس مقيداً للمصريين كما ذكرنا ، فمصر لم تعترف بها مطلقا وطالبت برفعها مباشرة عقب انتهاء الحرب ، وجاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بانتهاء الحماية من جانب واحد ولم تتقيد به مصر أيضا، إلى أن جاءت سنة ١٩٣٦ فعقدت معاهدة بين مصر وانجلتر اعترف فيها باستقلال مصر

ولكن جيوش الاحتلال لازالت باقية وجاءت هذه الحرب المعاصرة وانتهت ثم قرر الجلاء عن مدينتى القاهرة والاسكندرية .

وهذا نص الاتفاقية بين

ملحق بوثيقة سيرهنرى درمندولف والحكومة العثمانية فى نوفمبر ١٨٨٥

Lesquels (Les plenipotentieres Britanniques et ottomans), après avoir échangé leurs pleins pouvoirs ... sont convenus des articles des articles suivants adoptés sur la base et dans la limite des Firmans Imperiaux actuellement en viguer :

Art. I S.M. Le Sultan et S.M. Britannique enverront respectivement un haut fanctionnaire en Egypte.

Art. II Le Haut Commissaire ottoman avisera, de concert avec. S.A. le Khedive, ou avec le fonctionnaire nui sera désigné à cet effet par Son Altesse, au moyen lesplus propres à apaiser le Sodan par des voies pacifiques. Le Haut Commissaire Anglais au couront des négociations, et, comme les mesures à arrêter se rattachant au règlement général des affaires égyptiennes ells seront adoptées et mises à exécution d'accord avec le Haut Commissaire Anglais.

Art. III Les deux Hauts Commèssaires réorganiseront, de concert avec S.A. le Khedive, l'armée égyptienne.

Art. IV Les deux Hauts Commissaixes, de concert avec S.A. le Khedive examineront toutes le branches de l'administration égyptienne, et pourronty adopter les modifications qu'ils jugeront nécessaires dans les limites des Firmans Impériaux.

Art. V Lesengagements internationaux contracte's par S. A. le Khédive seront apprsouve's par le Gouvernement Ottoman en tant qu'ils ne seraient pas contraires aux privilèges octroyés par les Firmans Impériaux.

Act. VI Dès que les Hauts Commissaires auront constatés que la sécurité de frontières et le bon fonctionnement et la stabilité du Gouvernement Egyptien seront assurés, ils prèsenteront un rappost'a leurs Gouvernements respeetifs qui aviseront à la conclusion d'une Convention réglant le retrait des troupes britanniques dans l'Egypte dans un dèlai convenable.

Art. VII La présente Convention sera ratifiée et les ratifications en seront échangées à Constantinople dans l'espace de quinze jours, ou plutôt, si faire se peut.

En foil de quoi, les deux plénipotentiaires yont opposé leur signatures et le sceau de leuxs armes.

Fait à Constantinople, le 24 e jour du mois d'octobre de l'an 1885.

القسم الثامن

الاحتلال الانجليزى فى مصر وموقف حكومة لندن

فى مصر

من الوقت الذى احتلت فيه بريطانيا مصر اعتقدت كما يرى لورد ملنر ، وهو من كبار رجال الاستعمار الانجليز ومؤلف كتاب انجلترا فى مصر ، اعتقدت أن مهمتها أشق مهمة عرفتها دولة محتلة ، وأن نتائج أعمالها ستكون كذلك باهرة . ومن الوقت الذى استقرت فيه أقدامها فى البلاد أصبحت السلطة الحقيقية فى يد ممثل الاحتلال وجيش الاحتلال .

ولقد شعرت انجلترا كما صرح كبار ساستها بأن لها ثلاث مهمات فى وادى النيل :

المهمة الأولى تجاه الحضارة والانسانية ! ولذا فهى قد قررت كما تدعى إنقاذ مصر من الفوضى التى ضربت أطنابها فى طول البلاد وعرضها ، وإعادة حياة الاطمئنان والاستقرار ، والعمل على إصلاح حالة الفلاح المنتج الحقيقى ، والقيام بالمشروعات المختلفة فى كل نواحى الحياة ، والعمل على إدخال المدنية والنظم الغربية التى تتفق وعادات الأهلين وتقاليدهم . ولم تقل إنجلترا بهذه المهمة إلا لتبرير موقفها أمام فريق الرأى العام الانجليزى الذى كان لا ينظر بعين الرضا للاستعمار والتوسع ، ثم أمام الرأى العالمى وخاصة أمام الدول الأوربية الكبرى التى كانت تناوئها العداء فيما يختص بمصير مصر . وهناك الشعور النفسى انجلترا كدولة كبرى تعتقد فى تفوق حضارتها وثقافتها وتريد أن تفرض هذه الحضارة على مصر رضيت أم كرهت .

* والمهمة الثانية وهى أهم مهمة فى نظر انجلترا ، بل أهم واجب تقوم به ، وهى حماية مصالحها الخاصة السياسية والحربية والاستراتيجية ، هذه المصالح الناشئة من

وقوع مصر فى ملتقى الطرق العالمية البرية والبحرية ، ثم المحافظة على قناة السويس ومصالح البريطانيين التجارية والمالية .

والمهمة الثالثة هى حماية الأقليات والأجانب فى مصر، والمحافظة على مصالحهم وأرواحهم، حتى تنال انجلترا رضا الدول الأوربية الكبرى حتى لا تثير هذه الدول بشكل جدى خطير مشكلة بقاء جيش الاحتلال فى مصر . فكأن الانجليز قد اعتبروا أنفسهم ممثلين لأوربا فى الدفاع عن مصالحها ، وهى مسألة لم يلق اهتمام الانجليز بها ارتياحا تاما فى كثير من الأوساط الأوربية .

ولكى يقوم البريطانيون بهذه المهمات الثلاث لا مناص فى نظرهم من أن يكونوا هم أصحاب الحل والعقد فى مصر وأصحاب السلطة والنفوذ ، وفعلا أصبح قنصل انجلترا الجنرال فى مصر صاحب النفوذ الحقيقى فى البلاد . يقترح فتنفذ اقتراحاته ويأمر فلا يعصى له أمر .

ولكى تستطيع الحكومة الانجليزية القيام بهذه المهمات المختلفة لابد لها من دراسة أمور مصر من جميع النواحى التى تهم الانجليز ، واقتراح الحلول المختلفة التى يرضاها الانجليز لمعالجة هذه الحالة ، ولذا فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٢ يقع اختيار الحكومة الانجليزية على سفيرها فى القسطنطينية إيرل أوف دفرن Earl of Dufferin للاشراف على أمر تسوية المسألة المصرية ، لاضطلاعه بالمسائل الشرقية من ناحية، ولخبرته بمثل هذه المهمات من ناحية أخرى ، وتوفده إلى مصر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ لوضع تقرير عام عن حالة الديار المصرية .

وفى نفس الوقت الذى أرسلت فيه الحكومة الانجليزية تعليماتها إلى دفرن أرسلت تعليمات أخرى إلى سير ادورد ملت Edward Malet قنصلها الجنرال وممثلها فى مصر تنبئه بأنها قد أوفدت لورد دفرن إلى مصر لمعرفته بالسياسة الأوربية ولدرايته بالمسألة الشرقية العثمانية . وتطلب منه أن يتعاون معه ، وأن يمده بكل مساعدة تمليها خبرته بالأمور المحلية (١).

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الانجليزية المنشورة فى الكتاب الأزرق جزء ١ سنة ١٨٨٣ رقم ٦٦ .

ولم تكد قدم دفرن تستقر فى مصر حتى بسطت له حكومته بعض الأفكار العامة ، فبينت له أن نجاح انجلترا فى القضاء على الثورة العسكرية فى مصر واحتلال هذه البلاد قد جعل لانجلترا سلطة لم تكن لها من قبل ، ووضع على عاتقها مسئولية خطيرة ، وأنه فى نفس الوقت الذى ترى فيه تقصير مدة الاحتلال بقدر مايمكن ترى من اللازم ألا تضع عن كاهلها هذه المسئولية حتى تطمئن إلى أن إدارة مصر أصبحت تبشر باستتباب السلام والطمأنينة والرفاهية ، وأن سلطة الخديو قد استقرت تماما ، وأن مقدرة المصريين على الحكم الذاتى قد نمت ، وأن مصر قد أوفت بعهودها إزاء الدول الأوربية . ولقد وضحت وزارة جلادستون لدفرن ضرورة دراسة مسائل مصر المختلفة : مثل الجيش والبوليس وتعديل نظام المراقبة الثنائية والادارة من حيث الاستغناء تدريجيا عن العناصر الأوربية وإحلال المصريين محلها ، ثم مسائل القضاء الضرائب ، وإدخال النظام التمثيلى البرلمانى والقضاء على تجارة الرقيق ، وحماية المواصلات البريطانية فى قناة السويس (١)

ولقد قام دفرن فى نظر الانجليز بمهمته خير قيام ولبث فى مصر ستة أشهر . دون فيها أفكاره ومقترحاته وخاصة تقريره المشهور المؤرخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ (٢) وكان دفرن يدرس نظم البلاد كما وجدها . ويقترح وسائل العلاج التى يمكنه منها معلوماته الخاصة وتجاربه وحاجات البلاد فى نظره وآراء سير ادورد ملت والوزراء المصريين .

ولم يكن دفرن حر التصرف تماما ، يقترح مايريد ويغير من النظم المصرية ما يشاء . فهو قبل كل شىء مقيد بمركز مصر الدولى الخاص ، بتبعية مصر للباب العالى ووجود بعض النظم الدولية العالمية تحد من سلطان مصر الداخلى وسلطة الدولة المحتلة كالامتيازات والمحاكم المختلطة وصندوق الدين ، ولذا لم يقترح دفرن تغييراً كبيراً فى أساس نظم الحكم المصرية ، فلا زال على رأس الحكومة المصرية

---

(١) نفس المصدر رقم ١٨ جرانفل إلى دفرن ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) يوجد هذا التقرير فى نفس المصدر السابق .

الخديو يستمد سلطانه من الناحية النظرية من الباب العالى ، ولكن أصبح لزاما علية أن يستشير المعتمد البريطانى فى كل ما يختص بالشئون الهامة للدولة، الشئون الداخلية والخارجية ، بل عليه الأخذ بنصيحته وتنفيذها .

ولقد قبل الخديو مضطرا ذلك النظام الجديد الذى يحد بلاريب من سلطته ويضعف استقلاله ان لم يكن قد قضى عليه تماما ، ورضى بحكم الظروف القاهرة. ولكن بقى لخديو مصر حق تعيين الوزارات وإقالتها بعد تفاهم سابق مع المعتمد البريطانى . وظل النظام الإدارى إلى حدما باقيا على ما كان عليه قبيل الاحتلال ، ولكن سيقل نفوذ الوزراء كثيراً عن ذى قبل لتعيين مستشارين انجليز سيكونون فى الواقع المرجع النهائى فى كل الأمور التى تتعلق بالإدارة والحكم . على أنه من الناحية النظرية إذا كان لمجلس النظار مسئولية ، فهذه لم تكن أمام الانجليز أو المصريين ، وإنما أمام الخديو فقط ، وأصبح للمستشار المالى حق حضور جلساته كما أصبح له الحق فى ألا يصدر قرار مالى إلا بموافقته ، وحدد جرانفل وزير الخارجية الانجليزية ذلك فى سنة ١٨٨٣ . ولقد استمرت النظارات سبعاً ، وفى سنة ١٩١٣ أنشئت وزارة الأوقاف ، وألغيت نظارة الخارجية حين أعلنت الحكومة البريطانية الحماية على مصر فى أواخر سنة ١٩١٤ .

قدم دفرن لتقريره بأن الظروف الحاضرة تسمح بإحداث تغيير كبير فى حالة مصر وبدأ عهد جديد . فالشرق - كما يقول - وإن امتاز منذ قديم العصور بالسير على نمط واحد لا يكاد يتغير ، إلا أن موقع مصر الجغرافى بين الشرق والغرب قد جعل من مسألة مصر مسألة دولية عالمية ، وبالرغم من أن النظم الاستبدادية قد استقرت فى مصر لآماد طويلة ، إلا أن الاسلام طبيعته وجوهره تدعو إلى العدالة والمساواة والديموقراطية . فمصر فى نظره قابلة للاصلاح صالحة للاستقلال وذلك إذا نهجت انجلترا فيها خطة العطف واتبعت سياسة المعونة الحقيقية ، سياسة أل ympathatic advice and assistance كما يقول :

وجد دفرن أنه من المستحيل حكم مصر من لندن ، لأنه إذا حاولت الحكومة الانجليزية ذلك إذن لأثارت شكوك المصريين وأحقادهم ، وإذن لأصبحت القاهرة مقراً لدسائس الدول المعادية لانجلترا ، وإذن لأرغمت انجلترا على التراجع متخاذلة ، أو لاضطرت إلى ضم مصر ضما نهائيا إلى الممتلكات البريطانية وهذا ما تأباه سياستها . ولكن اذا اتبعت الحكومة الانجليزية طريقا وسطا . ودعت إلى سبيلها بالحكمة والموعظة الحسنة وأقنعت المصريين بأنها لن تفرض عليهم حكما خاصا فى غير صالحهم . بل ستمهد لهم السبيل للحكم الذاتى تحت إرشادها ورعايتها . وإنها لن تحاول بسط سيطرتها حرصا على شعورهم القومى وكرامتهم فإنها بلاشك ستفوز برضاهم وتأييدهم لسياستها .

ثم بحث دفرن فى ذلك التقرير الكبير مسألة الجيش والتجنيد الإجبارى والبوليس ونظم الحكم والرى والضرائب ومسألة إعفاء الأجانب منها والقضاء والمحاكم المختلطة والتعليم وتجارة الرقيق بنوعيه الأبيض والأسود والتعليم والمسائل المالية ومسألة الأجانب والمواصلات والمساحة وإصلاح المنشآت العامة وإنشاء أخرى جديدة واستدانة الفلاحين والبدو ، أى أنه حاول أن يفحص بدقة مشاكل مصر الداخلية ومشاغلها الخارجية ، وحاول حل كل هذه المشاكل حلا ملائما لمصر ومتفقا مع مصالح انجلترا بقدر ما يرى ، وكان الهدف الذى يرمى إليه دفرن بطبيعة الحال تثبيت سلطة انجلترا قبل كل شىء ووضع نظام مستقر من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد فى الادارة والحكم بحيث لا تظهر انجلترا أمام الجمهور المصرى وكأنها تدير أمور مصر ، فلم يكن غرض دفرن كما سنرى إنشاء حكومة مسئولة أو بناء نظام برلمانى حقيقى (١) ، وإنما

---

(١) كانت الفكرة السائدة عند كبار الاستعماريين فى ذلك الوقت أن الشرقيين تنقصهم الكفاية الجسمية والعقلية التى تؤهلهم للاستقلال السياسى . وهذه فكرة ضالة غير قائمة على أساس علمى وإنما وضعت لتتفق وهوى الاستعماريين .

ولذا فزور وبهتان ما يدعيه ملنر فى كتابه عن مصر من أن المصريين ينقصهم روح التقدم =

وضع الأساس الذى يمكن أن تقوم عليه حكومة مسئولة فى المستقبل . ولكن دفرن أخذ على عاتقه أولا وقبل كل شىء تمهيد الطريق للحكم البريطانى المستور حتى تستطيع بريطانيا القيام بمهمتها والوفاء بتعهداتها أمام الدول الأخرى .

ولذا وجد ضرورة تصف مسألة الثورة والجيش الثائر فكونت لجان ومحاكم لهذا الغرض قامت بمهمتها كما يرى المنتصرون ، فلقد كانت مسألة الجيش أولى المسائل التى أولاها الإنجليز ، اهتماما خاصا ، فالجيش كما اعتقدوا كان مصدر الاضطرابات ومنبع الخطر على مصالح الأجانب ونفوذ الدولتين الكبيرتين ، ولذا سرح الجيش الذى اشترك فى الثورة وأصدر بذلك منشور فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واتخذت تدابير لمحاكمة زعماء الثورة ، وأصدر فى ٢٨ من نفس ذلك الشهر أمر بتأليف محكمة عسكرية لمحاكمة العرابيين ، وتدخلت الحكومة الانجليزية للترفق بهم وعينت سير تشارلز ولسن Sir Charles Wilson لحضور جلسات التحقيق ، واستبدل حكم الإعدام على زعماء العرابيين بالنفى المؤبد ومصادرة أملاكهم وحرمانهم من رتبهم وألقابهم ، وقرر لكل منهم معاش يفى بحاجاته ، وتم نفى زعماء الثورة السبعة إلى جزيرة سيلان . وأما بقية العرابيين : فشرد البعض ونفى البعض الآخر وروقب الفريق الثالث (١)

= والقدرة على بذل المجهود المتواصل ، وأنهم وحدهم لايستطيعون إنزاز رجال عظماء أو إظهار أفكار جديدة أو أن يكون لهم أثر واضح فى تقدم الانسانية .

وليس من الحق فى شىء من أن يذكر ملنر أن ليس لدى معظم المصريين فكرة عن الأمور السياسية وعن كيف تدار شئون حكومتهم .. وعل كانت لدى معظم الشعوب الأوربية فى أواخر القرن التاسع عشر فكرة واضحة عن ذلك ؟

أنظر Milner : England in Egypt ١٩٠٤ صفحات ٣١٤ إلى ٣١٧ .

(١) وقد اعتذر البارودى لنفسه ولرجال الثورة حين قال : =

أما من حيث إنشاء جيش جديد ، فدفرن يرى أنه من المستطاع المحافظة على مصر من الخطر الأوربى والعثمانى بالوسائل الدبلوماسية العادية . ولكن من الخطأ — كما يرى — القول بالاستغناء تماما عن الجيش ، فبالرغم من أن قوة من رجال البوليس الأشداء تستطيع كبح جماح البدو والمحافظة على شواطىء القناة إلا أن مصر معرضة لقيام بعض الثورات التى لها صبغة دينية ، فمثل هذه الثورات يجب القضاء عليها فى المهد قبل أن تستفحل ويصبح لها شأن خطر ، ولعل دفرن فى ذلك الوقت كان يفكر فى مسألة السودان الذى كانت قد ثارت الثورة المهدية فيه .

ومع ذلك فإن مصر مع حاجتها إلى قوة حربية جديدة فإنها ليست بحاجة — كما يرى دفرن — إلى كبر عددها ، بل لايجب أن يضم إليها رجل واحد زيادة عن حاجات البلاد فمساحة المناطق الأهلية بالسكان فى نظره محدودة وصغيرة . ويرى أنه يكفى لذلك ستة آلاف جندى من المصريين لا الأجانب ، لأنه يرى من الواجب مراعاة شعور المصريين ، فانه من الجهل والفشل تكوين قوة أجنبية

= يقول أناس أننى ثرت خالعا ... وتلك هنات لم تكن من خلائق
ولكننى ناديت بالعدل طالباً ... رضا الله واستنهضت أهل الحقائق
أمرت بمعروف وأنكرت منكرا ... وذلك حكم فى رقاب الخوالق
فان كان عصيانا قيامى فاننى ... أردت بعصيانى إطاعة خالقى
وهل دعوة الشورى على غضاضة ... وفيها لمن يبغى الهدى كل فارق
بلى إنها فرض من الله واجب ... على كل حى من مسوق وسائق
على أننى لم آل نصحا لمعشر ... أبى عذرهم أن يقبلوا قول صادق
رأوا أن يسوسوا الناس قهرا فأسرعوا ... إلى نقض ما شادته أيدى الوثائق
فلما استمر الظلم قامت عصابة ... من الجند تسعى تحت ظل الخوانق
وشايعهم أهل البلاد فأقبلوا ... إليهم سراعا بين آت ولاحق
يرومون من مولى البلاد نفاذ ما ... تألاه من وعد إلى الناس صادق
فهذا هو الحق المبين فلا تسل ... سواى فانى عالم بالحقائق

ديوان البارودى :

مرتزقة ، ويجب استبعاد العناصر الأناضولية والألبانية تماما ، فلقد لقيت مصر ما لقيت من المماليك ومن لف لفهم ، ولكن ليس معنى ذلك الاستغناء عن العناصر التركية المصرية التى استوطنت البلاد من زمن بعيد، والتى سارت بالجيش المصرى من نصر إلى نصر ، من القاهرة إلى قونيه ، ولما كان يرى أن ضباط الجيش المصرى كانوا دائما نقطة الضعف ، فلا بد من استخدام عدد من الضباط الانجليز لأدخال روح جديد فى الجيش ، روح النظام والطاعة على أن تكون الطريق للرقى مفتوحة أمام الضباط المصريين، كما يجب أن يكون قائد الجيش قائدا انجليزيا ، وذلك حتى لا يكون الجيش المصرى أداة عمياء فى يد أى استبداد . وهؤلاء الضباط الانجليز الذين سيخدمون فى الحكومة المصرية يجب أن يكونوا صغار السن مستعدين لتعلم اللغة العربية ، بل عليهم أداء امتحان فى هذه اللغة بعد فترة معينة يقضونها فى مصر

ووكل تنظيم الجيش الجديد إلى سير أفلن ود Sir Evelyn Wood ، وبتعيين ذلك الرجل أصبح الجيش المصرى فى قبضة انجلترا تتصرف فى أموره كيفما تريد لا يعارض رغبتها معارض ، وتستخدمه فيما تريد ، كما تريد هى وحدها، عملت الحكومة الانجليزية إذن على أن يخدم التعليم العسكرى الأغراض التى ترمى إليها، كما حتمت شراء المواد والأسلحة الحربية اللازمة للجيش من انجلترا ، ولذا أغلقت المصانع التى كانت موجودة فى مصر والتى كانت تستخدم لذلك الغرض ، كما أزيلت البحرية المصرية تقريبا وعطلت ترسانة الأسكندرية .

واختار سير افلن ود عددا كافيا من الضباط الانجليز الذين قبلوا مساعدته فى مهمة تنظيم الجيش المصرى وتدريبه ، ويدعى ملتر أن الانجليز هم أول من جند من المصريين جيشاً عقد له النصر فى أكثر من موقف . وقد نسى أو تجاهل بذلك التاريخ المجيد للجيش المصرى فى عهد محمد على الكبير . ولقد خدم الضباط الانجليز فى جيش مصر وانفتحت أمامهم أبواب الرقى واسعة ، ومن هؤلاء جرنفل Grenfell وهلام Hallam وود هاوس Wodehouse وكتشنر

Kitchener ولقد نصح دفرن بتكوين جيش من ستة آلاف جندى، مهمته الأولى المحافظة على الأمن، ورد غارات البدو. وحرص أفلن ود على الاهتمام بدفع مرتبات الجنود بانتظام، كما حرص على الاهتمام بغذاء الجنود وكسوتهم وإعدادهم وتدريبهم، وأصحب مهمة الجيش بعد فترة الدفاع عن حدود مصر لا التوسع الخارجى، ولم يكن يفكر فى أول الأمر فى استخدام ذلك الجيش الجديد فى السودان، ولكن سير أفلن ود الذى مكث سردارا للجيش المصرى إلى ابريل سنة ١٨٨٥ قرر استخدامه، فحمى الحدود المصرية من أول غارة للمهدية، وقام بذلك خير قيام، واضطرت الحكومة الانجليزية إلى زيادة عدده نظرا لزيادة واجباته. وأضيفت اليه بالفعل فرق سودانية منذ سنة ١٨٨٤، ولما نجحت التجربة أضيفت اليه فى سنى ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨ فرق أخرى، وهذه الفرق أثبتت كفاية جد ممتازة.

وأما الشرطة فكان تنظيمها مسألة هامة فى نظر دفرن، فلقد كانت قوة البوليس غوغاء لا خلاق لها. A rabble of questionable characters، وكانت فيها عصابات من الألبانيين والأتراك الذين لا يفهمون لغة البلاد ولا يحترمون عاداتها. ولذا اقترح دفرن أن تكون الصبغة الغالبة على رجال البوليس المصرى مصرية، وأن تدخل فيها عناصر أوربية لا سيما فى القاهرة والاسكندرية، وأن يكون لقوة البوليس مفتش عام انجليزى، وأن تكون قوة البوليس فى كل من البلدين الكبيرين تحت اشراف ضابط أوربى. ولقد عهد أمر الشرطة إلى بيكر Baker فأصبحت دولية مختلطة للعدد الكبير من الأجانب الذى أدخله الانجليز فى سلكها.

ثم وجه اهتمامه لمسألة نظم الحكم فى مصر، يرى دفرن كما يرى بقية الساسة الانجليز أن الدساتير الورقية المنظمة لا قيمة عملية كبيرة لها، وأن الحياة النيابية ماهى إلا تطور تاريخى تدريجى، ولا يمكن لانجلترا صاحبة المبادىء الحرة تدعيم سياسة الاستبداد فى مصر، فالاستبداد يقضى على بذور الحرية، ولا يمكن لانجلترا

كما يرى حكم مصر بالكرباج ، ولو أن الاستبداد قد وطد دعائمه فى الشرق إلا أن الدين الاسلامى الذى يدين به معظم المصريين دين ديموقراطى ، وفوق ذلك فنظم الحكومة الديموقراطية لها مبادؤها فى مصر ، فعلى انجلترا كما يرى دفرن أن تعتمد على ما هو موجود ، وتعتمد على تنميته بحسب ما تقضى به حاجات البلاد فى نظره ، فانجلترا يجب أن ترتفع بمستوى الفلاح « فريسة التجنيد والسخرة والكرباج » وأن تعطيه بعض الحق فى اختيار من يمثلون مصالحه ، ولكن دفرن لا يرى أن النظام البرلمانى الصحيح ملائم لمصر ، فمجلس النواب على الطراز الحديث فى مصر سيكون كما يرى «غوغاء جاهلة جامحة ، لا يستطيع مناقشة المشاريع وفهم الأمور المالية ، ولا يمكن إعطاؤه إلا سلطات صغيرة محدودة ، كما يرى فيه تعطيلا لأعمال الحكومة دون داع ، فما يلائم فى نظره إلا مجلس مكون من أفراد قليلى العدد كثيرى الخبرة مختارين ، وذلك لمساعدة الوزراء فى تحضير مشاريعهم وإنارة الطريق أمامهم ، وهذا مايسميه بالجمعية التشريعية ويتكون من ثلاثين عضواً نصفهم يجب أن يعين مدى الحياة أو لسنوات ، والباقى تنتخبه مجالس المديريات . فهو يرى إيجاد مجالس قروية تليها مجالس المديريات تليها الجمعية التشريعية يليها مجلس عام يتكون من ثمانين عضوا منهم أعضاء الجمعية التشريعية ومنهم الوزراء ومنهم ستة وأربعون تنتخبهم القرى .

واعترف دفرن بأن مثل هذه الحكومة ليست حكومة شعبية برلمانية فهذه المجالس كلها لا تستطيع وضع القوانين ، ولكنه كما يقول : « قليل من يستطيع أن يقول إن مصر مستعدة لحكومة شعبية محضة . ثم إن الحالة فى مصر كما يرى خطرة لا تحتمل إجراء تجارب فى الفلسفة السياسية .

ثم انتقل دفرن بعد ذلك إلى القضاء ، وعرض لأنواعه المتعددة الموجودة فى مصر ومشاريع إصلاحه ، ونادى بحاجة مصر الماسة إلى إصلاح القضاء الأهلى بصفة خاصة ، فليس هناك قضاء حقيقى فى مصر كما يقول، ويرى ضرورة إدخال العناصر الأوربية فيه ، وعرض للتعليم ومدارسه بأنواعها ودرجاتها

وكتبها المقرره ومدرسيها ومفتشيها ، وبين بأنه لم يعد يني بالحاجة ، واقترح إنشاء مدرسة للزراعة وتعليم الأطفال اللغة العامية لا لغة القرآن ! كما أشار بشيء من التفصيل إلى سوء حالة الفلاحين الذين نالهم الخسف والظلم نتيجة للسخره والبكر باج والاستدانة ، وخاصة بعد إنشاء المحاكم المختلطة ، فازدادت استدانتهم ، وتضاعف الربا الفاحش ، فضاعت حقوقهم وأراضيهم ، ثم ختم تقريره بملاحظات عامة فيقول : « إن المسألة كانت تختلف لو أنني كلفت بوضع الأمور فى مصر كما لو كانت ولاية هندية خاضعة للحكم الانجليزى ، فان المقيم العام يستطيع أن يخضع الأمور لسلطته ، وفى مدى خمس سنوات يستطيع أن يحدث تغييرا هاما فى أحوال البلاد ، ولكن المصريين كانوا يعتقدون وبحق أنهم دفعوا ثمنا غاليا لمثل هذا التغيير ، وذلك الثمن هو استقلالهم الذاتى ، فضلا عن أن حكومة جلالة الملكة والرأى العام الانجليزى قد أعلنا صراحة أنهما لا يوافقان على حرمان المصريين من ذلك الاستقلال . فنحن لا نتحمل مسئولية الأشراف على إدارة البلاد إلى الأبد . وفى الوقت نفسه يجب أن نطمئن إلى أن ذلك النظام الذى شدناه بعد مجهود شاق لا ينهار عقب رفع أيدينا عنه » .

* * *

وأول معتمد بريطانى فى مصر هو السير أفلن بيرنج Sir Evelyn Baring وكانت وظيفته قنصلا جنرالا ووزير مفوضا Minister Plenipotentiary and Consul-General . أخذ السير افلن بيرنج على عاتقه تنفيذ الاصلاحات التى اقترحها دفرن فى تقريرة المشهور ، ولقد كانت الحكومة الانجليزية فى بدأ أيام الاحتلال فى أشد الحاجة إلى رجل يتسم بالقوة مؤمن بالأمبراطورية البريطانية ، رجل كفء نشيط وإدارى حازم قد خبر أمور الحرب ، ومارس أمور الادارة ، وله إلمام بأمور مصر والشرق ليمثلها فى مصر ، وساعدها الحظ فى اختيار بيرنج ، فهو وإن لم ينعم فى شبابه بتعليم منظم وبتدريب وثقافة جامعية عالية ، إلا أن عائلة أبيه التى اشتهرت شهرة واسعة فى عالم التجارة والمال ،

ومواهبه هو الطبيعية وتكوينه العصامى وتدريبه النفسى والشخصى وظروفه الحسنة المواتية وخبرته الكبيرة فى الهند (١) ، وتجاربه المتنوعة فى مصر ذاتها فى عهد الخديو إسماعيل جعلت منه فى نظر الانجليز خير رجل يستطيع تولى ذلك المنصب الخطير فى مثل ذلك الوقت العصيب ، جعلت منه خير رجل يستطيع بناء صرح الأمبراطورية البريطانية فى وادى النيل (٢) . وفى نظر جانب كبير من الرأى العام الإنجليزى ومعظم الكتاب الانجليز الذين كتبوا عن مصر يعتبر سير أفلن بيرنج مؤسس مصر الحديثة . ويتناسى هؤلاء الكتاب النهضة الهائلة التى نهضتها مصر فى عصر محمد على الكبير والخديو اسماعيل .

استمد بيرنج قوته من قوة شخصه ومن ثقته وقوة دولته وتأييد حكومته ، ولم يكن فى سياسته نظريا ولا خياليا ولا عاطفيا ، ولم يكن فى سياسته خائرا ضعيفا أو متردداً واهيا ، فهو لايأبه للظروف ،ولا يتراجع أمام كبيرات المسائل ولا يكترث كثيرا للرأى العام الانجليزى أو المصرى على السواء .

كان اختيار بيرنج اختيارا موفقا فى نظر الحكومة البريطانية ، فلقد كان ميدان سابقه فى القنصلية سير ادورد ملت الدبلوماسية لا الادارة ، ولقد لعب ذلك الرجل الذى سيصبح فيما بعد لورد كرومر Earl Cromer (وسنطلق عليه فى هذه الدراسة ذلك الاسم الجديد) ، لعب دورا هاما فى تاريخ مصر الحديث القريب ، ويقرر المؤرخون الأوربيون وخاصة الانجليز منهم لاسيما دعاة الأمبراطورية والإمبريالزم بأنه إذا كان لأوربا أن تفخر برجل أدى رسالة الحضارة الغربية خير أداء فى الشرق ومصر برجل من أعظم رجال الأمبراطورية

---

(١) كان بيرنج سكرتيرا خاصا للورد نورثبروك Northbrook فى الهند لمدة أربع سنوات ولقد علا صيته هناك وعظم نفوذه إلى حد أن أطلق عليه نائب الملك Vice Viceroy

(٢) جاء بيرنج إلى القاهرة فى مارس سنة ١٨٧٧ كعضو فى لجنة الدين ، ولم يكد يمضى شهرا حتى فكر فى الرجوع إلى انجلترا لمرض زوجته ، ولكن زوجته رفضت مغادرة هذه البلاد فلبث فيها إلى مايو سنة ١٨٧٩ ، وقطع ما بينه وبين الخدمة العسكرية نهائيا وتفرغ لدراسة شئون المالية المصرية والدين .

والامبريالزم فكرومر ذلك الرجل ، وكما يقول عنه ماركوس أوف رزتلند الذى كتب عن حياته ، وكان من أكبر المعجبين به « إن وطنيته المخلصة وحبه لأداء واجبه قد جعل من قوة بريطانيا الأمبراطورية وسيلة لخدمة بنى الإنسان »(١) ولا يكاد يقرب منه فى الدور الذى قام به إلا معاصره كامبون Cambon المقيم الفرنسى العام فى تونس .

ولكن وجهة نظر الشرق تختلف إلى حد كبير عن وجهة نظر الغرب ، فينظر الشرق إلى كرومر كممثل للاستعمار الانجليزى قوى وذى بطش شديد ، وكمنفذ لسياسة الغرب الاستبدادية المتسلطة ، إلى رجل فيه خشونة وقسوة ، قد كون لنفسه عادات ديكتاتورية تجعله ينظر إلى من يخالفه فى الرأى كخصم له (١) ، إلى رجل لا يترفع عن سياسة التهديد والوعيد حتى فى الأوقات التى كانت تنصحه فيها حكومته بالحذر والتريث والرفق ، لتعقد الظروف العالمية أمامها ، كما حدث فى سنة ١٨٨٨ حين كانت الحرب وشيكة الوقوع بين فرنسا وانجلترا . ينظر الشرق إليه ، كرجل يحتقر الساسة المصريين إلا من والاه منهم ، ولا يحسب حسابا كبيرا لكرامة المصريين القومية ، فهو ينفذ رأيه ، ولا يأبه لوجهة نظر المصريين . ونزاعه مع نوبار باشا واختلافه مع رياض باشا يدل على ذلك بالرغم من أن هذين الرجلين كانا إلى حد كبير معضدين للاحتلال الانجليزى لمصر ، ولقد اعترف كرومر نفسه بأنه « لا بد فى بعض الأوقات من أن يكون الانسان حاسما وسريعا مع أمثال هؤلاء الناس »(٢) لقد رأى كرومر فى الشرق معايب ونظر

---

(١) ولقد لاحظ ذلك الساسة الألمان وما هم بخصومه ، لاحظوا أن « مركزه الدكتاتورى فى مصر ، ذلك المركز الذى شغله مدة سنوات جعله يعتقد أن رغباته فى كل الأمور نهائية ويجب تنفيذها » . ولقد لاحظ لورد كمبرلى وزير الخارجية الانجليزية فى سنة ١٨٩٤ أن لورد كرومر

"was apt to be rather abrupt, when greater personal amiability might much more easily have avoided or removed the obtsacle.

أنظر الوثائق الألمانية Grosse Polilik ها تسفلت إلى كابريفى ٤ يوليو ١٨٩٤ .

(٢) Zetland ص ١٣٩ .

للشرقيين خاصة والمصريين نظرة لم ترقهم ، ولذا ما كانت طرقه فى معاملتهم ووسائله فى معالجة شئونهم لتنال رضائهم ، فهو متأثر بنشأته الحربية ، وله طرق رجال الحرب فى الرجوع دائما إلى القوة . وكان المصريون قد اعتادوا حرية سياسية كبيرة قبيل الاحتلال ومما فيهم الشعور بالكرامة والقومية منذ الوقت الذى هزمت فيه جيوشهم اليونان والترك ، ولذا كان عزيزا على المصريين أن يتخلصوا من استبداد ليجدوا محله استبدادا آخر مهما فرض وكان ذلك الاستقلال فى صالحهم ، ولعل شوقى بك فى قصيدته التى قالها عند انصراف كرومر من مصر يعبر عن شعور الجانب الأعظم من المصريين .

أيامكم أم عهـــد اسماعيلا ... أم أنت فرعون يسوس النيلا
أم حاكم فى أرض مصر بأمره ... لا سائلا أبدا ولا مسئولا
يا مالكا رق الرقاب ببأسه ... هلا اتخذت إلى القلوب سبيلا
لما رحلت عن البلاد تشهدت ... فكأنك الداء العياء رحيلا
أو سعتنا يوم الوداع إهانه ... أدب لعمرك لا يصيب مثيلا
هلا بدا لك أن تجامل بعد ما ... صاغ الرئيس لك الثنا إكليلا

. . .

لما ذكرت به البلاد وأهلها ... مثلت دور نماتها تمثيـــلا
أنذرتنا رقا يدوم وذلة ... تبقى وحالا لا ترى تحويلا

. . .

فرعون قبلك كان أعظم سطوة ... وأعز بين العالمين قبيـــلا
اليوم أخلفت الوعود حكومة ... . . .
وخلت على حكم الوداد وشرعه ... مصرا فكانت كالسلال دخولا
هدمت معالمها وهدت ركنها ... وأضاعت استقلالها المأمولا
قالوا جلبت لنا الرفاهة والغنى ... جحدوا الآله وصنعة والنيلا
وحياة مصر على زمان محمد ... ونهوضها من عهد اسماعيلا

ومدار سابينى البلاد حوافلا حظ الفقير بهن كان جزيلا
ومعـــا قلالا تمحى آثارها وجيوش ابراهيم والأسطولا
وجداولا بين الضياع جواريا تذرا ليباب مزارعا وحقولا
ومدائنا قد خططت وطرائفا كانت حزونا فاستحلن سهولا
قد مد اسماعيل قبلك للورى ظل الحضارة فى البلاد ظليلا
. . . فلكم صرعت بدنشواى قتيلا
لا تذكر الكرباج فى أيامـــه من بعد ما أنبت فيه ذيولا

. . .

فى كل تقرير تقول خلقتكم أفهل ترى تقريرك التنزيلا
هل من نداك على المدارس أنها تذر العلوم وتأخذ الفوتبولا
أم من صيانتك القضاء بمصر أن تأتى بقاضى دنشواى وكيلا
أم هل يعد لك الأضاعة منة جيش كجيش الهندبات ذليلا
أنظر إلى فتيانه ما شأنهم أوليس شأنا فى الجيوش ضئيلا
حرمتهم أن يبلغوا رتب العلا ورفعت قومك فوقهم تفضيلا

. . .

(لو) كنت قسيسا يهيم مبشرا رتلت آية مدحكم ترتيلا
أو كنت صرافا بلندن دائبا أعطيتكم عن طيبـــة تحويلا
أو كنت فى مصر نزيلا جاهدا سبحت باسمك بكرة وأصيلا
فارحل بحفظ الله جل صنيعه مستغضبا إن شئت أو معزولا

وقول مصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية فى صحيفة اللواء فى ١٢ ابريل سنة ١٩٠٧ .

« ماذا نذكر من سياسة اللورد كرومر وخطته فى مصر ، نذكر أنه الضارب لعرش الخديوية بيد من حديد ، نذكر أنه الذى فتح السودان برجالنا وأموالنا ثم جردنا من كل حق وسلطة فيه ، نذكر أنه الذى سلب الحكومة المصرية

والوزارة الأهلية كل وجود ونفوذ وحياة ، نذكر أنه الذى حرم الفقراء من التعليم فى مدارس الحكومة ، وحارب اللغة العربية ، نذكر أنه الذى قرب الذين يضحون بأشراف العواطف لخدمة المطامع الذاتية ، نذكر انه الذي رمى المصريين بكل جهل وتقصير وأعلن للملأ وجوب سيادة الانجليزى على المصرى لو كان هذا رئيس ذاك . نذكر أنه الطاعن على الدين الاسلامى . . . نذكر أنه الذى عمل بما فى وسعه لمقاومة المطالب الوطنية وإنكار كفاية الأمة واستعدادها لنيل الحقوق النيابية ، نذكر أنه الذى سعى لقتل العواطف بالمال ، وظن أن الثروة وحدها كافية لارضاء أمة وشراء ضمائر شعب ... !! ونذكر له . . . أنه لبث طول حياته مثالا للنزاهة الذاتية حتى يصح أن تضرب به الأمثال من هذه الوجهة لكافة الحكام وذوى السلطة ، ولو شاء خيرا لكان أغنى لأغنياء بما فى قبضته ونفوذه » .

. . .

عين بيرنج فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، واستغل ما أصبح له من سلطة واسعة وما كان له من دراية فى أداء واجبه الجديد ، فهو الذى أهاب بحكومته إلى زيادة العناية بأمور مصر ، وود حين كان عضوا فى لجنة الدين لو تدخلت الحكومة الانجليزية تدخلا فعليا فى شئون مصر ، فكان ذلك التدخل هو الوسيلة الوحيدة فى نظره لاصلاح المالية المصرية ، وكان يعتقد فى سنة ١٨٧٩ أن حكومته ستضطر فى القريب العاجل إلى التدخل الفعلى الحربى ، وقد تحقق ذلك الاعتقاد بعد ثلاث سنوات .

لقد منحته الحكومة البريطانية سلطة كبيرة فى اقتراح ما يراه ضروريا ، وأيدته فى طلباته أيما تأييد ، ولم تنظر إلى المؤامرات التى تكونت ضده ، ولم تأبه لسعاية نوبار فيه أو شكوى رياض منه أو معارضة الخديو عباس له . على أن مركز ذلك الرجل كان مركزا صعبا فحكومته لم تكن متفقة فيما بينها

---

(١) Zethand : Life of Cromer صفحات ٣٢٩ ، ١٣٥ .

على سياسة واحدة ، وكانت سياستها فى نفس الوقت متصلة بتقلب الظروف السياسية الأوربية التى كان تحس بها وتقدرها أكثر منه ، بينما كانت نظرة كرومر متأثرة فى الغالب بالظروف المحلية المصرية أكثر من أى شىء آخر . ولذا كان عليه فى كثير من الأحيان بذل جهد كبير فى إقناع حكومته بما اتخذه من آراء وخاصة فى مسألة العدول عن الاسراع فى الجلاء عن مصر .

ومن يقرأ تقارير كرومر التى كان يرسلها سنويا إلى حكومته أو الكتب التى كتبها عن مصر لا يستطيع أن يتفادى ملاحظة ذلك الاهتمام الكبير الذى كان ذلك الرجل يوجهه إلى المسألة المصرية سواء فى حاضرها أو مستقبلها . وكان لهذه الآراء التى يبديها أثر كبير على سياسة الحكومة البريطانية أيا كان لونها الحزبى وعلى الرأى العام البريطانى . ويمكن تقسيم آراء كرومر إلى آرائه إزاء الاحتلال وأمده ، وآرائه إزاء مهمة انجلترا فى مصر ، وآرائه إزاء علاقة انجلترا بالدول الأخرى فيما يختص بالمسألة المصرية ، وآرائه نحو مستقبل مصر ومصيرها .

كان كرومر يعتقد فى الاحتلال الانجليزى منجاة لمصر وإصلاحا لحالتها وحلا حاسما لمشكلتها ، وهو وإن كان فى أول الأمر قد فكر فى تخفيض عدد جيش الاحتلال إلا أنه سرعان ما عدل عن ذلك الرأى ، وما كان يفكر فى الاسراع بالجلاء مطلقا . لقد أعلنت انجلترا منذ احتلت مصر أن احتلالها مؤقت ، وأنها ستعمل على الجلاء فى أقرب وقت . ولكن كرومر ما كان يرى هذا الرأى ، فهو يرى أن الجلاء العاجل فيه مضرة بالغة بمصالح مصر ومصالح انجلترا ، وأن سياسة الجلاء السريع ومهمة الاصلاح لا يمكن التوفيق بينهما . ولذا فهو يعجب من الرأى العام الانجليزى كيف يطالب بالاصلاح ويطالب بالجلاء فى نفس الوقت ، فللاصلاح لابد من الاستمرار فى الاحتلال . وهو يرى أن الفوضى ستعود حتما إلى مصر إذا أسرعت انجلترا فى الجلاء . ولذا فهو يحذر حكومته عواقب مثل هذه السياسة ؟ فالتفكير نفسه فى الجلاء أمر غير محمود

العاقبة ، ويطلب من حكومته ألا تقدم على مثل هذه الخطوة الجريئة ، وبين لها أن الجيش الانجليزى إنما هو عماد سلطان انجلترا فى مصر ، وكان على كرومر كما يقول زتلند مؤرخ حياته أن يوفق بين آواه الاستعمار فى البقاء وآراء جلادستون فى الجلاء . وزاد فى تمسكه فى البقاء تفاقم مسالة السودان لأنه رأى فى نجاح المهدى خطراً هائلا على مصر . فعاد ينادى بصرف النظر عن فكرة انقاص الحامية الإنجليزية فى مصر . وكان لا يرى أن تذهب الحكومة الانجليزية حتى إلى تعيين موعد للجلاء عن مصر ، فمصر حتى سنة ١٨٨٦ لم تتحضر فى نظره التحضر الكافى لتسير بنفسها على قدميها (١) . فهو يقول « أظن أن استمرار الاحتلال البريطانى إلى أجل غير محدود يجب أن يكون أساس المفاوضات فى المستقبل بشأن الأمور المصرية ، وكما يقول فى جهة أخرى « يجب علينا إزاء الباب العالى ألا نحدد فترة لجلائنا ، وإنما نحدد فترة نناقش عند انتهائها موقفنا من جديد ، وفى ضوء هذه المناقشات نحدد مرة أخرى موقفنا من المسألة المصرية » (٢)

أما من حيث مهمة انجلترا فكان كرومر يرى أنها لا يجب أن تقتصر على النصح فيقول « إذا نصحت انجلترا لمصر بأن تتبع سياسة معينة فرفضت مصر فى هذه الحال لا يكون ، فى رأيى ليس أمامنا إلا أحد حلين ، إما أن نتخلى كلية عن الأمر تاركين للمصريين أن ينفذوا ما يرغبون فى تنفيذه ، وإما أن نأخذ بكل صراحة أكبر نصيب من السلطة حتى نتمكن من النهوض بأعباء رسالتنا ، وأنى أعتقد فى الحل الثانى . ولكن مع ذلك أرى ألا نعلن موقفنا بصراحة إلا إذا اقتضى قيام مشكلة تتطلب البت الحاسم السريع » (٣) فهوى يرى أن تقوم انجلترا بتنفيذ سياستها أو رسالتها كما يدعى ، ولكن من وراء حجاب ، بحيث لا تظهر إلا إذا استلزمت الظروف القاهرة ذلك ، ففى مثل هذه الظروف يجب أن يظهر الانجليز « وهم السادة » .

---

(١) Zetland Life of Cromer ص ١٢٩ ، ١٣٥ .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣) من رسالة لكرومر ص ١٣٧ .

وأما من حيث مصير مصر فنرى أن محاولة جعل مصر بلداً محايداً مقضى عليها بالفشل لا محالة ، وكذا جعل مصر منطقة دولية . والحل الوحيدهو بقاء الاحتلال حتى تنضج مصر النضج الكافى فينتهى الاحتلال . وتقتصر انجلترا على توجيه الحكم المصرى والسياسة المصرية . فانجلترا لن تستطيع التخلى عن مهمتها فان المصالح المادية الأوروبية فى مصر وما وصلت اليه مصر من حضارة ، هذا يجعل أوروبا فى موقف لاتسمح بانهيار بنيان مصر ، وذلك البناء سينهار حتما فى نظره إذا جلا الانجليز عن مصر ، وأنه إذارحلت انجلترا فمن المحتم أن تحل محلها دولة أوربية أخرى لصيانة مصالح المصريين والأوربيين جميعاً . وإذن ماالفائدة من جلاء الانجليز إذا كان سيحل محلهم غيرهم ، وسنعرض لرأيه فى الحركة القومية والدستورية فيما بعد .

اما موقفه بصدد العلاقات الانجليزية الفرنسية بخصوص مصر ، فهو دائماً متشبث بانفراد انجلترا بالنفوذ فى مصر ، والعمل جهد المستطاع على إبعاد فرنسا ووصل به هذا الرأى إلى حد أن قبل فكرة الحرب بين انجلترا وفرنسا إذا أرادت فرنسا مشاركة الانجليز فى مصر أو طردهم منها ، وخاصة فى الوقت الذى احتدمت فيه المنافسة بين انجلترا وفرنسا فى أفريقية فى العشر سنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر ، وأخيراً قبل فكرة التراضى بين فرنسا وانجلترا بل والاتحاد على شرط ألا تثير فرنسا مسألة مصر ، وألا تنضم فرنسا إلى جانب ألمانيا إذا أثارت الأخيرة مسألة مصر ، نظير موافقة انجلترا على تفوق نفوذ فرنسا فى جهة أخرى ولتكن مراكش مثلا ، ولذا كان كرومر من أكبر المحبذين لاتفاقية سنة ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا (١)

لقد طلب بيرنج حين قدم إلى مصر تعليمات خاصة من حكومته ، ولكن حكومة جلادستون الحائرة كانت بغير برنامج محدود ، فبينت له أنها لا تستطيع أن تجيب مطلبه ، ولكنها أكدت له ثقتها التامة به . (٢) وكان على بيرنج إلى

---

(١) أنظر موقف فرنسا إزاء الاحتلال الانجليزى لمصر .

(٢) Life of Cromer ص ١٦١ .

حد كبير اتباع آرائه الخاصة واستلهام تجاربه الماضية ، وكان عليه فى أول الأمر أن يوفق بين الامبريالزم الانجليزى كما يفهمه الاستعماريون الراسخون وآراء جلادستون الحرة بحيث لا يلحق مصالح انجلترا ضير ولا غبن ، كان عليه تحقيق مطامع انجلترا الاستعمارية والمحافظة على مصالحها محافظة تامة ، ولكنه فى الوقت نفسه يترك للمصريين ظلا ضعيفاً من الحكم الذاتى . ويعمل كما يقول على اصلاح حال الفلاحين ، هذه الطبقة المسلوبة الحقوق فى نظره ، حتى يرضى الأحرار فى انجلترا . ويكرر زتلند أن شعور كرومر المسيحى هو الذى كان يحفزه ويثير اهتمامه بهذه المسألة دائما . والواقع أن كرومر لم يتبع فى أول الأمر سياسة جديدة ابتدعها هو ، وإنما كان يسير على الخطة الحديدة التى رسم خطوطها دفرن والتى وافقت الحكومة الانجليزية واستحسنتها .

لم يكن كرومر فى أول أمره من أنصار المحافظين أو من المعجبين بسياسة ديزريلى ، فهو يميل بطبيعته ناحية الأحرار ، وذلك من حيث المذهب السياسى والاتجاه الفكرى . ولكنه كان يعتقد وفقا لتجاربه الخاصة ولا سيما فى الهند أنه من الناحية العملية لا يمكن تطبيق آراء الأحرار الحرة بحذافيرها فى المستعمرات الانجليزية أو فى المناطق التى لانجلترا مصالح حقيقية أو نفوذ كبير فيها . ولقد أصبح كرومر بعد فترة قصيرة قضاها فى مصر أصبح لا يرضى عن تردد حراتقل وعدم اقتداره على وضع برنامج معين أو ضعف سياسة جلادستون الخارجية ، فهو يرى أن ذكاء جلادستون السياسى — إن كان عنك عنده ذكاء سياسى — هدمى لا بنائى . ولذا كان من حسن حظ بيرنج أن يرى وزارة جلادشتون تسقط فى يونيو سنة ١٨٨٥ ، وتليها وزارة سولسبرى ، فوجد ممثل انجلترا فى مصر نفسه أكبر المعجبين بزعيم المحافظين الجديد ، فهو من كبار رجال الأمبراطوريه الامبريالية وعنده العزم والتصميم الذى كان ينقص سابقه ؛ وهو يستطيع فى مسائل الأمبراطورية ، — كما لا يستطيع جلادستون — الارتفاع عن الحقائق الصغيرة إلى تلمس الموقف كله بسرعة ووضع الخطة التى يستلزمها الموقف . وهو أى

سولسبرى يرى ما يراه كرومر من ضرورة التعاون مع ألمانيا إذا شاءت انجلترا ألا تقابل مشاكل معقدة فى مصر .

وجد كرومر — كما يقول — حالة مصر سيئة جداً ، ولكنه بالغ فى ذلك إلى درجة غير صحيحة وغير مقبولة ، إذ انهم وذلك بغير الحق وتجاهلا للتاريخ وتشويها للحقائق اتهم ولاة مصر بالفسادوالقسوة ، واتبعه فى ذلك فى كتاب عن حياته لورد زتلند Zetland الذى تمسك بذلك الرأى وكال الشتائم والقذف بغير الحق وبغير حساب ولا تمحيص ولا تدقيق ليبرر أمرا واحداً هو تدخل انجلترا فى مصر فيقول مثلا :

Nothing indeed could have exceeded the vanity, the cupidity, the moral depravilty and the ferocious inhumanity of the Viceroys who ruled Egypt during the greater part of the nineteenth cenlury.

فكرومر ومدرسته من الامبرياليين لم يبالوا بأى وسيلة لتبرير حجتهم وإيجاد المعاذير للاحتلال الانجليزى لمصر حتى ولو أدى ذلك إلى اتهام مصر بالتأخر وإلى سب زعمائها وأمرائها . ويرى الانجليز من كتاب ورجال سياسة — كما يرى كرومر نفسه أن برنامجه هو السير بالمصريين من الافلاس المالى إلى الرفاهية ، ومن الظلم الخديوى إلى العدالة البريطانية ، من الطرق الشرقية التى ران عليها وأفسدها غطاء زائف من الحضارة الأوروبية إلى الرقى الحقيقى المدعم على مبادىء القانون الأخلاقى المسيحى ، فيقول زتلند فى أكثر من موضع عن حياة لورد كرومر أن شعور كرومر المسيحى العميق كان بلاريب من أكبر العوامل التى دعته إلى مشاركة الفلاحين المصريين شعورهم بالبؤس والشقاء وحفزته إلى العمل جاداً فى سبيل إصلاح حالهم والارتفاع بمستواهم (١) .

كان هم كرومر — كما يقول هو — موجها إلى إيجاد حكومة قوية مهابة نزيهة مستنيرة الغرض الأساسى من وجودها تقرير مصالح انجلترا الامبراطورية والمحافظة عليها أولا ، ثم الاهتمام بالصالح العام ، « وتنظيم الوسائل التى تكفل

(١) كتابه عن حياة كرومر ص ٨٩ .

المحافظة على سلطان الخديو ، وفى الوقت نفسه يحرص الموقف على حكومة صاحبة الجلالة الملكة (ملكة انجلترا) اسداء النصح » ، ويجب أن تطمئن انجلترا إلى أن نصحها مستمع ، فيجب أن يعرف الوزراء والمديرون المصريون أن انجلترا تجد أن مسئوليتها تحتم عليها أن ترى نصائحها قد أخذ بها وأن هؤلاء الذين يغفلون ذلك الأمر عليهم أن يتركوا وظائفهم غير مشكورين .

ولا يمكن تنفيذ ذلك البرنامج الذى قرره دفرن وأقرته الحكومة الانجليزية وحاول أن يتبعه كرومر إلا عن طريقين : عن طريق المعتمد البريطانى وعن طريق جيش الاحتلال . ومعتمد انجلترا أو ممثلها فى مصر يستمد مركزه وسلطته فى مصر بطبيعة الحال لا من السلطان العثمانى صاحب السيادة على مصر ، ولا من الخديو صاحب الحق الشرعى ، ولكن من حكومة الملكة المتحدة البريطانية . وهو يرجع إليها فى كل الأمور المهمة لا يخرج عن رأيها ولا ينفذ غير سياستها التى ترسمها إذا رسمت له سياسة معينة . ولم تحاول الحكومة الانجليزية الانتقاص من سلطته أو عدم تأييده فى المقترحات التى يقدمها أو يفرضها على الحكومة المصرية ، وتركت له حرية كبيرة فى العمل والتصرف وفق ما يرى ، فهو الرجل المطلع على دقائق الموقف فى مصر ، وكانت تختاره عادة رجلا مضطلعا بالأمور فى مصر ممن خدم فى مصر ، ويظهر هذا فيمن قلدتهم الحكومة الانجليزية هذا المنصب منذ الاحتلال إلى قيام الحرب الكبرى الأولى . على أن هذا لم يمنع الحكومة الانجليزية فى بعض الأحيان ، وخاصة إذا اشتدت أزمة من الأزمات من أن ترسل من لدنها مندوبا فوق العادة للقيام بمهمة خاصة تكلها إليه ، فمثلا أرسلت وزارة جلادستون لورد دفرن لوضع تقرير عام عن الأمور فى مصر ، وما يقترحه من وسائل الاصلاح ، وذلك من نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يمثل انجلترا فى ذلك الوقت سير إدوارد ملت ، وأرسلت وزارة المحافظين التى تزعمها لورد سولسبرى سير هنرى درمندولف للمفاوضة مع الباب العالى

---

(١) مذكرة جرانفل إلى الدول الكبرى المؤرخة ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ثم خطابه إلى سيرافلن بيرنج ٤ يناير سنة ١٨٨٤ .

فى أمر الجلاء عن مصر من نوفمبر سنة ١٨٨٥ إلى ديسمبر سنة ١٨٨٧ .

وأما جيش الاحتلال وإن كان فى بعض الأحيان قليل العدد إلا أنه أصبح رمز تفوق النفوذ الانجليزى والحماية المقنعة ووجوده له تأثير كبير فى تأييد سلطة المعتمد البريطانى ، فهو سند الاحتلال ودعامته ، ولم يحاول الانجليز إخفاء هذه الحقيقة عن أنفسهم ولا عن العالم .

كذلك لا يمكن تطبيق خطة انجلترا إلا بتعيين عدد من الموظفين الانجليز فى المصالح الحكومية المختلفة رمزا لإشراف انجلترا على الادارة المصرية وحتى يضمن الانجليز تنفيذ مقترحاتهم التى يقدمونها . وكان كرومر لا يثق كثيرا فى رجال الادارة المصريين ولا يؤمن بكفايتهم ، ولذا فهو يعتقد أن ما انجز من إصلاح فى مصر لا يرجع إلى المصريين ، وإنما إلى هؤلاء الأوربيين الذين دخلوا خدمة الحكومة (١) . على أن ملنر كان أكثر عدالة فى حكمه على المصريين ، فهو لا يتفق مع كرومر تماما فى هذه المسألة ويرى فضل المصريين واضح وينبغى ألا ينكر .

لجأ المعتمد البريطانى إلى استخدام المواطنين الانجليز كلما صادفته معارضة من الجانب المصرى ، ولانه كان يعتقد من ناحية أخرى أن الخديو ضعيف لا يقوى وربما لا يخلص فى تنفيذ تعليمات انجلترا ، وكان بيرنج يعرف جيدا أن معنى ذلك الانتقاص الكبير من سلطة الخديو ، ولكنه رأى مع ذلك ألا يقضى تماما على سلطة الخديو لأن وجود ظل من السلطة ولو وهمى فى يديه مفيد لانجلترا وستار أمام الدل الأوربية الكبرى يخفى كثيرا من نوايا انجلترا وأفعالها كما هو دليل على أن انجلترا لم تضم مصر فعليا إليها .

ضم الاحتلال الانجليزى عددا من موظفى العهد السابق الانجليز ، ولكن الاحتلال أعطاهم سلطة ونفوذا لم يعرفوهما من قبل . هؤلاء الموظفون من الناحية الرسمية الشكلية موظفو الخديو وعليهم ما على الموظفين الآخرين ولهم

---

(١) Zetland : Life of Cromer ص ١٤١ .

مالهم . ولكن من الناحية العملية الأمر مختلف جدا ، فهم وإن كانوا فى الظاهر أقل مرتبة من الوزراء المصريين ، إلا أنه كان على الوزير المصرى أن يتعرف على آرائهم ، فعليه أن يفهم جيدا أنهم ممثلو دولة محتلة لبلاده ، ولذا لم تكن نصائحهم ومشورتهم مجرد نصائح ومشورة تسمع ولا تنفذ ، ولم يكن من السهل أن يتخلص منهم ، بل لا يمكن أن تمر فى خلده هذه الفكرة ، فهؤلاء الموظفون لهم صلة كبيرة بالمعتمد البريطانى ، فهم أداته فى تحريك الحكومة والادارة المصرية ، وعليهم أن يستلهموا أفكاره وينفذوا إرشاداته وتعليماته . ولقد جعل نفوذ هذه الطائفة مركز . الوزراء المصريين حرجا للغاية ، فما عاد هؤلاء الوزراء المصريون يعرفون حدود سلطتهم وأصبحوا فى الخارج أمام الجمهور المصرى مسئولين عن أعمال الموظفين والمستشارين الانجليز داخل جدران الوزارات .

على أن بعض هؤلاء الموظفين الكبار وإن كان قدم قام بخدمات جليلة فى نظر حكومته الانجليزية إلا أن استبدادهم فى كثير من الأحيان كان ظاهرا بشكل ممقوت وكان غريبا حتى لدى حكومتهم ولدى لورد كرومر نفسه . فيكتب لورد روزبرى إلى بيرنج فى سنة ١٨٨٦ عن الموظف فنسنت Vincent « أؤمل أن يستقر (فنسنت) الآن ويذكر أنه موظف للحكومة المصرية وليس مبعوث العناية الألهية » ، وكما يعترف بيرنج نفسه لسولسبرى « بعض الانجليز هنا موظفون أكفاء ولكن تنقصهم فى بعض الأحيان المرونة العقلية ، اللازمة فلقد كان سلوك البعض يثير كثيرا من المصاعب أمام المعتمد البريطانى نفسه الذى حار أمام كثرة استقالاتهم ، وفى كيفية إرضائهم ، وكان كثيرا ما يلتجىء إلى حكومته للتخفيف من غلوائهم وإلزامهم حدود الاعتدال .

. . .

وكانت المسألة المالية أهم المسائل التى استغرقت انتباه المعتمد البريطانى ونالت

---

(١) نفس المصدر السابق ص ١٤٣ .

عنايته الحكومة الانجليزية ، فلقد وجدت انجلترا فيها صعوبات كبيرة لم يكن من السهل التغلب عليها ، فالثورة العرابية قد خلفت آثارها المربكة ، وحريق الاسكندرية آثار الأحانب إلى المطالبة بتعويضات مالية كبيرة مبالغ فيها دون ريب ، ثم جاءت ثورة السودان فزادت الطين بلة ، وتضعضعت الحالة المالية ، ولم تكن انجلترا بعد ذلك حرة التصرف فى الادارة المالية تفعل فيها ما تشاء فيدها فيها مغلولة إلى حد كبير ، فتعقد مركز مصر الدولى وموقف الدول المختلفة إزاء هذه المسألة جعل حل المسألة المصرية جميعها من المشاكل الدولية العويصة ووصلت المسألة إلى حد أن قطع ترعة أو حفر قناة أو تنفيذ أى مشروع ، كان ذلك يستلزم معرفة ما إذا كانت سياسة انجلترا فى المحيط الهادى أو الهندى تجد قبولا فى برلين أو باريس (١) .

كما كانت سلطة الانجليز محدودة فى فرض الضرائب على الأجانب المقيمين فى مصر لأن هذا كان يستلزم موافقة دولهم جميعا . وموافقة الدول جميعا يستلزم مفاوضات طويلة منهكة وتستغرق وقتا كبيرا . كما كان وجود صندوق الدين معرقلا للسياسة المالية التى ترى أى حكومة فى مصر وضعها ، فلقد كان حكومة داخل حكومة . كان صندوق الدين فى مبدأ نشأته ممثلا للدائنين الأوربين فى سنة ١٨٧٦ ، فأصبح ممثلا للدول الكبرى انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا ، ومشرفا على أمور الدين والسياسة المالية لمصر إلى حد كبير . وسمحت له سلطته غير المحدودة بالتدخل فى كل التشريعات المالية . وكانت السياسة المالية مقيدة كذلك بقانون التصفية الذى كان قد صدر سنة ١٨٨٠ قبل الاحتلال والذى كان قد أقر الحالة المالية بعض الشىء مؤقتا ، هذا القانون الذى صدر بموافقة الدول الكبرى لا يمكن تعديله بغير موافقة الدول الكبرى ، وهذا القانون كما وجد الانجليز لم يعد صالحا لحياة مصر الجديدة من الناحية المالية ، وترآى للانجليز ضرورة تعديله وضرورة إدخال بعض التغيير فى توزيع الايراد بين الحكومة والدائنين . ولدا بعث جرانفل بمذكرة إلى الدول فى إبريل

---

(١) Zetland : Life of Grand ص ١٧٢ .

سنة ١٨٨٤ وصف فيها سوء الحالة المالية فى مصر ، وطلب عقد مؤتمر مالى وتعديل قانون التصفية ، وإقترح أن يعقد مؤتمر من الدول فى الاستانة للنظر فى مقترحاته ، وفى أثناء ذلك تكونت لجنة فى لندن برياسة بيرنج تعد التقارير التى سترفع إلى ذلك المؤتمر . ولقد أجبرت انجلترا على بذل مجهود دبلوماسى هائل محاولة إقناع الدول بوجهة نظرها ، وخاصة بعد التقارب الذى تم بين ألمانيا وفرنسا لمقاومة السياسة الانجليزية الاستعمارية ، ولقد وافقت فرنسا على عقد المؤتمر على شرط مناقشة المسائل السياسية والرجوع بمصر إلى النظام الدولى القديم فى المسألة المالية . وانتهى مؤتمر لندن الأول بالفشل .

واضطرت الحكومة البريطانية إلى إرسال بعثة لورد نورثبروك فى أواخر سنة ١٨٨٤ للتقرير عن الحالة المالية فى مصر والاجراآت الواجب اتخاذها . ووصلت هذه البعثة فى ٩ سبتمبر ، ولبثت حول ستة أسابيع ، وأرادت الحكومة الانجليزية عرض مقترحات هذه اللجنة على الدول ، وقامت المفاوضات من جديد بين فرنسا وانجلترا انتهت باتفاقية مؤتمر لندن فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ . وظلت هذه الاتفاقية قانونا لمالية مصر مدة سنوات طويلة ، وهى تسوية جاءت خيرا من قانون التصفية ، إذ جعلت هذه الاتفاقية تحسن حالة مصر المالية أمرا ممكنا . واستطاعت الحكومة الانجليزية بالرغم من معارضة فرنسا أن تصل إلى ذلك الحل نتيجة لاسترضائها ألمانيا وروسيا باختيار عضوين ألمانى وروسى فى صندوق الدين ، وبذا تمكنت مصر من الحصول على قرض مقداره تسعة مليون من الجنيهات بضمان الدول الكبرى وبفائدة قدرها ثلاثة فى المائة . وعلى ذلك دفعت تعويضات حريق الاسكندرية ، وسد عجز السنوات ما بين ١٨٨٢ ، ١٨٨٥ وبقى لدى الحكومة بعد ذلك مليون جنيه وجه لأعمال الرى . وبهذه التسوية عملت الحكومة الانجليزية على تقسيم ما يتبقى لدى صندوق الدين بعد دفع الفوائد بين الحكومة وصندوق الدين . ولقد تغنى ملنر فى كتابه « انجلترا فى مصر » بمزايا هذه التسوية شأنه فى التغنى والاشادة بمزايا الأعمال التى قامت بها انجلترا فى مصر ،

مما سيكون له الأثر الكبير على الرأى العام الانجليزى وتمسكه ببقاء الاحتلال فى وادى النيل .

لقد حمل ملنر حملة شعواء على سياسة الاقتراض الماضية وبين كيف أدت إلى الخراب المالى، ولكن الانجليز وجدوا أن يداووا سياسة الاقتراض التى انتقدوها بالاقتراض ، ومهما بولغ فى قيمة مزايا هذه التسوية والمنافع التى ساقتها إل مصر، فلقد أبرمت هذه الاتفاقية لدفع تعويضات مبالغ فيها لأجانب الاسكندرية واستمرت بها مصر أسيرة الدول الكبرى فى كل شئون ماليتها ، كلما عنت لها مصروفات جديدة ، لابد من موافقة الدول الكبرى .

وذكر كرومر أنه نجح فى تطبيق العدالة نوعا ما على نظام الضرائب ، فأرغم الاجانب بعدلأى على دفع الضريبة على العقار وعلى دفع غيرها من الضرائب وألغى بعض الضرائب ، وخفض البعض الآخر ، وحدد مقاديرها ونظم وسائل جمعها — واهتم كرومر — كما يرى المخلصون له والمعجبون بسياسته من الانجليز — اهتم باتباع سياسة الاقتصاد التامة وزيادة قوة البلاد الانتاجية، فبعدما كانت الحكومة المصرية دائما فى حاجة إلى المال أصبح المال متوافرا عندها . وكونت لجنة فى أغسطس سنة ١٨٨٤ لإصلاح النظام النقدى وجعل الجنيه الذهبى وحدة النقود ، ونص على عملة بعشرين قرشا وعشرة قروش وقرشين وقرش واحد ، وصرح بعملة صغيرة نيكلية، ولقد عملت المجهودات التى بذلت لإصلاح الحالة المالية العامة على إيجاد جو مناسب لاستغلال رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر ، فانشىء عدد من البنوك أو فروع البنوك . وأما البنك الأهلى فقد أنشىء بمرسوم ٢٥ يونيو ١٨٩٥ .

وكان كرومر يرى بعد أن استقرت الحالة فى مصر بعض الشىء ، أن تقوم الحكومة الانجليزية بنفقات جيش الاحتلال ، فلا داعى لأن تتحمل الحكومة المصرية عبء ذلك ، ولكن وزيرى الخارجية روزبرى وكمبرلى من بعده لم يوافقا على ذلك

---

(١) Zetland : Life of Cromer ص ١٧١ .

وكانت إجابة كمبرلى بأن وجود الانجليز فى مصر إنما هو لصالح مصر والمصريين ولذا فلا ضير على مصر أن تقوم بنفقات جيوشهم . وكان كرومر كثيرا مايسر لرؤسائه بأنه لو كان وزيرا للمالية وحر التصرف لأهتم بنفقات الرى قبل أن يدفع مليما واحدا للدائنين .

. . .

ولقد قرر الانجليز كما يقولون أن يكون التعيين فى الوظائف حسب الجدارة والمؤهلات ، لاعلى حسب النسب والأصل والوساطة بقدر الإمكان . وكان على الانجليز كما هو على كل دولة محتلة توجيه التعليم فى هذه البلاد المحتلة وجهة خاصة وقصره بصفة عامة على الناحية المهنية ، وعدم الاهتمام بناحية الثقافة العامة الأدبية والفلسفية . وقررت الحكومة الانجليزية الاقتصاد فى نفقات التعليم وإنقاص مصروفات وازرة المعارف . ونظمت مدارس الحكومة على أسس جديدة ، ووضعت برامج جديدة ، واستخدمت مستر دوجلاس دنلوب فقصر التعليم فى مصر على الأهداف التى ترمى إليها انجلترا ، وقرر جعل اللغة الانجليزية اللغة الأولى فى المدارس واستخدام كثيراً من المدرسين الانجليز فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية . وقام هؤلاء خير قيام بتنفيذ السياسة التعليمية التى وضعها وأسسها دنلوب . فضمنت انجلترا تفوق اللغة الانجليزية فى دوائر الحكومة .

أما من حيث حقوق المصريين فقد قررها فرمان سنة ١٨٤١ ، وضمنها قانون التنظيمات الصادر فى سنة ١٨٣٩ والخط الهمايونى فى سنة ١٨٥٦ ، ولقد أعلن الخط الهمايونى المساواة المدنية فيما عدا ما يختص بالامتيازات ، كما أكد الحريات الفردية من شخصية ودينية وتعليميه . ورأى الانجليز حرصا على مصالحهم وصيانة لسمعتهم ضرورة الأبقاء والمحافظة على هذه الحقوق ، فهم كما يدعون لم يدخلوا أرض مصر لينتقصوا من حقوق الأفراد كأفراد ، بل بالعكس لقد أعلنوا فى برلمانهم وأمام الدول الأوربية بأن لهم مهمة ثقافية وحضارية ، وواجبا يؤدونه إزاء العالم وإزاء سكان البلاد ، ولذا فبعد أن الغوا مجلس النواب القديم

الذى اعتبروه مصدر شغب وقلق ، وجدوا من الصواب أن يمنحوا الشعب المصرى شكلا من أشكال الحياة النيابية ورمزا من رموزها ، صوريا ، لا يتفق مع الديموقراطية الحقيقية وحقوق الشعب فى شىء ، ولكنهم اعتقدوه ملائما لحالة ذلك الشعب . ولم تكن اقتراحات لورد دفرن فى هذه الناحية شيئا جديدا ، فالحياة النيابية كانت قد بذرت بذورها وآتت أكلها فى أواخر عهد الخديو اسماعيل وأوائل عهد الخديو توفيق . على أن غرض دفرن كان فى الواقع تمكين المصريين من إبداء آرائهم دون أن تتقيد الهيئة التنفيذية أو الانجليز بهذه الآراء ، وانما تسترشد بها فحسب إذا أرادت ، ففكرة الانجليز فى ذلك الوقت والتى لم يحيدوا عنها كانت ايجاد حكومة مصرية لا تتمتع بكل سلطتها ، وإنما تعمل تحت توجيه وإشراف انجلترا لا توجيه وإشراف الشعب المصرى .

ولذا فلورد دفون يقترح إنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات ومجلس شورى القوانين مجلس يختلف فى طبيعته وتكوينه وطريقة عمله عن المجالس النيابية الحقيقة ، وهو — كما ينص القانون النظامى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ — يتكون من أعضاء معينين دائمين لا يعزلون إلا بمرسوم وعددهم أربعة عشر ، وأعضاء ستة عشر منتخبين لمدة ست سنوات ويجوز إعادة انتخابهم ، وقرر لهؤلاء الأعضاء جميعا مرتبات تتفاوت حسب كونهم معينين أو منتخبين ، وهذا المجلس ينظر فى القوانين التى تسنها الحكومة ورأيه استشارى محض ، فكما تقول المادة الثامنة من القانون النظامى لا يجوز إصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحه إدارة عمومية ما لم يتقدم به ابتداءاً إلى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه ، وإن لم تعول الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالأسباب التى أوجبت ذلك ، وإنما لا يترتب على إعلانه بهذه الأسباب جواز مناقشته فيها ، ويجوز لكل مصرى تقديم عرائض لذلك المجلس ينظر فيها . ويحكم بقبولها أو رفضها . ومع وجود الاحتلال كان ذلك المجلس صوره أكثر منه حقيقة . كان من حق ذلك المجلس إبداء رأيه فى الميزانية .

ولكن آراءه لا تقيد وزير المالية بحال من الأحوال ، ولم يكن لذلك المجلس حق إبداء آرائه فيما يختص بالجزية التى تدفع للدولة العثمانية أو بالدين ، وجلسات ذلك المجلس سرية ويجتمع ست مرات فى العام .

وأما الجمعية العمومية فأعضاؤها أثنان وثمانون ، وتتكون من الوزراء وعددهم ستة ، وأعضاء المجلس الأول وعددهم ثلاثون ، ومن ستة وأربعين عضوا منتخبين لمدة ست سنوات ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، ووظيفة هذه الجهة مناقشة الضرائب ، فلها سلطة تقرير الضرائب الجديدة فتقول المادة ٣٤ من القانون النظامى لا يجوز ربط أموال جديده أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليه ، ورأيها استشارى فى الأمور الأخرى الخاصة بالثروه العامة والأمور الاداريه والماليه التى تبعثها الحكومه إليها للبحث فيها ، وتعقد هذه الجمعيه مره على الأقل كل سنتين بأمر من الخديو وله حق حلها وفضها وتعيين ميعاد انعقادها . وعلى الحكومه إذا لم تأخذ برأى هذه الجمعيه أن تبين أسباب الرفض دون أن يكون للجمعيه حق المناقشة فى هذه الأسباب .

وأما مجالس المديريات التى اقترح دفون انشاءها ، فهذه ينتخب أعضاؤها بشروط خاصه لمده ست سنوات لمساعده المديرين فى الاداره المحليه ، فيما يختص بزمام المديريه وطرق المواصلات والأعمال المتعلقه بالرى ، كما لها أن تبدى رغباتها فى المسائل التى تتعلق بالتعليم والزراعه ولا تعتبر قرارات هذه المجالس نهائيه إلا بعد تصديق الحكومه عليها . وتنعقد مجالس المديريات مره على الأقل فى كل سنه ، وجلساتها غير علنيه . وأرفق بالقانون النظامى قانون الانتخاب فلكل مصرى سنه عشرون عاما حق الانتخاب ما عدا رجال العسكريه من تحت السلاح .

ولقد ظل مجلس شورى القوانين كالجمعيه العموميه أداه لمساعده الحكم الانجليزى كما أرادها الانجليز ، فلم تثر فى المجلسين معارضه تذكر ، ولم يكن لها

أى توجيه أو صوت أو أثر فى تطور الحوادث فى مصر من سنة ١٨٨٣ إلى سنه ١٩١٣ .

. . .

أما من حيث القضاء فلقد رأت انجلترا ضروره إصلاحه ، وكان حتى بعد إنشاء المحاكم المختلطة فى قلق مريب وغير مستكمل ، بالرغم من تعدد أنواعه واختلاف أشكاله ، فبجانب المحاكم الشرعية التى تطبق القانون الاسلامى الشرعى وتنظر فى الأمور الشخصية من زواج وطلاق وفى أمور الوقف ، توجد المحاكم المختلطة وتتبع نظما وقوانين أوربية ، ثم المحاكم القنصلية تتبع نظما قضائية خاصة . فكانت الحاجة ماسة إلى إنشاء نوع رابع من المحاكم للفصل فى المشاكل التى تقع بين الأهلين أنفسهم ولا يدخل فيها الأجانب ، وكان التفكير فى إنشاء المحاكم الأهلية موجودا قبيل الثورة العرابية ، ولقد وضع فعلا مشروعها ، ولكن تأخر تنفيذ هذه الفكرة إلى منتصف سنة ١٨٧٣ ، فلقد وضعت لائحة المحاكم الأهلية فى ١٤ يونيو من هذه السنة ، وطبق نظام المحاكم الأهلية فى الوجه البحرى أولا ثم فى الوجه القبلى ، وحددت وظائفها فى النظر فى الدعاوى المدنية والتجارية وفى الأمور الجنائية عدا ما يختص بالمحاكم المختلطة ، وليس من حق هذه المحاكم النظر فى المنازعات المتعلقة بالدين العمومى أو بأسس ربط الأموال الأميرية ، وقرر تعيين بعض القضاة الأجانب فيها — وأما من حيث القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية ، فكان عليها اتباع قوانين المحاكم المختلطة فى القانون المدنى والتجارى البحرى والمرافعات ، وعدل قانون تحقيق الجنايات بما يلائم حالة البلاد ، وافتتحت هذه المحاكم فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .

ولقد حاول الانجليز فى أولى الأمر أن يطلقوا يد نوبار فى شئون القضاء ، فكان ينظر إلى هذا الموضوع كاختصاص له وحده ، أليس هو صاحب الفضل إلى حد كبير فى إنشاء المحاكم المختلطة فى عهد الخديو اسماعيل ، ثم إن سير افلن بيرنج وجد أن يوجه اهتمامه إلى المسائل الأخرى الصارخة ، وكان سير بنسون

ماكسويل Benson Maxwell قد ترك مصر فى يونيو سنة ١٨٨٤ ، ولم يعين بعده سير ريموند وست Raymond West كنائب عمومى إلا فى يناير سنة ١٨٨٥ ، ولم يكن له نفوذ كبير ، ولذا تمتع نوبار فى شئون القضاء بسلطة كبيرة فملأ المحاكم بأعضاء من اختياره وحده ، وخيل للانجليز أن ذلك الاختيار لم يكن اختيارا موفقا فى كثير من الأحيان ، وأن المحاكم الجديدة قد عمها الفساد وارتفعت من أحكامها الشكوى ، ولذا قرر السير أفلن بيرنج التدخل ، وخاصة فى عهد رياض الذى خلف نوبار ، حاول بيرنج تعيين قضاة انجليز ، ووجد معارضة شديده ، ولذا قرر نهائيا دراسة مسألة القضاء فى مصر واقترح مجيء مستر سكوت لهذا الغرض ، وجاء ذلك الخبير إلى مصر فى سنة ١٨٩٠ ، ووضع تقريرا اقترح فيه إجراء بعض التغييرات والتعديلات ولاسيما فى اختيار أشخاصه، وهنا اصطدم رياض مع سير افلن بيرنج ، وانتقد رياض مشروع سكوت ، بل وعلى تعيين سكوت للقيام بالإصلاح الذى يريده الانجليز ، وتم له ما أراد رغم معارضة رياض الشديدة، فاضطر رياض فى آخر الأمر إلى الاستقالة فى مايو سنة ١٨٩١.

. . .

وعقب اتفاقية سنة ١٩٠٤ بين فرنسا وانجلترا انتهز كرومر هذه الفرصة لكى يكتب تقريرا مطولا عن آثارها فى العلاقات الانجليزية الفرنسية بالنسبة لمصر ، وبالنسبة لمركز الانجليز فى مصر ، وأعاد على ضوئها دراسة موضوعات الامتيازات والمحاكم المختلطة وصندوق الدين ، وكان كرومر يرى ضرورة إعادة النظر فى مسألة تعديل الامتيازات بصفة خاصة ، ولكنه كان يرى أن ذلك ليس بالأمر الهين ، ولذا فهو لا يقترح حلا محدودا وسريعا ، مع أنه كان يرى أن الظروف الداخلية لمصر أصبحت تستلزم تعديلات خطيرة فى ذلك النظام فكما يقول:

I have no hesitation in stating why the system of the Capitulations as it is now practised is wholly incompatible with the present condition of affairs in Egypt[1].

(١) تقرير كرومر سنة ١٩٠٤

وكان كرومر يرى التدرج فى ذلك التعديل بأن تعمل الحكومة الانجليزية على تواجه أنظار سكان مصر من مصريين وأجانب إلى مساوى. هذا النظام وفوضاه التى لا تعرف حدا ، ولذا فهم لن يقبلوا فى المستقبل بقاءه ، وكان كرومر يجد لهم العذر كل العذر فى ذلك فيقول :

I have said that the rights conferred by the Capitulutions are liable to abuse. of the truth of this statement there can be little doubt. Those rights have indeed, at times been turned to such hase uses as that of affording protection to the smuggler the keeper of a gambling hell ; the vendor of adulterated drink and their congeners.

ولكن لورد كرومر كان مع ذلك يرى أن من بين العناصر الأجنبية التى استقرت فى مصر عناصر استفادت ولا تزال تستفيد منها البلاد ، ولذا فهو يجد أن مثل هؤلاء الأوربيين لابد أن يستمروا فى الاستمتاع بامتيازاتهم إلى أن يوضع تشريع يكفل مصالح جميع من يقطن فى مصر وطمأنيتهم فكما يقول :

I can conceive no greater calamity to the indigeneous Egyptians than that the confidence of the best elements amongst the European communities in the institutions under which they live and thrive should be seriously shaken.

على أن كرومر كان يرى فى تعديل تدريجى للامتيازات مصلحة للمصريين والأجانب على السواء ، فهو ينفى بشدة الفكرة القائلة بأن تعديل نظام الامتيازات لايستطيع الأجانب المحترمون الرضا عنها بأى حال من الأحوال . ومع ذلك فهو يقول أنه ليس معنى تعديل نظام الامتيازات عدم وضع ضمانات للعناصر الأوربية السليمة . فهو يرى إذن وضع ضمانات جديدة للأجانب نظير تنازلهم عن بعض حقوقهم التى أقرها نظام الامتيازات . ولكنه لم يجد الوقت مناسبا لاتصال الحكومة المصرية بالدول لإجراء تعديلات فى نظام الامتيازات أو المحاكم المختلطة ، ورأى أن يستشير كبار المصريين وكبار الأجانب فيما يجب عمله

---

(١) تقرير كرومر سنة ١٩٠٤ .

وقام بهذه الاستشارة فعلا فلم يجد أى تحبيذ لفكرته من العنصر الأجنبي حتى من الغرفة التجارية الانجلترية فى الاسكندرية التى قررت أنها لن تقبل فكرة التنازل عن أى امتياز إلا إذا عرفت نوع العلاقات التى تحدد صلة انجلترا بمصر ، وإلا إذا فرضت انجلترا حمايتها على مصر (١). ولقد رد كرومر على هذه الاعتراضات بأنه لا يمكن إعلان الحماية على مصر لأن هذا يتعارض مع الاتفاقية الفرنسية الانجليزية المعقودة فى سنة ١٩٠٤ والتى قررت عدم تغيير مركز مصر السياسى أما مسألة الاحتلال فهذه مسأله متروكة لاختيار الحكومة الانجليزية وحدها .

على أن لورد كرومر استمر فى تفكيره فى الموضوع ، وتساءل عما إذا كان من الحكمة أن تنظر المجالس المصرية فى القوانين التى تطبق على سائر السكان دون نظر إلى جنس أو دين — أو تكوين مجلس خاص للنظر فى القوانين التى تشمل الأوربيين وحدهم . وهذا يفهم منه بطبيعة الحال أنه لا يصبح للدول باستثناء بريطانيا أى حق فى التدخل فى التشريع فى مصر ، لأنه إذا كان للخمس عشرة دولة حق التدخل فى التشريع بطريق الدبلوماسية — فلا يمكن تنفيذ أى إصلاح فى هذه الناحية . فهو يرى أن تتركز فى يد بريطانيا كل سلطات الدول الأخرى أى أن تتنازل الدول عن حقوقها لبريطانيا العظمى فى هذه المسألة

فلا يشترك إذن ممثلو الدول السياسيون فى مسائل التشريع إذا أنشىء مجلس مختلط يمثل مصالح الأجانب المقيمين فى مصر ، مصالح رعايا الدول التى أمضت معاهدات الإصلاح القضائى فى ١٨٧٦ ، ويكون عدد أعضاء ذلك المجلس حول خمسة وعشرين ، وتعين فيه الحكومة المصرية بعض الأعضاء . وأما البقية فمنتخبون ، وطلب كرومر استبعاد المصالح السياسية التى تتركز فى الغالب حول قناة السويس ، وأن تكون المصالح المحلية فى مصر هى الأساس على شرط ألا يزيد عدد ممثلى كل جنسية عن عدد مخصوص . ثم طلب كرومر تحديد وظائف ذلك المجلس من حيث عمله وسلطانه فلا تشمل وظائفه قناة السويس ولا الدين ولا المحاجر الصحية ولا الاتفاقات التجارية وألا يخضع الأجانب للتجنيد ولا للسخرة.

هذا مشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ . ولكنه يبين إلى حد كبير وجهة نظر كرومر وطريقة معالجته لهذه المشكلة مشكلة الإمتيازات التى ظلت باقية إلى مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٧

---

(١) رئيس الغرفة التجارية الانجليزية فى الأسكندرية إلى كرومر ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦

فى السودان

لم يكد البريطانيون يستقرون فى مصر أو يبدأون تنفيذ خطتهم فيها ، بل لم يكد دفرن يفرغ من كتابة تقريره المشهور حتى كان لهيب الثورة قد امتد إلى السودان منذراً بخطر كبير .

سيطرت الحكومة المصرية على بلاد شاسعة الأرجاء فى وسط أفريقية تمتد من وادى حلفا إلى خط الاستواء . وتم بناء هذا الحكم وتثبيت أركانه فى عهدى محمد على الكبير وإسماعيل وتمكنت مصر من إقامة صرح الحضارة فى هذه الأرجاء الواسعة المتعمقة فى القارة ومن نشر السلام والطمأنينة والرقى ، وتمكنت مصر من بناء المدن المزدهرة والمتاجر الواسعة وأصبح السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر ، فكل من عاهلى مصر العظيمين اعتبرا مصر والسودان وحدة مندمجة لا تنفصم ، فطبقا فيهما نفس القوانين والنظم الإقتصادية ، واهتما بأحوال السودان كما اهتما بأحوال مصر . وسلمت الدول عامة بهذا الموقف وخاصة الدولة العثمانية وانجلترا .

ولكن الأمور اضطربت فى السودان كنتيجة طبيعية لاضطراب الأمور فى مصر ، ذلك الاضطراب الذى نشأ من دخل الأوربى وجشع الأمبريالزم الأوربى الذى لا يعرف إلا ولا عهداً ، ولا يعرف هوادة ولا رحمة ، وكان لاحتلال الإنجليز لمصر أثر كبير فى إثارة الخواطر فى القطر الشقيق المجاور لمصر كما كان لحركة الجامعة الإسلامية أثر غير منكور فى إثارة الشعور الدينى .

فالثورة السودانية المهدية هى ثورة دينية إلى حد كبير ، لم يكن غرضها القضاء على الحكم المصرى فى السودان ، ولكن السيطرة على العالم الإسلامى ، لم تكن ثورة لتخليص السودان من مصر ، وإنما تخليص العالم الإسلامى مما يئن منه من فوضى واضطراب ومحن سياسية وتدخل أوربى مسيحى . فهى ثورة دينية وسياسية هدفها السيادة السياسية على العالم الإسلامى الذى ترمى إلى بنائه من جديد على أسس

جديدة . وهى حركة قائمة على فكرة ظهور المهدى ، وهى فكرة قديمة لم تنشأ كما يدعى بعض الجاهلين من الاستعماريين الأوربيين من سوء الحكم المصرى فى هذه الجهات أو استبداده . فما كان الحكم المصرى فى أفريقية فى يوم من الأيام أسوأ من الحكم الإنجليزى أو الفرنسى أو الإيطالى ، بل للمصريين يرجع الفضل الأول والأكبر فى فتح هذه الأقاليم للحضارة والمدنية ونشر التعليم وتعزيز الثقافة الإسلامية وإبادة كثير من العادات والتقاليد الوحشية أو المستهجنة والقضاء على الفوضى والأمراض ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . كان غرض المصريين احياء موارد السودان الكبيرة ووضع المشاريع لإصلاح وتأسيس المدن وتنشيط التجارة والعمل على استقرار الأهالى فى الزراعة ، ولو أن ذلك كان كلا كبيراً على ميزانية مصر . ولم يهمل المصريون اشراك السودانيين فى حكم بلادهم فظل مشايخ البلاد ورؤسائها فى مناصبهم ، وعاملهم المصريون كأخوة لهم .

ولولا التدخل الأوربى فى مصر والأزمة المالية وحل الجيش المصرى وعدم اهتمام الانجليز بشئون السودان وسوء سياسة بعض الموظفين الأجانب والأوربيين لما استفحل أمر الثورة فى السودان . ولعل عدم اهتمام الانجليز بشئون السودان فى أول الأمر كان أكبر سبب فى ضياع السودان . فالحكومة الانجليزية التى هيمنت على أمور مصر لم ترد التورط فى مسألة السودان ، وكانت ترى دائما أن تجلو الجنود المصرية عنه ، فهو كما ترى عبء مالى وإدارى على مصر لا تستطيع حمله (١) . كان هذا رأى جلادستون رئيس الوزارة الانجليزية فى مبدأ عهد الاحتلال ورأى جرانفل وزير الخارجية البريطانية ورأى سير افلن بيرنج ، ويظهر هذا الرأى واضحا فى الوثائق السياسية الدبلوماتيكية التى نشرتها وزارة

---

(١) ففى سنة ١٨٨٤ يكتب الجنرال جوردن Gordon « إن السودان من الممتلكات التى لا غناء فيها ، كان كذلك وسيظل كذلك » . وأن هذا الرأى الكولونيل ستيوارت حين قال « إن السودان عبء مالى وممتلك لا قيمة له » . أنظر الكتاب الأزرق الانجليزى تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٣ .

الخارجية الانجليزية فى الكتب الزرق لسنة ١٨٨٢ . ولقد كان موقف هؤلاء الساسة فى حقيقة الأمر غامضا ومترددا ، وفى الواقع أن الانجليز لم يقدروا مدى استفحال الثورة وخطرها إلا بعد إبادة الحملة التى قادها هكس باشا Hicks وإلا بعد مقتل جوردن من بعده ، فالحكومة الانجليزية لم تهتم بأمر السودان اهتماما حقيقيا ، ولم تترك للمصريين الحرية ليوجهوا له الاهتمام الكافى ، وكانت مصر ضنينة على مجهودها الحضارى الذى بذلته فى بلاد شقيقة لها ، بل هى جزء مكمل لها ، بل لقد قام الانجليز بحل القوة الحربية المصرية فى الوقت الذى طارت فيه الثورة فى السودان ، فى الوقت الذى ما كان المصريون يرون ترك جزء من بلادهم نهبا للفوضى التى ضربت أطنابها فيه .

والثورة السودانية هى إلى حد كبير من صنع محمد أحمد الذى لقب نفسه المهدى وأدى ، وليس هنا المجال للفصل فى ما إذا كانت الدعوة المهدية قائمة على أسس قوية أو واهية . كان المهدى أحد الدراويش السودانيين ولد فى سنة ١٨٤٣ فى إحدى قرى دنقلة ، وأظهر منذ صغره ميلا إلى التصوف ، ودرس بعض الدراسات الدينية ودخل إحدى الطرق الصوفية ، وكان يقضى الوقت الطويل فى الرياضة الروحية ، ويصوم ويتنسك ويتعبد ، وهو تارة يجلس إلى الناس يزكيهم ويعلمهم ، وتارة ينتبذ مكانا قصيا ينزوى إلى كهف يتبتل فيه إلى الله بكرة وعشيا . ولا ريب فى أن المهدى كان شخصية قوية فصيحا بليغا ذا صوت ساحر وابتسامة حلوة يستطيع جذب القلوب إليه ، فأقبل الناس عليه لطلب البركات ، وقام بجولات فى السودان وقابل الكثير من الحجاج ، ووجد فى ظروف السودان فرصة لدعوته فذاعت شهرته وارتفعت مكانته ، ولم تفلح حيلة رؤوف باشا حاكم السودان فى سنة ١٨٨١ فى القضاء عليه . والتجأ المهدى إلى كردفان حيث تحصن بجبال تقع فى جنوبيها . وبعد انتصارات محلية مباغته ارتفع صيته ، وزادت ثقته بنفسه وثقة اتباعه به فانضم إليه الكثيرون ، وفى صيف سنة ١٨٨٢ تم للمهديين فتح كردفان وسقطت الأبيض فى أيديهم فى أوائل

سنة ١٨٨٣ فازدادت قوتهم الحربية وزاد طموحهم . أعلن المهدى أن دعوته مقدسة وأنه المهدى الذى جاء إلى العالم ليملأ الأرض عدلا . لم يكن المهدى رجلا عاديا ولا قاسيا . كانت تعاليمه ودعوته إحياءاً لتعاليم الأسلام القديمة ، ضمنها دستورا عاما أذاعه بين أتباعه وفى كل أجزاء السودان وفى مكاتباته مع الملوك والولاة ، فدعوته فى نظره دعوة مقدسه من لم يؤمن بها فقد كفر ، وهى تبادل الحب بين المسلمين والمساواة التامة بين اتباعه كانت دعوته الانصراف عن الترف والاكتفاء بالقليل والصدف عن اتباع الشهوات أو الانزلاق فى اللهو ، وطلب الجهاد والتواضع وترك الغرور والعمل للآخرة وايتاء الزكاة والعمل الصالح . وشدد المهدى فى معاقبة من يخالف أوامر الدين ، واجتهد المهدى فى الدين ما شاء له الاجتهاد ، وكان هدفه الأعلى هو أن يعيد للأسلام سابق عزه ومجده ، وكتاب المهدى إلى جوردون يوضح لنا مذهبه ودعوته وشخصيته .

«إلى عزيز بريطانيا والخديو غوردون باشا

قد وصلنا خطابك وفهمنا ما فيه ، والحال أنك تزعم إرادة اصلاح المسلمين وفتح الطريق لزيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم واتصال المودة فيما بيننا وبينكم وأن تجعلنا سلطانا على كردفان فأقول والأمر لله إنى قد دعوت العباد إلى صلاحهم وما يقربهم من ربهم وأن يفرغوا من الدنيا الفانية إلى دار البقاء يعملون بما يصلحهم فى آخرتهم ، وقد كتبت إلى حكمدار الخرطوم وأنا بجزيرة آبا بدعوته إلى الحق وبأن مهديتى من الله ورسوله .

ولست فى ذلك بمستحيل ولا بمريد ملكا ولا جاها ولا مالا . وإنما أنا عبد حب المسكنة والمساكين وأكره الفخر وتعزز السلاطين ونبوهم عن الحق المبين ، لما جبلوا عليه من حب الجاه والمال والبنين ، وهذا هو الذى صدهم عن صلاحهم وأخذ نصيبهم من ربهم ، فأخذوا الفانى وتركوا الباقى ، واشتغلوا بما لا يكون من الفانيات ، ولم يسمعوا قول الله ولا رسوله ، ولم يذكروا خبر

القرون الذين لم يغن عنهم ذلك شيئا ، وتندموا على قدر الذى تمتعوا به ، فأيدنى الله تعالى بالمهدية الكبرى لدلالتهم إلى الله تعالى وليتركوا العز الفانى والنعيم الفانى إلى العز الدائم والنعيم الأبدى فى دار النعيم المقيم ، ولأعرفهم غرور من يريد العاجلة ويظن أنه ساع فى رضا الله ويكون له نصيب فى الآخرة ، وقد قال المسيح عليه السلام « يا معشر الحواريين ابنوا على موج البحر دار اتلكم الدنيا ، فلا تتخذوها قرارا . ومن ظن أنه يخوض البحر من غير بلل فهو مكروه » فكذلك من ظن أنه يجمع الدنيا ويريد عزها وجاهها ويكون له فى الآخرة شأن . فأنب إلى الله الباقى واخضع لجلاله واطلب عز الآخرة ولا تظن أن هذه الدنيا دارا حتى تسعى لملكها وعزها . . .

وغاية ما نسعى إليه هو أن نجود لهذه الأمة ما اندرس من معالم دينها ، فإن رجعت عما أنت عليه من ملة غير الأسلام وأنبت إلى الله رسوله وأخترت الآخرة ، نتخذك وليا ، وتكون من إخواننا فتكون المودة المطلوبة عند الله ورسوله وتكون ممن امتثل أمر الله فاستحق الوعد والبشارة فى قوله تعالى «ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ولأدخلناهم جنات النعيم ولو أنهم أقاموا التوراة والانجيل وما انزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم » الآية . فبعد هذا تتصل المحبة فيما بيننا وبينك ، وتكون ممن عمل بالقرآن والتوراة والانجيل ، وتكون قد اتبعت باتباع نبينا محمد عيسى وموسى وجميع الرسل والنبيين وحزب الخير الأبدى . . . . واعلم أنى لدى المنتظر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا حاجة لى بالسلطنة ولا بملك كردفان ولا غيرها ولا فى مال الدنيا ولا زخرفها ، وإنما أنا عبد الله وال إلى الله وإلى ما عنده ، فمن كان سعيدا أجابنى واتبعنى ومن كان شقيا أعرض عن دلالتى فأزاله الله عن موضعه وأذله وعذبه عذاب الأبد . . .

وأما فتح طريق الحج فانه خديعة منك وتظاهر بحماية الدين الأسلامى مع

أنك لا تؤمن بحرف مما جاء فى هذا الدين ، وإنك لمن معشر عرفوا بعدائه وكرهه ، فان كنت تشفق على المسلمين فأولى بك أن تشفق على نفسك وتخلصها من سخط خالقها وتحملها على اتباع الدين الحق .

أما هديتك فلدينا منها كثير ولكن أعرضنا عنها لما عنـــد الله من حسن الثواب ، وإنى أقول كما قال سليمان عليه السلام لبلقيس وقومها « أتمدوننى بمال فما أتانى الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون . إرجع اليهم فلنأتيهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنهم منها أذلة وهم صاغرون » .

نظم المهدى أتباعه أقساما وجعل لهم قواما كلهم من أصل عربى إلا عثمان دجنة فهو من أصل كردى ، وسمى أتباعه الأنصار والأحباب لا الدراويش واتخذ لهم أعلاما سودا وأخرى حمراً وثالثة زرقا ورابعة صفرا ، وحملت هذه الأعلام « لا إله إلا الله ومحمد رسول الله » .

وبعزيمة صادقة تمكن أعوان المهدى من القضاء على الحملات التى وجهها اليهم حكام السودان ، وأخذت تساقط فى إيديه أجزاء السودان الجزء تلو الآخر ، وأخذ نفوذه ينتشر بسرعة هائلة لانضمام كثير من السودانيين إلى دعوته من جانب ، ولعدم اتباع الحكومة المصرية التى كانت تشرف عليها انجلترا النصائح التى كان يسديها عبد القادر حلمى باشا ، وكانت له دراية بأحوال السودان وخبرة .

وأخيرا قرر إرسال حملة بقيادة هكس باشا ، وربما كان من الخير لو استبدلت الحكومة المصرية ذلك بأمداد عبد القادر حلمى باشا بقوة حربية قوية واتبعت خطته التى ترمى إلى التحصن على النيل الأبيض وتركيز القوى المصرية هناك وانتظار هجوم المهدى ، إذ لم يكن أمام المهدى إلا البقاء فى كردفان وهى صحراء لاخير فيها ، وربما تشتتت عنه أتباعه وتضاءلت الحركة ، أو الهجوم على النيل الأبيض حيث يتحصن المصريون فلا يستطيع أن ينال منهم شيئاً . ولكن الحكومة المصرية فى ذلك الوقت لم تكن طليقة اليدين ، ولم تكن مختارة بأى حال ، فبأشارة انجلترا ، وكان ذلك أمراً لامناص من اتباعه ، اضطرت إلى استدعاء ذلك الوالى

وإلى وضع آخر محله وفى آخر الأمر إلى تولية هكس باشا مقاليد الأمور ، فعين قائدا عاما للقوات فى السودان . ولم يكن لهكس ولا لمعاونيه من الأجانب خبرة بأراضى السودان فدفعوا بالجيش المصرى فى صحراء كردفان . وكانت الكارثة العظمى إذ أبيدت القوة الزاحفه بأكملها إذ كان المهديون يحاربون كما يقول محمود فهمى المهندس « مثل محاربات الجن والعفاريت » (١) ، وضاعت هيبة الحكومة المصرية نهائيا فى السودان ، فكانت حملة هكس باشا كما يصفها سير ريجنالد ونجت Reginald Wingate ضرباً من الجنون .

وأصبح الموقف فى السودان خطيرا جدا فى أواخر سنة ١٨٨٣ ، وأصبح رئيس الوزارة المصرية شريف باشا يرى ضرورة الإستعانة بانجلترا فى القضاء على الثورة المهدية ، فبين للسير افلن بيرنج أنه إذا لم تأت لمعونة مصر جنود انجليزية أو هندية ستضطر الحكومة المصرية إلى طلب مساعدة الدولة العثمانية . على أن انجلترا وإن كانت تخشى مثل هذه المحاولة إلا أنها بينت لسير إفلن حين استفتاها بأن يعلم شريفا بأن مساعدة انجلترا غير ممكنة وأنه ليس من مصلحة مصر استدعاء جنود تركية . وأن الحل الوحيد هو إخلاء السودان إلى أسوان أو وادى حلفا ، وكان لسياسة كرومر فى هذه المسألة قصر نظر لا مثيل له . فكان يرى رأى الحكومة الإنجليزية ، فلا معنى فى نظره لأن تضحى مصر بمالها وجنودها فى مغامرة غير معروفة العواقب ، ولكن شريف باشا الذى كان يتولى الوزارة المصرية منذ عهد الإحتلال كان يعتقد بضرورة الإحتفاظ بالسودان مهما كلف الأمر يؤيده فى ذلك الرأى الامام المصرى الذى ما كان يستطيع أن يقبل تخلى مصر عن جزء من بلادها ، ولكن ما الذى يستطيعه شريف أمام إصرار الإنجليز على إخلاء السودان . لم يكن أمامه سوى الإستقالة ، ولما لم يستطع الإنجليز إقناع رياض بقبول تأليف وزارة مصرية جديدة لجأوا إلى نوبار ، فرضى تأليف حكومة جديدة على أساس قبول نصيحة انجلترا . وكان عليه

---

(١) البحر الزاخر ص ٢٤٣ .

تنفيذ هذه السياسة الإنجليزية وإن أدى ذلك إلى التفريط فى حقوق مصر .

وكانت مسألة السودان قد أخذت فى التطور إلى درجة استغلتها المعارضة فى حملتها على وزارة جلادستون فى البرلمان الانجليزى ، وبذا اضطرت الحكومة الانجليزية إلى اتخاذ خطوة جديدة لتثبيت موقفها الداخلى ، فعينت الجنرال جوردون حاكما عاما للسودان متغافلة بذلك مصالح المصريين ، ومتجاهلة نصيحة عاملها فى مصر كرومر ، الذى كان يرى أن جوردون ليس بالرجل الذى يصلح لهذه المهمة الخطيرة . ما هى خطة جوردون على وجه التحديد ؟ هل كانت إنشاء حكومة نظامية من جديد فى السودان ؟ أم تصفية الحكم المصرى فى السودان ؟ لم تكن مع جوردون حملة عسكرية ، ولم يكن على رأى واحد . لم يكن جوردون بالرجل الذى يستطيع تهدئة الأمور فى السودان أو إيقاف تقدم المهديين ، أو وضع حد لنمو قوتهم أو تقوية النفوذ المصرى . على أى حال كانت التعليمات المرسلة إلى جوردون من حكومته تقضى بأن يقرر عن الحالة الحربية فى السودان وعن الإجراءات التى يجب أن تتخذ لسلامة القوى المصرية التى لازالت باقية هناك ، ولحماية الأجانب الموجودين فى الخرطوم ، وأن يبين أحسن الطرق لإخلاء داخل السودان ، وأن يقرر عن كيفية إدارة الأقاليم الساحلية .

كانت أفكار جوردون متنازعة متناقضة ، فى الوقت الذى كانت تزداد فيه الحالة فى السودان تحرجا ويزداد فيه نفوذ المهديين . ولم يكن إرسال جوردون وهو أجنبى أوربى مسيحى ليوقف خطر المهديين فى أكبر أوقات انتصارهم ، وفى وفى أعظم درجات حماستهم الدينية التى أخذ يكتسح كل شىء فى طريقها ، لم يكن إرساله خطة حكيمة ، ولذا لم يكن غريبا أن يفشل جوردون فى محاولاته ، وقطع المهديون المواصلات بين مصر والسودان ، وثار شرقى السودان كما ضاع غربه ، وتبودلت الرسائل بين المهدى وجوردن ، طلب المهدى من جوردن إتباع حركته واعتناق مذهبه وإلا كانت عاقبته وخيمة ، وفى أثناء ذلك كان المهديون يوالون تقدمهم فاستولوا على أم درمان فى يناير سنة ١٨٨٥ ، واشتد الخطر

على الخرطوم وقلت المؤن وتفشت الأمراض فيهـــا وعظم الخطب فبعث جودرن يطلب النجدة وإلا حاق به ما حاق بهكس من قبل .

وتكونت ببطء قوة فى مصر بقيادة الجنرال ولسلى Wolseley فى سبتمبر سنة ١٨٨٤ ووصلت أوائلها إلى كورتى فى ١٥ ديسمبر وانهزمت أمام المهديين . وكان إرسال هذه النجدة الفاشلة من العوامل التى حفزت المهدى إلى الإسراع فى شن هجوم عنيف على الخرطوم لم يقف أمامه شىء ، وتم للدراويش دخول المدينة ظافرين وقتل جوردن قبل وصول النجدة التى عاقتها عوامل كثيرة فى الطريق واضطرت إلى الرجوع حين علمت بالنبأ المروع . وبذا أصبح حكم السودان فى يد المهديين لاينازعهم منازع ، ولكن المهديين لم يستطيعوا تكوين دولة بالمعنى الصحيح دولة منظمة قوية يمكنها الدفاع عن السودان أمام الأمبريالزم الأوربى فأخذت الدول الأوربية المختلفة تنتهز هذه الفرصة لتنتزع من أطراف السودان ما يروقها ، فحتى انجلترا نفسها التى كانت ترى جلاء المصريين عن السودان تضم بربر ، ثم تأخذ أوغندة وتلتهم جزءا كبيرا من مديرية خط الاستواء المصرية ، ويتعلق بملك البلجيك بأوهام عريضة فيحلم بالاستيلاء على النيل ويحاول تحقيق هذه الأحلام ، فيرسل حملات فشلت فى آخر الأمر فى سنة ١٨٩٧ إذ ثار جنود هذه الحملات الموجهة إلى بحر الغزال وقتلوا ضباطهم ونهبوا متاعهم وكفى الله المصريين شرهم . وأما الحبشة فأخذت هرر ، وتركت إيطاليا لتأخذ مصوع ، ولم يبق للمصريين من الامبراطورية التى ورثوها عن آباء صدق إلا مديرية خط الاستواء التى فشل المهديون فى محاوله الاستيلاء عليها فى أول الأمر ، وحتى ذلك الجزء ستقتسمه انجلترا وفرنسا والبلجيك وذلك فى عهد المهديين .

وفى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٥ مات المهدى فانتهت أعظم شخصية سودانية عرفها السودان فى كل أدوار تاريخه ، وكان المهدى يؤمل أن تساعده الظروف فى فتح مصر والشام وبلاد العرب ، ولكنه لحسن حظه مات فى عنفوان قوته وذروة مجده ، وترك إلى خليفته الذى كان قد عهد إليه بالامر من بعده عبد الله

التعايشى ملكا كبيرا ، ولكنه ملك محمل بالاعباء الخطيرة إذ كان عليه أن يحافظ على الملك الذى بناه المهدى بالسيف وبقوة شخصيته وسحره الذى استطاع به أن يملا اتباعه بحبه يل وعبادته . وإذا كان حكم محمد أحمد المهدى قام على هذا الاساس . فأن خليفته الذى لم تكن له شخصيته ولا انسانيته ولا لباقته .

وكان حكم التعايشى قائما على القسوة والقوة والبطش ، كما أن الأمر لم يكن مجتمعا عليه ، فبدأت الحزبية تظهر بين أتباعه السودانيين النيليين والسودانيين الغربيين ، واشتدت الإحن بين الفريقين واشتد التنافس ، وانضم التعايشى إلى رهطه من السودانيين الغربيين يفضلهم فى النفوذ ويقدمهم على منافسيهم .

وعلى أى حال كان موت المهدى مصيبة كبرى على المهديين فلقد كان أول ضربة وجهها القدر اليهم ، فلم يعد للمهديين زعيم حقيق مطاع محبوب يستلهمون رأيه ويقدسون أوامره ، ولم تكن حكومة المهديين قائمة على أسس قويمة من النظام بحيث تستطيع إدارة بلاد كبيرة كالسودان ، وما كانت نظمها بقادرة على معالجة الأمور الداخلية أو وضع سياسة خارجية يمكن السير عليها . كانت حكومة المهديين حكومة بدائية غير منظمة وغير مستقرة لا تستطيع المحافظة على الأمن أو حماية كيان السودان أو إصلاح الأمور المالية أو نشر الطمأنينة ، فكانت حكومة التعايشى مستبدة قائمة على البطش والجبروت وسفك الدماء واضطهاد المعارضة ، والقضاء على العناصر التجارية النشيطة ، فازدادت الفوضى وانتشرت الأمراض ، وعمت المجاعات وذهب فريستها كثير من الناس ، وانحطت موارد الإيراد جميعها فلم تعد هناك زراعة مثمرة واختفت كثير من المدن

وأما مصر فكانت قد انتظمت أحوالها وصلحت أمورها المالية بعض الشىء وأصبح لها جيش جديد مدرب على فنون الحرب ، فلا غرابة إذا فشلت محاولات الدراويش غزو مصر . لقد استطاعت القوة المصرية بقيادة الكولونيل ودهاوس Wodehouse أن تحرز نصرا أعاد إلى الحكومتين المصرية والبريطانية الثقة فى الجيش المصرى ، وفى موقعة توشكى فى ٣ أغسطس سنة ١٨٨٩ انتصرت القوة

المصرية انتصارا حاسما بقيادة السير فرانسيس جرانفل Francis Grenfell انتصارا على أعظم أبطال الدراويش رواد النجومى ، فكانت نكبة حقيقية على المهديين لم يفكروا بعدها جديا فى غزو مصر وإن ظلت إغاراتهم على الحدود باقية .

هذه الانتصارات العظيمة التى قامت على أكتاف الجيش المصرى أعادت الثقة إلى مصر وانجلترا وبينت ضعف الدراويش ، فقررت الدولتان استرجاع السودان لمصر . أما أن مصر قررت استرجاع السودان فقد كان هذا أمراً طبيعياً لابد منه فالسودان جزء لايتجزأ من بلادها قد أضاء فيه نور حضارتها منذ العصور القديمة . أما أن انجلترا قررت إرجاع السودان إلى مصر كما قال ساستها فقد كان لجملة عوامل أهمها وقف تقدم الفرنسيين إلى النيل من غرب أفريقية ، فهذه الفترة من الزمن هى فترة العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر هى فترة الاصطدام بين الأمبريالزم الفرنسى والأمبريالزم الانجليزى ، ذلك الاصطدام الذى سيبلغ شأوه فى فاشوده . والعامل الثانى هو الانتقام لجوردن الذى كان لمقتله رنة أسى وحزن فى انجلترا ، فثارت ثائرة الرأى العام الانجليزى ، وأما الفكرة التى تقول بأن الإنجليز أرادوا استرجاع السودان لنجدة الإيطاليين فى كسلا ضد الدراويش ، فهذا لم يكن إلا عذرا انتحلته الحكومة الانجليزية لتبرر أمام دول أوربا الوسطى رغبتها فى استعادة السودان لمصر . وكان على انجلترا أن تسترضى هذه الدول فى ذلك الوقت بأى ثمن نظرا لاصطدامها العنيف بالسياسة الفرنسية الاستعمارية .

اختارت انجلترا لقيادة القوة المصرية التى أعدت لإعادة السودان والقضاء المبرم على الدراويش سردار الجيش المصرى Sit Herbert Kitchener وهو رجل كبير الخبرة بأمور مصر وله دراية بحرب الدراويش ، ولم يترك شيئا للظروف ، ونجح فى المهمة الملقاة على عاتقه كل النجاح (١) . ولا ريب أن الفضل الأكبر فى نجاحه يرجع إلى هؤلاء الجنود المصريين الذين ظهر حسن نظامهم

(١) رقى كتشنر سردارا للجيش المصرى فى سنة ١٨٩٢ ، وفى مارس سنة ١٨٩٦ بدأ مهمته فى القضاء على الدراويش .

وطاعتهم وشجاعتهم . بدأ الجيش المصرى بفتح دنقله ، ودمر قوة الدراويش فى موقعتى العطبرة سنة ١٨٩٧ وأم درمان سنة ١٨٩٨ . وتم استرجاع السودان نهائيا وسويت مسألة فاشوده (كما ذكرنا فى الفصل على موقف فرنسا إزاء الاحتلال) ، ولم يبق إلا تعيين مصير السودان وكيفية إدارته .

اعتقد الانجليز أو حاولوا الاعتقاد بأن الحكم المصرى أضاع السودان بسوء إدارته وأن انجلترا هى التى قامت بفتح السودان من جديد فضباطها وقوادها هم الذين قادوا الحملة المصرية إلى النصر ، وإن كانوا قد سلموا من قبل ، ولا سيما حين احتدمت الأزمة الفرنسية الانجليزية بعد سنة ١٨٩٦ ، بأن السودان ملك لمصر وحدها كما يظهر ذلك بجلاء فى رسالتى سير مونسون Monson سفير انجلترا فى باريس إلى سولسبرى رئيس الحكومة الانجليزية « إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا تسلم فى بقاء مارشاند فى فاشوده وتوافق على حق مصر فى استعادة جميع البلاد التى كانت خاضعة لحكم الخليفة والتى كانت قبل ذلك جزءاً من أراضيها . » « إن حكومة جلالة الملكة تعتبر حق مصر فى فاشودة لايحتمل أى مناقشة » (١)

ولكن لا يستطيع الانجليز أن ينكروا أن جنود الحملة كانوا مصريين ، وأن مصر هى التى تحملت وحدها نفقات الفتح وهى حوالى أحد عشر مليونا من الجنيهات فى وقت كانت هى فى أشد الحاجة إلى مثل ذلك المبلغ الكبير . وأن مصر قد ضحت من أبنائها من الجنود ومن أبنائها فى السودان خلال الفترة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩٩ حوالى ثمانين ألفا ، وضحت بالكثير من تجارها الذين سلبت بضائعهم وانتزعت ممتلكاتهم ومن أبنائها المدنيين ما يزيد على ربع مليون ، ولا يمكن لانجلترا أن تنكر ما أنفقته مصر فى سبيل تعمير السودان ونشر الحضارة فيه ، وما بذله جنود مصر من بسالة وتضحية وصبر فى أشد الأوقات محنة ويأسا ، ولكن انجلترا فرضت على مصر اتفاقية السودان المشهورة وهى تمتاز بغموض وإبهام كبيرين ، لم تتعرض فيها انجلترا لمركز السودان وإن

(١) المسألة المصرية للأمير عمر طوسون ، الأسكندرية مطبعة المستقبل ١٩٣٦ صفحات ٦٦ ، ٦٧ .

كانت قد أعلنت قبلا أن السودان مصرى . بهذه الاتفاقية أشركت انجلترا نفسها مع المصريين فى حكم السودان من الناحية النظرية ، وانفردت هى من الناحية العملية بالإشراف الكامل على السودان وخاصة على علاقاته الخارجية ، وأعطت انجلترا مصر الحق فى أن تدفع للسودان إعانة سنوية ؟ لإصلاح أموره ، ولكن كان للنفوذ الانجليزى دون ريب التفوق فى السودان لأنها أقوى الشريكين من ناحية ، ولأنها كانت تشرف على الحكم فى مصر نفسها . تمسكت انجلترا باتفاقية السودان واعتبرتها دستورا وعهدا للسودان constitutional charther of the Sudan) ، وترى انجلترا من مزايا هذه الاتفاقية أنها أنقذت السودان من مضار الامتيازات التى عانت منها مصر . وبهذه الاتفاقية أصبحت حكومة السودان فى جوهرها إدارية وإن كانت فى مظهرها حربية ، فالحاكم العام ومعاونوه كانوا من رجال الجيش الانجليزى . ولكن مما يستوقف النظر كما يقول كرومر نفسه أن أى منشور أو مشروع فى السودان لا يصبح قانونا إلا إذا عرض على مجلس وزراء مصر ودرسه ذلك المجلس، ومن الغريب حقا أن ينقض الانجليز نظريتهم الأولى التى قامت على أساس أن السودان غير مفيد لمصر وإنما هو عبء عليها ، فيقول كرومر فى تقاريره التى رفعها إلى وزارة الخارجية الانجليزية فى سنتى ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ « إن السودان ليس ممتلكا عديم الفائدة لمصر ، وإنما هو ممتلك لا تقدر قيمته (١) . وإن نظرة إلى الخريطة لكافية لتوضيح الارتباط الوثيق بين البلدين . وهذا الارتباط هو الذى يبرر حقيقة سياسة استعادة السودان التى اتبعتها الحكومتان المصرية والبريطانية . ولكن القيمة الحقيقة لهذا الارتباط لم تبد للانجليز تماما إلا بعد ظهور تقرير سير وليم جارستن William Garistin الشامل

(1)The Sudan far from being a useless is a priceless possession to Egypt.

To contest the value of this country to Egypt would therefore be flying in the face of facts which do not admit of any manner of doubt.

إذن لقد أصبح ملكا للجمهور وللحكومة تقرير مهندس من مهندسى الرى عن الخطوات اللازمة لزيادة وحسن توزيع مياه الرى فى مصر ، الأمر الذى يتوقف عليه نمو مصر فى المستقبل ، وأنه لمن الجلى أن الدولة التى تملك مياه النيل فى مجاريه العليا تتحكم فى المياه اللازمة للرى فى مصر ، وعلى أساس ذلك رأى كرومر أنه يجب على مصر أن تتحمل وحدها كل المصروفات الحربية التى استلزمها فتح السودان والتى تستلزمها إدارته . ويرى أنه لابد أن تقوم مصر بكل النفقات اللازمة لإحياء السودان من جديد ، والقيام بكل المنشآت اللازمة لنموه من سكك حديدية وتلغرافات ، والقيام بسد العجز الذى يظهر فى ميزانيته ، ويرى أن مصر قد أنفقت ٨٥٠,٠٠٠ جنيه للمواصلات فى السودان ، وأنها ستقوم بنفقات أخرى فى المستقبل ويقول معلنا « إن خير مكان تنفق فيه مصر أموالها هو السودان » .

وهذا هو نص اتفاقية السودان .

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

بين مصر وانجلترا

وفاق بين حكومة جلالة ملكة انجلترا وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل .

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث أنه قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من المتأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما . لذلك قد صار الاتفاق والأقرار فيما بين الموقعين على هذا بمالهما من التعويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

المادة الأولى : تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا : الأراضى التى لم تحتلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢

ثانيا : الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة (المصرية) قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

ثالثا : الأراضى التى قد تفتتحها الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا

المادة الثانية : يستعمل العلم البريطانى والمصرى معا فى البر والبحر لجميع أنحاء السودان ما عدا مدينه سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

المادة الثالثة : تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا ينفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة : القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكة فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن

يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أى لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة ... وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

المادة الخامسة : لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة : المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أى جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

المادة السابعة : لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانى ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة : فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختصة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه

المادة التاسعة : يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام

المادة العاشرة : لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى

قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة : ممنوع مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المادة الثانية عشرة : قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بأدخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريرا بالقاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضاءات

كرومر بطرس غالى

القسم التاسع

القومية المصرية وموقف المصريين

انتهى عهد الخديو توفيق ، وتولى عباس الثانى منصب الخديوية فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، ويمتاز العهد الجديد بظهور رغبة المصريين مرة أخرى وبشكل واضح فى أن يكون لهم كيان سياسى مستقل ، وأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم فى ظل حكم نيابى حقيقى ، فالحركة القومية فى ذلك العصر تشبه إلى حد كبير الحركات القومية التى قامت فى أوربا فى سنة ١٨٤٨ من حيث أنها حركة استقلالية ودستورية معا ، فالحكم البريطانى مهما طال أمده ما كان ليستطيع أن يخمد فى المصريين الشعور الوطنى ، ذلك الشعور الذى بدا واضحا فى عهد محمد على الكبير ونما فى عهد حفيده العظيم اسماعيل ، وما كان الحكم الإنجليزى يستطيع أن يطفىء فى نفوسهم الرغبة الصادقة فى الاستقلال أو الحكم النيابى ، كما أن انجلترا نفسها لم تدع يوما ، وما كانت تستطيع أن تدعى على الأقل أن سياستها تعمل على قتل روح القومية المصرية ، فسياسة انجلترا فى أول الأمر كما كانت تدعى وتصرح من حين لآخر العمل على إصلاح الأمور فى مصر وتثبيت سلطان الخديو ، ثم تطورت بعد ذلك كما تقول : إلى إشراك المصريين فى حكم بلادهم .

حقيقة أن المصريين فى أول الأمر قد أخلدوا فى ألم كبير وتسليم إلى قضاء الله إلى الهدوء فترة من الوقت بعد الثورة العنيفة التى قام بها العرابيون حتى يسترجعوا قوتهم ونشاطهم وثقتهم بأنفسهم ، هذه الثقة التى أصابها بعض الوهن وقتا ما بعد الاخفاق فى وقف التدخل العسكرى الأجنبى وأمام تسليم أوربا بصفة عامة بتدخل الانجليز فى مصر .

ولا ريب فى أن ما ركنت اليه مصر من سكينة وهدوء بعد سنة ١٨٨٥ كان من العوامل التى أيقظت الشعور القومى من جديد قويا متحفزاً ، فذلك الشعور

لم يمت أبداً ، عاد المصريون إلى المناداة بحقوقهم السياسية ، فما كان من الحكمة الاستغراق فى أحزان لا فائدة من ورائها أو تذكر الماضى المؤسى أو الركون إلى اليأس . وكان لتقدم الشعور بالحرية ونمو الروح القومى فى أوربا وآسيا وفى تركيا بصفة خاصة أثر كبير على مصر فهى بلاد تملك ناصية الشرق والغرب ولا بد من تأثرها بهما وتأثيرها فيهما . وأواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هى عهد القومية المتوثبة المملوءة حماسة وقوة ويقينا بمهمتها فى الحياة الإنسانية . هى عهد القوميات الألمانية والبريطانية والفرنسية والإيطالية والروسية واليابانية وكانت كل قومية لا تعنى بغير مصالحها الخاصة ، ولا تعير كبير وزن لمصالح القوميات الأخرى ، واتخذت كل قومية التسلح الحربى وسيلة للوصول إلى مآربها وتحقيق غاياتها ، ولذا كان العهد المعاصر عهد القوة والتهديد بالقوة ، فكل قومية تأنس فى نفسها قوة تسعى إلى تعزيز مكانها تحت الشمس وتسمع صوتها داويا فى العالم ولا تخلد إلى السكون .

تأثرت مصر بهذا التيار وبظروفها الخاصة وحيوية شعبها وعراقته فما كان طبيعيا أن تعيش عن العالم بمعزل ، وما كان طبيعيا أن تنسى مصر فى ذلك الوقت مجدها القديم ولا استقلالها ولا سطوتها ، وما كان الحكم الإنجليزى لمصر مهما كان فى نظر الانجليز عادلا أو مستنيراً أو مصلحا سوى حكم دولة أوربية غربية أجنبية مسيحية لقومية مصرية تستند إلى مجد قديم وعز سابق وارف ، ولها من غنى بلادها وذكاء سكانها ما يجعلها تؤمن بمستقبل مجيد زاهر ، ولم يكن الحكم البريطانى مهما قيل عن قوته ونزاهته سوى حكم استبدادى متسلط لا يعرف هوادة فى طرقه وفى تحقيق مصالحه أولا ، وهو لا يستطيع ولا يمكن أن يمثل أمانى الشعب المصرى أو يعمل على تحقيقها ، كان الرأى العام المصرى يطمح إلى الاستقلال ويحن إلى نظام برلمانى صحيح يحسن تمثيل البلاد . وتقدير مطالبها ، ولم تكن هذه الرغبة الأخيرة كما يدعى بعض الانجليز من أمثال كرومر وليدة عهد الإحتلال أو إصلاحاته المادية ، وإنما ظهرت بوادرها واضحة كما نعرف فى عهد

إسماعيل ونمت فى أوائل عهد توفيق . ولقد عرف المصريون انجلترا أولى الأمم الدستورية وأعرق الدول النيابية ، ومن ثم زاد تشوقهم إلى أن يكون لهم نظام كالنظام البرلمانى البريطانى يضمن حقوق الأفراد ويمثل أمانى البلاد ويعمل على كرامة الوطن ورفعته واحترام مركزه .

لقد حكمت انجلترا البلاد مدة استطاعت فيها تنفيذ سياستها الأميريالية كما تريد لم ينازعها منازع خطير ، وظهر أثر الاحتلال فى كل مناحى الحياة المصرية بشكل لم يرضه المصريون . ظهر فى المالية والإدارة والقضاء والأشغال العامة ، كما ظهر فى نظم الحكم الصورية وفى تضييق حدود التعليم وبرامجه وفى زيادة نفوذ الأجانب زيادة خطيرة ، وفى غمر رؤوس الأموال الأجنبية لمصر وتركز جانب كبير من الثروة فى يد الأجانب ، كما ظهر فى تحديد قوة الجيش والقضاء على البحرية . ومما أثار الروح القومى تدخل الانجليز فى كل شىء فى الحكومة ، فالحكومة المصرية نفسها وإن كان عليها أن تظاهر الانجليز ، كانت تبغى أن تعرف حدود التدخل البريطانى ومدى سلطانه ، فسلطة قنصل انجلترا الجنرال أو المعتمد البريطانى ليس لها حد ، والموظفون الانجليز وإن كانوا موظفى الحكومة ، إلا أن صلتهم المتينة بالمعتمد البريطانى ليس لها حد بحيث لا يصدرون عن غير رأيه ، وليس للحكومة المصرية حق الرقابة عليهم أو حق فصلهم ، أما الوزراء ، وأما الموظفون المصريون الكبار فلم تكن عندهم فكرة واضحة عما يعملون ومالا يعملون ، فهم مرغمون على طلب نصيحة المستشارين الانجليز فى كل شىء مهم وغير مهم ، وفى هذا مافيه من إذلال وشعور بالضعة وامتهان لكرامة الوظيفة وللاعتبار الشخصى . والحقيقة أن البريطانيين لم يأخذوا الحكم على عاتقهم تماما ، ولم يتركوا عبأه ومسئوليته تقع على المصريين ، فلم يكن البريطانيون ليتركوا كبار الموظفين المصريين يعرفون أنهم موظفون حقيقيون عليهم واجبات ومسئولية ولهم حقوق ، أم هم مجرد صور تحرك . ولهذا وجدت الرغبة داخل الحكومة المصرية فى تحديد علاقتها بالحكومة البريطانية وبالموظفين الانجليز المفروضين فرضا . لم يكن أحد يعرف

حدود هذه العلاقة، هل هى علاقة استيلاء وحكم فعلى أو حماية مقنعة ، وفى نفس الوقت ما كانت أية حكومة مصرية ترغب، أو تجرؤ على قبول موقف يجعل للانجليز أى مركز شرعى أو قانونى فى البلاد من الناحية الدولية .

وفى نفس الوقت وجد المصريون أن الحكومة البريطانية لم تساعدهم على إلغاء نظام الامتيازات الهمجى المعيب ، وكانت الحاجة إلى إلغائه صارخة شعر بها المصريون والانجليز على السواء . وكانت انجلترا تستطيع إلغاءه بعد سنة ١٩٠٤ بغير ما معارضة كبيرة من ناحية الدول بعد الاتفاق بينها وبين وفرنسا — فى نفس هذا الوقت زاد نشاط الجامعة الاسلامية فى مصر والبلاد التى حولها — ونجحت الآراء الحرة فى تركيا ، وبقيت آمال العثمانيين فى رجع نفوذهم إلى مصر . وجد المصريون أنهم لم يستفيدوا شيئا من قوة انجلترا ولا من عظمة مركزها فى الخارج ولا من مكانتها بين الدول فما فائدة الاحتلال الانجليزى المفروض إذن ؟

ولم يعمل الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا (١٩٠٤) على إشعار المصريين باليأس، بل زاد إيمانهم بقضيتهم فزاد اعتمادهم على أنفسهم وسخطهم على السياسة البريطانية خاصة ونقمتهم على السياسة الأوربية عامة ، وساعد على نمو الشعور بالقومية اصطدام الخديو عباس بكرومر، فالخديو عباس ميال إلى الحكم الشخصى ويرى أنه يستطيع حكم مصر دون مساعدة من جانب بريطانيا أو توجيه منها . وكان لا يزال حديث السن ممتلئا بالأمانى ، كبير الحماس غير مرتاح إلى التدخل الانجليزى ميالا إلى تركيا ، ناقما على سياسة التعاون مع معتمد انجلترا فى مصر لورد كرومر . وكان محاطا ببعض الرجال الذين يحبذون رأيه ويعضدون فكرته ومما عمل على نمو مثل هذه الأفكار فى ذهن الخديو الشاب ، إلى حين سقوط وزارة سولسبرى المحافظة الأمبريالية ومجىء وزارة الأحرار، وكان فريق من ذلك الحزب يرى ضرورة الجلاء عن مصر فى أسرع وقت ، فحاول الخديو استغلال هذا الظرف الذى ظنه مواتيا والركون إلى مناصرة هذا الفريق الذى يعتنق مبدأ انجلترا الصغيرة ويكره الاستعمار ويندد بسياسته دون هوادة أو تردد ، كما نسى الخديو

أن لورد كرومر رقيب عتيد على حركاته وتصرفاته ، وأنه منذ تولى الأريكة الخديوية كان المعتمد البريطانى متربصا به متبعا سياسة الحذر التامة نحوه مستعدا لأول فرصة ينشب فيها النزاع بينه وبين الخديو الجديد .

وبدأ النزاع ينشب فعلا بين الخديو وكبار الموظفين الانجليز الذين ما كانوا يعطفون على آمال مصر فى ذلك الوقت ، ويرون فى كل حركة يقوم بها المصريون تحديا للاحتلال ومهاجمة لمركز انجلترا فى مصر وهياجا غير قائم على أساس .

كان كرومر يشك فى نيات الخديو من أول لحظة ، ويرى أنه ما اتخذ سياسة التعضيد للقومية المصرية إلا سلما لإرضاء مطامعه الشخصية لمضايقة الانجليز ، وخشى كرومر تقدم النفوذ العثمانى فى مصر ، كما أحس أن الخديو قد زاد ضجره من بقاء الموظفين الانجليز فى مصر ومن السلطة الكبيرة التى يتمتعون بها . وعرف أن الاصطدام مهما تأجل لابد واقع . وكانت إقالة الخديو لوزارة مصطفى فهمى باشا دون استشارة كرومر أول دور فى ذلك النزاع الخطير ، فمصطفى فهمى باشا معروف بصداقته للانجليز وبثقة كرومر الكبيرة به .

اعترض المعتمد البريطانى على مسلك الخديو ، واحتج احتجاجا شديدا ، وخاطب حكومته فى لندن فى هذا الشأن مشيرا إلى العواقب الجسيمة التى تنشأ لو ترك الخديو يتصرف فى أمور الحكم ويفعل ما يشاء . وفى نفس الوقت لم يعترف كرومر بوزارة نخرى باشا التى عينها الخديو مكان الوزارة المقالة . ووجدت الحكومة البريطانية أن تثق فى حكمة كرومر ، وأن تؤيد معتمدها فى مصر تأييدا تاما ، ولذا اضطر عباس إلى التراجع ، فماذا يفعل أمام القوة التى لا قبل له بها ، واضطر إلى الموافقة على اقتراح كرومر بتولية رياض باشا على رأس وزارة جديدة

وبذا تنتهى الأزمة إلى حين ولكن النفوس لم تهدأ ثائرتها وعوامل النزاع لا زالت قائمة ، ثم أن رياضا لم يسلك المسلك الخاص الذى يرضاه كرومر أو الذى ارتسمه كرومر للوزارة المصرية . وظن ممثل بريطانيا فى مصر أن رئيس الوزارة المصرية لم يعد من أصدقاء انجلترا المخلصين لها الولاء ، فهو يرى أنه قد

أصبح يعضد الخديو فى سياسته العدائية نحو بريطانيا ، فعمد إذن إلى استخدام القوة كعادته وعادة كل رجال الاستعمار حين يظنون الفرصة سانحة ، فطلب من حكومته زيادة جيش الاحتلال ، وأيدته حكومة لندن تأييداً تاما ، إذ أعلن روزبرى ، وهو من أشد الساسة الانجليز استمسكا بالاستعمار ، أن الحكومة البريطانية متمسكة بمركزها الحالى فى مصر ، ولن ترضى به بديلا ، ولن توافق على توديع مجهود عشر سنوات كرسته لخدمة الحضارة والمصالح الأوربية ، وستعمل على حماية النظم التى أنشأتها فى وادى النيل !!!

وأما الدور الثانى للأزمة فيظهر حين يزور الخديو عباس الآستانة ليحصل على تأييد الدولة العثمانية له فى مطالبه ، فلا تثمر مجهوداته ، حينئذ يفرغ صبر كرومر ، وكان ضيق الصدر فى ذلك الوقت ، فهو يخشى أطماع الخديو عباس ، ويرى فيها الخطر الكبير على مركز انجلترا فى مصر ، وهو يرى أن وزارة رياض قد أصبحت عاجزة عن الحكم ، فرياض فى نظره أمسى يكره الانجليز ويدس لهم ويعمل على تأييد سلطة الخديو ، فيثور ثائر كرومر إلى درجة لا يستطيع معها كبح جماح نفسه حين ينتقد الخديو النظام الذى وضعه الضباط الانجليز للجيش المصرى ، فيحتج كتشنر سردار الجيش المصرى احتجاجا شديدا يقدم معه استقالته ويجد كرومر — كما يقول فى كتابه «عباس الثانى» أن الفرصة قد سنحت لإعطاء الخديو درسا لن ينساه ، فيضطر الخديو إلى الإذعان لمطالب الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينس ذلك الإذلال ، واتبع كرومر إنذاره بضم عدد آخر من الموظفين الانجليز إلى الإدارة المصرية ، ولكن هذا الموقف العنيف من جانب لورد كرومر وذلك التحدى الظاهر لم يضعف من قوة الحركة القومية المصرية أو من ثقة المصريين بأنفسهم ومستقبلهم بل زادهم قوة وتمسكا بمطالبهم .

فحين استقر النزاع بين الخديو وكرومر كانت الحركة القومية سائرة فى التقدم بخطى سريعة وازداد تفتح أذهان المصريين لما لهم من حقوق ، وبرز الحزب الوطنى

على مسرح السياسة المصرية ، ونادى زعيمه مصطفى كامل بحقوق مصر كاملة ، وانتقد أعمال الانجليز انتقادا لاذعا .

كان مصطفى كامل يتقد حماسا ووطنية ، ويجد ضرورة توجيه الرأى العام المصرى إلى ما للمصريين من حقوق نحو الوطن ، وطالب بتوحيد الصفوف ومحاربة الاحتلال ، ووجد فى موقف الخديو عباس تأييد القضية للبلاد . لقد وطن مصطفى كامل العزم منذ شبابه على الدفاع عن حقوق بلاده والدعاية لقضيتها فى وادى النيل والخارج ، وذلك عن طريق الخطب والمقالات والرسائل ، كما حاول الاتصال برجال الصحافة وبالساسة الأوربيين ليرفع أمامهم صوت مصر وخاصة فى فرنسا حيث تركزت المعارضة الحقيقية الأوربية للاحتلال الانجليزى الأجنبية ونشرت مقالاته ورددت كلمته ، وعظمت شهرته فى مصر والخارج .

دعا مصطفى كامل المصريين إلى نبذ الاستسلام فقال « تنزلوا أيها المصريون إلى أعماق قلوبكم . . . هل بالاستسلام تقابلون نعمة الله عليكم بمصر ، وهى جنة الأرض وأبدع البلدان ، وهل يليق بكم وأنتم سلالة أشرف الأمم أن ترضوا بهذا الهوان وتقبلوا هذه المذلة وأنتم صاغرون [1] » ، وكانت صحيفة اللواء لواء حركته تبسط سياسته وتوضح منهجه ، صدرت هذه الصحيفة فى يوم ٣ يناير سنة ١٩٠٠ وكتب فيها محمد فريد وشوقى الشاعر واسماعيل صبرى . . . كانت اللواء مدرسة لبث الروح الوطنية والأخلاق نادى فيها مصطفى كامل بارتباط المسلمين والأقباط « فالأقباط ، كما قال ، قوة لنا فى الوطن تجمعنا بهم أشرف رابطة » [2] .

لقد احتج مصطفى كامل على اتفاقية السودان ١٨٩٩ احتجاجا شديدا ووجد فيها « عدم مراعاة انجلترا للعهود والمؤتمرات ، الشىء الذى يتعبره المصريون جميعا باطلا لأنه مخالف للنظامات الأوربية والقوانين الدولية » . ورأى أنه

---

(١) خطبة له فى ٢٣ ديسمبر ١٨٩٨ بعد حادثة دنشواى أنظر مصطفى كامل للرافعى ص ١٢٧

(٢) نفس المصدر ص ١٣٧ .

« ليس لحكومة مصر أى حق فى عقد اتفاقية كهذه الاتفاقيـــة . . إن الجنود الإنجليزية اشتركت إسما فى حملة دنقله ليسوغ الانجليز هذا العمل . . . ألم يقل اللورد سالسبورى بأعلى صوته إننا نعمل لرد السودان إلى مصر ، انتظرنا وانتظر العالم كله نتيجة ذلك الاسترداد ، فكانت فظاعة انجليزية ... » ، ونادى مصطفى كامل بأن الشركة فى السودان « شركة مشئومة » ، وطلب من الحكومة الفرنسية الاحتجاج ، ونعى على فرنسا عدم ثباتها فى موقفها نحو الانجليز ، ثم ردد العبارة الخالدة : « أنى لا أيأس من مستقبل بلادى . . . وأنه إذا كانت انجلترا تلعب بمصالح الدول الأخرى فإنها لا تستطيع أبدا أن تلعب بقلوبنا »[1] .

ولم يزعزعه فى موقفه الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا فى سنة ١٩٠٤ بل حفز به إلى أن يحمل على هذه السياسة الأوروبية الاستعمارية الجشعة ، والى أن يرفع صوته يقدس الوطنية وينعى على الاحتلال خطته ويقول « لاحياة لأمة بغير الوطنية الحقة ولا معنى للعيش بدونها » .

ولقد استغلت الحركة الوطنية حادثة دنشواى — وقد كان الحكم القاسى فيها قد نفذ فى المتهمين فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦ — استغلالا تاما ، فحملت على سياسة انجلترا ونددت بالسياسة الانسانية التى كان الإنجليز ينادون بها وبمهمتهم الحضارية التى يدعونها ، ووجدت الحركة الوطنية آذانا صاغية من الفلاحين المصريين الذين أوعز هذا الحادث صدورهم للقسوة التى استخدمت والتى لا تستطاع تبريرها ، لقد كتب مصطفى كامل مقالا وجهه إلى الأمة الإنجليزية والعالم المتمدين ، نداء بسط فيه القسوة التى ارتكبت ، وجعل يوم التنفيذ فى المتهمين من « أيام التناهى فى الهمجية والوحشية » ، وسأل الأمة الإنجليزية والعالم المتمدين « إذا كان يصح التسامح فى اغفال مبادىء العدل والشرائع الانسانية إلى هـذا الحد » ، ودفع إدعاء كرومر « بأن الفلاحين محبون له » ، وكان من نتائج دنشواى بلا ريب

---

(١) خطابه الثانى الذى نشرته صحيفة الجلولو ٦ فبراير ١٨٩٩ . عن نفس المصدر السابق ص ١٣٤ وما بعدها .

زيادة قوة الحركة الوطنية وتعديل سياسة الاحتلال إلى حد ما ، وبدأ الإنجليز يعرفون أن الرغبة فى الحرية ليست رغبة شرذمة من المصريين قليلة العدد ، فماذا كان موقف كرومر من هذه الحركة .

اعترف كرومر نفسه بوجود حركة قومية مصرية متميزة عن حركة الجامعة الإسلامية ، هذه الحركة التى شملت الكثير من أجزاء الشرق الأدنى والأوسط ، واعترف بأن لحركة الجامعة الإسلامية أثر كبير على الحركة القومية المصرية .

ولكن كرومر تمشى مع هواه ومع مصالح الأمبريالزم الإنجليزى فغالط نفسه وغالط الحقائق حين ذكر أن الحركة القومية المصرية لاتمثل أمانى الشعب المصرى وأن هذا الشعور بالقومية شعور جديد بالنسبة لمصر ، ولم يكن يدرى أو تجاهل أن هذا الشعور نبت فى عهد محمد على الكبير ونما وترعرع فى عهد الخديو اسماعيل ، وقد بينا ذلك قبلا فهو غير محتاج لبرهان أو دليل . ورأى كرومر أن هـــذه الحركة القومية حركة تهدف أولا إلى الرغبة فى التوقى إلى المناصب التى يحتلها الأوربيون ، ثم ثانيا إلى وضع نظم برلمانية حقيقية بانشاء مجلس نواب كمجلس العموم البريطانى وتقرير حرية التشريع ومسئولية الوزارة . والواقع أن الحركة كانت ترمى إلى أكثر من ذلك ، كانت ترمى إلى استقلال المصريين بشئون بلادهم .

وكان موقف لورد كرومر فى هذه المسألة بالذات موقفا لايتمشى مع روح العصر ، فهو وإن كان يرى ضرورة إعطاء المصريين حرية أكثر من قبل فى إدارة شئون بلادهم إلا أنه ما كان يرى مطلقا أن يتمتع المصريون بكامل حريتهم فى نطاق الإستقلال الذاتى ، فهو يعتقد أن مبادىء الحزب الوطنى لايمكن تطبيقها من الناحية العملية وأن الدول العظمى لاتوافق مطلقا على حرية مصر فى التشريع القضائى والمالى ، وأنه لو فرض وحققت انجلترا للمصريين ما يطلبون لكان نتيجة ذلك الإفلاس المالى والتدخل الأوربى وتضخم الامتيازات .

وكل ذلك راجع إلى الاحتقار التى كان يلحظ دائما بها المصريين فهو يقول :

Can any san man believe that a country which has for centuries past been exposed to the worst forms of mis government at the hands of its rulers. from Pharoahs to Pashas, and which but ten years ago only 9.5 per sent of the men and 3 per cent of the women could read and write is capable of suddenly springing into a position which will enable it to exercise full rights of autonomy with advantage to itself and to others interested in its welfare. The idea is absurd.

فهو يقول : « هل يصدق أى شخص عاقل أن أمة كانت معرضة عدة قرون لأسوأ أنواع الحكم على يد حكامها من فراعنة إلى باشاوات والتى كانت فيها منذ عشرة سنوات نسبة من يعرفون الكتابة والقراءة ٩ ½ ٪ من الرجال و ٣ ٪ من النساء — تقفز هذه الأمة إلى مركز تتمتع فيه بكل حقوق الحكم الذاتى لمنفعتها أو لمنفعة من لهم مصلحة فى رفاهيتها — انها لفكرة سخيفة » .

وهنا يسأل المنصف متى كان للورد كرومر هذه الحكمة هل كان لورد كرومر يرى أن هذا المقياس قد طبق على شعوب الأرض طراً حين نالت استقلالها وحقها فى حكم نفسها ، إن وضع مثل هذا المقياس لتطبيقه على مصر لفكرة سخيفة لا تنطبق على التاريخ بأى حال . وهل طبقت انجلترا هذه السياسة فى العصور الحديثة على اليونان ودول البلقان وهل ينطبق هذا المقياس على دول أوربا حين تكونت ملكياتها القومية المستقلة ، ولكن فكرة كرومر هى فكرة الأمبرياليين الاستعماريين الذين يرغبون فى الاستمرار فى استعباد الشعوب وتبرير السيطرة الأوربية .

ولقد اقترح كرومر تحت ضغط قوة الرأى العام المصرى أنشاء مجلس عام لايتميز فيه جنس ولا دين وتمثل فيه المصالح الأجنبية ، ولكن الفكرة لحسن الحظ لم تتحقق ، ولم ينجح كرومر فى سياسته إزاء المسألة القومية .

ولبث كرومر فى مصر أربعة وعشرين سنة يتصرف فى شئونها كما يشاء وتشاء الحكومة الانجليزية ، ويخدم مصالح الأمبريالزم الانجليزى كأخلص خادم عرفته انجلترا خلال تاريخها الأمبراطورى الطويل ، واستقال فى ابريل سنة ١٩٠٧ وعرفنا كيف ودعه الرأى العام المصرى فى قصيدة شوقى بك ، وجاء بعده سير

الدن جورست Sir Eldon Gors ، وكانت الظروف التى تولى فيها منصبه جد عصيبة ، فالرأى العام المصرى متحفز للاستقلال لا يرضى به بديلا ، ويطالب فى نفس الوقت بالحكم النيابى الصحيح الذى يمثل الأمة تمثيلا حقيقيا ويعمل على تنفيذ رغباتها ، والخديو متشوف للحكم دون معاونة انجلترا ، والسياسة الانجليزية مترددة ، هل تناوىء الحركة الجديدة بالقوة أو تساير مطالب المصريين بالتحقيق التدريجى أو تحقق هذه المطالب دفعة واحدة .

لم يكن سير إلدن جورست يجهل شئون مصر ، ولكن آراءه قد تختلف فى بعض الوجوه عن آراء سابقة كرومر فى معالجة المسألة المصرية . وكان على جورست أن يحسب الحساب لرغائب الرأى العام المصرى ومطالب الهيئة الحاكمة وكان يرى أن مرمى السياسة البريطانية لا ينبغى أن يكون الاصلاح كما تدعى فحسب ، بل يجب أن يضاف إلى ذلك تدريب المصريين على أن ينالوا بالتدريج نصيبا فى حكم أنفسهم . كانت سياسة جورست ترمى إلى زيادة سلطة الوزراء والموظفين المصريين بعض الشىء ، والسماح للمجالس النيابية الصورية الموجودة بالتعبير عن رأيها ، وتنمية المجالس المديرية المحلية ، فهو يعتقد « فى توسيع نطاق الدستور الموضوع سنة ١٨٨٣ تدريجا على قدر ما تسمح به درجة رقى المصريين فى العلم والمعارف » ، وهو يرى أن النظام النيابى الحقيقى لم يأن أوانه بعد فى مصر ، وأن مصر إذا حاولت تجربته ، فسيؤدى ذلك إلى اختلال الحكومة المصرية وفقدان الثقة بها فى الخارج (١) .

ولقد ترك جورست للخديو بعض الحرية ، ولم يشدد الرقابة على تصرفاته كما كان يفعل كرومر ، وظن أن المصريين سيقنعون بنوع مقيد من الاستقلال الداخلى . ولقد أظهر الخديو عباس رغبة فى تبادل الود مع معتمد انجلترا الجديد ، فلم يعارض فى تعيين وزارة على رأسها بطرس غالى باشا ، وكان الوزير الجديد صديقا للانجليز ، ولم يكن شخصية محبوبة من المصريين ، فهو الذى أمضى كوزير للخارجية اتفاقية السودان فى سنة ١٨٩٩ التى أشركت الانجليز فى حكم

(١) انظر تقريره لسنة ١٩١٠

السودان ، وهو الذى رأس المحكمة التى نظرت فى حادث دنشواى ذلك الحادث الذى أثار سخط المصريين واستيائهم .

ولكن الحركة القومية كانت سائرة فى طريق التقدم ، وظل الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل فى حركته إلى الأمام لا يبرح يحتج على الاحتلال . وقام بتأسيس الحزب الوطنى (حزب الجلاء) ، وجعل الجلاء مبدأه واجتمعت أول جمعية عمومية له فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ، ونفى مصطفى كامل عن نفسه تهمة الثورة أو التشبه بحزب العرابيين ، وحمل على سياسة الاستسلام واستنكر الحكم المطلق ودعا إلى التمسك بالنظام الدستورى وحث على الثبات والاتحاد .

ولم يفت فى عضد الحركة الوطنية موت مصطفى كامل ، فلقد تبوأ محمد فريد الزعامة فى الحزب الوطنى الذى مافتىء يحتج على كل تصريح من الحكومة الانجليزية أو عمل لها ينافى قضية مصر أو التعجيل بالجلاء ، فحين صرح لورد هولدين Haldane وزير الحربية الانجليزية بأن انقاص جيش الاحتلال فى مصر أمر مقبول . أهاب محمد فريد « شباب الأمة كلها متحدة فى طلب الجلاء عن البلاد »(١) وحين تجددت مسألة النصائح باصرار الحكومة الانجليزية على ضرورة الرجوع إلى رأى المعتمد البريطانى إذا وقع اختلاف بين الوزراء المصريين والمستشارين الانجليز احتج محمد فريد ، وطالب الوزارة المصرية بالاستقالة ، وطالب فوق ذلك بمنح البلاد حكما نيابيا صحيحا ، على أن يكون ذلك المنح من الخديو لا من الانجليز ، واحتج مرة ثانية على تصريحات سير الدن جورست التى قال فيها « إن الشروط اللازمة لإدارة مصر بموجب نظام دستورى غير متوفرة الآن فى مصر » ودعا محمد فريد أعضاء مجلس شورى القوانين إلى المطالبة بدستور ، كما جدد الاحتجاج على اتفاقية السودان ، ولم يكن محمد فريد وحيدا فى نداءاته واحتجاجاته أو تمسكه بالقضية المصرية بل كانت هناك موجة من الوطنية غمرت الكثيرين من المصريين ، وخدم الشعر كما خدمت السياسة قضية مصر ، فمن هذا قول حافظ ابراهيم فى ذكرى مصطفى كامل

قيل اسكتوا فسكتنا ثم انطقنا عسف الطغاة وأعلى صوتنا الألم

---

(١) الرافعى : محمد فريد . ص ٥٢ .

وللسياسة فينا كل آونة لون جديد وعهد ليس يحترم
ماذا يريدون لاقرت عيونهم إن الكنانة لا يطوى لها علم
يا أيها النشء سيروا فى طريقته وثابروا رضى الأعداء أو نقموا

ونتيجة لتقدم الشعور بالقومية أدخلت بعض التعديلات على نظام الحكم أهمها علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية وتعديل نظام مجالس المديريات وحق سؤال الوزراء بمجلس الشورى ، ولذلك قيمة دون ريبة ، فعاد الأعضاء يحسبون حسابا لرأى الأمة ورغباتها .

وفى عهد وزارة بطرس غالى باشا أثيرت مسألة مد امتياز قناة السويس مدة أربعين سنة أخرى من بعد سنة ١٩٦٨ ، ونظير ذلك تدفع الشركة للحكومة أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط متساوية تبدأ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وتدفع لها أيضا من صافى أرباحها ٤ ٪ من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣١ ، و ٦ ٪ من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠ ، و ٨ ٪ من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٦٠ ، ١٠ ٪ من سنة ١٩٥١ إلى سنة إلى سنة ١٩٦٠ ، ١٢ ٪ من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨ ، ثم مناصفة الأرباح من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ٢٠٠٨ .

هاج الرأى العام المصرى حين علم بذلك المشروع ، وهاجم الحزب الوطنى قيمة المشروع السياسية والمالية ونادى محمد فريد « كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل فى أمر إطالة أمد هذه الشركة مع علمها أن هذه القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر ، وكل مصرى يتوق لأن يراها ملكا لمصر » (١) . انتقد محمد فريد المشروع ، وطلب عرضه على نواب الأمة قبل البت فيه . فاضطرت الوزارة إلى عرض المشروع على الجمعية العمومية ، وقد اختارت الجمعية لجنة لبحث قيمة المشروع وتقديم تقرير عنه ، وقررت وزارة محمد سعيد باشا التى خلفت وزارة بطرس باشا بأن يكون رأى الجمعية قطعيا ، فقررت الجمعية بعد دراسة وافية رفض المشروع ، ورأت فيه « غبنا فاحشا على مصر » .

وفى أثناء نظر مشروع مد امتياز قناة السويس قتل بطرس باشا غالى ، وكان

---

(١) الرافعى : محمد فريد . ص ١٤٥ .

القاتل من شباب الحزب الوطنى ، فكان مقتل هذا الرجل من العوامل التى أثارت جورست على سياسة التسامح مع المصريين ، ووجد ، كما يقول ، وسياسة التسامح التى اتبعتها انجلترا فى مصر قد اعتبرها كل من المصريين والأجانب ضعفا وترددا من جانب الحكومة الانجليزية(١) ، ولذا فهو يرى ضرورة سياسة الحزم والشدة وعدم إظهار الضعف أو التردد لاسيما وأنه كان يعزو مقتل بطرس غالى إلى أسباب سياسية ، ويعتبر الوطنيين وصحفهم مسئولة عن هذه الجريمة .

وكما هاج المعتمد البريطانى هاج أعضاء الغرفة التجارية الانجليزية يرون أن الأمور فى مصر لم تستقر بعد ، ويطلبون استخدام سياسة القوة ، ولذا يقول جورست إن سياسة الكلام قد انتهى أجلها ولم تعد كافية ، ولابد من سياسة العمل ، وأن تبين انجلترا للشعب المصرى أنه لايمكن أن يتعلل بأى أمل فى التقدم اذا استمر فى هياجه ونقمته على الاحتلال الانجليزى . يقول جورست « إن الحكومة الانجليزية لن تعدل خطتها أمام ارهاب أو قوة :

We have to makethe Egyptains understand that His majesty's Government do not intend to allow themselves to be hustled into going farther or faster in the direction of self-government than they consider to be in the interests of the Egyptian people as a whole. Until this elementary lesson has been thoroughly learnt, no proposals for further developing the Legislative Council can be usefully entertained. The experience of the last few years shows that the axiom that British policy will not be moved from the right course by agitation or violence either from the one side or the other is not easily grasped. In the past mere words and declaralions have not proved sufficient for the purpose. Within the feeble measure of my means — I have done my best . . . to impress upon the members ofthe L'egislative council the fact that no extension of the functions of the council is possible until it is clear that such a course can be adopted without danger to the well-being of the community. This coure has so far fallen on unheeding ears.

---

(٢) أنظر تقرير جورست فى الكتاب الأزرق الانجليزى سنة ١٩١٠ .

It may be hoped that a better fate is in store for the official declaration made on behalf of his majesty 's Government in the House of commans in gune last to the effect that there can be no hope of further progress in Egypt until the agitation against the British occupation has ceased. The most convincing arument, and perhaps the only one that will bring the lesson home, will be when the event has shown that these statements are not more figments of speech but represent the actual lines upon which the attempt to help the Egyptian forward will continue to be conducted

وحاربت الوزارة صحف الحزب الوطنى فأصدر أخرى ، وذكر زعيمه أن برنامج الحركة الوطنية هو الجلاء والدستور وأن تمتع مصر بالحياد .

وبعد موت جورست فى ١٢ يوليو سنة ١٩١١ حل محله سير هربرت كتشنر Sir Herbert Kitchener وللمعتمد البريطانى الجديد خبرته الكبيرة بشئون السودان ومصر ، تربى فى مدرسة رجال الحرب الانجليزى وتخلق بأخلاق الأمبرياليين الاستعماريين الأمبراطوريين منهم ، وكان كبيرا من كبرائهم ، ويرى أنه ممن اشترك فى بناء صرح الأمبراطورية الانجليزية ، ولذا فهو يعتقد فى ضرورة المحافظة عليها ، وتقوية أسسها . خبر كتشنر الحكم فى مصر فى أمض أيام الاحتلال البريطانى وأشد أوقات غلوائه ، ولكنه لم يكن فى ذكاء كرومر ولا بعد نظره ، فقد كان قبل كل شىء رجلا عسكريا فأصبح الحاكم الحقيقى لمصر ، وأخذ يعالج الأمور بطريقته العسكرية الخاصة فلا عجب إذا لم تكن علاقته بالخديو عباس خالصة الود ، ولم يكن كتشنر مع ذلك ليهمل مطالب المصريين ، ولم يكن قليل العطف على الفلاحين ، ورأى فى ذلك وسيلة لضمهم إلى جانب الحكم الانجليزى ، فسن قانون الخمسة أفدنة ، واهتم على طريقته بترقية موارد البلاد . كما عمل على تعديل النظام النيابى الذى كان موجودا — إذا كان هذا نيابيا — فأدمج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة واحدة تسمى الجمعية التشريعية وجعل لها اختصاص هاتين الهيئتين . وقد صدر القانون بانشائها فى يوليو سنة ١٩١٣ . وكان الغرض من إنشائها تحويل الأنظار عن الحكم النيابى الحقيقى ، والجمعية تتكون من أعضاء قانونيين هم الوزراء وأعضاء منتخبون وأعضاء معينون ، فعدد

المنتخبين ست وستون ينتخبون على درجتين ، وعدد المعينين سبعة عشر تعينهم الحكومة ، ومدة العضوية للمنتخبين والمعينين ست سنوات ، ويتجدد انتخاب ثلث كل من الفريقين فى كل سنتين . وليست للجمعية أى قرارات نافذة إلا فى مسألة زيادة الضرائب . ورأيها فما عدا ذلك استشارى ، ولذا ما كان انشاؤها ليثن الأمة المصرية عن مطالبها بالحكم النيابى الحقيقى . ولذا لم يرض المصريون عن عهد كتشنر فى مطلبهم حكم نيابى صحيح ووزارة مسئولة واستقلال سياسى .

ولما قامت الحرب الكبرى الأولى فى سنة ١٩١٤ رأى الانجليز أن الظروف السياسية الحربية تجبرهم على توطيد دعائم الحكم البريطانى فى مصر على اساس جديد فلقد كان الموقف جد خطير فى الشرق الادنى ، ولذا لم يعد الانجليز يقنعون بمجرد الاحتلال . وحين دخلت الدولة العثمانية فى صف الدول الأوربية الوسطى اتخذت انجلترا سياسة حاسمة لا تتفق وأمانى المصريين وكرامتهم ، وأسرعت انجلترا إلى تعديل موقفها نهائيا أزاء مصر ، وأمام الضغط الانجليزى لا تجد الحكومة المصرية متاصا من التعاون مع بريطانيا ، وحاولت الحكومة البريطانية إعداد الشعب المصرى ليفصم علاقاته الكبيرة بتركيا ، فلقد كان الشعب المصرى متعطشا لمعرفة موقف هذه الدولة التى كانت لها السيادة على مصر ، ومترقبا حركاتها هذه الدولة التى تربطه بها وشائج الدين والعاطفة وأمنية التخلص من ربقة التسلط الأجنبى .

تعقدت الأمور بين تركيا وانجلترا بعد ايواء السفينتين الحربيتين الألمانيتين Goeben Breslaw أعلنت انجلترا وساقت الأدلة فى أنه منذ وقوع الحرب بين انجلترا وألمانيا كان الخديو يعطف على أعداء بريطانيا ولما عين كتشنر وزيرا للحربية فى انجلترا ظلت وظيفة المعتمد البريطانى شاغرة مدة ستة شهور ثم يحل محله Sir Mine Cheetham فأعلنت الحكومة المصرية بالاتفاق مع المندوب البريطانى أن وجود جيوش الاحتلال فى مصر يعرضها للغزو الأجنبى . فى هذه الحالة حرم على المصريين الاتصال بأعداء بريطانيا ماليا واقتصاديا كما فرض على المصريين بذل كل معونة للانجليز . ووكلت الحكومة الانجليزية أمر الدفاع عن مصر إلى John Maæ well أمام الاستعدادات التى تقوم بها تركيا فى سوريا .

وفى نفس الوقت الذى انتهت فيه وزارة الحربية البريطانية من وضع الخطط

اللازمة للدفاع عن مصر ، كانت وزارة الخارجية لا تزال تفكر فى تعيين مصير مصر ، وابقاء الاحتلال بحالته الراهنة أصبح فى نظرها مستحيلا ، كما إن إعلان استقلال مصر السياسى وجدته غير ملائم لمصلحة انجلترا وقت الحرب لا سيما وأن الحكومة الانجليزية كانت على يقين من ميل المصريين لمساعدة الدولة العثمانية فى محنتها . أما ضم مصر للممتلكات البريطانية فقد فكر فيه مليا خشية ، ووجد حلا غير صالح لتقدم شعور المصريين بالقومية . وليس من مصلحة انجلترا إثارة مشاكل جديدة لها فى مصر ، فلم يبق إذن أمام وزارة الخارجية الانجليزية غير إعلان الحماية على وادى النيل ، وكانت الأوساط الانجليزية السياسية فى القاهرة محبذة لهذا الرأى ، ولم تجد وزارة الخارجية فى لندن ما يمنعها من قبوله ، فلما دخلت تركيا الحرب نهائيا فى أواخر سنة ١٩١٤ ، أعلنت الحكومة البريطانية الحماية على مصر ، وكان نص إعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هو « نظرا لحالة الحرب الناشئة من اشتراك تركيا ، وضعت مصر تحت حماية جلالته (أى ملك المملكة المتحدة وإمبراطور الهند) وتصبح دولة تحت الحماية البريطانية ، وبذا تنتهى سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها » .

فكانت هذه الحماية حماية باطلة من وجهة القانون الدولى ، فهى صادرة من جانب واحد ، وهى فرض للقوة وحدها ، ولم يعترف بها المصريون ، ولم تعترف الدول الأوربية بهذا التغيير ، ولكن المصريين لم يستطيعوا له دفعا ، ولم تستطع تركيا الدفاع عن بلاد لها عليها سيادة أصبحت صورية ، ولم يستطع الخديو عباس الدفاع عن حقوقه فقد عزله الانجليز ، وأصبحت مصر فى نظر الانجليز وحدهم دولة تحت الحماية .

فى ١٩ ديسمبر أعلن عزل الخديو عباس وتولية الأمير حسين كامل الذى أعلن أعلن سلطانا وانتهت السيادة العثمانية إلى الأبد وقطعت الصلة نهائيا بين مصر وتركيا . ويرى شارل رو أن هذا الحل لم يكن إلا حلا مؤقتا ولا يعطى انجلترا حقا شرعيا فهو أحل ابن للحرب نتيجة لشبوبها ويتناقض مع الوعود التى قطعتها انجلترا على نفسها .

الخطأ والصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٢	آخر	وانجيون	وادنجتون
١٣	هامش	Monypenniy	Monypenny
٢٩	٤	سياسة	سياسته
٣٠	هامش	Junis	Tunis
٣١	٤	لا يستطيعوا	لا يستطيعون
٣٢	هامش	Hareourt	Harcourt
٣٣	٢٠	Wadington	Waddington
٣٥	١٦	بعض	بعين
٣٦	١٤	l'gal	égal
٣٧	هامش	برمرك	بزمرك
٤٢	٢٠	وترددا	مترددا
٤٤	١٨	فرينيه	فريسنيه
٤٦	هامش	كتابه	كتاب
٥٠	٨	جرتقل ممثله	جرنفل إلى ممثله
٥٢	٩	طلبت	طالبت
٥٨	هامش	legimste nd	legitimate and
٥٩	٣	محيته	مخيلته .
٦١	هامش	باجن	پاجت
٦٢	١٢	ترى	تترى
٦٢	٢	رأى : تتقدما	رآى
٦٣	٣	تتقى ما	تتقدما
٦٣	١٤	ليوافقوا	ليوافقون
٦٦	٥	ليس مستعد	ليس مستعدا
٦٧	١١	نذكر	تذكر
٧٢	١٩	الدولية	الدولية كما يدعى الانجليز
٨٢	٢	Josedh	Joseph
٩٠	١٢	وادنجون	وانجتون
٩٢	١٩	grom	from
٩٨	٩	الوقت	الوقت فى البحر المتوسط
١٠٩	١	زياد فى	زيادة
١١١	١٢	ولكاسه	دلكاسه
١١٣	١٧	انجلترا	مصر
١١٦	٧	قريبا	قريبا من
١١٦	٢٦	Antiquntis	Antiquités
١٢١	٢٠	الصقلية	الصقلبية .
١٢١	هامش	Shestion	question
١٢٢	٤	الشرعية	الشرقية
١٢٣	٣	Shweintz	Shweinitz
١٢٨	هامش	Daumants Dyshmatiques	Documents Diplomatiques
١٢٩	٣	الخط	الخطر
١٣١	٢	خود	خور
١٣١	١٢	فثبت	فثبتت
١٣٢	هامش	axuse	execuse
١٣٥	هامش	كالنوكسى	Kalnoky
١٣٦	١٩	Frencen	French
١٣٨	٢٢	تستطع	تستطيع
١٣٩	٤	فرنسا تونس لى	فرنسا على تونس على
١٤٣	١٦	الشيقة	العنيفة
١٤٥	٥	ولقل	ولقد
١٤٦	١٠	فعهر	فقال
١٤٦	١١	صحح بزمرك المانيا	صحح بزمرك موقف ألمانيا
١٤٧	١٠	والأزمات على انجلترا الروسية حدون الأفغان وهددت الهند وتجمعت المتاعب واقحمت الجيوش فى افريقيا	وأقتحمت الجيوش الروسية حدود الأفغان وهددت الهند وتوالت الأزمات والمتاعب على انجلترا فى افريقيه .

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٩٥	١٨	Charnberlein	Chamberlain
٩٥	١٨	فرنسا ولا	فرنسا ولو
١٥١	٣	ولا يهمها	ولا يهمها أن
١٥٤	١٤	قرطاجنة من جعلتهم	قرطاجنة جعلتهم
١٥٩	١٧	لم يكين	لم يكن
١٦٢	٤	عاطفية ومثلية	عاطفية ومثالية
١٦٣	١٩	تعرض الحكومة الانجليزية	تعرض على الحكومة الانجليزية
١٦٦	٣	نقول منطقة	كما يقول منطقة
١٦٧	٩	Randolph	Rundolph
١٦٧	١٢	فى مصر تأييد	فى مصر نظير تأييد
١٧٣	٢٣	المانيا تقيم	المانيا لا تقيم
١٨٠	٥	لمدة	لمدينة
١٨٨	هامش	Gladdone	Gladstone
١٨٩	١٥	حكومة الخديو	حكومة الخديو راضية
١٩١	١٥	ما بقى من	ما بقى لها من
١٩١	١٨	سيشير	سيثير
١٩٥	٧	ويظهر أن	ويظهر هذا
١٩٩	١	تسحب مصر	تسحب من مصر
٢٠١	١٣	العام لشعوره	العام ولشعوره
٢٠٧	١٨	دبيب	ديب
٢٠٨	١٩	Radlin	Radolin
٢١٣	١١	plenipoteutier	plenipotentiare
٢١٣	١٤	viguet	vigueur
٢١٣	١٨	nui	qui
٢١٣	٢٠	Sodan	Soudan
٢١٣	٢٣	Commussiires	Commissaires
٢١٣	١٠	ملحق بوثيقة سير	سير هنرى
٢١٤	٨	Constatés	Constate
٢١٤	٦	apprsouvés	approuvés
٢١٤	١١	rappost	rapport
٢٢٤	٢٠	leux	leurs
٢١٨	هامش	ympathatic	sympathetic
٢٢٠	٥	تصف	تصفية
٢٢٧	١	رزتلند	زتلند
٢٢٨	٢	رضائهم	رضاهم
٢٢٩	١٧	مستفضيا	مستحفيا
٢٣٠	هامش	Zethand	Zetland
٢٣٢	٣	اواه	آراء
٢٣٢	١٥	رأي ليس أمامنا	رأي أمامنا
٢٣٣	٤	فانجلترا	فانجلترا فى نظره
٢٣٥	١٠	depravilty	depravity
٢٣٩	هامش	Grand	Cromer
٢٤٥	٤	تمد	تعدد
٢٤٥	١١	١٧٧٣	١٨٨٣
٢٤٧	٢	تواجه	توجيه
٢٤٧	٢١	عنها	عنه
٢٥٠	هامش	ففى سنة	فى سنة
٢٥٠	هامش	وان هذا الرأى	وأيد هذا الرأى
٢٥١	١١	المهدى وادى	المهدى
٢٥٦	١٩	أخذ اكتسح	أخذت تكتسح
٢٥٧	١٣	بربر	بربره
٢٥٩	٢	رواد النجومى	وأد النجومى
٢٥٩	٢	Garistin	Garstin
٢٦٢	١	إذن لقد أصبح	إذن أصبح
٢٧٤		إلى الاحتقار	إلى عين الاحتقار

i14250B6K
B12739030

MAY 1974

DT
107.3
S3
1952

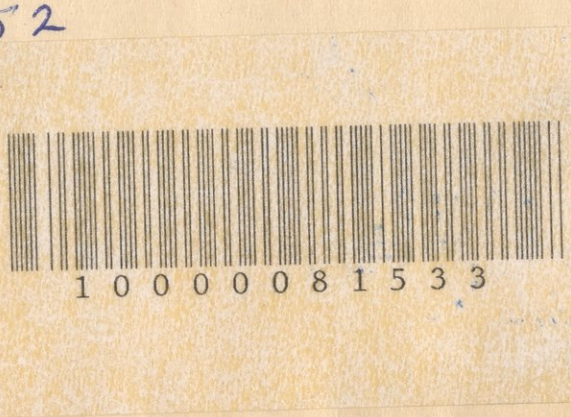

25 JAN 1987